

مختارات الاسرائيلية



Oct. - 2008

السنة الرابعة عشر. العدد ١٦٦ أكتوبر ٢٠٠٨



ترجمات عبرية

فوز ليفني برئاسة حزب كاديما: تحديات ومؤامرات لمنعها من تشكيل الحكومة

هل يمكن تطبيق النموذج الأيرلندي لحل القضية الفلسطينية..؟

حقيقة الاستعدادات الإسرائيلية لمهاجمة إيران

دور تجار السلاح الإسرائيليين في أفريقيا

رؤية عربية

تأثير الحرب الجورجية على العلاقات الإسرائيلية الروسية

مخزنات الاسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٦٦ - أكتوبر ٢٠٠٨

مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد

رئيس مجلس الإدارة
مرسى عطا الله

رئيس التحرير
د. عماد جاد

مدير التحرير
أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الترجمة

عادل مصطفى
محمد اسماعيل
مدحت الغرباوي

د. أشرف الشرقاوي
منير محمود
كمال أحمد
محمود صبري

د. يحيى عبد الله
محب شريف
شريف حامد

الإخراج الفني
مصطفى علوان

المستشار الفني
السيد عزمي

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس - ٥٧٨٦٠٢٣٢

المحتويات

٤	* المقدمة.....د. عماد جاد
	أولاً : الدراسات
٥	١ - كتاب "نقطة اللاعودة" (القسم الثالث).....رونين برجمان
١٣	٢ - كتاب «عدم المساواة» (الجزء الخامس).....أوري رام - نيتسا بركوفيتش
٢٣	٣ - حرب لبنان الثانية وتداعياتها.....مركز بيجين-السادات
	ثانياً: الوثائق
٢٨	١ - «أطباء الجحيم».....موردخاي حاييموفيتش
٣٢	٢ - خطة مصرية سعودية لوضع غزة تحت الوصاية المصرية والضفة تحت الوصاية الأردنية.....هيئة تحرير موقع ديبكا
	ثالثاً: الشهادات
٣٣	١ - السادات خاطب واشنطن، عبر شاه إيران، من أجل إبرام اتفاق مع إسرائيل.....أمير أورين
٣٦	٢ - المهمة الخاسرة.....يعوز سيفر - آلا براير
٤٢	٣ - ثلاثون على متن سفينة شراعية.....ميجال سيرنا
٤٧	رابعاً: افتتاحيات الصحف.....إعداد: وحدة الترجمة
	خامساً: الترجمات العبرية
	* انتخابات كاديما:
٥٧	١ - لا تصدقيهم يا ليفني.....يوسي دار
٥٨	٢ - كيف تقبل ليفني أن يؤيدها من تلوث سمعته...؟.....جدعون ألون
٥٩	٣ - لا تخبي أملنا فيك يا ليفني.....آريه أفيري
٦٠	٤ - أبو علاء: «نرغب في فوز ليفني».....عومر كرمون
٦١	٥ - يجب على المتنافسين أن يكشفوا أوراقهم.....جبي باده
٦٢	٦ - التاريخ وفقاً لكاديما.....شلومو تسيزانا
٦٣	٧ - نداء أخير لمسافري كاديما.....جدعون ليفي
٦٥	٨ - حزب إصلاح أم حزب نعم ولا.....سيفر بلوتسكير
٦٦	٩ - النتائج النهائية لانتخابات كاديما.....هيئة تحرير ידיعوت أحرونوت
٦٨	١٠ - لا مجال للغيرة من الفائز.....ألوف بن
٦٩	١١ - نعم لتسيورا.....ناحوم برنياع
٧٠	١٢ - اختبار أول في الزعامة.....أسرة تحرير هارترس
	* مستقبل الائتلاف الحكومي:
٧١	١ - الحكومة غير مفوضة.....موردخاي كرمينسر
٧٢	٢ - حتى الحكومة المهترئة يجب أن تدفع عملية السلام.....شاؤول أريئيل
٧٣	٣ - إلى البيت.....افتتاحية هارترس
٧٤	٤ - أولمرت يذهب، ولكنه يبقى.....شالوم يروشاليمي
	* ميزانية عام ٢٠٠٩:
٧٥	١ - الحكومة تصدق على ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩.....بنحاس وولف
٧٦	٢ - تعرفوا على القرارات الاقتصادية الصعبة لعام ٢٠٠٩.....يوسي جرينشتاين
٧٧	٣ - رئيس الوزراء: "معارضو الميزانية بরাيرة ونفعيون".....ميراف دافيد ويران دانس
٧٨	٤ - الجيش الإسرائيلي يخسر معركة الميزانية.....موطي باسوك وتسفي زرحيا
٨٠	٥ - جمعية نجيشوت يسرائيل تعارض ميزانية ٢٠٠٩.....نيلسي نير
٨١	٦ - إشراف اجتماعي وأمني.....دانييل دورون
٨٢	٧ - ميزانية ٢٠٠٩: الضواحي ستضطر للانتظار.....ميكي بيليد ونعما سيكولار
	* الشأن الفلسطيني:
٨٣	١ - "على الدول العربية أن تحذو حذو سفن السلام".....هيئة تحرير موقع walla
٨٤	٢ - اعتقال البروفيسور الإسرائيلي الذي أبحر إلى غزة.....عومر كرمون
٨٥	٣ - بعد مرور ١٢ عاماً على العملية... السلطة الفلسطينية ستدفع تعويضاً.....عدنا أداتو
٨٥	٤ - حول إمكانية تطبيق النموذج الأيرلندي لحل المشكلة الفلسطينية.....بنحاس عنبري
٨٦	٥ - لنأخذ أسرى حماس رهائن.....أليستور ديفون
٨٨	٦ - في غزة يتضورون جوعاً وفي الضفة أقل.....يهوشع برنر

* الأحزاب في إسرائيل:

- ١ - هناك داع للقلق.....مينير جروس ٨٩
- ٢ - عضو الكنيست زاكور يؤسس حزباً يعمل من أجل العرب.....شارون روفيه - أوفير ٩٠
- ٣ - مسئول كبير في حزب العمل: "أيا لون يفكر في الاتحاد مع كاديبا".....أتيل شومفلي ٩١
- ٤ - يجب أن نموت حتى نحيا من جديد.....نداف شرجاي ٩١

* إسرائيل - إيران:

- ١ - بقوة وكدولة عظمى.....يسرائيل هرتيل ٩٣
- ٢ - إسرائيل خططت لمهاجمة إيران من جورجيا.....عومر كرمون ٩٤
- ٣ - نتنياهو: "لن نسمح لإيران بأن تقودنا إلى كارثة نازية أخرى".....يهوشع برنر ٩٥
- ٤ - هل هناك استعدادات للهجوم على إيران...؟.....عيدان يوسف وتسفي تسيف ٩٥
- ٥ - في مواجهة العاصفة.....آري شايط ٩٦

* علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية:

- ١ - الجالية اليهودية في الصين بين الإهمال والاهتمام.....رامي طال ٩٨
- ٢ - لا توجد رقابة على تجار السلاح الإسرائيليين في أفريقيا.....درور مروم ١٠١
- ٣ - الدرس الإسرائيلي من الحرب في جورجيا.....يانيف رونين ١٠٢
- ٤ - مطلوب شريك إسرائيلي.....افتاحية هارترس ١٠٣
- ٥ - الدانمارك تدعم منظمات مناصرة للفلسطينيين.....مركز القدس للشئون العامة ١٠٤

* المجتمع الإسرائيلي:

- ١ - أولمرت يقرر تهجير الآلاف من أبناء سبط مناشيه إلى إسرائيل.....إيلي بردنشتاين ١٠٥
- ٢ - الجامعة العبرية من أرقى مائة جامعة في العالم.....إفرات زيمر ١٠٦
- ٣ - إنشاء أول شاطئ منفصل في إيلات.....نيتسان كيدار ١٠٧
- ٤ - في العام الماضي تسرب ٣٥٠٠ تلميذ بالمرحلة الابتدائية.....أور كاشتي ١٠٧
- ٥ - الحريديم يخدمون لأول مرة في سلاح البحرية.....هيئة تحرير صحيفة إسرائيل هايوم ١٠٩
- ٦ - من يتلفع برداء الحكمة...؟.....ياثير إتينجر ١٠٩
- ٧ - طلاب إسرائيل يحتلون أسفل قائمة الاختبار الدولي المعروف باسم PISA.....نعمي تلمور ١١١
- ٨ - لنحامي المجتمع من السائقين المجرمين.....ياغيل أونجر ١١٢
- ٩ - تمييز في الشرطة حسب لون البشرة.....بنحاس وولف ١١٣
- ١٠ - ٤١٠٩١ طفلاً تعرضوا للاعتداء خلال عام ٢٠٠٧.....ليثات عزيز ١١٤
- ١١ - آرييه درعي في محك الزعامة.....إيكبي ألنر وإيرز إيشل ١١٤
- ١٢ - الشرطة، المجتمع والجريمة.....أسرة تحرير هارترس ١١٧

* حوارات:

- ١١٨ حوار مع "تسيبي ليفني" المرشحة الأولى لرئاسة كاديبا ورئاسة الوزراء.....أميرالام ١١٨

* استطلاعات:

- ١ - مقياس الحرب والسلام لشهر أغسطس ٢٠٠٨.....إفرايم ياعر وتمار هيرمان ١٢٥
- ٢ - ٧١٪ من عرب كاديبا يؤيدون موفاز.....ران فرحي ١٢٦
- ٣ - من هو المرشح الأقرب لليهودية في كاديبا...؟.....كوبي نحشوني ١٢٧
- ٤ - ليفني تتفوق على موفاز بـ ١٥٪.....هيئة تحرير يديعوت أحرونوت ١٢٨
- ٥ - استطلاع الآباء: ما هي المادة التي تفضلونها...؟.....هيئة تحرير يديعوت أحرونوت ١٢٨
- ٦ - ١٧٪ من شركات الهايتك فصلت عمال خلال النصف الأول من العام الجاري.....أوري كورن ١٣٠

* شخصية العدد:

- ١٣١ الأب الروحي لمعسكر السلام الإسرائيلي "إيبي ناتان".....ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي ١٣١
- سادساً: رؤية عربية
- ١ - تأثير الحرب الجورجية على العلاقات بين إسرائيل وروسيا.....د. أشرف الشرقاوي ١٣٣
- ٢ - المفاوضات السورية الإسرائيلية...الدور التركي.....محمد عبد القادر ١٣٥
- سابعاً: مصطلحات عربية.....إعداد: وحدة الترجمة ١٣٨

مقدمة

تحركات في الوقت الضائع

مع قرب تقدم "يهود أولمرت" باستقالته من منصبه كرئيس للحكومة الإسرائيلية على إثر تراكم مجموعة من المخالفات المالية وتورطه في قضايا فساد، كثَّف الرجل من الحديث عن ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين، وفي الاجتماع الأسبوعي لحكومته قبل إجراء الانتخابات على رئاسة حزب "كاديما"، قال أولمرت لأعضاء حكومته، وللرأي العام الإسرائيلي إن إسرائيل أضاعت الكثير من الفرص التي لاحت للتوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين. وأضاف أولمرت أيضاً أن حلم إسرائيل الكبرى قد انتهى وولى، وأنه قد آن الأوان للتوصل إلى تسوية لاقتسام الأرض مع الفلسطينيين.

وقد أثارت هذه التصريحات موجة من التفاؤل في المنطقة لاسيما وأنها ترافقت مع عقد أكثر من جولة من المفاوضات بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، ومع شيوع الحديث عن التوصل إلى "اتفاق رف" بين الجانبين.

جرت هذه الأحاديث بينما كانت الأوضاع على الأرض تسير في اتجاه مغاير، فعلى الصعيد الفلسطيني تواصل الانقسام بين فتح وحماس، والانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تزايد الحصار على القطاع وعجزت حكومة "إسماعيل هنية" المقالة في القطاع عن التوصل إلى صيغة لإدارة القطاع أو إدارة الحوار مع رام الله.. وإسرائيلياً فازت وزيرة الخارجية "تسبي ليفني" برئاسة "كاديما" على حساب "شاؤول موفاز"، وأطلقت سلسلة من التصريحات "المعتدلة". ورغم أن ليفني وجدت صعوبة كبيرة في تشكيل حكومة جديدة، إلا أنها مُنحت فرصة تشكيل الحكومة، لكن يبدو أن ألعيب أولمرت الراغب في حرمان ليفني من تشكيل الحكومة ودفع الأوضاع إلى إجراء انتخابات مبكرة، والاتصالات بين زعيمى حزبي العمل (باراك) والليكود (نتنياهو) والتنسيق مع حزب شاس الديني المتشدد طقسياً، صَعَّبَت الموقف على ليفني.

في المقابل، فإن الانتخابات الرئاسية الأمريكية قد استقطبت اهتمام الإدارة، ومن ثم فإن أي جهد سوف يُبذل في هذه المرحلة سيكون من قبيل الجهد الشكلي لا أكثر، ذلك لأن أي تفاهات سوف يتم التوصل إليها سوف يتوقف تنفيذها على تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة من ناحية، والإدارة الأمريكية أيضاً، إضافة إلى تحقيق تقدم ما في الوضع الفلسطيني بين فتح وحماس.

من هنا يبدو واضحاً أن تصريحات أولمرت "السلامية" لا تعدو أن تكون مجرد كلمات "وداعية" وتسجيل موقف أكثر من كونها صادرة عن رجل مارس مهام رئيس الوزراء لمدة عامين ونصف العام، وكان بإمكانه أن يحرز تقدماً كبيراً في المفاوضات مع الفلسطينيين ولم يفعل، بل أنه تعمد إضعاف الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في أكثر من مناسبة وردد على الدوام مقولة أنه رئيس ضعيف لا يفرض سيطرته على كامل الأراضي الفلسطينية.

باختصار كلمات أولمرت غير صادقة والرجل لم يكن مؤمناً بالسلام الذي يعني تطبيق قرارات الشرعية الدولية، فالسلام لديه أن يجري التسليم بما تريده إسرائيل.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆

١

كتاب «نقطة اللاعودة»

الاستخبارات الإسرائيلية في مواجهة إيران وحزب الله القسم الثالث: الإرهاب الدولي

تأليف: رونين برجمان - ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

(١)

تصريح بالقتل

رغم أنف أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية طور حزب الله وسائله القتالية بالتدريج، ووائم طرقه المتبعة مع أساليب الجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي. وبالتالي على سبيل المثال، فإنه خلال الهجوم الذي وقع في مايو ١٩٩٢ على موقع مشترك للجيشين ظهر بوضوح مدى التخطيط المنظم والمحكم للمخربين. فقد قام المخربون قبل الهجوم بفترة بدوريات استطلاعية استخبارية عند خط مراقبة الموقع، ثم زرعوا الألغام ووضعوا المتفجرات على جانبي طرق إمدادات جيش جنوب لبنان. كان الهجوم مزدوج من اتجاهين متقابلين، في توقيت دقيق، بما في ذلك قوة الدعم وقوات التغطية، الأمر الذي يتطابق بدقة مع ما ذكرته كتب الاستراتيجيات العسكرية.

وفي حالة أخرى نصب رجال حزب الله بعيداً عن الحزام الأمني نموذجاً لأحد مواقع الجيش الإسرائيلي وتدريبوا على هجمات انقضاضية ضده لأيام عديدة. كانوا في حزب الله يفضلون عدم مهاجمة موقع إسرائيلي خالص، بسبب رجاحة كفة قدرته الدفاعية. وكانت هجمات حزب الله تضم ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مقاتل. يواجههم أحياناً جنود قليلو العدد. ولم تكن هذه الهجمات تستهدف احتلال منطقة جغرافية. وكان واضحاً لحزب الله أن إسرائيل لن تسمح للمنظمة بضم أراض داخل الحزام الأمني. وكانت هذه الهجمات الخاطفة ترمي إلى تحقيق أثر نفسي. وتجلى ذلك أيضاً في الفرار إلى صفوف حزب الله وبصفة خاصة ترك جيش لبنان الجنوبي وصعوبات تجنيد مقاتلين جدد ضمن صفوفه.

وبشكل متواز كرّس حزب الله وقتاً كبيراً لتقوية وتعظيم قدراته سراً. في مارس ١٩٩٣ أطلق على دورية تابعة لجيش لبنان الجنوبي صاروخين من طراز ساجر. وكانت هذه الصواريخ قد وصلت إلى حزب الله قبل ستة أشهر بحراً من إيران. وقد

اخترق أحد هذه الصواريخ الدبابة مركافا، ولحسن الحظ لم ينفجر. بعد ذلك بثلاثة أسابيع، وخلال هجوم قام به حزب الله على موقع لجيش لبنان الجنوبي في راشف، استخدم المهاجمون لأول مرة هذه الصواريخ كجزء من نظرية قتالية لا تستهدف الدبابات فقط. وعلى الرغم من الجهود الاستخباراتية التي بذلتها إسرائيل، فقد عرفوا في حزب الله كيف يحفظون السر، ولم يجرؤ أحد على ردعهم أو معاقبتهم لا على الهجوم في راشف، ولا على أي هجوم آخر. وأثناء العودة من هجوم راشف قال صبحي طفيلي: "في حوزتنا صواريخ ساجر وسيرى الصهاينة كيف ستنفجر فيهم".

وكجزء من عملية مقصودة لإخفاء المعلومات عن المجتمع بشأن تعاظم قوة حزب الله اهتمت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بصناعة الأخبار التي من شأنها أن ترسم صورة للمنظمة باعتبارها طرفاً مقاتلاً، ومُدرباً ولكنها تضعهم كمجموعة في صورة المختلين عقلياً. وبالتالي، وفي هذا السياق ما يُنشر من معلومات عن التدريبات النوعية التي يتلقاها رجال حزب الله في إيران. كما صيغت أخبار تناولتها وسائل إعلام حزب الله بأن إسرائيل طورت جهازاً خاصاً محمول جواً يُفجر عن بُعد ألغامهم قبل أن تمر قوات الجيش الإسرائيلي على المحور المستهدف. وقد طورت إسرائيل بالفعل جهازاً كهذا، اسمه 'شلجون' (كلمة تعني انهيار ثلجي). وقال المراقبون إن حزب الله سيجد الوسيلة لتقليل أثر هذا الجهاز المزعج.

يقول يتسحاق تيدر أحد ضباط الاستخبارات من ذوى الخبرة في التعامل مع حزب الله، والمستول عن تجنيد عملاء للجيش الإسرائيلي في لبنان، في معرض تعليقه على صعوبة تجنيد عملاء من حزب الله: "شخص بلا هوية وطنية يسهل تماماً تجنيده، وفي لبنان على مدى سنوات لم تكن هناك مثل هذه الهوية، وبخاصة لدى الشيعة الذين شعروا دائماً بالإبعاد. وفجأة جاء حزب الله وشيّد لهم بيتاً دينياً وطائفيًا. وبالتالي أصبح لهم إطار يُعرف بهويتهم، ويُشعرهم بالفخر. ومثل هذا الشخص تكون الخيانة بالنسبة له أمراً غاية في الصعوبة. وعلى التوازي، فإن كراهية الشيعة لدولة إسرائيل ازدادت لدرجة المقت والاشمئزاز الحقيقي.

"عندما جئنا لتقديم عرضاً للفلسطينيين مقابل المعلومات، استطعنا أن نحقق لهم حلم كان يراودهم - السماح لهم بالمجيء والسكنى في الوطن، أي في إسرائيل. استطعنا أن نعرض حقوقاً وشروطاً ومزايا لأقربائهم في المناطق. وكل ما استطعنا أن نُقدمه للشيعة كان أقل بكثير. بقي المال، وفي هذا المجال كانت المساعدات التي حصل عليها الشيعة في السنوات الأخيرة من سوريا ولبنان جعلت أيضاً هذا المقابل أقل تأثيراً بكثير. لقد حوّل المال حزب الله إلى مُنشئ للمستوصفات والمدارس. فأصبح هو صاحب اليد العليا".

كذلك سلوك الأسرى الشيعة أثناء التحقيقات، في بعض الحالات أمام مُحققين إسرائيليين والبعض الآخر في سجن الخيام أمام محققين من جيش جنوب لبنان، الذين استخدموا معهم أقسى أنواع العنف، المحظور استخدامها على الإسرائيليين بموجب قرار من محكمة العدل العليا، كان هذا السلوك يختلف عن مثيله لدى الفلسطينيين. يتذكر أحد رجال شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) أنه توجه ذات مرة للتحقيق مع أحد عناصر حزب الله وبصحبته مسئول من الموساد: "كان ذكياً وواثقاً من نفسه بصورة غير عادية. رغم أننا ذهبنا بزي مدني فقد أدرك كل شيء من خلال الأسئلة. وقال: "أنت من الاستخبارات العسكرية وأنت من الموساد، وكلاكما تحاولان تجنيدى".

يقول عنصر استخباري كبير آخر: "لم يُفلح معهم عنصر الخيانة مرتين. أولاً، كان من الصعب للغاية إقناعهم بخيانة القيم الدينية المتشددة التي تعلموها. ثانياً، كانوا مُتشككين بدرجة كبيرة. أيضاً من السهل جداً تجنيد أناس من الجانب الآخر عندما تظهر في صورة القوى. ولأننا كنا نبدو في السنوات الأخيرة ضعفاء - وهذا لا يعنى أننا كنا كذلك - في نظر العالم العربي، فإن القدرة على تجنيد عملاء تتأثر. ولوحظ تأثير سلبي آخر على هذه القدرة مع وصول تقارير إلى لبنان حول الطريقة المخزية التي استخدمناها في إعادة تأهيل أفراد جيش لبنان الجنوبي بعد الانسحاب".

قبل منتصف ليلة الثامن عشر من سبتمبر عام ١٩٩٢ بقليل اقتحم شخصان مسلحان بمسدسات الغرفة الخلفية للمطعم اليوناني 'ميكونوس' في فالمرستروف، أحد أحياء برلين، وأطلقوا النار على الرواد الثمانية بالمطعم. كان شخص ثالث مسلحاً أيضاً يقف عند مدخل المطعم يراقب أثناء تنفيذ العملية. وفرّ المنفذون من المنطقة في سيارة بي. إم. دبليو. كان الزبائن مسئولين كبار في الحزب الإيراني الديموقراطي الكردستاني (KDPI)، وموجودين في برلين لحضور مؤتمر الاشتراكية الدولية. كانت تلك هي بداية القضية التي عُرفت باسم قضية 'ميكونوس'، وأُتهمت وأدينَت فيها لأول مرة القيادة الإيرانية بالتورط في الإرهاب الدولي والقتل.

بعد وقت قصير من عملية الاغتيال نشرت شرطة برلين أدلة أولية عن مذبحة المطعم. وإذا كانت فيها من حقيقة، فربما أن مبعوثي الإدارة الإيرانية لم يتصرفوا بالحكمة المعهودة، على الأقل هذه المرة. وطبقاً للشهود، فقد وقفوا وأمطروا بالرشاشات

زعماء المعارضة الكردية وهم يصيرون بالفارسية 'يا أبناء العاهرات' وفتحت الشرطة الألمانية تحقيقاً في الحادث، بالتوازي مع ما قامت به الأجهزة السرية في الدولة. وفيما بعد اتضح أنه قبل مذبحة 'ميكونوس' توفرت لدى الاستخبارات الألمانية مادة وفيرة حول نشاط عناصر تابعة للإدارة الإيرانية ضد عدد من المعارضين، ولكن لأسباب مختلفة، سياسية في الأساس، لم تُستخدم هذه المعلومات، لا بالكشف عنها ولا بالعمل على إحباط عملية الاغتيال المتوقعة.

ورغم أنه خلال السنوات الأولى بعد الثورة ازدادت مؤشرات التذمر من مسار الثورة الإسلامية، فقد نجح نظام آيات الله في الحفاظ بدرجة كبيرة على استقرار واستمرار النظام. وهذا الاستقرار تحقق بفضل ثلاثة خطوط متوازية: أولاً تحديد وتعريف مؤسسات الثورة، لضمان سيطرة رجال الدين والتدخل لثبيت سياستهم؛ ثانياً، توجه ثوري إسلامي شامل للحفاظ على وحدة المعسكر وضمان الولاء الشعبي؛ ثالثاً، القمع العنيف لأي معارضة نشطة أو خاملة. ورغم الميل العام إلى البراجماتية، في مجالات محددة واصل النظام التمسك بالنظرية الثورية حتى لو أدى ذلك إلى الإضرار بمصالح الدولة، من ذلك الملاحقة المعلنة لسلطان رشدي والإصرار على إثارة التوترات خارج حدود إيران في حربها ضد المعارضة.

على النقيض من الإنكار المتواصل للتورط الإيراني في استخدام الإرهاب ضد أهداف أجنبية يبدو أن قادة إيران الثورة رأوا أن من حقهم، بل من واجبهم، أن يخوضوا علناً حرباً ضد عناصر المعارضة ليُثبِتوا رسالة ردع وترهيب للجمهور الإيراني داخل إيران وخارجها. ومن وجهة نظر النظام في طهران، فإن عناصر المعارضة المختلفة لا تمثل خطراً على وجوده باعتبارها بديلاً لأفكار الثورة. الجزء الأساسي منها يتمثل في منظمة مجاهدي خلق، لكنها رفعت راية استخدام العنف والقوة لتقويض استقرار النظام. كان تقدير الاستخبارات الأمريكية أنه كلما زاد النظام في طهران هشاشة، زاد الدافع لديه لتصفية عناصر المعارضة.

في الوقت الذي أصر فيه النظام الإيراني على إطلاق تصريحات خافتة بشأن التأييد الأخلاقي لحركات مثل حماس وحزب الله، فقد اتخذ مع عناصر المعارضة المنفية في الخارج سياسة ردع معلنة وسافرة. من ذلك على سبيل المثال، ما أعلنه سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي، نائب رئيس البرلمان حسن روحاني أن إيران؛ «لن نتردد في سحق نشاط الجماعات المعارضة للثورة في الخارج». أما وزير الاستخبارات الإيرانية علي فليحيان، الذي أعلنت ألمانيا بعد فترة قليلة أنه مطلوب بصفته العقل المدبر لهجوم 'ميكونوس'، تفاخر في أغسطس ١٩٨٢ على شاشة التلفزيون الإيراني قائلاً: «إننا نعرف أماكنهم حتى خارج البلاد. وفي العام الماضي (وهو العام الذي اغتيل فيه رئيس الوزراء الأسبق شهيد بهشتي) نجحنا في توجيه ضربات حاسمة لكبار قادتهم».

وبحسب عدة مصادر، من بينها تقرير خاص للجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان، هناك على الأقل ٣٥٠ معارضاً للنظام الإيراني قُتلوا أو لحقت بهم إصابات بالغة في أكثر من ٢٠ دولة. وتمت عمليات التصفية بطرق مختلفة - هجمات، إطلاق نار، طعن، تعذيب وإحراق. وجرت الغالبية العظمى من هذه الاعتداءات في عهد الرئيس رافسنجاني (١٩٨٩/١٩٩٧).

أضف إلى ذلك، حسب منظمات المعارضة في إيران، أن أكثر من ٣٠٠٠ مغترب إيراني تلقوا تهديدات بالقتل بطرق مختلفة. وتحدث تقرير مكتب المدعي الفيدرالي الألماني عام ١٩٩٢ عن أسلوب الاستخبارات الإيرانية في معظم عمليات الاغتيال: تصل مجموعة من المخبزين إلى الهدف، في البداية لتفقد المكان وجمع المعلومات، ويقنع دبلوماسيين أو رجال أعمال. تعمل المجموعة بالتنسيق مع رجل استخبارات إيراني، يقيم في المنطقة بصورة دائمة ويتلقى تعاوناً من عناصر محلية. وحسب التقرير الألماني، فقد تم استخدام طريقة 'حصان طروادة' في كل الحالات تقريباً - بمعنى استخدام شخص ما ينجح في التسلل إلى دائرة المقربين من الضحية المستهدفة وكسب ثقته. ويقول التقرير «إننا نتعامل مع جريمة منظمة على أعلى مستوى».

مثال ذلك، ما حدث بعد ظهر ٦ أغسطس ١٩٩١ في باريس. اقترب ثلاثة رجال داكني الشعر من فيلا مغطاة بنبات اللبلاب في حي سورسان. كان هذا هو منزل شهيد بهشتي. وكان بختيار البالغ من العمر ٧٦ عاماً هو الشخص الوحيد الذي وافق على تولى منصب رئيس الوزراء مع فرار لشاه في يناير ١٩٧٩، وكان أحد زعماء المعارضة لنظام الخميني. ولم يُثر الأشخاص الثلاثة أية شكوك. حيث كان أحدهم هو فريون بوهيميد (٣٨ عاماً)، مساعد وكاتم سر بختيار. كان بصحبته صديقان لمقابلة أشهر مغترب مهاجر، هما علي وكيلى رضا (٣٢ عاماً) ومحمد آزادي (٣١ عاماً). أخذ حراس البوابة جوازات سفر الثلاثة، أجروا عملية تفتيش ذاتي ومن ثم سمحوا لهم بالدخول.

بختيار وسكرتيرته الخاصة، بوروش قطيفة، استقبلوا الضيوف في صالون بالدور الأرضي. وفور انصراف بوروش إلى المطبخ لإعداد الشاي هجم أحدهم على بختيار، وأظهرت عملية تشريح الجثة، أنه تلقى ضربة قاتلة في الرقبة. وقتلت السكرتيرة بطريقة مشابهة. وبالسكينين اللذين أخذوهم من المطبخ قطع القاتلون رقبتى الضحيتين، وشقوا صدريهما وقطعوا أذرعهم بطريقة وحشية لدرجة أن نصل أحد السكينين انكسر. وبعد حوالي الساعة استرد بوهيميد جوازات السفر من حراس البوابة وغادر الثلاثة في سيارة بي. إم. دبليو. صفراء. ولم يلاحظ الحراس أن قميصي وكيلى وآزادي ملطخان بالدم. ورغم محاولتي اغتيال سابقتين عرض لهما بختيار فإن رجال الأمن اكتشفوا بعد مرور ساعة كاملة على الحادث أن سيدهم قد قتل.

أسند التحقيق في الحادث إلى القاضي المحقق الفرنسي جان لوى بروجر، الذى يتمتع بخبرة كبيرة في ملاحقة المنظمات الإرهابية. فالأمر الذى بدا للاستخبارات الفرنسية في البداية بمثابة قضية خاسرة بات تحقيقاً مُعقداً، يمر عبر سويسرا وتركيا حتى أعلى مستويات النظام الحاكم في طهران.

كان هذا قبل عصر التليفون المحمول، وافترض بروجر أن القتلة سيُضطرون للإبلاغ بنجاح المهمة والتنسيق باستمرار النشاط. فأمر رجاله على الفور بتتبع مخرجات محادثات جميع التليفونات العمومية بين باريس وسويسرا. واتضح أن هناك خمسة آلاف منها. ووُضعت كل البيانات على الكمبيوتر، الذى تحرى وجود نفس الأرقام في المكالمات التى جرت لخارج البلاد من عدة كبائن تليفون، بغرض السفر من باريس إلى الخارج. ويتذكر بروجر «توصلنا إلى ما يقرب من ٢٠٠ رقم في هذا الصدد، استبعدنا بعضهم وانشغلنا بما تبقى». بهذه الطريقة نجح بروجر في الكشف عن هوية المتورطين في القضية ومن يقف وراءهم. وبإعجاب يقول رجل الموساد الذى كان يتولى في الوقت نفسه الملف الإيراني، «عن طريق أرقام التليفونات وكثير من المستندات استطاع بروجر في الواقع الكشف عن كامل الشبكة الوزارية الاستخبارية الإيرانية، 'فيفاك'، في فرنسا وفي بريطانيا وتركيا والولايات المتحدة، وكشف عن الشق السري، والتسلسل القيادي، ولو كان الأتراك تعاونوا معه أكثر، لنجح أيضاً في القبض عليهم».

يقول بروجر نفسه: «كان لدى الإيرانيين وحدة خاصة، تضم أكثر من ١٠٠ شخص، هم عملاء الفيفاك والحرس الثوري، وكان كل هدفها الذى تعمل على تحقيقه هو اغتيال المعارضين. لم يقدم الأتراك مساعدة حقيقية في البداية. شعرت أنهم كانوا خائفين من الإرهاب الإيراني. وبمرور الوقت غيروا موقفهم، ولكن في هذه الأثناء نجح بعض الأشخاص في الفرار من استنبول إلى إيران». على مدى عامين تحرى بروجر وراء الشبكة الإيرانية. ونال التحقيق كثير الثناء من جهات قانونية في كل أنحاء العالم. كل العملاء الإيرانيين الذين تمكن فريق بروجر من الإيقاع بهم، بمن في ذلك الذين سلمتهم تركيا وسويسرا وألمانيا، جرت محاكمتهم وإدانتهم وإيداعهم السجون لسنوات طويلة. وكانت تلك هي المرة الأولى التى يتم فيها جمع هذا الكم الكبير من الأدلة الدامغة عن صلة مسئولين إيرانيين كبار بقتل معارض سياسي في الخارج.

وكان التقرير الشامل المكون من ١٧٧ صفحة، الذى كتبه بروجر قد قال «إن أجهزة الاستخبارات الإيرانية لعبت دوراً حيوياً في تنفيذ هذه الجريمة الجنائية». وكشف بروجر في التقرير أيضاً عن الصلة بين جريمة القتل ووزارات الخارجية، والاتصالات والإرشاد الإسلامى وهيئة التلفزيون الرسمية IRIB. ويكشف التقرير أن عضواً بارزاً في فريق الدعم اللوجستى لقاتلي بختيار، دخل سويسرا ومعه أمر التنفيذ الذى طبع على ورقة مراسلات خاصة بوزارة الخارجية، وكان موقعاً بالأحرف الأولى لاسم وزير الخارجية الإيراني ولاياتى نفسه. وتعرض تقرير القاضي بروجر لعمليات قتل أخرى تمت بأوامر من طهران. بل كانت هناك قائمة تصفيات لأهداف مستقبلية. وختم التقرير بأن «الحكومة أعطت الشرعية لقتل جميع معارضى النظام في أنحاء العالم».

بمرور السنوات مارست جماعات التصفية الإيرانية عملها تقريباً دون صعوبات. ولم يأت من فراغ العجز الذى أبدته الدول الأوروبية في مواجهة العملاء الإيرانيين. فقد وجدت هذه الدول صعوبة في بلورة سياسة واضحة لمواجهة نظام يستخدم الإرهاب ضد مواطنيه المقيمين في تلك الدول. كما بدا هذا النوع من الإرهاب في نظر آخرين شريعياً إلى الحد المقبول، باعتباره صراعاً داخلياً إيرانياً، من الأفضل عدم التورط فيه. وفي حالة ألمانيا وفرنسا فقد تعرضت للخطر مصالح اقتصادية مهمة. ويبدو أنهم في أجهزة الاستخبارات الإيرانية قد قرأوا المنطقة وأدركوا أن مهمة ملاحقة واغتيال المعارضين المغتربين لن تكون عسيرة.

من المحتمل أن يكون الإيرانيون قد استشعروا أيضاً المزيد من الثقة بأنفسهم في ظل أجواء التسبب تلك، وعندما بدأوا التخطيط لعملية الاغتيال في مطعم 'ميكونوس' فعلوا ذلك بعدم مبالاة غير مُعتاد. ووجد الادعاء الألمانى عملاً سهلاً في القضية. وقد استمر التحقيق في قضية ميكونوس ١٣ شهراً واستمر نظرها في القضاء بعد ذلك لأكثر من ثلاث سنوات ونصف. وطوال هذه الفترة جرت ٢٤٦ مداولة وأدلى بحوالى ١٧٦ تصريح وشهادة، تضمنت مادة استخبارية متنوعة، وبرايج من التلفزيون الإيراني وشهادات على لسان مهاجرين إيرانيين.

وقد ذكر في تقرير الاستخبارات الألمانى الذى قدم إلى المحكمة أن «الجمهورية الفدرالية الألمانية يقع بها مقر قيادة للتجسس وأعمال الإرهاب تابع للنظام الإيراني تُغطى أوروبا». وأورد التقرير أن ألمانيا يوجد بها نشاط لثلاثة أجهزة سريّة إيرانية: الفيفاك (شعبة الاستخبارات والأمن والدفاع)، قوة القدس التابعة للحرس الثوري وجهاز التجسس المضاد التابع للجيش الإيراني. كان مركز العمليات داخل السفارة في بون يضم ستة مكاتب وغرفة اتصالات ويشغله بصورة دائمة عشرة عاملين. وكان الفيفاك يُشرف في تلك الفترة أيضاً على بعثة في دوسلدورف التى تشتهر بها كينيات تجليد الكتب. وعن طريق هذه البعثة

وصل من طهران عملاء المنظمة الذين نفذوا عمليات الاغتيال.

وقد نجحت سلطات تنفيذ الأحكام الألمانية في تحديد هوية القتلة في هجوم مطعم 'ميكونوس' في فترة زمنية قصيرة: كاظم درابي، القائد والمخطط، ومعه محمد وحسام حسن، عباس ريتال ويوسف أمين، والحارس الذي ظل خارج المطعم أثناء إطلاق النار.

في أكتوبر ١٩٩٦ قدم الإدعاء في القضية، برونو يوست، الورقة الحاسمة في الإدعاء: الرجل الذي يُعرف بـ 'الشاهد C' وكُشف عن اسمه فيما بعد عبد الحسن مصباحي، عميل سابق في الاستخبارات الإيرانية ومساعد الرئيس رافسنجاني. حتى عام ١٩٩٥ كان مصباحي مسئولاً عن قطاعات واسعة من أنشطة الاستخبارات الإيرانية في أوروبا. في شهادته ذكر أن هدف النشاط الإيراني في الخارج كان يتحدد عن طريق مجموعة من كبار المسؤولين كانت تسمى 'لجنة العمليات السرية' وتعتمد على موافقة رافسنجاني وخاتمي. وقد أدلى بقدر من شهادته وراء أبواب مغلقة وصُنفت باعتبارها سرية. لكنها في مجملها كانت متوافقة مع وثائق جهاز الاستخبارات الألماني وشكلت دليلاً مباشراً وجنائياً لتورط قادة النظام الحاكم الإيراني في الإرهاب. بعد فترة وجيزة سيصبح مصباحي، الذي اعتبرت شهادته مصدر ثقة لجهات استخبارية مختلفة، شاهداً رئيسياً في مسار الإجراءات القانونية الجارية في بيونس آيرس ضد زعماء إيران بسبب تورطهم في هجوميين وقعا في المدينة. وشهد مصباحي أنه تم التخطيط لها في طهران.

أصدر القضاة حكمهم على درابي والريال بالسجن مدى الحياة بتهمة لقتل. وحُكم على متورطين آخرين بالسجن لمدة طويلة. وقالت المحكمة إن المتهمين لم يُقدموا على ما ارتكبوه بدافع من أنفسهم بل تنفيذاً لأوامر تلقوها من النظام الحاكم في طهران. وكان هدف النظام الثوري "إسكات أصوات لا تروق له". وأمام هذه الأدلة، وبقيّة المواد المتنوعة التي قدمت إلى المحكمة الفيدرالية، أصدر القضاة أمر اعتقال بحق علي فلحيان، وزير الاستخبارات الإيرانية. وورد في أمر الاعتقال أن "هناك شكوكاً قوية تشير إلى أن عملية الاغتيال تمت بمعرفة مجموعة وزارية من وزارتي الاستخبارات والدفاع في إيران". وكتب القاضي فريتهوف رئيس المحكمة في حيثيات الحكم أن القيادة الإيرانية كانت مسئولة عن مذبحة مطعم برلين. وبالنسبة لمسئولية الخميني قال القاضي، إنه لم يثبت حضوره في مناقشات لجنة تنفيذ العمليات فعلياً، لكنه كان ممثلاً فيها بواسطة مدير مكتبه، لذلك فهو يتحمل مسؤولية متساوية.

(٢)

ذراعهم الطويلة

لم تكن إيران لتبدو غير مُبالية تجاه الحكم الواضح الذي صدر بشأن قضية 'ميكونوس'. فقد هددت طهران برفع دعوى تشهير ضد الحكومة الألمانية وأرسلت احتجاجاً رسمياً إلى وزارة الخارجية في بون. وطبقاً للبيان الإيراني الرسمي، فإن الحكم لم يستند إلى أي من الشهادات التي تم الإدلاء بها في المحكمة بل جاء الحكم نتيجة لحملة التحريض الصهيونية المستمرة ضد إيران. مع ذلك، وبالرغم من الإنكار الإيراني الشديد أوضح حزب الله لإسرائيل عام ٢٠٠٣ - في إطار الاتصالات التي جرت من أجل إبرام الصفقة التي أطلق بموجبها سراح إلهانان تنباوم وأعيدت ثلاثة جنائمين للجنود الذين قتلوا على أراضي لبنان - أن أي حل لقضية رون آراد، إن وُجد (كجزء من الصفقة في مرحلتها الثانية)، يتحتم أن يشمل على إطلاق سراح المتورطين في عملية التصفية بمطعم 'ميكونوس'. بمعنى آخر، إذا كان المتهمون لا صلة لهم فعلياً بالاستخبارات الإيرانية، فلماذا كانت الذراع الطولى لإيران، حزب الله، مهتم إلى هذا الحد بإعادتهم إلى وطنهم..؟

كانت مفاوضات ٢٠٠٣ هي النعمة الأخيرة في واحدة من الهزائم الاستخبارية اللاذعة التي تلقتها إسرائيل في مواجهة إيران وحزب الله. إنها القضية المعروفة بالاسم الكودي 'حرارة الجسد' - سقوط الطيار رون آراد في الأسر واختفائه. فالقنبلة التي ألقتها طائرة الفانتوم التي كان يقودها النقيب طيار رون آراد في أكتوبر ١٩٨٦ انفجرت بسبب عطل فني في أسفل جناح الطائرة. ونجا الطيار. حط آراد بمظلته فوق في قبضة تنظيم حركة أمل. كان حركة أمل تعتبر آنذاك معتدلة نسبياً ما جعل إسرائيل تعتقد أن الوقت في صالحنا ولا يجب التعجل. وكانت الصفقة التي توصل إليها أوري لوبراني مع زعيم أمل، نيه بري، قد أحبطها وزير الدفاع رابين، الذي تأثر بموجة الغضب الشعبي ضد 'صفقة جبريل'، التي بموجبها أطلق سراح ١١٥٠

سجين ومعتقل أمّني كانوا محتجزين في إسرائيل مقابل ثلاثة أسرى إسرائيليين (حازي سي، نسيم سلم ويوسف جروف) كانوا قد وقعوا في أسر تنظيم «الجهة الشعبية - القيادة العامة» خلال حرب لبنان. وطلب راين من لوبراني الاستمرار في التباحث ومحاولة تخفيض ثمن الصفقة. في هذه الأثناء استقال من حركة أمل كبير ضباط الأمن، مصطفى الديراني، فأشرف على الطيار الأسير رون أراد كمكافأة نهاية الخدمة. وبعد مايو ١٩٨٨ اختفى رون أراد ومنذ ذلك الحين لم يُعرف مكان وجوده. وبذلت إسرائيل جهوداً مُضنية، وغير مسبقة في التاريخ الإنساني، لتحديد مكانه، دون جدوى.

عندما رأوا في إسرائيل، أن الحوار الهادئ مع الأمين العام لحزب الله عباس موسى، لإعادة رون أراد إلى إسرائيل لم يتقدم، تقرر خطفه لاستخدامه كورقة مساومة. عملية الاختطاف، بواسطة دورية تابعة للقيادة العامة وبمساعدة كوماندوز البحرية، تم التخطيط لها بدقة ولفترة طويلة. في الخامس عشر من فبراير ١٩٩٢ اتضح أن موسى سيخرج في اليوم التالي لزيارة قرية جيبيت الشيعية. وتقرر انتهاز الفرصة وخطفه في حال خروجه عن طوق الحراسة المشددة في بيروت. في اليوم التالي رافقت قافلة موسى كاميرات تلفزيونية نُقلت عنها الصور الحية على الهواء إلى مقر سلاح الجو في تل أبيب. وبسرعة اتضح عدم إمكان اختطاف موسى نظراً لأنه كان محاطاً بعدد كبير من الناس. كان هناك خوف كبير من تعقد عملية الاختطاف وفشلها. حينئذ قرر رئيس الأركان العامة إيهود باراك أنه «إذا كان قد عُرف قصدنا، فلنقتله». في قيادة شعبة الاستخبارات جلس المسئول عن ملف أراد في الجيش الإسرائيلي، عميد يورام ياتير، وانتابه الفزع. أدرك ياتير أن تصفية موسى ستسبب الاتصالات التي تُديرها الأمم المتحدة مع إيران، ناهيك عن رد فعل حزب الله.

نحى باراك جانباً اعتراض ياتير وكبار مساعديه. وفي مكالمة تليفونية استغرقت أقل من دقيقة، بين وزير الدفاع موشيه أرينز ورئيس الوزراء يتسحاق شامير، تمت الموافقة على العملية. وبالطبع ثار تساؤل، هل كان القادة، قبل إصدار هذا الأمر بإطلاق الصواريخ، على علم بأن موسى يصطحب معه في السيارة أيضاً زوجته سهام وابنه حسين، البالغ من العمر ست سنوات. على أية حال، قصفت طائرتان مقاتلتان سيارة موسى المرسيدس والسيارات المرافقة. الجميع، بمن فيهم الطفل الصغير، قتلوا. لم يتأخر رد حزب الله. على مدى خمسة أيام أمطرت صواريخ الكاتيوشا الجليل الغربي. قتلت طفلة تبلغ ست سنوات في مستوطنة جرنوت. وردت إسرائيل بقصف قرى شيعية ودفعت بقوات إضافية إلى لبنان. وفي ظل مسلسل التدهور في الأوضاع قررت إيران وحزب الله إعادة صياغة الوسائل المستخدمة، وتلقين إسرائيل درساً. وبعد ١٤ عاماً، أي عام ٢٠٠٦، اعترف العميد أوري ساجي، الذي كان وقتها رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، ولأول مرة في حوار لم يُنشر أنه أخطأ عندما وافق على تصفية موسى: «لم أحسن تقدير رد فعل حزب الله، ولم أحسن تقدير عماد مُغنية».

قامت وسائل الإعلام العالمية بتغطية واسعة لاغتيال موسى وصوّرت ما تبقى من السيارة. وفي منزلها بأنقرة شاهدت راحيل سيدن التغطية وتنهت بأسى. قالت لزوجها كبير ضباط الأمن في السفارة: «إيهود، أتمنى ألا يُشعل ذلك حرب تصفيات شاملة». هداها سيدن ووعداها بأن شيئاً من هذا لن يحدث. في السابع من مارس قتل هو نفسه في انفجار عبوة شديدة الانفجار وُضعت أسفل سيارته. وقدمت تركيا للمحاكمة مجموعة من أعضاء حزب الله تركيا، التي تعمل بتوجيهات إيرانية. تلك كانت، على ما يبدو، مجرد بداية.

«إذا أردت فنجان قهوة أو شاي. أو ربما قليلاً من الكعك فلا بأس، لكن وجبة غداء لا أظن أنني سأدعوك عليها. في كل مرة أتناول الطعام مع إسرائيل تقع عملية تخريبية. يكفي مرتان لا أريد المزيد». تلك كانت كلمات هوجو انزورجي الذي يتمتع بابتسامة عريضة، وربطة عنق مربوطة بإهمال، ووجه مستدير وسوالب بيضاء وطويلة. كل هذا يؤهله لصورة جد طيب. ظل انزورجي على مدى عشر سنوات، حتى سبتمبر عام ٢٠٠٠، على رأس 'سيدا'. و'SIDE' هي الأحرف الأولى من 'سكرتارية الدولة للاستخبارات' ويتم تعيين رئيسها من قبل الرئيس الأرجنتيني، على درجة وزير في الحكومة. كثيرون في الأرجنتين مازالوا يتعاملون بارتياح مع هذه الجهة، التي كانت ضالعة، إن لم تكن مسئولة بالكامل، عن سياسة التهيب والاغتيالات التي اتبعتها الطغمة العسكرية في السبعينيات. وظاهرياً لم تشغل 'سيدا' بحل أسرار الجرائم التقليدية، ولكن مع انتهاء الحرب الباردة أواخر الثمانينيات كان عليها أن تجد لنفسها جدول أعمال جديد. انزورجي الآن هو شريك في أحد المكاتب الكبرى للمحاماة في بيونس آيرس. من ارتفاع ١٤ طابقاً في إحدى ناطحات السحاب بالمدينة، في مكتبه ذي الديكورات النباتية، يتذكر مباراة البولو ووجبة الغداء الفاخرة التي دعا إليها رئيس الشاباك الإسرائيلي، يعقوب بيرى، الذي زار الأرجنتين قبل أسبوع من تفجير السفارة. «يعقوب وأنا تحدثنا عن مخاطر الإرهاب، ولكن لم يخطر ببال أحدنا أن بيونس آيرس ستصبح هدفاً له بعد أيام قلائل. أكلنا جيداً وتوجهنا إلى ملعب البولو. أثناء المباراة أخرج أحد المساعدين كاميرا والتقط صورة لتخليد الذكرى. وحتى اليوم احتفظ بهذه الصورة على مكتبي. أحد الذين شاركوا في الصورة قتل في انفجار السفارة (انزورجي يقصد دافيد بن

رفائيل). وبعد المباراة سافر يعقوف عائداً إلى إسرائيل، تاركاً إلى هذه الكارثة.

في مايو ١٩٩٤ توجه انزورجي وطاقم مُساعديه للتباحث مع مسئولى الشاباك والموساد إسرائيل. على جدول الأعمال برز مطلب إسرائيل باتخاذ سلسلة من الإجراءات الأكثر صرامة تجاه عناصر إسلامية أثّرت حولها شكوك بشأن تورطها في الهجوم على مبنى السفارة. استند انزورجي إلى مائدة شفتاي شاييط، رئيس الموساد، عندما انحنى إليه شبيط فجأة وهمس في أذنه بسر. «لقد سألتني إن كنت سمعت عن شخص يُدعى مصطفى الديراني. وقال شبيط إن قوة كوماندو إسرائيلية خطفته ليلة أمس من منزله في لبنان. وبعد شهر ونصف من هذه المقابلة تم تفجير مبنى مقر الجالية اليهودية 'الأميا' (AMIA). هل أدركت الآن لماذا لا أنوى دعوتك على الغداء...؟».

في ١٧ مارس ١٩٩٢ فجر مخرب انتحاري سيارة مُفخخة بجوار السفارة الإسرائيلية في بيونس آيرس. لقي ٢٩ شخصاً مصرعهم منهم أربعة إسرائيليين من العاملين في السفارة وخمسة يهود محليين. وأصيب ٢٤٢ آخرين. وطبقاً لتقديرات الاستخبارات الإسرائيلية فإن هذا العمل جاء انتقاماً لمقتل الأمين العام لحزب الله، الشيخ عباس موسى، في ١٦ فبراير. بعد التفجير قالت جهات عليا في الشرطة الأرجنتينية أن العملية ليست عملاً تخريبياً ولكن هي انهيال للمبنى من الداخل بسبب استخدام غير سليم لمواد متفجرة على يد العاملين في السفارة أنفسهم. هذه الادعاءات الكاذبة، أثارت غضبا عارماً لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية وتم تفسيرها على أنها محاولة من الحكومة الأرجنتينية لتبرئة نفسها من تهمة التراخي والإخفاق في تأمين المبنى.

فور وقوع الهجوم توجه إلى بيونس آيرس رجال الشاباك، ليراجعوا نظام تأمين المبنى؛ وفريق من الموساد الذي بدأ عملاً استخبارياً محلياً في محاولة لتحديد المسئولين عن الهجوم؛ ورجال شرطة من وحدة المتفجرات في تل أبيب وخبراء في المواد البلاستيكية من هيئة تطوير الوسائل القتالية، التي أرسلت لفحص السبب الذي أدى إلى انهيال المبنى. وضم تقرير خاص استنتاجات هيئة الوسائل القتالية وشرطة إسرائيل. وتضمن التقرير معلومات كاملة عن السيارة المفخخة، بما في ذلك رقم الترخيص، وتحليل لنوع المتفجرات المستخدمة وكذلك تصور كامل لما أحدثته العبوة وانهيال المبنى.

على التوازي انضم في العاصمة الأرجنتينية ممثلو الموساد إلى فريق القيادة المشتركة لمكافحة الإرهاب التابعة للاستخبارات الأمريكية (CTC). وأحد هؤلاء الممثلين حكى ما رآه هناك: «كانت هناك فوضى كبيرة هناك. امتلأت بيونس آيرس بالجواسيس. كان واضحاً للجميع أن شخصاً ما قد غيّر قوانين اللعبة. أدركنا بسرعة فائقة، الأمريكيين والإسرائيليين، أن السلطات المحلية قد تسببت في مازق خطير في أعقاب الحادث، وأنها كانت مهتمة بإنهاء القضية بسرعة وفي هدوء وحجبنا عنهم نتائج التحقيقات».

في المقابل جرى تحقيق داخلي في هيئة الاستخبارات الأمريكية، للكشف عما إذا كانت قد هناك إشارات قد جمعت خلال الأيام التي سبقت الهجوم تشير إلى ما سيقع، ولم يتم تفسيرها بالشكل الصحيح. وكالة الأمن القومي (NSA)، حددت رسالة شفرية كانت قد اعترضتها قبل الحادث بثلاثة أيام، لكنها لم تُترجم في الوقت المناسب، من سفارة إيران لدى موسكو إلى طهران. وتضمنت الرسالة إشارات واضحة لمعلومة إيرانية حول هجوم على وشك الوقوع ضد إحدى جهات التمثيل الإسرائيلية في أمريكا الجنوبية. بالإضافة إلى رسالتين شفريتين من سفارتي إيران في بيونس آيرس والبرازيل إلى وزارة الخارجية في طهران، جرى اعتراضهما قبل أسبوع أو أسبوعين على الهجوم. وتحليل هذه الرسائل فيما بعد وقوع الحادث أظهر منطقية عالية في أنها تضمنت إشارات تنفيذية مستترة بشأن الهجوم الوشيك. وقد نقلت هذه الرسائل إلى الاستخبارات الإسرائيلية وكانت دليلاً دامغاً في تحديد أن إيران تقف وراء الهجوم. وبعد الحادث زودت الاستخبارات الأمريكية إسرائيل ببرهان لا يقبل التأويل، كما وصفه أحد رجال الموساد بالقول «المسدس لا يُطلق دخان، بل يُطلق النار»، بأن عماد مغنية بالتعاون مع مسئول آخر في حزب الله يدعى طلال حميد، هما المسئولان عن التفجيرات.

وُصف تفجير السفارة الإسرائيلية في الأرجنتين في تقرير التحقيق الأمريكي بأنه 'نموذج للهجوم بإيجاء إيراني'. وصف العملية كما خلص إليه التقرير، أن إيران فضلت استخدام حزب الله كذراع طويلة لها ضد أهداف غير إيرانية، حتى لا تُصنف معه. وقد غادر ممثل حزب الله لبنان إلى منطقة الهدف مزوداً بأوراق ومستندات مزورة أمدته بها السفارة الإيرانية في بيروت. وقام هذا الممثل بتجنيد بعض الأشخاص المحليين الشيعة الذين يتمتعون بمعرفة جيدة بالزعماء والقوانين لمساعدته. وخلية من هذا النوع تسمى «خلية محلية داعمة». وتم توفير الدعم اللوجستي والمالي من السفارة الإيرانية في نفس المدينة. وحسب تقرير السي. آي. إيه. فإن حزب الله وبطريقة مشابهة لهجوم بيونس آيرس نفذ عمليات أيضاً في يوغوسلافيا، وقبرص، ولانسيا في إسبانيا وفراكروز في المكسيك، وبانكوك، ولندن، وليفربول وفي مدن مختلفة بالولايات المتحدة، والبوسنة والنمسا وألمانيا ودول البلقان.

المرحلة التقنية الأخيرة في عمل 'الخلية المحلية الداعمة' هي تنفيذ العملية. في تلك المرحلة وقع الاختيار في بيروت أو في طهران على هدف واحد من بين تلك الأهداف التي جمعت عنها الخلية معلومات. وتتوجه الخلية التي تتكون من ثلاثة أو أربعة مخربين، وهم في الأعم الأغلب مقاتلين مهرة تدربوا في إيران، إلى الهدف. في حالة الهجوم على السفارة الإسرائيلية اختارت قيادة حزب الله في بيروت الأرجنتين، وبالتحديد منطقة التقاء حدودية ثلاثية مع البرازيل وباراجوى، كنقطة قوية (من وجهة نظرهم) - إنها أيضا المنطقة التي تشكلت فيها على مر السنين جالية كبيرة من مهاجري لبنان الشيعة، الذين يحتفظون بعلاقات وطيدة مع وطنهم الأم ومستعدون لتقديم المساعدة إذا طلبت. وبحسب تقديرات الاستخبارات، فإن اسم رجل حزب الله الذي نسق الهجوم على السفارة هو عبد المحمود رضا. كانت الخلية التي نفذت العملية جزءاً من 'جهاز تحري خاص' يتبع عماد مغنية.

وصل رجال حزب الله إلى الأرجنتين عن طريق لندن ومن هناك إلى مدينة سيوداد دل استا في باراجوى. في الأرجنتين تم مسبقاً إعداد أماكن اختباء وجوازات سفر مزورة، تسمح فيما بعد بفرار المنفذين. قام سائق شاحنة شيعي من السكان المحليين، متعاوناً مع المنفذ، بجمع صندوق كبير من مخزون المحتجزات في أحد المطارات الأرجنتينية، احتوى على ما يبدو على أجزاء من جهاز تفجير تم تركيبه فيما بعد فوق السيارة المفخخة. غادر أعضاء الخلية الأرجنتين على رحلات طيران مختلفة إلى أهداف في أوروبا بعد أسبوع من الهجوم. شخصياتهم معروفة، وهم موجودون الآن على ما يبدو، في لبنان أو في إيران. وطبقاً لنتائج التحقيق، فإن قسماً من نشاط الأعمال التخريبية انطلق من مسجد 'التوحيد' الشيعي في بيونس آيرس. يقول انزورجي الرئيس الأسبق لسكرتارية الدولة للاستخبارات، «من الوجهة الاستخبارية لدينا كل المعلومات التي تثبت أن إيران وحزب الله كانا وراء هذين الهجومين التخريبيين».

وتعتقد مصادر مسئولة في الموساد أن تدخل إيران المباشر في الحادث كان أقل بكثير مما نسبته إليها السي. آي. إيه وسكرتارية الدولة للاستخبارات الأرجنتينية. وترى هذه المصادر، أن إيران كانت بالفعل شريك في القرار والتخطيط، لكن التنفيذ نفسه، بما في ذلك الدعم اللوجستي على الأرض، أشرف عليه رجال حزب الله. وحسب هذا الرأي، تم التخطيط للهجوم ووضع رسمه التوضيحي من قبل حزب الله وليس طهران. سكرتارية الدولة للاستخبارات (سي.دا) لم تقبل بهذا الطرح وقدمت كدليل على ذلك، محادثة جرت في منزل دبلوماسي إيراني بعد الهجوم على السفارة وقبيل تفجير مقر الجالية اليهودية وفي وسط هذه المناقشة العائلية، التي اشتملت على صرخات أيضاً، سُمعت زوجة الدبلوماسي تصرخ فيه قائلة، إنه إذا استمر في معاملتها بهذه الطريقة فإنها ستدلى بكل ما تعرفه عن دوره في ما حدث للصهيونيين.

السيارة المفخخة التي استُخدمت في الهجوم جرى شراؤها في سيوداد دل استا. الرجل الذي دفع ثمنها فعل ذلك بورقة مالية مزورة من فئة المائة دولار، طبعت في لبنان. يقول أحد العاملين في سكرتارية الدولة للاستخبارات الأرجنتينية: «نعتقد أن الرجل الذي اشترى السيارة كان مقاول من الباطن في خلية حزب الله. وقد استخدم جواز سفر كولومبي مزور ويبدو أنه لم يكن يعرف الغرض الذي ستُستخدم فيه السيارة».

يقول انزورجي: «لقد ذكرت محطة التلفزيون التابعة لحزب الله أن المنظمة نفذت الهجوم. كما تلقينا معلومات من الموساد عن تمثال خاص أقيم في بقاع لبنان تخليداً لذكرى شهيد قتل في معركة مع إسرائيل. وأعرف أن مراسم عزاء خاصة قد أقيمت للرجل، تجاوزت ما هو معتاد في مثل هذه المناسبات هناك. وذكرت الرواية الرسمية لحزب الله أنه قتل أثناء معركة مع جنود إسرائيليين عند الحدود اللبنانية الإسرائيلية، لكن المراجعة الموضوعية لهذه التوقيات تثبت أن مثل هذه المعركة لم تقع، إذ أن الشهيد قد سقط في بيونس آيرس».

كان فريقاً من الموساد قد توجه إلى منطقة التقاء الحدود الثلاثية وعادوا من هناك بنتائج مُفزعَة. «مدينة اسمها جهنم»، هكذا أطلق العملاء الإسرائيليون على سيوداد دل استا، عاصمة الإقليم على جانب الباراجوى، والمقصود أن هناك خطراً واضحاً وسريعاً، والهجوم التالي في الطريق».

♦ دراسات ♦

٢

كتاب «عدم المساواة» - الجزء الخامس

تحرير: جاي موندليك - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

الديموقراطية في إسرائيل

بقلم: أورين يفتحييل

يناقش هذا الفصل موقف الديمقراطية في إسرائيل، ويحلل العلاقة بين مشكلات الديمقراطية وأنهاط عدم المساواة في البلاد. وسوف نوضح في موضع لاحق أن هناك عددا لا يستهان به من مبادئ الديمقراطية لا يجرى تطبيقه كما ينبغي، مع التركيز على قضايا محلية مثل حقوق المواطن وحقوق الأقليات، والعلاقة بين الدين والدولة. وسوف نوضح أيضاً أن النظام الإسرائيلي يصدّق عليه أكثر وصف النظام «الإنشوقيراطي» (أو الديمقراطية العرقية)، وهو نظام يعمل على ضمان انتشار وسيطرة مجموعة عرقية معينة، على مساحة تعيش فيها أعراق متعددة. كما سنوضح أن السنوات الماضية شهدت تطورين متوازيين في مجال السيطرة الإسرائيلية، وهما «الليبرالية الجزئية» و«الفصل العنصري التدريجي»، وهما تطوران يتسبان في تزايد عدم المساواة في المجتمع.

الديموقراطية هي «حكم الشعب للشعب». والشعب في صورته العصرية هو مصطلح يصف قاعدة تنظيمية ذات طابع عام وإقليمي (هي الدولة)، ويمثل عكس مصطلح «العرق» الذي يصف جماعة واحدة بناءً على أصلها. ولا يوجد تعريف واحد متفق عليه للنظام الديمقراطي، ولكن المفكرين السياسيين يتفقون على عدد من المبادئ الرئيسية التي تهدف إلى تحقيق القيم الأساسية للديموقراطية، كالمساواة والحرية وسيادة الشعب. وتتضمن هذه المبادئ المساواة في المواطنة لجميع من يقيمون إقامة دائمة في الدولة، والانتخابات العامة الدورية الحرة القائمة على التنافس، وحماية المواطنين والأقليات من «استبداد الأغلبية»، وتحقيق حريات المواطن الأساسية، ولا سيما حرية التنظيم والدين والتعبير والحركة. وهذه المبادئ بصفة عامة يضمنها دستور ثابت. ومن المفترض أن تضمنها أجهزة حكم منتخبة، تسيطر على إقليم محدد، يجرى في إطاره الفصل بين أفرع السلطة الثلاثة، وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وتلتزم هذه الأفرع بمبادئ الشفافية والمسئولية أمام عموم المواطنين.

لا توجد في العالم المعاصر دولة واحدة تلتزم بتنفيذ جميع هذه المبادئ بالكامل، ولذلك أيضاً لا توجد ديموقراطية كاملة. لهذا السبب من الأفضل من وجهة نظرنا أن نحلل «موقف الديمقراطية»، الذي يمكن أن نرصده من خلال مجموعة من المواقف الثانوية التي رصدناها في سياقات مختلفة (في المجالات الرئيسية مثل: حقوق المواطن وحقوق الأقليات والإمكانات المتاحة للمواطن وللأقليات، ودور الدين، والجيش، والعلاقة بين الجنسين، ومدى انفتاح نظام الحكم، وما إلى ذلك). وتمتد هذه السياقات بين الأقطاب النظرية، حيث الديمقراطية البحتة في ناحية والنظام الاستبدادي في الناحية الأخرى. وعلى وجه

العموم فإن الديمقراطية غير قابلة للتقييم بسهولة من خلال أسئلة يُجاب عنها بالسلب والإيجاب، ومن الأفضل في هذا الصدد أن نرصد مواقف أكثر ديموقراطية أو أقل ديموقراطية.

ومع هذا ففى أغلب الدول الديمقراطية هناك دساتير وقيم وأعراف سياسية وقانونية، تحدد المبادئ الديمقراطية بشكل رسمى وواضح. ورغم وجود تجاوزات في مجالات مختلفة فإن تلك الدول بها نظام من الممكن بالتأكيد وصفه بأنه ديموقراطي. أما في إسرائيل فإن الموقف أكثر إشكالية بكثير، نظراً للانتهاك شبه الجوهري لجميع المبادئ التي سبقت الإشارة إليها. ومن الممكن - إذا قارننا بين إسرائيل وهذه الدول - أن نطرح علامة استفهام فيما يتعلق بوصف إسرائيل بأنها دولة ديموقراطية. من الأهمية بمكان رغم ذلك أن نشير إلى أنه رغم المساوئ العديدة التي يتسم بها النظام الإسرائيلي فإن إنجازاته الديمقراطية لا يستهان بها. فقد وصفت الدولة نفسها في عدد من القوانين الأساسية (١) بأنها دولة «يهودية وديموقراطية». ويتطلب هذا الوصف الالتزام بعدة قواعد ديموقراطية هامة. فتجرى في إسرائيل انتخابات حرة حزبية متعددة دورية قائمة على المنافسة (وإن كانت لا تعتبر انتخابات عامة نظراً لأن هناك عدد كبير من المواطنين، الذين يقيمون في أراضي تسيطر عليها إسرائيل، لا يشاركون فيها). وقد أدت هذه الانتخابات بالفعل إلى تداول السلطة بين أحزاب متنافسة، وتكاد تكون لدينا في إسرائيل حرية كاملة في مجال التنظيم السياسي، ولدينا حرية تعبير وإعلام منفتح نسبياً (٢)، وتضمن القوانين الأساسية لدينا حريات المواطن الأساسية. وهناك رقابة قضائية على السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما تكفل الدولة الحماية الأساسية لمواطنيها، وتكفل قدراً من الدعم الاقتصادي للفئات المحتاجة. ومع ذلك فهناك مشكلات جوهرية هامة في النظام الديمقراطي في إسرائيل، سوف نتحدث عنها فيما يلي.

يوجه الانتقاد الرئيسى لمبادئ النظام الديمقراطي في إسرائيل إلى ما نطلق عليه اسم «مشروع تهويد» أرض إسرائيل/ فلسطين. وهذا المشروع الإثنوقراطي يرسخ ويرسى ويعمق من السيطرة اليهودية على الدولة وعلى الأرض التي تحت السيطرة الإسرائيلية، كجزء من صراع طويل الأمد بين الحركة الصهيونية والحركة القومية الفلسطينية التي تدعى أن لها حقاً تاريخياً في تلك الأرض. وبينما تم في السنوات الأولى التي تلت قيام الدولة تبرير مشروع التهويد بأنه يأتي نتيجة لأوضاع اللاجئين اليهود في العالم، ولذكريات النكبة النازية التي كانت لا تزال حديثة العهد، وبالطبع نتيجة للصراع اليهودي العربي، فإن هذا التوجه اليوم يمثل عقبة خطيرة أمام استقرار النظام الديمقراطي في البلاد. حيث يتحرك مشروع التهويد بناءً على النظرية التي ترى أن إسرائيل دولة ليس لها حدود واضحة، وأنها دولة «تنتمي» إلى الطوائف اليهودية في كافة أنحاء العالم، والهدف الأساسى من وجودها هو تجميع هذه الطوائف في أرض إسرائيل/ فلسطين التي توصف بأنها الوطن اليهودي. وفي نفس الوقت تعمل الدولة على تقليل الوجود العربي المحلي وتقليل السيطرة العربية الفلسطينية على الإقليم في أرض إسرائيل.

كان في وصف الدولة بأنها «يهودية» وليس بأنها «إسرائيلية» (حسبما يتطلبه مبدأ تقرير المصير الديمقراطي الذي يلقي رواجاً) ما كفل الشرعية لتقويض مبادئ رئيسيين في الديمقراطية المعاصرة، وهما مبدأ المساواة في المواطنة ومبدأ حماية الأقليات. فقد كانت سياسة التهويد وسيلة لتقنين وترسيخ سياسة التمييز ضد مواطني إسرائيل العرب. ويتجلى هذا الجانب من جوانب نظام الحكم في إسرائيل في سلسلة من القوانين واللوائح، وأولها قانونى العودة والجنسية، ثم القانون الأساسى للكنيست، يلي ذلك القوانين المتعلقة بالأرض وقوانين التخطيط وقانون التعليم الرسمي، ثم قانون الحاخامية الكبرى وقانون الخدمات الدينية وقانون هيئة الإذاعة، وسلسلة من التشريعات الثانوية والإجراءات التنظيمية المصاحبة، مثل استمرار تطبيق قوانين الطوارئ البريطانية (على العرب فقط)، وقانون الجنود المسرحين، وإجراءات منح قرض إسكان، وأخيراً قوانين الزواج ولم شمل الأسرة. هذه القوانين تشجع تهويد الدولة وتضفى عليه شرعية، وتلحق أضراراً جوهرية بالحقوق في المساواة الذي يُفترض أن يكون مكفولاً للمواطنين غير اليهود (وأغلبهم فلسطينيون عرب)، وتبلغ نسبتهم اليوم نحو ١٨٪ من مواطني الدولة.

تتضمن استراتيجية التهويد عدة مجالات سياسية رئيسية، وهى الهجرة والأرض والاستيطان والتنمية وتوجيه الاستثمارات والمؤسسة العسكرية. وتمثل هذه المجالات أسس النظام، وتفرز قدراً بالغاً من عدم المساواة. وفيما يلي عدة أمثلة: لا يسمح قانون الهجرة الإسرائيلي بالهجرة لإسرائيل سوى لليهود الذين يسمح لهم بالاستيطان في الدولة بناءً على قانون العودة، وفي نفس الوقت يمنع القانون عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا أو فروا من البلاد أثناء حرب ١٩٤٨، كما يمنع الآخرين من غير اليهود من الاستقرار في البلاد. تسببت سياسة مصادرة الأراضي وسياسة التخطيط في نقل السيطرة على أراضي تقدر بنحو عشرة مليون دونماً من الأراضي العربية إلى الدولة التي صادرتها، ومنها لأيد يهودية. وفي نفس الوقت أقامت الدولة جهازاً للأراضي يساعد في مصادرة الأراضي، ولكنه يمنع نقل أى أرض من الدولة لأيد عربية. وأقامت الدولة أكثر من ٦٠٠ بلدة يهودية في كافة أنحاء البلاد ونحو مائتى مستعمرة أخرى في أراضي يهودا والسامرة (وهو الاسم الذي يطلقه اليهود المتطرفون

على الضفة الغربية المحتلة). وفي نفس الوقت لم تتم إقامة بلدة عربية واحدة جديدة باستثناء ٢٥ بلدة من المقرر إقامتها بهدف توطين البدو فيها (بالإكراه في الغالب).

تفسر سياسة التهويد أيضاً الدور التأسيسي الذي تلعبه في إسرائيل منظمات يهودية عالمية، مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي الإسرائيلي، اللذان كان هدفهما الرئيسي العمل من أجل إقامة دولة إسرائيل وليس العمل في إطار هذه الدولة. ولكن هذه المنظمات لا تزال مستمرة في العمل من أجل صالح السكان اليهود وحدهم، وفقاً لقانون يحفظ مكانة المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية، وبناءً على موثيق موقعة مع دولة إسرائيل. منذ عام ١٩٤٨ تمثل هاتان المنظمتان وسيلة هامة من وسائل التهويد، ولا سيما من خلال تشجيع ومساعدة وتنظيم الهجرة اليهودية من الخارج إلى إسرائيل، وشراء الأراضي وتخصيصها لليهود فقط، وإقامة بلدات يهودية، وإقامة غابات ومناطق مفتوحة (٣). وكما سبق القول فإن هذه المنظمات تمثل يهود الشتات، وليس لديها أجهزة ديموقراطية تضمن لمواطني دولة إسرائيل - الذين يفترض أن تمثلهم هذه المنظمات أيضاً - محاسبتها. وبهذه الطريقة يتم انتهاك الحقوق الأساسية للعرب من مواطني الدولة، ولكن في نفس الوقت يتم ضمان سيادة مواطني الدولة اليهود في مواجهة يهود الشتات.

من الناحية العملية يمكن القول بأن الصندوق القومي والوكالة تكاد تكون أجهزة حكومية، تسعى الدولة من خلالها للالتفاف حول ضرورة تحقيق المساواة في الحقوق المدنية للسكان العرب في إسرائيل. وتنجح الحكومة عن طريق هذه الأجهزة في مواصلة سياسة التهويد التي تنطوي على عنصرية. ويبرز هذا الأمر بشدة في مجالي الأرض والاستيطان. فبفضل المشاركة الرسمية والقانونية للصندوق القومي والوكالة في هذين المجالين، تم منع المواطنين العرب من تأجير أراضي أو شراء مساكن في نسبة تصل إلى ٨٠٪ من أراضي الدولة، بينما يستطيع يهود الشتات تأجير أراضي أو شراء مساكن في تلك الأماكن والبلدات نفسها حتى لو لم يكونوا من مواطني الدولة. وغنى عن البيان أن هذا الوضع يمثل انتهاكاً لحقوق المواطن الأساسية البديية وللمبادئ الأساسية البديية للديموقراطية. في عام ٢٠٠٠ قضت المحكمة العليا (في قضية قعدان ضد كاتسير) بأن تخصيص أراضي الدولة لليهود فقط ليس قانونياً، وأوصت بتخصيص قطعة أرض لأسرة قعدان في بلدة كاتسير الطائفية. ولكن لا يبدو أن هذا القرار سيؤثر كثيراً على التمييز الشديد الكائن في توزيع الأراضي في أغلب المناطق الريفية التي تعمل الأجهزة الرسمية التي تنتهج أساليب عنصرية على ضمان السيطرة اليهودية على الأراضي فيها.

هناك جوانب أقل وضوحاً للعيان ولكنها أكثر تأثيراً في مجال سياسة التهويد غير الديموقراطية، وتتجسد في نظرية التخطيط والتنمية في إسرائيل، التي تتضمن دائماً مبدأ «توزيع السكان» كمبدأ رئيسي (سرعان ما يتحول لمبدأ توزيع السكان اليهود فقط)، وكذلك الإعلان عن اعتبار مناطق معينة تضم بلدات يهودية فقط مناطق نامية تستحق معونة حكومية، وتمويل السلطات المحلية الذي يتسم بعدم مساواة واضح بين اليهود والعرب. وفضلاً عن ذلك فقد تسببت المكانة المركزية التي يحتلها الجيش في المجتمع الإسرائيلي، وعدم تجنيد عرب إسرائيل في الجيش (باستثناء الدروز وبعض البدو) في خلق عدم مساواة جوهري في إمكانية الوصول إلى مراكز النفوذ والشرعية، مما أضاف قيوداً كثيرة على تطبيق مبادئ الديموقراطية في المجتمع الإسرائيلي، بسبب التمييز العنصري المنهجي المتبع في المؤسسة العسكرية ضد النساء والعرب وفي بعض الأحيان ضد اليهود الأرثوذكس أيضاً.

كما سبق أن ذكرنا ترجع عملية التهويد غير الديموقراطية إلى حد كبير إلى وصف الدولة بأنها دولة «يهودية» وليس «إسرائيلية». وهذا الأمر لا يتعلق بالدلالة فقط ولكنه يمثل مشكلة جوهريّة تمنع قيام نظام ديموقراطي. فالنظام الديموقراطي العصري يُطبق دائماً بواسطة أجهزة الدولة. وهذه الأجهزة مرتبطة بالأرض، بمعنى أنها لا بد أن تتضمن مساحة محددة تماماً يتمتع كافة المقيمين فيها - الذين يمثلون الشعب «demos» بالمساواة الكاملة في الحقوق المدنية. ولهذا السبب فإن مبادئ السيادة وحق تقرير المصير ترتبط دائماً بالأرض، وهو ما يعني أن فرنسا مثلاً تخصّ الفرنسيين (وهم السكان الذين يقيمون في فرنسا) وإيطاليا تخصّ الإيطاليين وبريطانيا تخصّ البريطانيين. ومعنى هذه التركيبة أن الجماعة السكانية التي تتحمل الحكومة مسئوليتها في تلك المناطق لها الحق في استبدال الحكومة أو التأثير عليها. أما في إسرائيل فإن مبادئ السيادة وحق تقرير المصير ليست مرتبطة بالأرض على النحو المعتاد، ولكنها مرتبطة بالهوية العرقية.

فأولاً: قامت الدولة نفسها بتجاوز حدودها الإقليمية السيادية عن طريق الاستعمار اليهودي واسع النطاق في أراضي الضفة الغربية وغزة بعد احتلالها عام ١٩٦٧، وبذلك نشأ وضع تمثل في الفصل العنصري في تلك المناطق. حيث أصبح السكان الفلسطينيون يرزحون تحت وطأة حكم عسكري، أو يعيشون في ظل حكم ذاتي منقوص في السلطة الفلسطينية (التي لم تحصل بعد على الاستقلال السياسي)، بينما يخضع السكان اليهود - الذين استعمروا في مستعمرات بطول هذه المناطق وعرضها - للقانون الإسرائيلي. حتى عام ٢٠٠٤ إنتقل أكثر من ٤٥٠ ألف يهودي إلى مناطق الضفة الغربية وغزة (بها في ذلك القدس الشرقية) (٤).

وبذلك قاموا بطمس معالم الخط الأخضر بشكل واضح، وطُمت بالتالي ملامح «الشعب (demos) الإسرائيلي». ثانياً: توصف الدولة - على أساس عرقى ودينى - بأنها دولة كل اليهود في كافة أنحاء العالم، وبالتالي فإنها ليست بالضرورة دولة كل مواطنيها. ويتجلى هذا بوضوح في السجل السكاني الإسرائيلي، الذي يقوم تحديد «القومية» فيه على أساس عرقى دينى (حيث يسجل في خانة القومية يهودى أو مسلم أو روسى أو شئ من هذا القبيل). وبذلك فإن الدولة تمنع عن قصد ظهور قومية إسرائيلية. وفي عام ٢٠٠٤ رُفعت دعوى أمام المحكمة العليا تطلب إلزام الدولة بالسماح بتسجيل كلمة «إسرائيلي» في بند القومية في السجل السكاني. وزعم رد الدولة أن هذا الطلب «يقوض أركان الدولة اليهودية» ولذلك لا يجب قبوله. وهذا تجاوز خطير لأسس الدولة الديمقراطية يحول دون المساواة في المواطنة.

بعد ما ذكرناه آنفاً يمكن أن نتوقف قليلاً ونسأل: هل فكرة الدولة اليهودية الديمقراطية التي قام عليها الفكر السياسى والقانونى في إسرائيل محكوم عليها مسبقاً بالفشل؟ رغم المشكلات الهيكلية في إسرائيل لا يمكن الإجابة على هذا السؤال برد قاطع. لا شك أن الأكثر ديموقراطية هو أن تصبح إسرائيل دولة إسرائيلية وليس يهودية، ولكن لو عدنا إلى وصف الديمقراطية بأنها حالة تتكون من عناصر عديدة تتأرجح في سياقات بين قطبين هما الديمقراطية والاستبداد - وليس بأنها حالة ثابتة وقاطعة - فسرى أنه حتى في إطار تركيبة الدولة اليهودية والديموقراطية يمكن تحسين تركيبة الديمقراطية الإسرائيلية إلى حد كبير بحيث تؤدي في النهاية أيضاً إلى قيام دولة أكثر إسرائيلية. فكما توصف هولندا بأنها دولة بروتستانتية وديموقراطية وتوصف إنجلترا بأنها دولة إنجيلية وديموقراطية كذلك إسرائيل، يمكن أن تصبح دولة يهودية وأكثر ديموقراطية. ولكن من الواضح أن إسرائيل لا يمكن أن تصبح دولة ديموقراطية إذا استمرت دولة قائمة على التمييز. لأن سياسة التمييز لا علاقة لها بالديموقراطية على الإطلاق. ولذلك فإن عليها تعديل مجموعة القوانين التي تنطوي على تمييز عنصري ضد مواطنى الدولة غير اليهود، والبدء في عملية تكوين شعب إسرائيلي يضم المواطنين الذين يقيمون إقامة دائمة داخل الحدود السيادية للدولة، والتفكيك التدريجى للقوة السياسية والقانونية المناهضة للديموقراطية التي تتمتع بها الهويتان العرقية والدينية، وسوف نتناول الهوية الدينية في الفقرات التالية.

هناك مبدأ ديموقراطى أساسى غير مطبق في إسرائيل وهو مبدأ الحرية الدينية (وكذلك حرية التحرر من الدين)، ويرجع هذا الأمر أيضاً لأسباب لها صلة بمشروع التمييز. ففي جميع النظم الديمقراطية في العالم لا توجد دولة تفرض على المواطنين هوية دينية، ومعها مجموعة من القوانين التي تفرض شرائع دينية في مجال الأحوال الشخصية. ولكن هذه الهوية تفرض على سكان إسرائيل بمجرد ولادتهم، وذلك نظراً لتقنين وجود ١٢ طائفة دينية. ويخضع كل مواطن لقوانين واحدة من هذه الطوائف في مجال الأحوال الشخصية في مجالات مثل الزواج والطلاق ودفن الموتى. ومن الناحية الرسمية لا يعتبر زواج المواطنين الإسرائيليين من ذوى الديانات المختلفة زواجا قانونياً في إسرائيل، وكذلك الحال بالنسبة للزواج الذى تعقده التيارات غير الأرثوذكسية في الديانة اليهودية مثل الإصلاحيين والمحافظة. ورغم أنه اعتباراً من منتصف التسعينات حدث تدهور معين في احتكار المؤسسة الدينية لمجال الأحوال الشخصية مع السماح بوجود عدة مسارات مدنية تنظم الأحوال الشخصية (مثل المحاكم المدنية لشتون الأسرة) إلا أن سيطرة المؤسسة الدينية على حياة مواطنى الدولة لا تزال كبيرة، ولا شك أنها تخرج عن مبادئ الديمقراطية المعاصرة. وقد كانت النساء أكثر الفئات تضرراً من هذه الأوضاع نظراً لتعرضهن للتمييز في قوانين اليهودية والإسلام.

وبخلاف الأحوال الشخصية توجد في إسرائيل مجموعة من القوانين والنظم التي تهدر الحقوق الأساسية للفرد. ففي أغلب الأحيان يكون القول الفصل فيما يتعلق «بمن هو اليهودى» للمؤسسة الدينية التي تقرر ذلك وفقاً للمعايير الأرثوذكسية. وليست هذه مجرد مسألة دينية في إسرائيل، ولكنها مسألة قانونية ومدنية أيضاً، تحدد مدى استحقاق من يتعلق به الأمر أن يحصل على مواطنة كاملة في إسرائيل. في هذه النقطة يتسبب الربط الوثيق بين الدين والدولة في إهدار حق مجموعة كبيرة من المهاجرين لإسرائيل، الذين لا تعتبرهم الشريعة يهوداً، ولكنهم كانوا يستحقون الحصول على الجنسية وفقاً لقانون العودة. ويبلغ تعداد هذه المجموعة التي تضم أبناء أسر المهاجرين اليهود مئات الآلاف، وتعرض هذه المجموعة للتمييز في مجموعة من القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية والحقوق المدنية والاجتماعية، التي تحرمهم الدولة منها. وبذلك نشأت طبقة اجتماعية جديدة من «أشباه اليهود».

وفضلاً عن ذلك فإن اللوائح والقوانين الأرثوذكسية تفرض على المؤسسات العامة عدم العمل يوم السبت، وتمنع افتتاح المتاجر يوم السبت، وتفرض على المؤسسات العامة الالتزام بالطعام الموافق للشريعة (الطعام الحلال)، وتقيد استيراد وبيع الطعام غير الموافق للشريعة، وتقدم التمويل والرعاية للتعليم غير الديمقراطية في شبكات تعليم مستقلة تملكها تلك المجموعات الدينية. وبالتالي فإن النظام في إسرائيل فيه مظاهر ثيوقراطية يهودية لا يُستهان بها، تنتقص من حقوق المواطنين

اليهود غير المتدينين أو غير الأرثوذكس.

كيف يمكن أن نفسر نفوذ المؤسسة الدينية الإسرائيلية التي تنجح في فرض المبادئ الدينية على المواطنين غير الأرثوذكس (الذين يمثلون أغلبية كثيرة تزيد عن ٨٥٪ من مواطني الدولة) رغم تزايد التوجه إلى العلمانية في إسرائيل؟ مرة أخرى، يرتبط هذا النفوذ الهائل بعملية التهويد. فرغم أن تقييم العلاقات العربية اليهودية يجري بصفة عامة بمعزل عن العلاقات بين الدينين والعلمانيين، إلا أن هناك صلة وثيقة بين الاثنين تتمثل في ارتباطها بعملية تهويد الدولة. وأقصد بذلك أن أغلب اليهود العلمانيين في إسرائيل يتقبلون السمات غير الديمقراطية للدولة التي تتمثل في السيطرة الدينية على حياتهم، ويتقبلون المحاولة المنظمة لتهويد الحياة العامة، وذلك لاعتقادهم أن المؤسسة الدينية تحافظ على الطابع اليهودي للدولة، في مواجهة التحدي العربي الفلسطيني.

يمكننا بهذه الطريقة أن نفسر الخلاف بشأن «من اليهودي» على أنه صراع حول شيء آخر وهو «من هو الإسرائيلي». وحيث أن كل يهودي يكتسب الجنسية الإسرائيلية بشكل آلي، بسبب قانون العودة، فقد أصبح رجال الدين هم الذين يحددون مواصفات من سيصبح إسرائيلياً. ولذلك فإن التزام الدولة بالديموقراطية يرتبط بوقف تهويد الأرض ويرتبط في الوقت نفسه بتحديد النفوذ السياسي للمؤسسة الدينية (دون المساس بنفوذها الثقافي والديني). وإذا عدنا إلى ضرب المثال بهولندا وبريطانيا فنسجد أن فيهما كنائس وطنية (البروتستانتية والإنجيلية)، ولكن هذه الكنائس لم يعد لها عملياً أي نفوذ سياسي، وليس في استطاعتها أن تفرض قواعدها الدينية على مواطني الدولة، بحيث يتم تصنيف المواطنة وفقاً للانتماء العرقي. ولا يتسبب وجود كنيسة رسمية في إلحاق أي ضرر بحرية الدين وبحرية ترك الدين التي يتمتع بها مواطنو فنلندا وبريطانيا، ويمكن لهذا النموذج أن يمثل خياراً واقعياً تقتدي به مؤسسات الحكم في إسرائيل في سعيها لتحقيق الديمقراطية.

أخيراً لا بد أن أعلق ببضع كلمات على تطورين كبيرين يشهدهما نظام الحكم في إسرائيل في الفترة الأخيرة، ويتسببان في تغيير تدريجي في سمات هذا النظام. أولاً: اعتباراً من بداية العقد التاسع من القرن العشرين بدأ التحول إلى الليبرالية، وتجلي هذا في ترسيخ عدد من الحقوق الأساسية للإنسان، ومن بينها الحق في الحرية والكرامة والملكية وممارسة المهنة والانشغال بالقوانين الأساسية (التي من المفترض أن تتبلور لتصبح دستوراً عندما يحين الوقت المناسب)، وتزايد الانفتاح في الاقتصاد وسوق المال على الاقتصاد العالمي، وتوسيع نطاق خصخصة أراضي الدولة، وتراجع البيروقراطية عن مجالات معينة في المجتمع المدني. وتجلي الليبرالية أيضاً في تزايد مساحة الحرية الممنوحة لمواطني الدولة العرب في مجال التنظيم السياسي وقدرتهم كأفراد على الوصول إلى ميادين رئيسية في المجتمع الإسرائيلي. ولكن هذه التغييرات لا تدعم الديمقراطية بالضرورة، نظراً لأنها تؤكد على حقوق الفرد وليس على إنهاء الطابع العرقي الديني للدولة وإن كانت هناك صلة بالطبع بين تزايد هذه الحريات وبين تحسين حالة الديمقراطية. ثانياً: هذه التغييرات تتحرك جزئياً بواسطة قوى اقتصادية تدفع البلاد في اتجاه خصخصة الموارد والشركات العامة باسم منطق السوق الذي يجري تصويره على أنه أحد مبادئ الديمقراطية. وهذا الاتجاه يتسبب في جعل بعض القرارات الهامة بعيدة عن رقابة الجمهور ويؤدي لتزايد التفاوت بين طبقات السكان، ويؤدي بالتالي لإلحاق الضرر بمبادئ ديموقراطية جوهرية أخرى تتعلق بالتوزيع العادل للنفوذ والثروات العامة.

في نفس الوقت يشهد النظام الإسرائيلي مسيرة حثيثة تتمثل في نشأة نظام فصل عنصري تدريجي، يجري في إطاره منح مجموعة معينة من السكان مجموعة من الحقوق تتسم بالتمييز وعدم المساواة على أساس عرقي وجغرافي. ولهذه المسيرة جذور راسخة في النظام العرقي الإسرائيلي، الذي كان دائماً يولي أهمية سياسية بالغة للأصل العرقي والديني لمواطنيه، غير أن هذا الأمر فاق الحدود في العقد الأخير الذي أعقب توقيع اتفاقيات أوسلو، ولا سيما بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. فقد خلقت إسرائيل واقعاً جغرافياً وسياسياً جديداً، عن طريق التوسع الشديد في بناء المستعمرات، لتحاصر بها جيوب فلسطينية في الضفة الغربية، وفرض قيود مشددة على حرية حركة الفلسطينيين، وهدم آلاف المنازل، وأخيراً عن طريق إقامة الجدار العازل في قلب الضفة الغربية. وفضلاً عن ذلك، فقد تزايد في إسرائيل نفسها اتساع الهوات التي تفصل بين اليهود والعرب وبين اليهود المتزمتين والعلمانيين وبين الأغنياء والفقراء، وكان هذا في الغالب قائماً على أساس تمييز جغرافي واجتماعي واضح.

أدى هذا إلى ظهور طبقات متتالية من المواطنين (قائمة على العزلة وعدم المساواة)، حيث تتحدد حقوق الجماعات السكانية المختلفة من خلال القانون والسياسة الإسرائيلية. ويمكن التمييز هنا بين عدد من نماذج المواطنة على النحو التالي: (١) اليهود العلمانيين (وتنتشر داخلهم أيضاً فروق بين الطبقات العرقية الشرقية والإشكنازية)، (٢) أشباه يهود (ولا سيما الناطقين بالروسية)، (٣) اليهود المتزمتين، (٤) سكان المستعمرات، (٥) الدروز، (٦) العرب المقيمين في الجليل والمثلث، (٧) البدو في المنطقة الجنوبية، (٨) الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، (٩) دروز الجولان، (١٠) فلسطيني الضفة الغربية، (١١) فلسطيني غزة، (١٢) العمال الأجانب. وغنى عن البيان أن هذا التقسيم المبدئي للجماعات السكانية - الذي يتبلور في مواجهة

مبادئ النظام العرقي الإسرائيلي - يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ومع روحها. وقد وصفنا هذه المسيرة بأنها «حشية» لأنها تتطور وترسخ دون صدور بيانات رسمية بشأنها ودون وجود سياسة متبلورة تنظمها. وهناك أيضاً تداخل واضح بين الأصل العرقي والطبقة الاقتصادية يؤدي إلى الدعم المتبادل بمفاهيم عديدة بين عملية التحول إلى الليبرالية وبين مسيرة الفصل العنصري الحثيثة.

لن تتمكن إسرائيل من التحول من النظام العرقي غير المستقر إلى النظام الديمقراطي المستقر سوى عن طريق ترسيخ حقوق المواطن الكاملة، وضمان الحقوق السياسية والاجتماعية في نفس الوقت، والاعتراف بالهويات على أساس المساواة. غير أن هذه الأمور لا بد أن تكون قائمة على أساس تغييرات عميقة في هيكل نظام الحكم في البلاد بما يؤدي إلى وقف عملية التهويد العرقي واعتبار الدولة دولة إسرائيلية (دون التنازل بالضرورة عن ارتباطها بالشعوب اليهودية) وإنهاء الاحتلال وتصفية المستعمرات في الضفة الغربية وغزة، وإصدار دستور يحمي حقوق المواطنين وحقوق الأقليات ويفصل بطريقة جوهرية (وغير رمزية) بين الدين والدولة، ومنح عناصر القوة المترتبة على سيادة الشعب لكافة المقيمين الدائمين في الدولة. وهذه المبادئ هي روح الديمقراطية المعاصرة وبدونها لن يكون لدى إسرائيل نظام يتسم بالشرعية والاستقرار.

الهجرة لأجل العمل

بقلم: أدريانا كامبف ورفاكا رايخمان

تعد الهجرة لأجل العمل ظاهرة واسعة النطاق. وبعكس الزعم السائد بين الجمهور فإن الهجرة لأجل العمل ليست مجرد نتاج لقرار فردي، يجعل الأفراد يرحلون عن أوطانهم بحثاً عن أجر أكبر في دول أكثر ثراء، ولكنها نتاج تطور، تشارك فيه عناصر عديدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي. منذ العقد السابع من القرن العشرين نشأ اتجاه في العلوم الاجتماعية، حول الانتباه عن المهاجر الفرد إلى النظريات التي ترى في الهجرة لأجل العمل جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد السياسي الرأسمالي، ومن البناء الجغرافي السياسي والثقافي للعالم المعاصر، الذي أقيم بناء على خطوط فاصلة بين الدول القومية.

تأتي هجرة العمل - إلى حد كبير - نتيجة للتعبئة الفعالة من جانب الدولة المضيفة، التي تستخدم مهاجري العمل كوسيلة لرسم ملامح سياستها الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن نفهم الدور الذي تؤديه هجرة العمل، على ضوء وجود سوق عمل كبير ومتشعب، في دول الرفاهية الرأسمالية. فالمشكلة الأساسية التي تواجه أصحاب الأعمال في تلك الدول ليست نقص الأيدي العاملة المتاحة حسبما يزعمون على وجه العموم، وإنما وجود عمال، تجمعهم نقابة وتحميهم شبكات الضمان الاجتماعي، التي ترفع تكلفة العمل بالنسبة لصاحب العمل. ويمكن لاستخدام العمال المهاجرين، الذين لديهم استعداد للعمل بأجر منخفض وفي ظل ظروف غير مستقرة، دون فرصة للترقية ودون تأمينات اجتماعية، في القطاعات الاقتصادية المتقلبة، أن يكون وسيلة لمنع حدوث هزات اقتصادية، فيما يقلل من تعارض المصالح بين أصحاب الأعمال وبين العمال المحليين. وبالتالي فإن العمال المهاجرين يستخدمون بموافقة من جانب الدولة، لتقليل قيمة أوراق المساومة، التي يحوزها العمال المحليون في مواجهة أصحاب الأعمال. وعندما لا تكون الدولة على استعداد للقيام بإجراء التغييرات الهيكلية المطلوبة في سوق العمل - مثل زيادة رواتب العمال، وجعل رواتب العمال الأجانب مساوية لرواتب العمال المحليين، وإدخال التكنولوجيات المتقدمة في مجال العمل - وكذلك عندما يكون العمال المحليون غير مستعدين للعمل في القطاعات المتقلبة، في ذلك الوقت يمكن أن تنشأ الظروف التي تؤدي إلى استخدام عمال أجانب للعمل، في القطاعات المتقلبة، وفي القطاعات غير الرسمية في سوق العمل على حد سواء.

يقوم تشغيل العمال الأجانب بهذه الطريقة على افتراضين أساسيين من وجهة نظر النظام ومن وجهة نظر أصحاب الأعمال وهما:

أن ارتباط العمال الأجانب باقتصاد الدولة المضيفة هو ارتباط مؤقت، وبناءً على ذلك فإن هؤلاء العمال سيكونون على استعداد للتنازل عن العمل في ظروف مناسبة وعن حقوق مختلفة، لن يكون العمال المحليون على استعداد للتنازل عنها. أن العمال الأجانب يتمتعون بدافع قوى يحفزهم للعمل، وأنهم سيكونون على استعداد للعمل في كافة الأعمال، لأن هدفهم هو ادخار المال، ليعودوا به إلى أوطانهم.

كان الافتراض الأساسي الذي افترضته أغلب الخطط التي سعت إلى استقدام العمال الأجانب؛ في الدول الأوروبية الغربية، في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية؛ وفي الولايات المتحدة هو أن من السهولة بمكان استقدام عمال أجانب، عند حدوث نقص في الأيدي العاملة، ولأنهم "أجانب" فيمكن بنفس السهولة التخلص منهم، دون دفع الثمن الاجتماعي والسياسي المرتبط بذلك. غير أن هذا الافتراض لم يصمد في محك اختبار الواقع في أغلب الأحوال، وأصبحت هناك انعكاسات معينة لتوهم أن العمال الأجانب هم عمال "مؤقتون"، وتجاوزت هذه الانعكاسات سوق العمل عندما أصبح بعض هؤلاء العمال المهاجرون مواطنين دائمين رغم معارضة الدول التي استقدمتهم للعمل فيها. مع بداية العقد السابع من القرن العشرين، ومع الكساد الذي شهده العالم نتيجة لأزمة البترول العالمية وجدت أغلب الدول الأوروبية الغربية نفسها ولديها أعداد كبيرة من العمال الأجانب، الذين بلغ عددهم في أوروبا الغربية ٦,٦ مليون نسمة، لم يسارع أى منهم للعودة إلى وطنه. كانت نسبة العمال الأجانب قد تضاعفت في أوروبا الغربية من ٣٪ إلى ٦٪ في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠. وعندما تحول "العامل المؤقت" إلى "ضيف دائم" طرحت مسألة العلاقة بين الإدماج في سوق العمل وبين عضوية المجتمع السياسي. وكان من أشهر ما قيل في ذلك الشأن ما قاله الكاتب والمصحح السويسري ماكس فريش، الذي قال إن الدول الأوروبية كانت تريد استقدام عمال فجاءها آدميون. وقد عبرت هذه المقولة عن عدم قدرة الدول الأوروبية على الفصل بين "العامل" وبين "الإنسان المهاجر"، وذلك لو شاءت أن تظل دولاً ديمقراطية. ومع مضي السنين تحولت مقولة فريش إلى تعبير صارخ عن المظالم، التي أسفرت عنها خطط الاستقدام المؤقت للعمال الأجانب، ولكنها عبرت أيضاً عن الظلم الذي ينطوي عليه افتراض أن الديناميكية الاجتماعية، التي تنظم تدفق العمال الأجانب، مماثلة لتلك التي تنظم تدفق السلع.

ورغم أن أغلب الدول الأوروبية اضطرت اعتباراً من العقد السابع من القرن العشرين للإفافة من توهم أن ظاهرة "العمال المهاجرين" هي ظاهرة مؤقتة، وحاولت وضع حد لظاهرة استقدام العمال الأجانب، إلا أن الإبطاء في عوامة الليبرالية الاقتصادية أدى إلى خلق ظروف جديدة، تسببت في تزايد موجات هجرة العمالة، ولكن بمعايير عالمية في هذه المرة. ولكن في هذه الحالة أيضاً تسببت ظاهرة الهجرة في تزايد التناقضات الأساسية المرتبطة بالعمالة، وعلى رأسها التعارض القائم بين المصالح الاقتصادية العاجلة وحرية انتقال رأس المال والسلع والأيدي العاملة وبين المصالح السياسية والقومية التي تسعى لتحسين الحدود قدر الإمكان، لمنع غير المرغوب فيهم من المرور والالتحاق بالمجتمع السياسي. وهذا التناقض - الذي يعتبره البعض نوعاً من الإستراتيجية - يضع مشكلة العمال الأجانب في العقود الثلاثة الأخيرة في مكان الصدارة من الجدل السياسي في العالم الغربي. ومن هذا المنطلق يمكن أن نعتبر هجرة العمالة بمثابة "عملاق" أفرزته إجراءات العمالة، ولكن الدول تسعى من خلال هذه الإجراءات إلى قهره والتقليل من قوته بعد أن خلقته بنفسها.

تعد هجرة العمالة على نطاق عالمي لإسرائيل ظاهرة جديدة نسبياً، بدأ ظهورها بوضوح في أوائل العقد التاسع من القرن العشرين، عندما بدأت حكومة رابين في استقدام العمالة الأجنبية على نطاق واسع، لتحل محل العمالة الفلسطينية من مواطني المناطق. ولابد من تفهم استقدام العمال المهاجرين في سياق اقتصادي وسياسي محدد يتضمن تدهور الوضع الأمني منذ اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وسياسة الحصار الإسرائيلية التي منعت نحو مائة ألف عامل فلسطيني من دخول إسرائيل للعمل فيها، وسياسة الفصل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي بدأت تتكون في تلك الأيام، والهجرة الجماعية من دول الاتحاد السوفيتي السابق التي أدت إلى حركة واسعة النطاق في قطاع البناء والإسكان. وتسببت مجموعة العناصر المذكورة في وقوع ضغط متواصل على الحكومة من جانب عناصر شديدة القوة تسعى لحماية مصالحها (مثل اتحاد المقاولين واللوبي الزراعي)، حيث طالبت هذه العناصر بفتح الأبواب أمام العمال المهاجرين كبديل للعمال الفلسطينيين. وفي البداية تم استقدام أغلب العمال من رومانيا (للمعمل في قطاع البناء) ومن تايلاند (للمعمل في قطاع الزراعة) ومن الفلبين (للمعمل في خدمة كبار السن والتمريض والخدمة في المنازل). وكان استقدام العمال متفقاً مع مصالح الدولة ومصالح أصحاب الأعمال على حد سواء، نظراً لأنهم اعتبروه حلاً اقتصادياً فورياً ورخيصاً، للتغلب على نقص الأيدي العاملة. وبهذه الطريقة تم التمهيد لتحول العمالة المهاجرة من ظاهرة ثانوية مهمة إلى جزء من عملية منظمة في إسرائيل، في العقد التاسع من القرن العشرين.

منذ السماح بدخول العمال الأجانب لإسرائيل زادت نسبتهم كثيراً، ولا سيما في قطاعات سوق العمل المتقلبة، التي تتسم بأنها مجهددة وخطيرة وقذرة. وكما هو الحال في حالات أخرى فقد أدى فتح أبواب الدخول إلى إسرائيل أمام العمال الأجانب إلى دخول عمال آخرين معهم بدون تصاريح، وإلى ظهور جاليات من المهاجرين غير الشرعيين. وفي وقت لاحق أصبحت هذه الجاليات - "التي لا تكاد تكون منظورة"، والتي تسكن في المناطق القاصية في أطراف المدن الكبرى، في ظل ظروف بالغة السوء - هدفاً للملاحقة بشكل منهجي من جانب السلطات، التي قامت بحملات واسعة النطاق لترحيلها من البلاد. وإذا قارنا هذا الوضع بالتطورات المماثلة في دول أوروبا الغربية، فسوف نجد أن الزيادة في نسبة العمال المهاجرين لإسرائيل جرت

خلال فترة قصيرة وبشكل مركز. كانت نسبة العمال المهاجرين في إسرائيل في عام ٢٠٠٢ حوالي ٩,٤٪ من الأيدي العاملة ولم يكن يحمل تصاريح عمل سوى نحو ٤٠٪ منهم. وتسببت هذه المعلومة في جعل إسرائيل تشغل مكانا من الخمسة الأولى في قائمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تستقدم العمالة الأجنبية، إلى جانب النمسا وألمانيا وسويسرا ولوكسمبورج. وإذا أضفنا إلى هذه البيانات الأيدي العاملة الفلسطينية لوجدنا أن القوة العاملة التي لا تحمل الجنسية في إسرائيل في عام ٢٠٠٢ بلغت نحو ١٠٪ من إجمالي القوة العاملة المحلية.

اعتمدت السياسة الحكومية في مجال العمال الأجانب على ثلاثة أسس وهي:

١ - تحديد حصة من العمال ومنح تصاريح عمل.

٢ - ترتيبات كفالة.

٣ - سياسة ترحيل العمال الأجانب الذين ليس لديهم تصريح عمل.

وفيما يلي قليلا من التفاصيل:

تعد سياسة تحديد حصة من العمال ومنح تصاريح عمل إحدى الوسائل الأساسية المعتادة، التي تستخدمها الحكومة لتحديد حجم ظاهرة العمالة الأجنبية وأبعادها وتكوينها. وتدل توجهات منح تصاريح العمل على وجود ثلاث نقاط تحول أساسية في السياسة الحكومية. كانت الأولى في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، عندما زاد عدد تصاريح العمل التي أصدرتها الحكومة ثلاث مرات من ٩٦٠٠ تصريح إلى ٣٠ ألف وماتى تصريح، وفي نفس الوقت أبعد العمال الفلسطينيون عن سوق العمل الإسرائيلي، وانخفض عدد التصاريح الصادرة لهم إلى النصف. وجاءت نقطة التحول الثانية في عام ١٩٩٦، عندما قفز عدد تصاريح العمل الصادرة للعمال الأجانب لرقم قياسي، بلغ أكثر من ١٠٦ ألف تصريحا. وفي نهاية ذلك العام قررت الحكومة الإسرائيلية تقليل عدد العمال الأجانب في سوق العمل، لتصل بنسبتهم إلى ما لا يزيد عن ١٪، وتنفيذ سياسة ترحيل العمال الأجانب الذين ليس لديهم تصاريح عمل، ولا سيما من لديهم أطفال، نظرا لأنهم اعتُبروا خطرين على هوية الدولة اليهودية. وتناقص تدريجيا عدد التصاريح الصادرة لتشغيل عمال أجانب في أعقاب قرار الحكومة، ليصل إلى أكثر من ٧٠ ألف تصريحا في عام ١٩٩٩، ولوحظ تزايد عدد التصاريح الصادرة لعمال من السلطة الفلسطينية. وتعتبر سياسة السماء المغلقة، التي أعلنت في عام ٢٠٠١- والتي تعنى تقليل عدد العمال الأجانب في قطاعي البناء والزراعة- نقطة التحول الثالثة. ولكن بما يتعارض مع السياسة المعلنة فإن عدد التصاريح لم ينخفض في ذلك العام، ولكنه ارتفع إلى رقم قياسي بلغ ١٠٢ ألف و٨٨٦ تصريحا. ويمكن إرجاع جزء من هذا الارتفاع إلى انتفاضة الأقصى التي تفجرت في أكتوبر ٢٠٠٠، والتي ترتب عليها انخفاض عدد عمال السلطة الفلسطينية، المسجلين في هيئة التوظيف الإسرائيلية من ٢٧ ألف وسبعمئة عامل إلى ٣ آلاف وثمانمائة عامل في عام ٢٠٠١، وإلى ٦ آلاف وأربعمائة عامل في عام ٢٠٠٢. وقد صورت الحكومة هذه السياسة على أنها تأتي في إطار محاولة لوضع حد لعصر السباح بحرية العمل (laissez faire) بشكل غير منظم، والقائمة على منح تراخيص وتسهيلات لأصحاب الأعمال، تتمثل في استقدام عمالة رخيصة تتسم بالمرونة والطاعة. ولهذا أقامت السلطات إدارة للهجرة، وكانت أول خطوة قامت بها الإدارة هي إقامة شرطة الهجرة عام ٢٠٠٢. وكانت المهمة الرئيسية التي قامت بها شرطة الهجرة هي الطرد الجماعي للعمال الأجانب، الذين يعملون بدون تصاريح، بهدف «إعادة» الإسرائيليين إلى العمل اليدوي. والواقع أن البيانات المعلنة تكشف عن صورة معقدة: فأولا، من الناحية العملية، لم يحدث انخفاض كبير في إجمالي عدد التصاريح الصادرة للعمال الأجانب سوى في عام ٢٠٠٣. وثانيا، شهد قطاع البناء الانخفاض الأساسي في عدد العمال الأجانب بينما شهد قطاعا الزراعة والتمريض زيادة كبيرة في عدد العمال الأجانب العاملين فيها. زادت نسبة التصاريح الصادرة لعمال في قطاع التمريض بالنسبة لإجمالي التصاريح من نسبة ٧٪ في عام ١٩٩٦ إلى نسبة ٤١٪ في عام ٢٠٠٢. ويعتمد الاتجاه إلى الزيادة في عدد التصاريح الصادرة في قطاع التمريض على افتراض أن التمريض هو مهنة لا يوجد بديل فيها للعمالة الأجنبية. وحيث أن أغلب العمال الأجانب الذين يعملون في قطاع التمريض نساء (أكثر من ٩٥٪)، فإن معنى هذا هو تزايد نسبة النساء بين العمال الأجانب في إسرائيل. وثالثا، لوحظ وجود زيادة كبيرة في حالات قيام شرطة الهجرة بطرد العمال الجانب الذين يعملون دون تصاريح. ورابعا، رغم التشدد الكبير في تنفيذ سياسة السماء المغلقة، والزيادة الكبيرة في عدد من طردوا من العمال الأجانب الذين يعملون دون تصريح، لا زال من غير الممكن الربط بشكل واضح بين نقص عدد العمال الأجانب وبين نسبة البطالة بين العمال الإسرائيليين. على العكس؛ لو كان عدد العمال الأجانب الذين يعملون بدون تصريح يبلغ ١٢٠ ألف عامل في عام ٢٠٠٣، في ظل نسبة بطالة بلغت ١٠,٧٪، فإن عام ٢٠٠٤ شهد انخفاض عدد العمال الأجانب المقيمين إقامة غير شرعية إلى ٨٠ ألف عامل، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة البطالة إلى ١٠,٨٪، وتوقعت وزارة المالية أن تصل نسبة البطالة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٠,٧٪ بعد طرد نحو ٥٠ ألف عامل آخر يعملون بدون تصاريح. أضف إلى هذا أنه بما يتوازي مع دخول نحو ١٠ آلاف عامل إسرائيلي أغلبهم من المواطنين العرب والدروز

للعمل في الأعمال البسيطة في قطاع البناء، لوحظ نقص في الوظائف التكميلية، التي يشغلها الإسرائيليون، نظراً لنقص حجم النشاط في قطاع البناء كله. وتدلنا هذه البيانات على العلاقة الشائكة والمعقدة بين عدد العمال الأجانب وبين نسبة البطالة في إسرائيل، وربما تدلنا أكثر من ذلك على الآلية المزدوجة التي يفرزها تشغيل العمال الأجانب. وفقاً لهذه الآلية يحدث في هذا السياق من ناحية تكريس لارتباط أصحاب الأعمال بالعمالة الرخيصة وغير المؤمن عليها، حيث يقدر بنك إسرائيل أن أجر العامل الأجنبي يقل عن أجر العامل الإسرائيلي في نفس المهنة بنسبة ٤٠٪ في المتوسط، كما تقل تكلفة تشغيل العامل الأجنبي عن تكلفة تشغيل عامل فلسطيني من المناطق، بينما من جانب آخر هناك سياسة دعائية تحول العمال الأجانب غير المواطنين إلى ضحايا في وقت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

عقد الكفالة: يتجه النمط المتبع في إسرائيل في البحث عن العمال الأجانب وتشغيلهم إلى تشديد الرقابة على العمال الأجانب إلى الحد الأقصى مع التقليل قدر الإمكان من مسئولية الدولة عنهم باستخدام ثلاثة وسائل متكاملة: أ. استخدام شركات عمالة خاصة تكون مسئولة عن البحث عن العمال في دولهم واستقدامهم مقابل رسم سمسرة يتراوح بين ٢٠٠٠ دولار و ١٠ آلاف دولار. ب. عقد كفالة يجعل حقوق العامل الأجنبي في إسرائيل مرتبة على العقد الذي يربطه بصاحب العمل الذي صدر له تصريح باستقدام ذلك العامل وبالتالي تصريح بالسماح له بالإقامة في البلاد. ج. الترحيل: ليس من حق العامل ترك صاحب العمل القانوني الذي يعمل لديه والعمل لحساب آخر، وإذا فعل ذلك يلغى تصريح إقامته في إسرائيل. وبهذه الطريقة يصبح من الممكن ترحيل العامل من البلاد ومعاقبة صاحب العمل غير القانوني الذي قام بتشغيله. وقد قام العديد من المنظمات غير الحكومية والحكومية على حد سواء بتوجيه النقد لنظام الكفالة، باعتباره يضمن تماماً مصالح أصحاب الأعمال، ويربط العامل بصاحب العمل بما يكاد يكون عقد ملكية يسمح له بأقصى قدر من الاستغلال للعمال. ورغم النقد المتواصل فقد صيغت في عام ٢٠٠٢ قواعد جديدة تسمح لصاحب العمل الذي صدر لصالحه تصريح استقدام العامل بنقل كفالته لصاحب عمل آخر بشكل محدود للغاية وبموافقة من وزارة الداخلية. كما تم بحث إصدار امتيازات تسمح لعدد محدود من شركات القوة البشرية باستقدام العمال من الخارج وتشغيلهم في قطاعات الاقتصاد المختلفة. وقد يؤدي هذا النظام من ناحية إلى زيادة الرقابة الحكومية على شركات القوة البشرية، ولكنه من ناحية أخرى قد يؤدي إلى جعل عناصر مقربة من الدوائر الحاكمة تحتكر استقدام العمال الأجانب.

سياسة الترحيل: منذ فتح أبواب الدولة بشكل شرعي لحدود العمال الأجانب بتصاريح، لوحظت زيادة كبيرة في عدد العمال الأجانب، القادمين من كافة أنحاء العالم بدون تصاريح. ووفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء كان من بين العمال الأجانب الذين كانوا يقيمون في إسرائيل بدون تصريح في عام ١٩٩٩ نسبة ١٦٪ قادمين من دول أمريكا اللاتينية، و ٣٢٪ من دول آسيا وإفريقيا، و ٤٧٪ من دول أوروبا الشرقية، أغلبهم من الاتحاد السوفيتي السابق. وكانت الظاهرة اللافتة للنظر أن نسبة كبيرة من العمال الأجانب القادمين بدون تصريح جاءوا من نفس الدول التي تم استقدام عمال بتصاريح منها (ومن بينها تايلاند ورومانيا والفلبين). لم تكن هذه الظاهرة وليدة الصدفة ولكنها تدل على أن موجات الهجرة حتى غير الرسمية منها، ليست تلقائية ولا عشوائية، ولكنها تتأثر بعناصر الجذب الموجودة في الدول التي تسعى لاستقدام عمال أجانب. توجد في إسرائيل عدة طرق يمكن أن تجعل المرء عاملاً أجنبياً غير شرعي. الأولى دخول البلاد بواسطة تأشيرة سياحية تكسب حاملها حق الإقامة لفترة محدودة ولكنها لا تكفل له تصريح عمل. ومع نهاية سريان التأشيرة يصبح الأجنبي مقيماً غير شرعي وبموجب قانون الدخول لإسرائيل الصادر عام ١٩٥٢ يصبح مرشحاً للترحيل أو الطرد من البلاد. الطريقة الثانية هي التسلل عبر حدود إسرائيل أو الدخول من أحد معابر الحدود بوثائق مزورة، والطريقة الثالثة هي الاستمرار في الإقامة في إسرائيل بعد انتهاء سريان تصريح العمل. وهناك طريقة رابعة ترتبط بعقد الكفالة الذي يتيح للعامل العمل في إسرائيل. فعندما يقرر عامل لديه تصريح عمل التوقف عن العمل مع صاحب العمل الذي يعمل لديه والذي يربطه به عقد كفالة أو عندما يقرر صاحب العمل المذكور التوقف عن تشغيل العامل تصبح إقامته لاغية ويتحول إلى مقيم غير شرعي أو "هارب" حسب التعبير الذي يستخدمه أصحاب الأعمال وبالتالي تصبح إقامته غير شرعية. ووفقاً لبحث أجرته إدارة تخطيط القوى البشرية في وزارة العمل والرفاه الاجتماعي فقد جاء ٥٣٪ من العمال الأجانب الذين يعملون في إسرائيل بدون تصريح إلى البلاد عام ١٩٩٩ كعمال بتصاريح. ومعنى ذلك أن نسبة كبيرة من العمال الأجانب غير القانونيين في إسرائيل جاءوا إليها بتصريح عمل ولكن النظام المطبق في مجال تصاريح العمل هو الذي جعل إقامتهم غير شرعية. وبالفعل فإن نظام تشغيل العمال الجانبي في إسرائيل ينطوي على مفارقة، حيث يتسبب في نفس الوقت في خلق دائرة من العمال غير القانونيين والمقيمين في إسرائيل بدون تصاريح.

منذ إقامة شرطة الهجرة عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٤ طرد من إسرائيل نحو ٩٧ ألف ٧٨٨ عاملاً أجنبياً لم يكن لديهم إقامة. وغادر إسرائيل عن طيب خاطر ٦٠ ألف و ٦٠٠ عامل دون أن تعتقلهم السلطات أو بعد تسجيل أسمائهم في حملات

شرطة المهجرة، التي كانت تهدف لإعطاء الفرصة للعمال الأجانب غير القانونيين وأسرهم لترتيب أوضاعهم قبل أن يتعرضوا للاعتقال والترحيل من إسرائيل. وتسبب الترحيل الجماعي للعمال الأجانب غير القانونيين في تدمير النسيج الاجتماعي لطوائف العمال الأجانب التي ظلت تقيم داخل المجتمع في إسرائيل بدون تأشيرة لأكثر من عشر سنوات، ولكن دون السماح لها بأن تصبح جزءاً مشروعاً منه.

وتدل الصورة الشاملة التي تطالعنا منذ نهاية التسعينات وحتى السنوات الأولى من الألفية الجديدة على استخدام العمالة الأجنبية كوسيلة لتحديد ملامح السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتدلنا في إسرائيل على استخدامهم لخدمة أغراض السياسة الجغرافية والسياسية أيضاً. فقد كان استخدام العمال الأجانب على المستوى المحلي مزدوجاً فأولاً: أتاح هؤلاء العمال لإسرائيل التحول للنظام الليبرالي الجديد، الذي يعمل لتحقيق مصالح أصحاب الأعمال المنظمين ويسعى لإضعاف أوراق المساومة لدى العمال المحليين. وثانياً: تم استخدام العمال الأجانب في العقد الأخير كوسيلة للردع ضد العمال الفلسطينيين، توضح لهم أن من الممكن استبدالهم بآخرين. وبهذه الطريقة تحول العمال الأجانب مكرهين إلى وسيلة إضافية لإدارة صراع عرقي قومي. وقد كانت هذه الازدواجية هي التي أكسبت تلك الظاهرة طابعها الخاص في السياق الإسرائيلي. ولكن إلى جانب توظيف هذه الظاهرة في السياق الإسرائيلي لوحظ أيضاً وجود نتائج اجتماعية ربما تكون غير مقصودة، وكانت بالتأكيد غير متوقعة. حيث نشأت طبقة جديدة من الكادحين لتنضم إلى التنويع الكبيرة التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي المليء بالتوترات والصراعات.

الهوامش:

١- يقصد بالقوانين الأساسية، مجموعة القوانين التي تماثل الدستور في الدول التي لها دساتير. غير أنها لم ترق بعد لهذا المستوى في إسرائيل نظراً لعدم اكتمالها. ويبدو أن ما يمنع الحكومات الإسرائيلية من إصدار دستور حتى الآن هو ضرورة أن يتضمن الدستور تحديداً لحدود البلاد، وهو ما ترغب الحكومات الإسرائيلية حتى الآن في الامتناع عنه انتظاراً لما قد تسفر عنه المفاوضات مع العرب من إمكانية ضم مزيد من الأرض لدولة إسرائيل.

٢- رغم الزعم بوجود كل هذه الحريات إلا أنها حريات مرتبطة بالناحية العرقية إلى حد كبير. ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى وجود بلدات كاملة يُمنع العرب من السكن فيها بحجة أنها بلدات طائفية لليهود. كما أقام نظام الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية نظام فصل عنصري في الطرق بين الفلسطينيين أصحاب الأرض وبين الإسرائيليين الذين استعمروا أجزاء منها. فأقيمت طرق التفافية حتى يتمكن المستعمرون من السير فيها إلى مستعمراتهم، دون أن يضطروا لاجتياز البلدات الفلسطينية، وأقيمت طرق قائمة على الفصل العنصري لا يُسمح للفلسطينيين بالسير فيها. ولا شك أن كل هذه الأمور تتنافى مع أبسط قواعد الديمقراطية.

٣- تُصادر من أجل إقامة الغابات أراضي من العرب وحدهم، ثم بعد فترة تخصص أجزاء منها لبناء بلدات لليهود فقط.

٤- هذا الرقم مبالغ فيه بشدة، ودليل ذلك أنه بعد أن ناقش الكنيست الإسرائيلي في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر قانون الإخلاء والتعويض لسكان المستعمرات بالضفة الغربية المحتلة نشرت الصحف الإسرائيلية أن استطلاعات الرأي توضح أن ١٨٪ من سكان المستعمرات عندهم استعداد للرحيل الطوعي مقابل التعويض وذكرت أنهم يمثلون ١١ ألف نسمة، ومعنى ذلك أن إجمالي عدد سكان المستعمرات يقدر بنحو ٦٠ ألف نسمة. ويبدو أن المبالغة في الأعداد تهدف لنقل رسالة للجانب العربي توضح صعوبة ترحيلهم من الأراضي المحتلة، فيما قد يدق العرب لتقديم تنازلات، تتمثل في مبادلة الأراضي التي أقيمت عليها تلك المستعمرات بمناطق قاحلة في النقب.

♦ دراسات ♦

٣

حرب لبنان الثانية وتداعياتها مركز بيجين - السادات للدراسات الاستراتيجية

دراسات في الأمن القومي (مجموعة باحثين) - ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري
الكتيب رقم ٢٢ - مارس ٢٠٠٧

(٥)

ما الذي تعلمته إيران من الحرب..؟

بقلم: زئيف ماجن

”هؤلاء بالمركبات وهؤلاء بالخيال. أما نحن فاسم الرب إلهنا نذكر. هم جثوا وسقطوا أما نحن فقمنا وانتصبنا“ (سفر المزامير - ٢٠ / ٧-٨). هذا ما كان يردده أجدادنا - الذين من منطلق إيمانهم الطفولي والفطري بالقوة الروحية - عاشوا متوهمين أن المعارك لا تحسمها سوى القوات الأكثر عدداً أو الأسلحة الأكثر تطوراً والجنود الأكثر مهارة، بل أيضاً - وربما في المقام الأول - النظريات والمبادئ التي يتسم بها شعب إحدى الدول مقارنة بمثيلتها لدى الدولة التي تناصبها العداء. ووفقاً لمفهومهم الساذج وغير العقلاني، فإن هناك علاقة مباشرة بين المعايير الأخلاقية والنظريات الأيديولوجية لأمة من الأمم وبين فرصها في البقاء وهزيمة أعدائها في ميدان القتال.

لقد تطورنا وتقدمنا كثيراً منذ ذلك الحين، ولكن اتضح لنا منذ زمن بعيد أنه لا علاقة إطلاقاً بين هذه الأمور: فأيا كانت الحالة المعنوية للمجتمع، فإن ما يحدد نتائج أي مواجهة عسكرية هو الكفاءة القتالية والمستوى التكنولوجي لكل طرف. لن ينتصر في المعركة الإنسان المؤمن أو الأخلاقي، ولكن الذي سيتصدر هو ”الإنسان داخل الدبابة“. نحن نعي ذلك الآن، ولذلك يدرك الجميع تماماً أنه لم يكن ولن يكون هناك من يتحدث في كل عشرات ومئات الاجتماعات التي تناقش فيها الشؤون الأمنية لكي يقدم على سبيل المثال تحليلاً جذرياً لمستوى معرفة الشعب بترائه أو للوضع الذي وصلت إليه العدالة الاجتماعية في الدولة أو لنسب الحضور في المعابد أيام السبت، وما إلى ذلك. إن محاضرة من هذا النوع خلال اجتماع يناقش الشؤون الأمنية سوف تثير الدهشة والسخرية، أو في أفضل الأحوال سوف تصطدم بأنات مصطنعة أو بنظرات متعاطفة من جانب الجمهور الذي سيعود فوراً للحديث بلهجة جادة عن الصواريخ قصيرة وطويلة المدى، وعن التوازنات الاستراتيجية وما إلى ذلك من قضايا ”واقعية“. لهذا السبب لم يتطرقوا في لجنة فينوجراد لتقصي أحداث حرب لبنان الثانية إلى أسئلة مثل: ”ما الذي عرفه الصبي

الإسرائيلي عن العهد القديم وعن التلمود...؟" أو "كيف ينظر المجتمع إلى الأجنبي الذي يعيش فيه...؟"، لأنه ما علاقة أسئلة كهذه بقدرة الجيش الإسرائيلي على هزيمة أعدائه في البر والجو والبحر...؟ الرب إلهنا، وكل ما يرمز إليه من حيث الانتهاء للوطن، الالتحام بالتراث، الهوية القومية، السلوك الأخلاقي والتفافنا داخل المجتمع حول مسلمات أساسية - كل هذا لا بأس به، ولكننا واقعيون: أعطونا المركبات والخيول.

خلال تطرقي إلى السؤال: ما الذي تعلمه الإيرانيون من حرب لبنان الثانية...؟ أستطيع أن أقول إنه بعد التنقيب في الخطاب الأخيرة التي ألقاها زعماء الجمهورية الإسلامية، وفي المقالات التي نشرتها الصحافة الصادرة باللغة الفارسية، وفي متدنيات الإنترنت، وفي المواعظ والدروس التي ألقاها رجال الدين في المساجد، وفي مواد كثيرة أخرى، إن الإيرانيين تعلموا من هذه الحرب ومن نتائجها شيئا واحدا يفوق أي شيء آخر: أن الإسرائيليين يفكرون بالأسلوب "العملي" و"الواقعي" الذي وصفته آنفا - بأسلوب لا يرى أي علاقة بين "كيف" و"لماذا" نحارب - وأنه نظرا لأن الإيرانيين وحلفاءهم الإسلاميين والأصوليين لا يفكرون بهذا الأسلوب بل يرون أن هناك علاقة مباشرة بين العقيدة والقتال على كل المستويات، فإنهم سوف يتغلبون علينا ويحذفوننا من صفحات التاريخ خلال فترة قصيرة. صحيح أننا - نحن اليهود - ابتكرنا النظرية العميقة والحوية الكامنة في جملة "هؤلاء بالمركبات وهؤلاء بالخيول". أما نحن فاسم الرب إلهنا نذكر، إلا أننا تخلينا عنها تعاليا وغرورا، في حين تمسك بها الآخرون ويسرون بها قدما في الطريق إلى تحقيق إنجازات هائلة - وعلى رأس هؤلاء جمهورية إيران الإسلامية.

على غرار زعماء ومثقفي الدول العربية، فوجئ الإيرانيون، بل وذهلوا، من عدم قدرة الجيش الإسرائيلي الأسطوري على سحق مجموعة صغيرة من المقاتلين غير النظاميين مثل حزب الله والوصول إلى أهدافه خلال أيام معدودة. كيف سقط الأبطال في أيدي الضعفاء، وكيف سقطت الكثرة في أيدي القلة...؟ لم يجد الإيرانيون تفسيراً عسكرياً لذلك وظلوا يبحثون عنه، وكان المحللون الإيرانيون يتساءلون: كيف يمكن تفسير تلك الظاهرة الغريبة المتمثلة في عدم استطاعة الجيش الذي لا يقهر التقدم سبعة كيلومترات خلال شهر كامل في مواجهة رجال نصر الله، ذلك الجيش الذي انتصر على ثلاث دول عربية دفعة واحدة واحتل مئات الكيلومترات في كل جبهة خلال ستة أيام فقط، الجيش الذي وصل في عام ١٩٨٢ إلى نهر الليطاني بين عشية وضحاها وتزود منذ ذلك الحين بأفضل المعدات والأسلحة في العالم كلفت خزينة الدولة مليارات الدولارات...؟ وقد قرر الإيرانيون أن حل هذا اللغز يكمن في مكان آخر.

نبدأ بها جاء في تحليل قدمه المحلل الإيراني جمشيد أساغفور في قناة الشهداء الإيرانية، قبيل نهاية الحرب في شهر أغسطس ٢٠٠٦: "يعرف كل من يؤرخ للشرق الأوسط أن الإصلاحات الأولى في هذه المنطقة كانت إصلاحات عسكرية. بنهاية القرن الثامن عشر بدأ زعماء الإمبراطوريات الإسلامية يدركون أنهم إذا كانوا يرغبون في مواجهة الأخطار التي تشكلها دول أوروبا على سيادتهم في المنطقة، فلا مفر من تبني أساليب قتال حديثة، أي الأساليب الأوروبية، وقد نفذوا ذلك سريعا، سواء في مصر تحت حكم محمد علي، أو في الإمبراطورية العثمانية تحت حكم السلطان محمود الثاني، وهنا أيضا في إيران خلال ملك نصر الدين شاه ومن بعده مؤسس الأسرة البهلوية البغيضة الطاغية عدو الدين رضا شاه. في كل هذه الأماكن تمت الاستعانة بضباط أجنبية لإعادة تنظيم القوات المسلحة، وارتدى الجنود زيا موحدا وتسليحوا بالبنادق والطبقات وتعلموا كل فنون القتال. إلا أنه اتضح فيما بعد أن كل هذا الجهد الكبير ذهب أدراج الرياح. فقد قهر البريطانيون القوات المصرية في الإسكندرية عام ١٨٨٢ واحتلوا مصر، بينما سحق الفرنسيون قوات فيصل في ميسلون عام ١٩٢٠ واحتلوا سوريا، في حين انهزمت الإمبراطورية العثمانية في الحرب الكبرى ولم يعد لها وجود، وتوغل البريطانيون والروس داخل إيران كالسكين في الزبد خلال تلك الحرب. واضطر المفكرون المسلمون لإعادة حساباتهم: كيف لم تغلح كل تلك الأساليب الحربية التي استلهموها من الغرب...؟ وسرعان ما توصلوا إلى استنتاج بأن مصدر قوة الجيوش الغربية أعمق بكثير من أساليبهم ومعداتهم الحربية: إنها مجموعة القيم والمؤسسات القومية التي تقف من وراء الجيش وتفرضه من بين صفوفها لكي يدافع عنها ويحميها - قيم ومؤسسات كالديموقراطية والوطنية والمساواة في الحقوق والشعور بالتكاتف والانتماء - هذا هو مصدر القوة الحقيقية لجيوش أوروبا. بمجرد أن أدرك حكام الشرق الأوسط هذا الأمر بدأوا يوفرون لمواطنيهم الصورة الخارجية على الأقل لبعض هذه المؤسسات الغربية أملا في أن يؤدي بهم ذلك إلى مساندة دولتهم وجيشهم أيضا. ولكن مرة أخرى تضع كل هذه الجهود سدى. لم تكن هناك حاجة للنظر إلى ما وراء أحداث ١٩٥٣ في إيران عقب الإطاحة بمصدق، أو "كارثة" ١٩٦٧ لكي ندرك أن التغييرات لم تؤد هذه المرة أيضا إلى تحسين الوضع. في ذلك الحين أفاق المسلمون أخيرا وأدركوا أنه رغم وجود علاقة مباشرة بين قيم المجتمع والقدرة العسكرية، إلا أنه عندما تكون هذه القيم أجنبية ومستوردة فسوف يؤدي ذلك إلى فقدان الهدف تماما. وما أن استوعبوا هذه الحقيقة الصارخة، وأقصد هؤلاء من كانوا يعتزون بكرامة الإسلام وشرائع الله، بدأوا يناضلون من أجل بناء مجتمعات أساسها القرآن والحديث وتقاليدنا الأصيلة والمتفردة كمسلمين. وقد كانت ذروة هذه المسيرة المباركة هي بالطبع إقامة جمهورية

إيران الإسلامية عام ١٩٧٩ التي أسسها الزعيم العظيم آية الله الخميني، ومنذ ذلك الحين ودولتنا تتنامى وتتعاظم إلى حد أن الأمريكيين لا يستطيعون الآن بكل ما لديهم من قوة الإقدام ولو على مجرد التفكير في غزو أرضنا المقدسة. "كانت المسيرة معكوسة في الدولة الصهيونية وفي التاريخ اليهودي. في بداية طريق الشعب اليهودي، أدرك زعماءه جيدا أن هناك علاقة وطيدة بين النجاح في الحرب والحفاظ على القيم، ليس هذا فحسب، بل أدركوا أيضا أن القيم التي يجب الحفاظ عليها هي قيمهم الأصيلة وليست القيم التي استعاروها من دول وثقافات وحضارات أجنبية. وعندما أقام اليهود دولتهم الحديثة في فلسطين خلال القرن العشرين، كانوا مازالوا يؤمنون بأن هذه القيم يجب أن تكون نابعة - بقدر كبير على الأقل - من تقاليد شعبيهم. وكانت نتيجة ذلك هي أن جيشهم تغلب المرة تلو الأخرى على الدول العربية المجاورة التي ابتعدت عن قيمها الحقيقية، أي قيم الإسلام. إلا أن الدولة والمجتمع الصهيوني - اليهودي استبدلا في العقود الأخيرة قيمهما الأصيلة بقيم غربية، بل وتمادوا أكثر من ذلك في الآونة الأخيرة وفصلوا تماما بين القيم والقتال. الإسرائيليون لا يؤمنون الآن بغير القوة، ويعتمدون فقط على دباباتهم وطائراتهم. في مقابل ذلك، نجد أن أبضال حزب الله الذي لا يمتلكون دبابات أو طائرات، يؤمنون أكثر من أي وقت مضى بالقوة الروحية ويعتمدون على القيم التي أمدهم بها الإسلام، يعتمدون على الله تبارك وتعالى، يقاتلون بأيديهم ويصلون بقلوبهم. وما هي النتيجة أمامكم. وكلما تقدمت هاتان المسيرتان - مسيرة المعسكر الإسلامي في مواجهة مسيرة المعسكر الصهيوني - كلما اقتربت النهاية المريعة للنظام الصهيوني التي تحدث عنها رئيسنا أكثر من مرة: نحو دولة إسرائيل تماما من على خريطة العالم".

لم يكن هذا التحليل الرهيب هو النموذج الوحيد للعدسة المكبرة التي من خلالها يتحرى الإيرانيون الآن كل تغير في المجتمع الإسرائيلي، كما أنه ليس النموذج الوحيد للزعم القائل بأن سبب إخفاق الجيش الإسرائيلي في لبنان يكمن في مجتمع إسرائيلي فقد ذاته ونسى قيمه. وقد جاء في مقال افتتاحي بصحيفة "همشهري" الإيرانية: "لقد أثبت استعداد الصهاينة لترك معابدهم وراءهم أثناء خروجهم من غزة، أنه لا إله لهم، وبالتالي ليس لهم أي ارتباط ديني أو روحاني بالأرض المقدسة، والآن سوف يطردون بسهولة من كل أجزاء فلسطين المحتلة".

كان الإعلام الإيراني يتناول بشراهة شديدة كل نموذج من نماذج الصراع الداخلي في إسرائيل، سواء بين الإشتكنازيم والسفارديم، أو بين الدينيين والعلمانيين، أو اليمينيين واليساريين وما إلى ذلك. وفي مقال بعنوان "ما بعد الصهيونية - أزمة الهوية وتفسخ الجيش في إسرائيل" نشرته صحيفة "كيهان" وصف الكاتب بدقة يحسد عليها كل جوانب الخلاف بين "اليهود الدينيين" (أي الحريديم) و"اليهود المتطرفون" (أي المستعمرين). ونشرت نفس الصحيفة مقالا آخر بعنوان "نظرة على مسيرة هروب العقول من الأراضي المحتلة"، يهمل فرحا بالعدد الكبير من المهاجرين الروس لإسرائيل الذين لم يتمكنوا من الاندماج في المجتمع وانضموا إلى تنظيمات مثل "يهود من أجل يسوع" و"عبدة الشيطان"، بل أيضا إلى النسخة الإسرائيلية من النازيين الجدد، أو نزحوا من إسرائيل. كما عرض مقال آخر في صحيفة "آفتاب آيزد" الإصلاحية بيانات رسمية - من وجهة نظر الكاتب - عن النزوح السنوي لليهود من إسرائيل. لقد اقتبس المرشد الأعلى آية الله خامنئي من القرآن الآية ١٤ من سورة الحشر، وهو يتحدث مع طلاب جامعة طهران أثناء حرب لبنان: "لا يقتلونكم جميعا إلا في قرى محصنة أو من وراء جدر بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى ذلك بأنهم قوم لا يعقلون". كما ختم خطاب التأييد الذي بعث به إلى حسن نصر الله ونشر في صحيفة "إطلاعت" باقتباس من القرآن: "فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفك الذين لا يوقنون" (سور الروم/ الآية ٦٠).

ما الذي تعلمته إيران من الحرب...؟ لقد تعلمت - وهي الآن تعلم كل العالم الإسلامي من خلال جميع القنوات المتاحة - أنه أيا كان تطور وتسليح وخبرة الجيش، فإن مآله عاجلا أو آجلا هو التفسخ والانهيار والهزيمة، ما لم يكن لديه مبدأ واحد وسام يقاتل من أجله. هذه هي الصيغة التي تنتشر الآن كانتشار النار في الهشيم في جميع أرجاء "دار الإسلام"، وليس فيما يتعلق بإسرائيل فقط، بل فيما يتعلق بالحضارة الغربية كلها.

هذه الحضارة ينظر إليها المسلمون على أنها حضارة منحلة ومتفسخة وغير واثقة من نفسها وجشعة وغارقة في المؤامرات - وهي كلها دلائل على الانهيار.

في مواجهة مثل هذا الغرب المنحل يقف مئات الملايين من المسلمين، الذين يزدادون إيمانا واتحادا بمرور الوقت، رغم الصراع المؤقت بين السنة والشيعة في العراق. هذه المقارنة تعطي الإيرانيين بوجه خاص والمسلمين بوجه عام القوة والثقة والإيمان والدافع لتحويل حياة مواطني الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل إلى جحيم.

(٦)

العالم العربي بعد الحرب

بقلم: آبال زيسر

أولى الإعلام العربي اهتماماً شديداً بالحرب الأخيرة في لبنان خلال صيف ٢٠٠٦، وأفرد لها برامج خاصة وتغطية لم يسبق لها مثيل. وقد برزت في هذا الشأن قناة الجزيرة الفضائية التي نال مراسلوها بعد الحرب وسام تقدير من ممثلي حزب الله على إسهام القناة في المجهود الحربي لحزب الله. وقد كانت تقارير قناة الجزيرة ترد تحت عنوان "الحرب العربية - الإسرائيلية السادسة". ولكن من يتحرى حقيقة ما حدث في لبنان وخارجها سيتوصل لا محالة إلى استنتاج بأن القناة ارتكبت خطأ فادحاً، فهذه الحرب لم تكن حرباً عربية - إسرائيلية، ومن المؤكد أنها لم تكن كالحروب التي اعتدنا عليها في الماضي. وإذا أردنا استخدام التعبير الصحيح يمكننا أن نقول إن هذه لم تكن الحرب العربية - الإسرائيلية السادسة، بل كانت الحرب الإيرانية - الإسرائيلية الأولى، وهذا هو في الواقع جوهر القضية. صحيح أن صراعنا كان مع حزب الله، إلا أن صراعنا كان في حقيقة الأمر مع تنظيم تولد وتأسس وعمل بوحى وتوجيه إيراني. لقد تدرب أفراد على أيدي الإيرانيين، وتسليح بعثاد وصل من إيران، بل إن الخميني هو الذي أطلق عليه اسم حزب الله. لقد غاب العالم العربي عن الحرب، ولم يقف الكثيرون فيه إلى جانب حزب الله بل وقفوا إلى جانب إسرائيل وتملكهم الأسف مثلنا - وربما أكثر - لعدم انتهاء الحرب بهزيمة تنظيم حزب الله.

كان الجميع ينظرون في الماضي إلى العالم العربي على أنه وحدة واحدة متكاتف، لاسيما في عقدي الخمسينيات والستينيات، عندما كان هناك تكتل عربي موحد، زعامة عربية، وزعماء عرب يستطيعون قيادة المنطقة كلها، وبكلمة واحدة تصدر على لسانهم - سواء كان عبد الناصر أو السادات فيما بعد - يتقرر ما إذا كانت المنطقة ستتجه نحو الحرب أو ستسير في طريق السلام. كان هؤلاء الزعماء قادرين على إلهاب حماس الجماهير. كان هذا التكتل العربي يعمل بروح الجماعة ويحمل نفس المشاعر، وكان جديراً بالاهتمام. ولكن أين هو الآن..؟

شهدنا ذلك في حرب العراق، عندما احتلت الولايات المتحدة إحدى أهم وأكبر وأغنى الدول العربية، ولم يكن في مقدور العالم العربي أن يقول شيئاً أو حتى أن يبدى موقفاً في هذا الشأن.

شهدنا العالم العربي ينفصل ويتعد رويدا رويدا عن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، كما شهدناه في ذروة اللامبالاة أثناء الحرب الأخيرة في لبنان. لم يعد هناك عالم عربي، ولم يعد هناك تكتل عربي، على الأقل من حيث المفهوم السياسي. لم يعد هناك زعماء عرب يضعون أجندة. كل ما هنالك مجموعة من الدول الضعيفة والمنقسمة، غارقة في المشاكل وتقاتل كنظم حكم - وكمجتمعات - من أجل البقاء.

على خلفية مسيرة انهيار العالم العربي، تنامي إيران ويزغ نجمها. لم تكشف هذه الحرب عن الوهن العربي فحسب، بل كشفت أيضاً عن قوة إيران التي كانت في مطلع التسعينيات وخلاها تواجه خطرين استراتيجيين كبيرين: الأول هو نظام طالبان الموهوس في أفغانستان الذي كان يمثل كابوساً للنظام الإيراني وينظر إليه نفس نظرة أسامة بن لادن إلى الشيعة كخونة يجب القضاء عليهم. وقد كان نظام طالبان يهدد دائماً بشن حرب ضد الإيرانيين. كان الخطر الآخر قادماً من جهة الغرب - صدام حسين، "صديق ومعشوق" إيران، الذي غزا دولة إيران وحاول القضاء عليها. كان هذان خطرين ومشكلتين استراتيجيتين إيرانيتين، ثم جاء بوش وقضى على نظام طالبان وعلى نظام صدام حسين ووصل بالعراق إلى وضعها الحالي.

معنى ذلك هو أن الحصن الذي كانت تمثله العراق على امتداد التاريخ كسد منيع في وجه التغلغل الإيراني إلى منطقة الهلال الخصيب ثم إلى سواحل البحر المتوسط، لم يعد له وجود بعد أن تم اختراقه. عن طريق هذا الجدار المشروخ أصبح الإيرانيون يؤثرون في العراق، وازداد تأثيرهم على سوريا، وأصبحوا موجودين في لبنان، هذا هو جوهر القضية. ولقد تكشف الوجود والتأثير والاستثمار العراقي أثناء حرب لبنان الأخيرة.

في بداية الحرب احتشد العالم العربي إلى جانب إسرائيل بصورة لم يسبق لها مثيل، وتحدثت مصادر سعودية رسمية وأدانت حزب الله واستنكرت مغامرته، وساندتهم في ذلك الكويتيون والمصريون والأردنيون. وقد استاء الإيرانيون من عدم سماح السعودية والأردن ولو لطائرات الإغاثة المدنية الإيرانية بالطيران في مجاها الجوية في الطريق إلى دمشق، ناهيك عن الطائرات الأخرى، خوفاً من أن تكون هذه الطائرات أسلحة.

وهنا تجدر الإشارة إلى موقف أعضاء الجهاد وأعضاء تنظيم القاعدة المعروفين بموقفهم من الشيعة وحزب الله. الشيء المؤسف

هو أن الأمريكيين اغتالوا الزرقاوى زعيم القاعدة في العراق، لأنه وعد شخصيا بتصفية نصر الله، وأعتقد أنه الوحيد من بين الذين كانوا يرغبون في القضاء على نصر الله الذى كان يستطيع ذلك.

لقد سارت الحرب كيفما سارت، ولم تتحقق هزيمة حزب الله ونحن الآن نعيش تداعيات الحرب المتمثلة في عدم وقف إيران عند حدها. وقد أكدت الحرب الخطر الذى تشكله إيران على المنطقة، وأمام هذا الخطر نشهد محاولة الدول العربية لتجميع صفوفها، ولكن هناك مشكلة: ففي إسرائيل يأملون، وفي الولايات المتحدة ربما يعملون أيضا على إقامة تحالف ما. في الماضي كان بن جوريون يخشى عبد الناصر مجنون الخمسينيات، الذى هدد بالقضاء على إسرائيل وجر العالم العربى كله وراءه باسم أيديولوجية مسيحية متطرفة، ولذلك لجأ بن جوريون إلى أعداء عبد الناصر: شاه إيران وتركيا وإثيوبيا، وأقام تحالفا. نحن الآن نتحدث عن محاولة مشابهة أعتقد أنها لن تنجح. هناك إجراءات يمكن اتخاذها، ولكن لا يمكن السير في هذا الطريق حتى النهاية. من ضمن أسباب ذلك هو أن الدول العربية لكى تصل إلى التعاون الحقيقى مع إسرائيل، تطالب بالسداد مقابل ذلك بالعملة الفلسطينية. وهنا يجدر بنا أن نقول إن الشارع العربى شيء والدول العربية والحكام العرب الذين أيد معظمهم إسرائيل، شيء آخر مختلف تماما. فالمراهقات في مصر يعلقن صور حسن نصر الله فوق حوائط غرفهن، ليس لأنهن يؤيدن أيديولوجيته، بل لأنه يعمل ضد إسرائيل، وهذه هى نفس العقلية ونفس النظرية التى تجعل ٤٩,٥٪ من متصفحى موقع قناة الجزيرة الإلكترونية، الذين يعدون الأكثر ثقافة في العالم العربى، يقولون إنهم يؤيدون أسامة بن لادن.

نحن نعلم أن الشارع العربى الذى يرى مشاهد المواجهة مع الفلسطينيين أجهض كل محاولة للاعتدال من جانب الدول العربية. في ضوء ذلك يتكرر على مسامعنا حديث عن مبادرة سعودية وعن محاولة لدفع مسيرة سياسية. يتابنى شك كبير في إمكانية دفع أى عملية سياسية مع الفلسطينيين، وبالتالي في إمكانية حشد الدول العربية في ائتلاف ضد إيران، ولا أعتقد أن هذا سيعود بفائدة. ترى الدول العربية أن الحيلولة دون أن تصبح إيران دولة نووية هو أمر غير ممكن، ولكل دولة عربية استنتاجاتها الخاصة. كما أن الدول العربية ترغب في الخيار النووى لأن إيران كدولة نووية تشكل تهديدا على السعودية ومصر. فضلا عن ذلك فإن إيران - بغض النظر عن التهديد النووى - تمثل الآن عنصر تدخل ورفض ومن المؤكد أن نشاطها التخريبى في المنطقة سيزداد تحت حماية السلاح النووى. وإذا بدأت الولايات المتحدة مسيرة انفصال عن المنطقة فلن تحقق شيئا، علاوة على أن إسرائيل هى بمثابة الشريك الذى تحيط المشاكل أى تعاون معه. لذلك يعمل كل طرف وفق ما يراه في صالحه، وفي ضوء كل ذلك أعتقد أننا لا نتقدم نحو شرق أوسط هادئ يسعى للسلام.

فيما يتعلق بالشأن السوري، يحاول الكثيرون في العالم العربى إقناعنا بأننا أيضا حققنا إنجازات، ولكنهم لا ينظرون إلى الأمور في سوريا بنفس النظرة، حيث يرون أن حزب الله انتصر ونجح في النهاية في أن يفرض على إسرائيل الموافقة على وقف إطلاق النار دون أن تلحق به الهزيمة.

الأسد يسدد سلاحه إلى صدرنا ويقول في بساطة شديدة إنه معنى بتسوية سياسية. وأنا أعتقد أنه لا يجب الاستهانة أو الاستخفاف بوجود زعيم عربى عضو في محور الشر وفي تحالف إيران - حزب الله - سوريا، يقول: أنا، على النقيض من حزب الله ومن الرئيس الإيراني، لا أسعى إلى القضاء على دولة إسرائيل بل أرغب في التوصل إلى تسوية سياسية معها.

حتى الآن، ما زالت سوريا تسعى إلى تسوية سياسية مع إسرائيل، على غرار ما كان يسعى إليه الأب وبالشكل الذى ترى به سوريا مصلحتها. إلا أن بشار يقول لنا أيضا - وهذا ما يجب وضعه في الاعتبار - إن ثمن ذلك هو الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، إلى شاطئ بحيرة طبرية. إن بشار يتحدث عن مفاوضات تختلف عما تعودنا عليه، مفاوضات بلا بادرآت علنية وبلا زيارات لإسرائيل أو ابتسامات ولقاءات مع وسائل الإعلام.

لا يوجد هنا ما تحتاجه أى حكومة في إسرائيل إذا كانت تسعى إلى المشاركة في مسيرة سياسية. ونشير هنا إلى أن إسرائيل غير معنية حاليا بتسوية كهذه بسبب مدى التعقيد الذى يكتنف القضية. كما أن الإدارة الأمريكية لا تمتلك الآن ما يمكن أن تقدمه في هذا الشأن، ولذلك يبدو أننا لسنا بصدد انفراجه حقيقية مع سوريا.

من يعتقد أن سوريا ستتوصل معنا إلى سلام وتعطى ظهرها لإيران بعد خمس وثلاثين سنة من العلاقات الوطيدة والتحالف مع النظام، وحتى قبل أن يصبح نظاما، بعد أن أثبتت إيران وجودها كحليف وحيد وحقيقى للنظام السوري، سيخيب ظنه في هذا الشأن أيضا.

أعتقد أن بشار يريد تسوية سياسية مع إسرائيل بشروطه الخاصة. كما أعتقد أننا يجب أن نصدق الجزء الآخر من كلامه الذى يقول فيه: أنتم لا تريدون هذه التسوية وفق شروطي، ولذلك فإننى أفكر في احتمالات أخرى. كان هذا هو الخطاب الذى ساد الإعلام السوري منذ حرب لبنان، ربما كدرس من دروس حرب لبنان. هذا لا يعنى أن الأسد سيشن الحرب غدا، بل يعنى أنهم في سوريا يتحدثون الآن بشكل غير مسبوق عن احتمال وجوب القيام بشيء ما، وعدم التزام الصمت مثلما فعلوا منذ التوقيع على اتفاق فصل القوات في ٣١ مايو ١٩٧٤.

وثائق

بـقـلـم: **”أطباء الجحيم“.. كتاب جديد عن التجارب التي أجراها الأطباء النازيون على المعتقلين** ■ موردخاي حاييموفيتش
معاريف ٢٩/٨/٢٠٠٨

يعرض كتاب ”أطباء من الجحيم“، الصادر عن دار نشر (مكتبة معاريف)، قصة التجارب التي أجراها النازيون في معسكرات أخرى غير معسكر دكاو. كانت مؤلفة الكتاب، فيفيان سبتز، تعمل مراسلة لتغطية محاكمة الأطباء في نيرنبرج. وهي في الأصل من مواليد ولاية مونتانا الأمريكية، أما جدها فهو ألماني، ولعل هذا هو السبب في إصرارها على حضور محاكمات نيرنبرج، ورفضها حضور محاكمات مجرمي الحرب اليابانيين- كما عرض عليها في البداية. يعتمد كتابها على سجلات المحاكمة التي يبلغ عدد صفحاتها ١١٥٣٨ صفحة. سيدة في الرابعة والثمانين من العمر تتمسك بقصتها ولا تفارقها. نادرة هي المحاكمات من هذا النوع، حيث تصف فيفيان في كتابها مشاعرها بعد تلاوة لوائح الاتهام: ”عندها، وجدت صعوبة في الحفاظ على هدوئي والسيطرة على شعوري“. إن كتاب ”أطباء من الجحيم“ يعد رحلة في معامل الشر، وجولة في حدائق الشيطان. سيفزع القارئ في كل صفحة يطالع فيها تجارب الملاريا، وغاز الخردل، وإعادة زرع العظام، والمياه المالحة، ومرض الصفراء الفيروسي، والتعقيم، والسموم والقنابل الحارقة. على من يستشقق أكثر...؟ على الأسير الذي قُتِلَ كليتيه بغاز الخردل، أم على القس الذي لوُثِت جروحه بالجراثيم، أم على الأسير الذي أدخلوا في جسده عدة رصاصات ملوثة، أم على العجزي الذي أجبر على شرب مياه البحر. جميعهم كانوا فئران تجارب في كلية علوم الجحيم: روس، وسلافيون، وغجريون وإسكندنافيةون. ولكن حتى في هذا الكتاب، نال اليهود اهتماماً خاصاً، حيث تحكى فيفيان عن ١١٢ سجيناً قُتِلَتْ جلودهم وقُطِعَ لحم أجسادهم وأخذت عظامهم لتسليمها إلى كلية شتراسبورج، حيث كانت تعاني من نقص خطير في الهياكل العظمية.

لا يحدد الكتاب رقماً دقيقاً لأعداد الذين لقوا حتفهم في

”بعد الارتقاء سريعاً لارتفاعات عالية، كان قناع الأكسجين يُزال دفعة واحدة عن وجهه. بدأ السقوط على ارتفاع ٤٩,٢٠٠ قدم، ترك المجرب عليه القناع يسقط عن وجهه، وقد عانى في هذه المرحلة من مرض رهاب المرتفعات وتقلص الأمعاء. وعلى ارتفاع ٤٦,٩٠٠ قدم تصلبت يديه إلى الأمام وجلس مثل الكلب وتحجرت قدماه... وعلى ارتفاع ١٩,٦٩٠ قدم بدأ يهيمهم بصوت منخفض. وعلى ارتفاع ١٨,٠٤٠ قدم صرخ بصوت عال. وعلى ارتفاع ٩٥٢٠ قدم حرك يديه ورجليه في كل اتجاه وسقط رأسه أولاً. وعلى ارتفاع ٦٥٦٠ قدم صرخ عالياً والتوى فمه وعض لسانه. وعلى ارتفاع صفر، لم يرد عندما تحدثوا إليه وبدأ كمن فقد الوعي تماماً“.

داكاو. ١١ مايو ١٩٤٢. تقرير من غرفة الضغط. الدكتور زيجموند ريشار، نقيب في الـ”إس إس“ (الوحدات الخاصة الألمانية)، مخبر قائد وحدات الـ”إس إس“، هنريخ هيملر، عن التجارب التي يتم إجراؤها لصالح سلاح الجو النازي (لوفتوافا)، بهدف معرفة قدرة التحمل البشري في الأماكن شديدة الارتفاع، حيث يحاكون أجواء مناخية سيواجهها الطيارون إذا أصيبوا أو سقطوا من ارتفاعات عالية دون إمدادات أكسجين. أخذوا عشرة سجناء للتجربة في غرفة الضغط، وقد أطروا عليهم قائلين: ”أنتم شركاء دائمون في التجارب“ وتعهدوا لهم: ”لن يصيكم أي مكروه“. مرت ثلاثة أسابيع دون أي أخطاء. يقول سجين متعاون: ”ولكنهم ذات يوم قالوا لي إنهم سيجرون غداً تجربة حقيقية، وأنهم يحتاجون إلى ١٦ روسيا من المحكوم عليهم بالإعدام. قلت إنني لا أريد المشاركة فأرسلوني إلى القسم الخاص بمرضى السل. عندما عدت إلى المعسكر في اليوم التالي، قالوا لي إنهم سيقتلون يهوديين اثنين اليوم“.

ولكن ليس فقط في الهواء، وليس فقط في دكاو، حيث

هذه التجارب، ولكن يمكننا أن نجد إشارات متفرقة إلى أعدادهم. نحو ٩٠-١٢٠ في تجربة التسلق، ونحو ١٠٠ في تجربة التجميد، و٨٠ في تجربة الضغط المنخفض، و١١ امرأة في تجربة إعادة زرع العظام.

يقتبس إيلي فيزال، في تقديمه للكتاب، مقولة تلمودية: "أفضل الأطباء إلى الجحيم". هذه المقولة التي تجعل القشعريرة تسري في أوصال الجسد للوهلة الأولى، تكون منطقية إزاء الهوس الذي سيطر على الأطباء النازيين لتغيير شكل وطبيعة المخلوقات بتأثيرات خارجية. نقطع فخذاً ونزرع التهاباً. نقطع نسيجاً ونزرع ورماً. من خلقهم...؟ يحتمل أن هذه كانت التقاليد المعادية للسامية التي طورتها الفلسفة واللاهوت الألماني، وربما أنه التعليم العالي الذي ركز على أفكار مجردة وأهمل الجانب الإنساني فيهم. الشيء المؤكد هو أنه في التصنيف على أساس التخصص، كان للأطباء المكانة العليا في المؤسسة النازية، حيث كان ٤٥٪ منهم أعضاء في الحزب. وأعدادهم في سرايا الصاعقة (إس. إيه) كانت ضعف أعداد المدرسين، وفي الـ"إس. إس" كان سبعة أضعاف المدرسين.

* طلاقات مسممة:

بدأت محاكمة الأطباء في ٢١ نوفمبر ١٩٤٦ في نيرنبرج. هذه المدينة التي سُنت فيها قوانين العرق كانت باردة ومزقة. نحو ٣٠ ألف جثة كانت لا تزال تتحلل تحت الأنقاض. أحضر إلى المحكمة ٢٣ شخصاً، بينهم علماء بارزون، وباحثون كبار، وجراحون في مؤسسات ذات صيت. وقف رئيس فريق الادعاء، العميد تلفورد تايلور، وقال: "المتهمون في القضية التي أمامنا مسئولون عن أعمال قتل وتعذيب وأفعال شنيعة تمت باسم الأبحاث الطبية. ضحاياهم يقدرون بمئات الآلاف من البشر".

لم تكن التجارب التي أُجريت بالسّم تهدف لاكتشاف دواء جديد، وإنما كان هدفها قياس الفترة الزمنية من الحقن بالسّم وحتى الموت، وتقييم الألم الذي شعر به الضحية. وفي تجربة أخرى، كتب الدكتور يواكيم مروجوبسكى من معسكر الاعتقال بوخنفلد، في تقريره: "المجرب عليهم يرقدون في وضع مناسب. أطلقت عليهم رصاصات مسممة في الجزء الأعلى من الفخذ الأيسر. بعد ٤٠ إلى ٤٥ دقيقة، سال لعاب كثير... لعاب أبيض سال من فمهم... بعد ٥٨ دقيقة، توقف نبض اثنين منهم... تزايدت الحركات اللاإرادية لدرجة أنهم أصبحوا يخطون أنفسهم إلى أعلى وأسفل وحركوا أيديهم وأذرعهم بحركات لا معنى لها. في النهاية، هدأت هذه الحركات. تزايدت التشجنات إلى أقصى درجة ووقد الضحايا بلا حراك... حدثت الوفاة بعد ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٩ دقيقة من تعرضهم لإطلاق النار".

شارك الأب ليو ميتشالوفسكى في تجربة التجميد، وقد تذكر اليوم الذي أخذوه فيه من عنبر المصابين بمرض الملاريا إلى المبنى رقم ٥ في معسكر داكاو. في الدور الرابع، الذي كانوا يطلقون عليه غرفة الطيران، كان يوجد مختبر لطب الطيران. ويقول: "كان هناك صهريج مياه وجليد يطفو على سطح الماء. خلعت ملابسى وقاموا بتفتيشي. قال الضابط إننى على ما يرام. وضعوا خيوطاً على ظهري وعلى الجزء الأسفل من جسدي - فوق فتحة الشرج. بعد ذلك، كان على ارتداء قميصي وملابسى الداخلية، ولكنهم طلبوا منى أن أرتدى فوقهم بزة عسكرية وحذاء طويلاً مكسو بفروقط وكذلك أفروول طيران... وضعوا أنبوباً حول رقبتى وملأوه بالماء... وعندها ألقونى في الماء. فجأة شعرت ببرد فظيع وبدأت ارتجف... طلبت منهم أن يخرجونى لأننى لا أستطيع التحمل أكثر من ذلك. ولكنهم ضحكوا... وخفضوا درجات الحرارة أكثر... تدريجياً في البداية وبسرعة بعد ذلك. كدت أفقد الوعي. كانوا يأخذون عينة دم من أذنى كل ربع ساعة. وبعد أن بقيت في الماء لقرابة النصف ساعة، عرضوا على سيجارة... وسألونى بعدها كيف أشعر... لقد تجمدت فعلاً في هذه المياه. كانت قدماى متصلبتين كالحديد، ويداى أيضاً... لم أستطع أن أتنفس عميقاً... بدأت ارتجف ثانية وكان يكسو جبهتى عرق بارد. شعرت أننى على وشك الموت. وحينها فقدت الوعي...".

- المدعى: "كم لزمك من الوقت كى تتعافى من تأثير تجربة التجميد...؟".

- ميتشالوفسكى: "وقت طويل. قلبى ضعيف وأعانى من آلام قوية جداً. أحياناً تتأبى تفلصات متتابعة فى كفى القدم".

- المدعى: "أما تزال تعاني من تأثير تلك التجربة...؟".
- ميتشالوفسكى: "لا أستطيع السير بسرعة كما أننى أعرق كثيراً".

- المدعى: هل كنت تتمتع بصحة جيدة قبل التجربة...؟.
- ميتشالوفسكى: "عندما وصلت إلى المعسكر كان وزنى تقريباً ١٠٠ كيلوجرام. وبعد التجربة وصل وزنى إلى ٤٧ كيلوجراماً".

كان يطلق على النساء اللاتى تقمن بـ"تدفئة" ضحايا تجارب التجميد، اسم "أرانب" أو "عاهرات معسكر التجميد". في مذكرة بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٤٢، كتب الدكتور ريشار أن فريقه كان يضم أربع نساء تبدو إحداهن اسكندنافية، وهو أمر أفزعه. "شعر أشقر وعينان زرقاوتان وجسم ورأس مناسبين". سأها قائلاً: "ماذا تفعل فتاة مثلك فى مكان كهذا...؟". فأجابته: "وعدونا بأن كل من ستطوع للعمل فى بيت الدعارة لنصف ساعة، سيتم الإفراج عنها من

المعسكر". ولكنه لم يهدأ، وكتب يقول: "مشاعري العرقية تأذت لأننى مضطر لإرغام فتاة تبدو اسكندنافية صرفة على العمل كعاهرة مع عناصر عرقية منحطة من الموجودين في معسكر التجميع".

لم تمنع هذه المهانة ريشار من إتباع الموضوعية عنده كتابة المذكرة السرية التي أرسلها إلى هنريخ هيملر: "عندما أخرج المشاركون من الماء، تم وضعهم بين امرأتين عاريتين في سرير كبير. كان من المفترض أن تحتضن النساء الرجال المجمدون وأن تلتصقن بأجسادهم بأكبر شكل ممكن. تم تغطية الثلاثة بأدثرة". وكانت النتائج مرضية جدا بالنسبة لريشار. "سرعان ما أدركوا ما يحدث حولهم والتصقوا هم أيضا بأجساد النساء العاريات... كان هناك أربعة من المفحوصين أقاموا علاقة جنسية بينما كانت درجات حرارتهم تتراوح بين ٣٠-٣٢. وقد ارتفعت درجة حرارتهم سريعا بعد العلاقة الجنسية". كما اتضح أن درجات حرارة الأشخاص الذين "دُفئوا" بامرأة واحدة فقط ارتفعت بسرعة أكبر، وهو أمر له تفسير: "أثناء التدفئة على أيدي امرأة واحدة، تختفى الموانع الشخصية وتقترب المرأة بشكل أكثر حميمية من جسد الشخص المجرب عليه".

"المجرب عليه" أو "مادة التجريب" كانت المسميات العلمية التي أطلقوها على الضحايا، الذين تم تصنيفهم أيضا لمجموعات متفاوتة، حيث كان اليهود "عناصر أخط من البشر". وكان المرضى، والمكفوفون، والمتخلفون، والمجنون، والمرضى النفسيون يُطلق عليهم "أفواه عديمة الفائدة" أو "من يعيشون حياة لا يستحقونها". أما المجرمون، والشواذ ومعاقرو الخمر فتم تصنيفهم على أنهم "غير مرغوب فيهم". وعندما تطمس هذه الأوصاف معالم هوية الإنسان، يكون من السهل التخلص من قيود موثيق الشرف العلمية، وهو ما أوضحه رودولف براندت، أحد المتهمين، بقوله: "كان من الضروري، خاصة في ظل الظروف المتوافرة للتجريب، أن ننحى جانبا لبعض الوقت المسائل العلمية المستقيمة".

* الموت انتصار:

بعض التجارب الأشد فظاعة كانت تتعلق بإعادة زرع العظام والعضلات والأعصاب، حيث كانوا يقطعون الأرجل والأذرع ويقومون بتجارب لزرعها في أجساد ضحايا آخرين. انتهت معظم هذه التجارب بالموت، أما من نجا منها فقد ظل بعاهة مستديمة. كانت الطيبة صوفيا مكتسكا ضمن مجموعة نساء بولنديات معتقلات في معسكر رافينسبروك. وقد تم تعيينها فنية أشعة إكس في المعسكر وشاهدت ١٣ تجربة من هذا النوع. وتقول: "كان يتم تكسير عظام الجزء الأسفل من الرجلين في عدد من الأماكن بواسطة

مطرقة... وفي أي جراحة أخرى كانوا يقطعون ويزيلون جزءاً أكبر من العضلات... بالنسبة للسجناء المرضى نفسياً كانوا يقطعون الأرجل بكاملها، أما الآخرون فكانوا يقطعون الأذرع بكاملها... أي تعويضات يستطيع العالم تقديمها لمن مر بعمليات كهذه...؟ أي عدل يطلبه العالم ممن قاموا بعمليات كهذه...؟".

خضعت الناجية فلاديسلافا كارلوفسكا، من وارسو، لست عمليات جراحية. وذات مرة، وقفت هي وباقي "أرانب التجريب" أمام المبنى رقم ٩، وصرخن بصوت عال: "العمليات الجراحية أسوأ من الإعدام. نفضل الموت على الخضوع لعمليات أخرى". ولكن المشرفة عليهن، السيدة (فراو) بينش، ردت قائلة: "الموت انتصار يتعين عليكن المعاناة في الطريق إليه". وبعدها تم إلقاؤهن في قبو مظلم لمدة يوم كامل، ولكن كارلوفسكا قررت عدم الاستسلام: "أسسك الدكتور تروميل بمفصل يدي اليسرى وثني ذراعي إلى الخلف.. صرخت فوضع خرقة من القماش في فمي. قام شخص آخر من الـ"إس. إس" بشد ذراعي، وأسسك آخران بقدمي. لم استطع التحرك وشعرت أن أحدهم يحقني. دافعت عن نفسي فترة طويلة ولكن في النهاية خارت قواي. الحقنة أثرت على وشعرت بالنعاس. سمعت تروميل يقول: "هذا كل ما الأمر". لم أستعد الوعي إلا في صباح اليوم التالي. كانت قدمي موضوعتين في أداة تعذيب حديدية بها فتحات تدخل فيها الأرجل، وكانتا مجبرتين من إبهام القدم حتى منفرج الرجلين. شعرت بألم شديد في كفي القدم وكانت حرارتي مرتفعة". لقيت ١١ امرأة حتفهن في سلسلة التجارب هذه، وبقيت ٧٠ امرأة أخرى بعاهات لأزمتهن طيلة حياتهن.

عندما خلعت إحدى الشهادات، يديجا دزیدو، الجورب لتكشف عن الندبات العميقة في قدمها اليسرى، قفز محامي بعض المتهمين بسرعة وقال: "لا أريد استجواب الشاهدة استجاباً مضاداً، ولكني لا أريد أن يُستنتج من ذلك أن موكلين يعترفون بالأقوال التي تنسبها الشاهدة إليهم".

كان هناك خط دفاعي آخر، وهو الادعاء بأن السجناء تطوعوا للتجريب عليهم. قد يكون بعض السجناء وافقوا في البداية على القيام بتجارب عليهم مقابل وجبات طعام إضافية، ولكن بعد التجارب الأولى لم يكن من الممكن خداع المزيد، ولم يكن هناك من تطوع للموت.

أعفى المتهم كارل براندت نفسه من المسؤولية، وقال لقضاة: "كل الأمم تقوم بتجارب كهذه. أنتم أيضاً فعلتم ذلك". وفي مذكرة كتبها متهم آخر، ولفارم سيبرس، يقول: "في الحقيقة، نحن لا نجري هذه التجارب لكي نثبت أي فكرة علمية مجردة، وإنما فقط لكي نقدم مساعدة حقيقية

لقوات جيشنا وللشعب الألماني في حالات الطوارئ“.

*** إهانة المحكمة:**

في ٢٧ يونيو عام ١٩٤٧، صعد لمنصة المحكمة في نيرنبرج شخص صغير وشاحب، وكان عصيباً ومنفعلاً. كان اسمه كارل هولنراينر، وهو من أصول غجرية، ولذلك تم إيداعه في معسكر أوشفيتس، وقد عمل في معسكر بوخنفالدي إلى أن أصيب بالاكْتئاب وخطف للقيام بتجارب عليه في الماء. وعندما طلب منه أن يتعرف على الطبيب الذي عذبه، تسمرت عيناه على شخص يجلس في الصف الثاني داخل قفص المتهمين “وفي لمح البصر، ترك منصة الشهود وقفز فوق منضدات المحامين الألمان، وتوجه نحو قفص المتهمين بينما كان يحمل في يده اليمنى خنجرًا محاولاً الوصول إلى الدكتور فيجلبوك، المستشار الطبي لسلح الجو الألماني“. ولكن الحراس نجحوا في السيطرة عليه قبل أن يصل إلى الطبيب النازي، وخلال دقائق تحول هولنراينر من مدعى إلى متهم بإهانة المحكمة.

- القاضي: “بمحاولتك الاعتداء على المتهم فيجلبوك تكون قد أهنت المحكمة“.

- هولنراينر: “عفوًا، فقد كنت منفعلاً جداً. هذا الرجل قاتل. لقد دمر حياتي تماماً“.

- القاضي: “كلامك لا يبرر تصرفك... المحكمة تحكم عليك بالحبس ٩٠ يوماً في سجن نيرنبرج...“.

- هولنراينر: هل ستعفو عني المحكمة رغم كل ذلك...؟ أنا متزوج ولدي طفل صغير. هذا الرجل أسقاني ماء مالخاً وقام بتجارب على ما زلت أتعالج منها. رجاءً، لا ترسلوني إلى السجن“.

- القاضي: “يجب معاقبتك على تصرفك المهين للمحكمة.. نطلب من الحراس أخذ السجن لقضاء عقوبته التي حكمنا بها“.

وبعد أربعة أيام، عاد هولنراينر إلى منصة الشهود لكي يستجوبه محامي المتهمين.

- الدكتور شتاينباور: “هل الظمأ من مياه البحر جعل فمك جافاً...؟“.

- هولنراينر: “نعم“.

- شتاينباور: “كيف تفسر إذاً حقيقة انسياب اللعاب من أفواه السجناء...؟“.

- هولنراينر: “لقد عانوا من تشنجات وكان اللعاب يسيل من أفواههم. كانت لديهم تشنجات كالمجانين تماماً“.

- شتاينباور: “كيف يسيل اللعاب إذا كان الفم جافاً تماماً...؟“.

- هولنراينر: “لا أعرف“.

- شتاينباور: “إذن أصيب بعضهم بالجنون...؟“.

- هولنراينر: “نعم“.

- شتاينباور: “أنتم الغجر تقفون إلى جانب بعضكم بعضاً، أليس كذلك...؟“.

- هولنراينر: “نعم بالتأكيد“.

- شتاينباور: “إذن، فأنت تستطيع بالتأكيد إخباري بأسماء من أصيبوا بالجنون“.

- هولنراينر: “لا أتذكر“.

- شتاينباور: “من المؤكد أنك تعرف. فإذا أصيب صديق لي بالجنون - وقد خدمت في الجيش مرتين - لكنت قد لاحظت ذلك بالتأكيد“.

- هولنراينر: “كان رجلاً طويل القامة وكان يقف في الصف الأول. كان أول من أصيب بذلك. لقد فقد عقله تماماً. كان رجلاً طويل القامة ورفيعاً. من أصل غجري“.

في ٢٠ يوليو ١٩٤٧، صدرت الأحكام، حيث حُكم على أربعة أطباء وثلاثة مساعدين بالإعدام شنقاً، وحُكم على خمسة بالأشغال الشاقة المؤبدة. أما الباقون، فصدرت ضدهم أحكاماً بالحبس لفترات تتراوح بين ١٠-٢٠ عاماً. وأثناء إعدامه، قال أحد المتهمين الرئيسيين - كارل براندت: “ليس من العار أن أقف هنا في ظل المقصلة. خدمت وطني كما فعل آخرون قبلي“. بينما قال متهم آخر، يواكيم مروجوبسكي: “أموت كضابط ألماني حوكم على أيدي عدو وحشي. ضميري يعرف أنني لم أرتكب أبداً الجرائم التي نسبت إلي“. وهكذا، لم يبد أحدًا من المتهمين أي أسف.

■ خطة مصرية سعودية لوضع غزة تحت الوصاية المصرية والضفة تحت الوصاية الأردنية

الفلسطينية، أبو مازن، الأسبوع الماضي. وأشارت المصادر إلى أن هذه الخطة السياسية العسكرية هي الخطوة العربية الأكثر تأثيراً منذ طرح مبادرة السلام السعودية عام ٢٠٠٠.

وفيما يلي تفاصيل النقاط الإحدى عشرة للخطة المصرية - السعودية:

١- وقف كل الاعتداءات المتبادلة بين حماس وفتح في القطاع والضفة.
٢- إطلاق سراح كل المعتقلين من الطرفين.

٣- السماح لأنصار فتح الفارين من غزة بالعودة إلى ديارهم.

٤- إزالة قيود الحظر المفروضة من قبل فتح وحماس في قطاع غزة والضفة الغربية.

٥- أن تسلم حماس المؤسسات الحكومية في غزة إلى السلطة الفلسطينية.

٦- على حماس أن توقف نشاط القوة التنفيذية التابعة لها، أي وقف نشاط وحدات الشرطة الفلسطينية التي تسيطر عليها حماس.

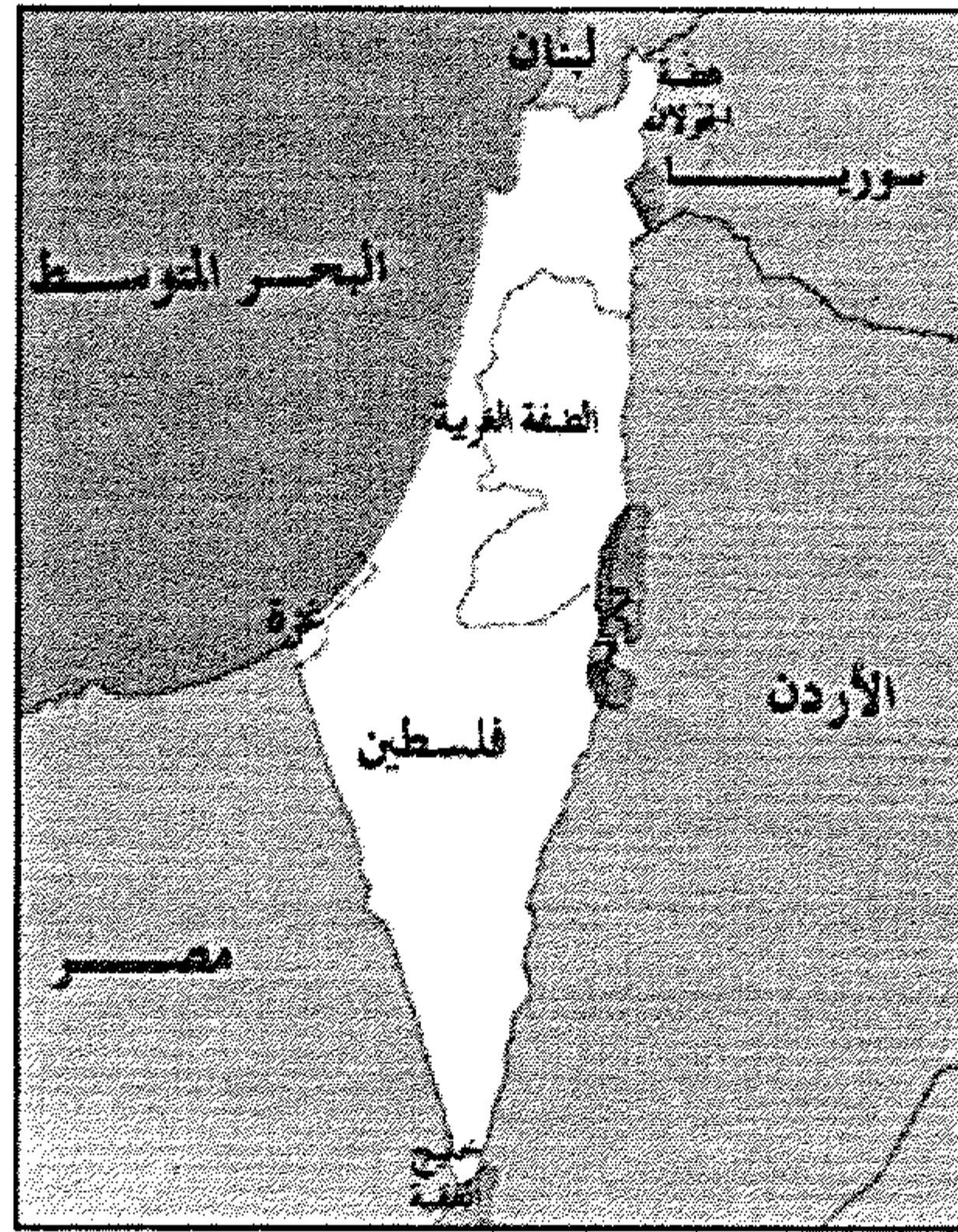
٧- تشكيل لجنة عربية للإشراف على الشرطة في قطاع غزة. وبحسب مصادر "ملف ديبكا"، سيرأس هذه القوة ضباط مصريون.

٨- تشكيل لجنة عربية برئاسة ضباط مصريين لوضع برنامج إصلاح لأجهزة الأمن الفلسطينية في غزة وإنهاء سيطرة حماس عليها.

٩- خلال الفترة الانتقالية وإلى أن يتم تنفيذ برنامج الإصلاحات، تتولى قوة عربية من ثلاثة آلاف عنصر، معظمهم مصريون، مسئولية الشؤون الأمنية وتكون برئاسة ضباط شرطة مصريون.

١٠- تشكيل حكومة فلسطينية انتقالية في رام الله لتحل محل حكومة سلام فياض، وتضم في عضويتها تكنوقراط غير حزبيين توافق عليهم فتح وحماس.

١١- يعاد تنظيم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تحظى حماس بالتمثيل فيها للمرة الأولى.



كشفت مصادر عسكرية خاصة لموقع ديبكا الإسرائيلي النقاب عن خطة أعدها العاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز، والرئيس المصري، حسنى مبارك، تشمل ١١ بندا وتكفل في حال تنفيذها على أرض الواقع عودة قطاع غزة إلى الحكم المصرى وبذلك يتم إلغاء حكم حماس للقطاع.

ويعرض السعوديون والمصريون على حماس، مقابل موافقتها على هذه الخطة، استئناف نشاطها في الضفة الغربية.

وقالت المصادر إنه تم عرض الخطة السعودية المصرية يوم الثلاثاء الماضي (٢٦ أغسطس) على وزير الدفاع

إيهود باراك خلال زيارته للإسكندرية حيث التقى الرئيس المصرى حسنى مبارك فى قصره الصيفى فى الإسكندرية. وحسب المصادر، فإذا قبلت إسرائيل بالخطة السعودية المصرية، فالأمر سيعنى حدوث تغيير جوهري على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وإعادة الوضع لما كان عليه قبل عام ١٩٦٧ حيث حكم المصريون قطاع غزة والأردنيون الضفة الغربية.

تأتى هذه الخطة أيضاً على خلفية زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس (يوم الأحد ٢٤ أغسطس) إلى القدس ورام الله، والتي اتضح من خلالها أنها زيارة عديمة الجدوى سياسياً، وتشير إلى قرار الملك عبد الله والرئيس مبارك بإخراج الملف الفلسطيني من مجال مسئولية الولايات المتحدة.

وأضافت المصادر أنه إذا وافقت إسرائيل على هذه الخطة - التي تعنى أخذ المسئولية والسيطرة عن الأجهزة الأمنية في القطاع من أيدي حماس ونقلها للمصريين - سيقوم العاهل السعودى والرئيس المصرى بإطلاق خطة موازية في الضفة الغربية، حيث سيتم تسليم الإشراف على المؤسسات والأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى الجيش الأردني.

وحسب المصادر، فإن الملك السعودى عرض الخطة على العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، ورئيس السلطة

شهادات

بقلم: أمير أورين
هاآرتس ٢٠٠٨/٩/٤

السادات خايط واشنطن، عبر شاه إيران، من أجل إبرام اتفاق مع إسرائيل

الداخلي هش للغاية، وأن هناك قادة جدد قد يسيطرون على الجيش المصري في أي لحظة. وعندما سأله الشاه عن هوية هؤلاء الزعماء، تلثم الزيات وتمتم، وفي النهاية أجاب «إنهم الإخوان المسلمون».

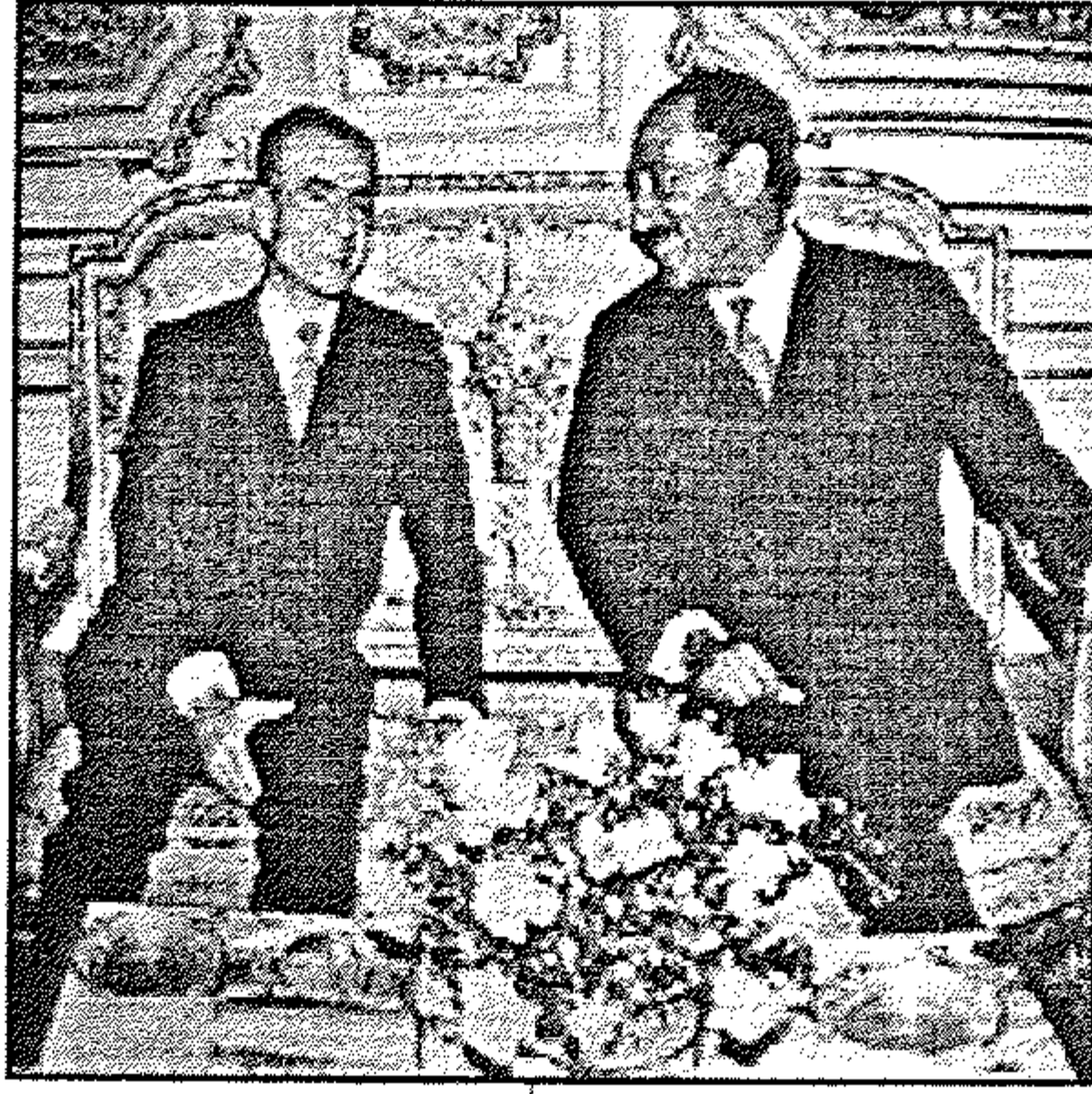
تأثر الشاه من كلام الزيات: «لاحظ الشاه في موقف الزيات ضغطاً داخلياً يكاد لا يحتمل لاستئناف الأعمال الحربية ضد إسرائيل بأي شكل من الأشكال. فمع جيش كبير في الخدمة النظامية، وفي ضوء تكاليف بقائه، شعرت القيادة

المصرية بشكل متزايد بوجود القيام بأي شيء. قال الشاه إنه حذر الزيات بشدة من مغبة قيام مصر بشن هجوم مباشر على إسرائيل بعبور قناة السويس، أياً كانت الظروف. وقال له الشاه: «اقصفوا بمدافعكم إن شئتم، ولكن هجوماً داخل سيناء سيكون فعلاً انتحارياً من جانب مصر».

وبعد نحو شهر، رد كيسنجر على هلمز ببرقية لا يمكن فهمها إلا جزئياً: ١٦ مايو ١٩٧٣. سرى جداً. شخصي وحساس. من: البيت الأبيض. واشنطن. هنري كيسنجر. إلى طهران - السفير هلمز شخصياً. نرحب بأي مشورة يقدمها الإيرانيون لمصر لردعهم عن أعمال عدائية ضد إسرائيل. لا يعقل أن تؤدي جولة جديدة من القتال إلى إطلاق المفاوضات. على الأقل، نحن في حاجة الآن إلى ادعاء صادق بأن السادات يريد السلام، وأنه مستعد للتفاوض بشأن تسوية سلمية. في هذه المرحلة، من الصعب أن نرصد دوراً دقيقاً للشاه في المفاوضات الإسرائيلية-العربية. ربما يكون ذلك في مرحلة لاحقة - على أن يكون عاملاً إضافياً للتشجيع أو الضغط وبعد وضع إطار بواسطة الآخرين».

* «ادفن عميقاً في الأرض»:

الإشارة الوحيدة لاستمرار الاتصالات عبر هذه القناة جاءت قبل نحو شهر من اندلاع حرب عيد الغفران، في برقية من طهران إلى المدير الجديد للـ CIA، وليام كولبي. كان موضوع البرقية لقاء سرى في سويسرا بين أدشير زاهدي، وزير الخارجية



رغم مرور ٣٥ عاماً على حرب عيد الغفران (أكتوبر ١٩٧٣)، لا يزال كثير من الإسرائيليين يتساءلون كيف لم تمنع هذه الحرب بوسيلة سياسية. يعرف الجميع بالمباحثات التي أجراها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر مع حافظ إسماعيل، مستشار السادات. ولكن يتضح الآن أنه كانت هناك قناة اتصال أخرى - مصرية إيرانية - لم تستنفدها الولايات المتحدة. ويفهم من ذلك ضمناً أن إسرائيل أيضاً لم تستنفد هذه القناة، سواء لعدم معرفتها بها أو لتقصير منها.

كل هذه المعلومات وغيرها يمكن أن نجدها في مجموعة وثائق سرية أفرجت عنها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) الأسبوع الماضي. وهذه الوثائق هي عبارة عن سجلات ريتشارد هلمز (١٩١٣-٢٠٠٢)، الذي شغل منصب رئيس الـ CIA في إدارتي ليندون جونسون وريتشارد نيكسون، وشغل بين الأعوام ١٩٧٣-١٩٧٦ منصب سفير الولايات المتحدة في إيران. تسجل هذه الوثائق السرعة الصاروخية في الخيانة من جانب كل الأطراف - إسرائيليون وفلسطينيون؛ أكراد ومصريون؛ إيرانيون وأردنيون، وتكشف عن أسرار لم تكن معروفة من قبل.

٦ أبريل ١٩٧٣. سرى جداً. شخصي وعاجل. إلى: الدكتور هنري كيسنجر - واشنطن. من: السفير ريتشارد هلمز - طهران. الموضوع: طلب مصري لوساطة أمريكية. بعد تقديم أوراق اعتماد للشاه في الخامس من أبريل، طلب مني إبلاغ الرئيس (الأمريكي) بأن وزير الخارجية المصري، محمد حسن الزيات، طلب من الشاه خلال زيارته الأخيرة التدخل لدى الرئيس من أجل إقناعه بتحقيق أي تسوية بين مصر وإسرائيل».

وبحسب الشاه، قال الزيات: «مصر ستقبل بخطة روجرز» (الانسحاب من المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ ووضعها تحت المراقبة الدولية). وعندما سأله الشاه عن سبب اهتمام السادات بمثل هذه التسوية، أجابه الزيات بأن وضع السادات

الإيراني السابق الذي عُين سفيراً في واشنطن، وبين مندوبين سريين عن السادات، بمباركة كيسنجر الذي خلف وليام روجرز في وزارة الخارجية. «٨ سبتمبر. زاهدي قابل بالفعل مصريين في سويسرا بتوجيه من كيسنجر. نصيحتي المخلصة لك أن تدفن هذه الاتصالات عميقاً في الأرض وتنسى الموضوع برمتة. من الجيد أن مصادرك ترصد هذه اللقاءات، ولكني أرى أنه من الأفضل ألا يلمح أحد من الوكالة للبيت الأبيض أو لوزارة الخارجية بأنكم تعرفون شيئاً عن هذه اللقاءات».

في يوليو ١٩٧٣، زار إيران كلا على حدة الملك حسين، عاهل الأردن، ورئيس المخابرات الإسرائيلية - في إشارة إلى رئيس الموساد تسفى زامير. التقى المسئول الإسرائيلي بهلمز في مقره في الرابع عشر من يوليو. وكان هلمز قد بعث ببرقية إلى كيسنجر قبل هذا اللقاء بأسبوع أطلعه فيها على فحوى مباحثاته مع الملك حسين في الخامس من يوليو.

«علم حسين من أجهزته الاستخبارية بأن الهجوم (السوري) لغرض استعادة هضبة الجولان والذي كان مخططاً له في الأصل في شهر يونيو، أرجى، إلا أنه قد يقع في أي وقت من الآن فصاعداً. الأردنيون لديهم نسخة من الخطة العسكرية التي نسقت مع المصريين (تستطيع الحصول عليها من الوكالة إن كنت مهتماً بالتفاصيل). وقد نسقت أيضاً مع العراق من خلال مباحثات عسكرية سرية. أطلعني حسين على سر دفين بأن أحد مصادره الاستخبارية هو قائد إحدى الفرق المدرعة التي ستقود الهجوم على الدفاعات الإسرائيلية المضادة للمدركات».

«قد يكون هذا مبالغ فيه، ويحتمل ألا يتم الهجوم أبداً. ولكن بحسب حسين، فإن وصول قوات من الجزائر والمغرب والسودان يعني أن تخطيطاً عسكرياً جاداً يتم في سوريا. حسين يرفض إخضاع قواته لإمرة القيادة المصرية. هو يقدر أن إسرائيل تستطيع التصدي لسوريا والعراق، ولكنه يشعر بالقلق على بلاده».

* إنسان مفيد ومهم:

لم يكن الملك الهاشمي يعرف أن هناك مؤامرة أمريكية-فلسطينية تحاك من وراء ظهره: موافقة ضمنية من كيسنجر على إمكانية أن يُسقط عرفات حسين ويستولى على الأردن. ترأس الجانب الفلسطيني من قناة «كيسنجر-عرفات»، رئيس الجهاز العسكري لحركة فتح وقائد منظمة «أيلول الأسود» على حسن سلامة. أما في الجانب الأمريكي، فقد كان ضابط الـ (CIA) روبرت كلايتون آيمز، الذي يتضح من برقياته أنه كان يشعر بالامتنان للفلسطينيين على تعاونهم في المسيرة السلمية بالشرق الأوسط - حتى وإن كان على حساب إسرائيل والأردن.

كشف النقاب عن الاتصالات التي أجراها آيمز وسلامة بعد رحيلهما - سلامة في حادث اغتيال دبره الموساد في عام ١٩٧٩ ببيروت، وآيمز في العملية الإرهابية الإيرانية التي استهدفت السفارة الأمريكية في بيروت عام ١٩٨٣. وتم تصوير هذه

الاتصالات كانتصار استخباري كبير للـ (CIA) في اختراق منظمة التحرير الفلسطينية، حيث ساعدت في إحباط عمليات إرهابية ضد أهداف أمريكية. وتكشف سجلات آيمز للمرة الأولى أن عرفات وكيسنجر أدارا عبر قناة سلامة وآيمز في الكويت وبيروت مفاوضات سياسية.

في الأول من مايو ١٩٧٣، طلبت قيادة الـ (CIA) من ممثليها في طهران إعداد «مذكرة عن النشاطات السوفيتية السرية المعادية لأمريكا في العالم العربي» وذلك على خلفية «المساعي السوفيتية لإقناع الفدائيين بتورط المخابرات الأمريكية والإسرائيليين في اجتياح العاشر من أبريل في بيروت» - عملية «أيف نعوريم» ضد مسئول فتح. وفي نهاية مايو، اقترح هلمز على كيسنجر «تخصيص بضع دقائق لمقابلة روبرت آيمز من الوكالة (CIA)، الذي يساعدني هنا في مشكلات الخليج العربي. سوف يبقى في واشنطن حتى ١٥ يونيو».

اتضح النتائج في مذكرة غير موقعة من آيمز إلى هلمز في ١٨ يوليو ١٩٧٣. «إلى: السفير. الموضوع: اتصالات مع قيادة فتح. أثناء وجودي في بيروت في التاسع والعاشر من يوليو، أوجدت اتصالاً مع رجل مقرب من قائد فتح ياسر عرفات. كانت لدى اتصالات ناجعة مع هذا الشخص في الماضي ووضعه قوى داخل فتح. استهل كلامه قائلاً إن الفلسطينيين وخاصة عرفات، يشعرون بالامتنان لأن الإدارة الأمريكية ضمنت عبارة «مصلحة فلسطينية» في تصريحاتها الأخيرة عن الشرق الأوسط. تضمنت هذه العبارة في البيان المشترك لينكسون وليونيد برجينييف له دلالة هامة. نتيجة لما يسميه عرفات نظرة جديدة في سياسة الإدارة الأمريكية تجاه العنصر الفلسطيني في مسألة الشرق الأوسط، فقد طلب من هذا الشخص استئناف الاتصالات معي. لفت نظره إلى أنني سأنقل كل مواقف فتح عبر هذه القناة، كما فعلت في السابق، ولكني لا أستطيع أن أتكهن برد الإدارة الأمريكية».

«قال لي رجل الاتصال الذي أشغله إن هناك تغييرات عميقة طرأت على الحركة الفلسطينية منذ لقائنا الأخير في بداية مارس ١٩٧٣. ليس للفدائيين أي خطط لاستهداف أشخاص أو مصالح أمريكية. قال إنه لا يستطيع أن يضمن حصانة مطلقة من العمليات الإرهابية، إلا أن عرفات معني بأن تعرف الإدارة الأمريكية أنه فرض حظراً على عمليات الفدائيين ضد الأمريكيين، وأن هذا الحظر سيظل قائماً طالما واصل الطرفان حوارهما حتى وإن لم تكن هناك اتفاقات أساسية بينهما».

«بحسب رجل الاتصال الخاص بي، سيتم حصر العمليات الفدائية في منطقتين: الأردن وإسرائيل وبهذا الترتيب. أخيراً أحدثت قيادة فتح تحولاً أساسياً في أيديولوجية الحركة: إسرائيل موجودة هنا لكي تبقى وليس من الواقعي التثبيت بمبدأ إقامة دولة ديمقراطية لليهود والمسلمين والمسيحيين في إسرائيل الحالية. ولكن يجب أن يكون للفلسطينيين وطن،

وهذا الوطن سيكون الأردن. يزعم عرفات أن هناك موافقة مبدئية من كل الدول العربية، بمن فيها السعودية، على استبدال المملكة الهاشمية بجمهورية فلسطينية. ولذا، ستكون الأردن الهدف المفضل الأول للفدائيين، بينما ستواصل العمليات الإرهابية ضد إسرائيل لتعزيز مصداقية الحركة.

«يريد عرفات إما دولة حقيقية أو لا شيء. بالنسبة للإدارة الأمريكية، يريد عرفات إجابات للأسئلة الآتية: ماذا تقصد بحديثها عن مصلحة فلسطينية..؟ كيف يراعى «الحل السلمي» المصالح الفلسطينية..؟ هل تم مراعاة الفلسطينيين في خطط التسوية المرحلية أو الجزئية..؟ وإن كان كذلك، فكيف..؟ كيف يكون اتفاقا كهذا ذا مغزى بينا الأردن تواصل بقاءها..؟»

«أوضحت أنني لا أعرف إن كانت الإدارة الأمريكية سترد على هذه الأسئلة الاستفزازية أم لا، ولكنني سأنقلها إلى المسؤولين. جمعت خلال اللقاء بعض المعلومات الاستخبارية المثيرة. يخشى الفلسطينيون أن يحاول الأردنيون وزعماء معينون في اليمين اللبناني إشعال جولة جديدة من القتال بين الفلسطينيين والجيش اللبناني. أوضح عرفات للجميع أنه يجب تفادي جولة جديدة بأي ثمن. الفلسطينيون سيردوا فقط على الهجمات الكبيرة على مخيماتهم. إذا حدث هجوم كهذا من قبل اللبنانيين، ستستخدم فتح خلايا المتفجرات والحرائق في بيروت وستشعل المدينة كلها.

«بالنسبة لدول المواجهة، تميل سوريا أكثر من مصر إلى فعل شيء ما. السوريون يتكلمون أقل من المصريين ولكنهم يفعلون أكثر. حسين بدأ يشعر بعزلة تامة في العالم العربي، وفتح تكثف الضغوط عليه اعتقادا بأن التوترات ستسقطه».

جاء الرد على أسئلة عرفات في وثيقة غير مؤرخة، تحمل عنوانا وتوقعا. تظهر هذه الوثيقة في برقيات هلمز. وضع المصالح الفلسطينية في الحسبان معنى «أولا، حل بعيد المدى لقضية اللاجئين. الولايات المتحدة مستعدة للمشاركة بشكل فاعل في خطة كبرى لمساعدة هؤلاء الأشخاص على إعادة تأسيس حياة سوية. ثانيا، من الواضح أن هناك قطاعات معينة من الفلسطينيين معينون بكيان سياسي ذاتي بطريقة ما. تسوية سلمية للقضية الإسرائيلية-العربية يجب أن تراعى المصالح الفلسطينية. هدف الولايات المتحدة هو المساعدة في تحقيق تعايش سلمي بين كل شعوب المنطقة بمرور الوقت، لأننا نعتقد أن هذا هو الطريق الوحيد لضمان رخائها وسعادتها».

وتحدد الوثيقة الأمريكية - التي يبدو أنها الأولى التي تقدمها الإدارة الأمريكية لعرفات - «كيف بالضبط سيتم مراعاة المصالح الأمريكية بما لا يمس بمصالح الآخرين في المنطقة. إذا كان الفلسطينيون مستعدين للمشاركة في تسوية من خلال المفاوضات، فإن الولايات المتحدة على استعداد للاستماع إلى أفكارهم. ومع ذلك، فإن إسقاط نظام بقوة السلاح «لا يبدو الطريق الأسلم».

* المغامرة الكردية:

كانت هناك مسألة أخرى استحوذت على تفكير هلمز، وهي الخوف على استقرار دول الخليج عموما، والسعودية على وجه الخصوص. وقد ألح على واشنطن لوضع خطط طوارئ تحسبا لسقوط آل سعود بواسطة انقلاب عسكري أو بتدخل من الخارج.

وكانت إيران أيضا ساحة مهمة في حرب عيد الغفران (أكتوبر ١٩٧٣). حيث ربحت جيدا من تقليص إنتاج البترول وارتفاع أسعاره؛ كما قامت بدور الوسيط بين واشنطن والقاهرة؛ وكانت شريكا لإسرائيل في منح الحماية للنشاط الكردي ضد العراق. خشي الأكراد، وعن حق، أن يتخلى الأمريكيون والإيرانيون عنهم على حساب تسوية إيرانية-عراقية. وعندما طلبت إسرائيل - نظرا لأزماتها على الجبهة الشمالية إزاء وصول قوات عراقية لمساعدة سوريا - من الأكراد فتح جبهة إضافية ضد العراق، نجح الأمريكيون والإيرانيون في إقناع الأكراد بعدم فعل ذلك.

«١٦ أكتوبر ١٩٧٣. إلى هلمز. من كيسنجر. نشكرك على ردك السريع والمفيد. نحن نشاركك رأيك ورأي الشاه ونرسل لـ (الملا مصطفى) برزاني الرد التالي: لسنا، وأؤكد، لسنا نعتقد أنه من الأفضل لكم تنفيذ العملية العسكرية الهجومية التي اقترحها الإسرائيليون عليكم». لم تشر البرقية إلى حجم العملية، ولكن مستشار الشاه، أسد الله علام، الذي كان رجل الاتصال الرئيسي لهلمز، كتب في مذكراته التي نشرها في الغرب عام ١٩٩٢ إن إسرائيل دفعت الأكراد للخروج من منطقتهم الجبلية وشن هجوم واسع.

ونظرا لعدم وجود سفارة أمريكية في مصر منذ حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، بحث السادات عن قنوات لكيسنجر، وكان الشاه أحد هذه القنوات. في اليوم الثاني للحرب، في حدود الساعة الثانية عشرة ليلا من يوم ٧ أكتوبر، استدعى رئيس الوزراء الإيراني، أمير عباس هويدا، هلمز وقرأ عليه برقية أرسلها السادات للشاه، لتسليمها لنيكسون. وقد تم تسليم البرقية للسفير الإيراني في القاهرة قبل ساعات معدودة.

«إذا قامت إسرائيل بإخلاء كل الأراضي التي احتلتها في الخامس من يونيو، ستوافق مصر على التفاوض بشأن وضع هذه الأراضي تحت إشراف الأمم المتحدة، أو إشراف القوى العظمى الأربع أو أي تسوية دولية متفق عليها. في شرم الشيخ، مصر مستعدة لإشراف دولي على حرية الملاحة في خليج العقبة بعد انسحاب إسرائيل. يطلب السادات أن يوضح الشاه كل ذلك لنيكسون من أجل الحيلولة دون المزيد من الخسائر». وكما نعرف، فقد انتهت الحرب بعد أسبوعين ونصف أسبوع من ذلك التاريخ، أي في الرابع والعشرين من أكتوبر، دون أي اتفاق.

المهمة الخاسرة

بقلم: يعوز سيفر/ آلا براير
المصدر: ملحق زمن تل أبيب (صحيفة معاريف)
ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري

مضت ٥٤ سنة منذ أن تفجرت القضية التي اشتهرت باسم "العملية القذرة"، ولكن يمكن القول - بمفاهيم معينة - إن الزمن توقف منذ ذلك الحين. كانت هذه القضية بمثابة جرح إسرائيلي عسكري - اجتماعي - سياسي لم يندمل بعد، ومن حين لآخر يخترق حواجز الزمن والوعي العام وينزف ويؤلم. من الذي أصدر الأمر...؟ هذا السؤال يتردد كل حين في إسرائيل ويتردد الإجابة عليه منذ عشرات السنين، كما لو أن الجرح سيندمل أخيراً لو تواجد الشخص الذي يمكن تحميله مسؤولية أكبر إخفاق عسكري - استخباري - أدبي في تاريخ دولة إسرائيل. إلا أن السؤال ظل بلا إجابة. من المؤكد أن الإجابة على السؤال لن تكون قاطعة، وربما لهذا السبب كان من الصعب على من شاركوا في هذه العملية أن يحظوا بتعاطف الشعب الإسرائيلي أو أن يدخلوا في عداد الأبطال الذين شاركوا في نهضة بلادهم. والآن، ربما يتغير شيء ما مع صدور كتاب "المهمة الخاسرة" الذي وضعته عماليا عينات. يروي الكتاب للمرة الأولى قصص أعضاء الخلية التخريبية التي عملت في مصر، كما يتحدث عن بطولتهم وإنسانيتهم. ربما كان محكوماً على مهمتهم بالفشل قبل أن تبدأ، وربما كان هناك من أصدر الأمر باستخدام المتفجرات في مصر، وصحيح أن الأمر انتهى بفشل العملية وضبط أعضاء الخلية، ولكنهم في النهاية غير مسئولين عن كل ذلك.

"حكمت المحكمة على الدكتور موسى مرزوق وشموئيل عازار بالإعدام شنقاً - لم تختلج عضلة في وجهه في تلك اللحظة، كل ما فعله هو إلقاء نظرة سريعة على وجوه رفاقه الذين يقفون معه وراء القضبان، وعلى وجوه الحاضرين داخل قاعة المحكمة، شاهد من خلالها الصدمة على وجه والده والصرخة المكتومة داخل صدر والدته، وعيني مثير زعفران الزائغتين وهو يقف بجواره وراء القضبان. أطبق على الجميع ذهول وصمت رهيب. بل لقد توقف فجأة طنين الذباب الذي كان يحوم حولهم طوال ساعات المحاكمة".

بهذا الوصف المؤلم استهلكت عينات كتابها الذي يتناول حياة أعضاء الخلية العشرة الذين كلفوا بتنفيذ العملية في مصر. مضت عشرات السنين على هذه الأحداث، ومازال هناك من يعتصر قلوبهم ذلك الألم الذي شعروا به آنذاك. من بين هؤلاء ناتان رهف الذي كان يتولى في إسرائيل مهمة تدريب أعضاء الخلية على استخدام المتفجرات، وأمضى أوقاتاً طويلة معهم، ومن بينهم موسى مرزوق الذي صدر ضده حكم

بالإعدام. لم يجر رهف أي أحاديث مع وسائل الإعلام ولم يقص قصته مطلقاً، خاصة تلك المتعلقة بإعداد وتدريب أعضاء الخلية. في هذا الأسبوع، وبمناسبة صدور الكتاب، التقى رهف بالدكتور يوسف مرزوق شقيق الراحل موسى مرزوق، وكان لقاؤهما حاراً ومؤثراً.

جلس الاثنان داخل المقهى الصغير في رامات هشارون: الدكتور مرزوق الذي عانى سنوات طويلة من المصاعب التي وضعتها أجهزة الدولة أمامه في كل مجال، من نقل رفات أخيه إلى دفنه في إسرائيل والموافقة على غرس غابة باسمه، وناتان رهف رجل البلياح ووحدة الكوماندو البحرية رقم ١٣، والشخصية العسكرية والاستخبارية البارزة، رفيق ديان ولافون وجبيلي أبطال تلك القضية، رجل الاستخبارات الذي كان له دور رئيسي في إعداد وتدريب أعضاء الخلية. ورغم ذلك، كان التآلف والتوافق يجمع بينهما كما لو كانا رفيقاً سلاح. كان يهم كلا منهما أن يبعث برسالة واضحة، حيث يرغب مرزوق في أن يدرك جيل الشباب معنى تحمل المسؤولية، أو إذا شئنا الدقة أكثر، معنى عدم تحمل المسؤولية، ويبحث يائسا عن الدروس المستفادة من تلك القضية، لأنه يعتقد أن أحداً لم يستخلص أي عبرة منها حتى الآن. هكذا نرى أن مرزوق الذي فقد أخاه الوحيد في تلك العملية الفاشلة، يبحث عن الدروس والمفاهيم. إنه لا يبحث عن الثأر، بل إنه لم يبحث عنه مطلقاً. أما رهف الذي توجد له صورة بالقاموس إلى جوار مصطلح "عضو بلياح"، فهو لا يمتلك القدرة والصبر على البحث عن دروس عسكرية - سياسية. إنه لا يمتلك الشجاعة على مطالبة القيادات الإسرائيلية المتعاقبة السابقة والمستقبلية بأن تكون على مستوى المسؤولية القيادية، ولكنه سأم كل ذلك. كل ما يهيمه هو أن يؤكد القصة الإنسانية التي يقول إن أحداً لم يلتفت إليها أويهتم بها.

كلاهما يعتريه حزن دام سنوات طويلة، حزن على الأصدقاء والأقارب الذين لم يصبحوا أبطالاً مثل الجاسوس إيلي كوهين أو مثل سارا بطلة حركة "نيلي" اليهودية السرية. وهما يتساءلان: كيف أصبح "شهداء القاهرة" عارا قومياً...؟ رغم كل ذلك، سنحاول أن نبدأ من البداية. شيء غريب أن نكون برفقة شقيق أحد أفراد المخابرات الشجعان في تاريخ دولة إسرائيل ولا نعرف شيئاً عن تاريخ حياته.

ولد يوسف مرزوق - الحاصل على الدكتوراه في علم الميكروبيولوجي والموظف الكبير السابق في وزارة الصحة - بالقاهرة عام ١٩٢٨، بعد سنتين إلا يوم من مولد أخيه الأكبر والوحيد موسى مرزوق. كان والدهما إياهو يعمل صيدليا، وكانت والدتهما راحيل ضمن أول سبع فتيات في مصر يحصلن على شهادة الثانوية العامة، وبمرور السنين أصبحت إحدى أوائل المدرسات هناك. يقول مرزوق إن الأسرة كانت ميسورة الحال ومثقفة وكان أفرادها مهندسين وأطباء، كما يؤكد مدى اندماج الأسرة في المجتمع المصري: "كان والدای يعيشان حياة طيبة بالقاهرة، ولذلك لم يفكرا في الهجرة لإسرائيل". أردنا معرفة السبب الذي دفع أخاه موسى إلى أحضان الصهيونية، فسارع يوسف إلى إيضاح ذلك بقوله: "لم يأت ذلك من الوالدين أو من جيل الكبار، بل من جيل الشباب اليهودي في مدينتنا". كما يقول إن العلاقات بين المصريين واليهود توترت في عام ١٩٤٥ تقريبا. "بدأت الجالية اليهودية تعاني المشاكل. كان المصريون يعتبرون كل من يعارض الحكم البريطاني شخصا إيجابيا ومرغوبا فيه، فقد كانوا يريدون التخلص من حكم الإنجليز واعتبروا الألمان مثلا أعلى، لذلك كانوا أيضا يكرهون اليهود". كان صوته يتهدج بعض الشيء عندما يتحدث عن أخيه الطبيب الشاب الذي أصبح جاسوسا يعمل لحساب إسرائيل: "كان موسى منذ شبابه ناشطا صهيونيا متحمسا يحمل في صدره حبا كبيرا لليهودية وللدولة إسرائيل".

درس موسى مرزوق الطب في جامعة القاهرة وأنهى دراسته عام ١٩٥١. كان خلال دراسته في المرحلة الثانوية وفي الجامعة عضوا بارزا في حركة مكابي التي كان الغطاء لنشاط أعضائها هو الانتاء والعضوية في حركة الكشف. في عام ١٩٥١ تلقى شلومو هيلل (الذي أصبح فيما بعد رئيسا للكنيست ووزيرا للشرطة) مبعوث الموساد للهجرة الثانية في القاهرة، برقية يطلبون منه فيها تجنيد ناشطين محليين. كان هيلل يعرف موسى مرزوق كناشط بارز وجنده إلى صفوفه. يقول الدكتور يوسف مرزوق إن "السبب في تجنيد يهود محليين هو أن اليهود في مصر كانوا أكثر من يفهمون العقلية العربية، ولذلك قررت الاستخبارات الإسرائيلية استغلال ذلك لخدمة أهدافها".

* ألم يخطر ببالكم احتمال انخراط موسى في مثل هذا النشاط..؟

- "لم نكن على دراية بما كان يجري، لا أنا ولا أي فرد من أفراد الأسرة، رغم بعض التصرفات الغريبة التي كان يمكن أن تثير التساؤلات والشكوك".

من بين تلك "التصرفات الغريبة" التي يتحدث عنها يوسف مرزوق عدم رغبة أخيه في التقدم في مهنة الطب التي كان قد بدأها توا. فبعد أن أنهى موسى سنة الامتياز وحصل

على تصريح بممارسة الطب، عُرضت عليه وظيفة كبيرة كمدير لقسم الرمد في أحد المستشفيات بمدينة الزقازيق بدلتا مصر. وعندما أدرك موسى أن قبول هذه الوظيفة سيبعده عن القاهرة وعن النشاط الصهيوني تنازل عنها وعاد إلى القاهرة التي تطوع بها للعمل في المستشفى اليهودي. إلا أن الإدارة المصرية التي لم ترضها تلك الخطوة التي أقدم عليها، سحبت منه تصريح بممارسة الطب. يقول يوسف مرزوق: "لم نفهم السبب الذي دفعه إلى هذا، ولكننا رغم ذلك لم يراودنا الشك في احتمال أن يكون لهذا علاقة بأي نشاط استخباري".

لم يكن طريق الطبيب الشاب لإسرائيل سهلا أو ممهدا. يصف يوسف كيفية وصول أخيه إلى معسكره التدريبي الأول كمجنّد من قبل الاستخبارات: "في تلك الأيام وصلت إلى المستشفى اليهودي بالقاهرة سيدة ثرية متقدمة في العمر تريد ابتئها تسفيرها إلى باريس، ولأنها كانت في حاجة إلى مرافقة طبيب فقد تطوع أخي لتولي المهمة. كان الهدف مزدوجا، نقل وثائق عن طريق نقالة حمل المرضى، وبالطبع تمكين أخي من السفر خارج مصر. سافر أخي إلى باريس ومن هناك إلى مونبلييه بحجة الرغبة في استكمال دراسته". لم يستكمل موسى بالطبع دراسته، وبدلا من ذلك استقل باخرة إلى إسرائيل بمساعدة رجال الاستخبارات. وفي منزل الأسرة بالقاهرة لم يكونوا بالطبع على علم بكل ما يجري. يواصل يوسف مرزوق حديثه ويقول: "لم نكن على علم بأي شيء، وكنت أرسله على عنوانه في مونبلييه، وهناك كان شخص ما يستبدل المظروف ويرسل الخطابات إلى إسرائيل".

وصل مع موسى إلى إسرائيل فيكتور ليفي، وهو مجند آخر بالنشاط الاستخباري الصهيوني. فيما بعد انضم إليهما أعضاء آخرون شكلوا معا "الخلية". اجتاز موسى مرزوق وفيكتور ليفي دورة تدريبية سريعة في سلاح الاستخبارات، وكان من بين ما تعلموه خلالها شفرة مورس، كما تعرفوا للمرة الأولى على أجهزة الاتصال ومختلف أساليب الشفرة، وقاموا أيضا بجولات في مختلف معسكرات الجيش الإسرائيلي، بل لقد التحق موسى مرزوق بدورة ضباط استخبارات قصيرة وأصبح ضابطا بالجيش الإسرائيلي.

كان ناتان رهف هو الذي تولى تدريبهم وإعدادهم، ثم تدريب معظم أفراد المجموعة فيما بعد. كان رهف يجلس وينصت في زهول إلى ما يقوله يوسف مرزوق، وكأنه يستمع لأول مرة إلى ما حدث لهذا الشاب المصري الصهيوني حتى النخاع، الذي تدرب على يديه في مكان ما في عقد الخمسينيات.

يقول رهف وهو يحاول توخي الدقة فيما يقوله: "كنت في تلك المرحلة ضابط المهام الخاصة في قيادة كبيرة ضباط الاستخبارات آنذاك، بنيامين جيبلي". وفقا لما يقوله رهف ووفقا لمختلف التكهّنات التي انتشرت بعد أن انتهى كل

شيء، كان جيبلى هو الذى أصدر الأوامر المباشرة بتشكيل الخالية وتدريبها.

كان للسياق التاريخى العام أهميته عند الدكتور يوسف مرزوق حيث قال: "بعد حرب التحرير (١٩٤٨) كان المناخ السائد فى إسرائيل هو أننا حاربنا وانتصرنا فى المعارك ولم نكن نعرف من الذى نحاربه، ولذلك اتخذت الحكومة قرارا بتشكيل وحدات خاصة تعمل وراء خطوط العدو، وهكذا شكلوا فى عام ١٩٥٠ وحدة الكوماندو البحرية رقم ١٣ ووحدات الاستخبارات رقم ١٣".

بعد انتهاء التدريبات التى اجتازها موسى مرزوق عاد إلى مصر حيث الأسيرة التى لم تكن تبدى تحمسا للهجرة إلى إسرائيل. وكما كان الحال فى الدول الأوروبية قبل أحداث النكبة النازية بوقت قصير، كان اليهود المصريون يشعرون بالأمان ويعيشون حياة رغدة فى عاصمة مصر، إلى أن حدث التحول. يقول يوسف مرزوق: "كان من المعتاد فى مصر الاحتفال بقدوم فصل الربيع فى أبريل، حيث كان الناس يخرجون للتنزه والتمتع بالطبيعة والجو الجميل. فى ذلك العيد الذى أعقب عودة موسى إلى مصر، تم العثور على أحد أفراد أسرتنا قتيلا بعد طعنه بسكين فى ظهره. تسبب هذا الحادث فى تحول حاد فى نظرة والدنا إلى الصهيونية فاتخذ قرارا بتهجيرنا لإسرائيل. قال لنا: سوف أعطيكما المال. كان المال هو الأهم من وجهة نظره، وبواسطته تمكن من الحفاظ على كيان الأسرة".

أعطى الوالد يوسف نقودا لشراء منزل فى إسرائيل، ورافق موسى أخاه يوسف فى رحلة القطار من القاهرة إلى الإسكندرية فى بداية رحلته إلى إسرائيل. هذه الرحلة لن ينساها يوسف طوال حياته، حيث اتضح فيما بعد أنها المرة الأخيرة التى يرى فيها أخاه الأكبر. يقول يوسف مسترجعا ذكريات تلك الرحلة: "قبل أن نصل الإسكندرية قال لى موسى: يوسف، هل تعلم أنى ضابط بالجيش الإسرائيلى...؟ سألته عما إذا كان برتبة ملازم أول فقال لى إنه ملازم. قلت له: إذا فأنت لست فى السلاح الطبي. لم أطرح عليه أسئلة، كل ما فهمته هو أنه ليس فى السلاح الطبي. أعطانى موسى رقم هاتف اتضح أنه رقم هاتف سوزى التى كانت صديقة فيكتور ليفى فى تلك الفترة، وطلب منى الاتصال بها".

كان موسى - الذى تولى قيادة مجموعة القاهرة - يسافر لإسرائيل من حين لآخر حيث اجتاز تدريباته هناك، ومن بينها التدريب على استخدام الفرقعات على يد ناتان رهف. على مدار السنين نفذ رهف العشرات أو المئات من العمليات المجهولة، ورغم ذلك فهو يقول إنه لا يستطيع أن ينسى شباب الخلية المصرية.

ولد ناتان رهف عام ١٩٣١. كان من بين الوظائف التى تولاه على مدار السنين، وظيفة نائب قائد القوات الإسرائيلية

فى جيش كردستان (فى السبعينيات). وقبل خروجه من الخدمة كان مستشارا لوزير الزراعة ورئيس الأركان العامة الأسبق رافائيل إيتان. وهو الآن يعمل متطوعا فى منظمات اجتماعية مختلفة. فضل رهف أن يبدأ الحديث بيننا بما أسماه "مصادفات غريبة" شكلت حياته: "بعد فترة غير طويلة من انتقالى لمسكن آخر، قرروا إطلاق اسم شهداء القاهرة على الشارع المواجه لمنزلى".

عندما يتذكر رهف "الخلية المصرية"، يفقد فجأة كل دروعه الوقائية التى تتساقط الواحدة تلو الأخرى، ثم يظهر من ورائها رجل كهل غاضب مما حدث لتلاميذه على مدار السنين.

بدأ رهف حياته العسكرية كجندى شاب أثناء حرب التحرير، وكان مسئولاً آنذاك عن مخزن السلاح الذى أقيم فى كفار هس. وفى عام ١٩٥٠، عندما شكل الجيش الإسرائيلى وحدة الكوماندو البحرية رقم ١٣، اجتاز رهف المسار التدريبى وعين قائدا لقاعدة يافا وضابط مفرقات الوحدة ١٣، وعندما بحثوا عن ضابط يستطيع تدريب الآخرين على المفرقات عثروا عليه فى شخص رهف. وهكذا بدأت علاقته بالمنظومة الاستخبارية. كانت جميع التدريبات التى أجراها رهف للخلية تتم فى قاعدة رامات أفيف، فى المكان الذى يوجد به الآن مركز راين. وقد أقيمت القاعدة أثناء فترة التدريبات، وغرسوا فيها أشجار الكافور التى ما تزال موجودة حتى الآن. كان أول من تدرب على يديه هو ميثير (ماكس) بينت، الرائد فى سلاح الاستخبارات الذى كانت مهمته هى إرسال المال للخلية المصرية. وصل بينت إلى مصر متخفيا، وتم ضبطه مع باقى أعضاء الخلية (رغم أنه لم يكن له أى دور فى عملياتها)، وانتحر داخل السجن بعد التعذيب القاسى الذى تعرض له. على النقيض مما حدث مع أعضاء الخلية، أعيدت جثة بينت إلى إسرائيل فوراً، وعلى الفور اعتُبر بطلا بل وتمت ترقيته إلى رتبة المقدم بعد موته.

يتحدث رهف عن بينت الذى تولى تدريبه على أنواع خاصة من المفرقات، فيقول إنه كان شخصا فريدا من نوعه ترك فى نفسه انطبعا قويا، وإنه أسر قلبه بشخصيته.

كانت كل تدريبات بينت تجرى بالقاعدة فى يافا، حيث كان يؤديها بمفرده مع رهف بسبب رغبة القادة فى عزله عن باقى المتدربين (كان يمارس نشاطه فى مصر متكررا فى هيئة رجل أعمال ألماني، بمعزل عن أعضاء الخلية).

* أنت خبير مفرقات، وأفراد الاستخبارات لا يستخدمون المفرقات. ألم تسأل نفسك عن السبب الذى يدفعك إلى تدريبهم على المفرقات...؟

- "لم أدرك سبب قيامى بهذا. كنت أعرف أنه يتحتم على أن أعلمهم، ولكنى لم أكن أعرف الهدف من ذلك. كنت أعلم أنه رجل مخبرات، ولكن فى تلك الفترة كان الجميع يتدربون

على استخدام كل أنواع المفرقات.

لم يكن أعضاء الخلية الذين وصلوا إسرائيل بطرق مختلفة وملتوية مثل موسى مرزوق، على دراية بأى شيء عن المفرقات، كما أنهم بالطبع لم يعرفوا شيئا عن طبيعة المهمة التى سيكلفون بها. وقد نظمت لهم دولة إسرائيل دورات تدريبية سريعة كانوا خلالها كالأطفال المطيعين الذين يفعلون ما يطلبه ويتنظره منهم الكبار.

رهف: "كانت التدريبات تشمل مهارات وخبرات مختلفة يحتاجها رجل المخابرات. دربناهم على الأعمال الميدانية، استخدام السلاح والتعامل معه، المتابعة والرصد والمراقبة، التستر والاختباء، وكذلك طرق وأساليب التشفير وما إلى ذلك. كنت أتولى التدريب على المفرقات فهو مجال تخصصي. فى وقت لاحق كنت المسئول عن إرسال الخطابات المملوغة للعلماء الألمان فى مصر".

* لن نخطئ إذا قلنا إنك كنت صاحب الدور الأهم فى التدريبات.

- أوما رهف برأسه مصدقا على كلامى وقال: "بموجب قرار القادة كان هذا هو البرنامج التدريبى الأكبر. لقد علمتهم الكثير عن المفرقات والمتفجرات، كما علمتهم كيفية تركيب القنابل والعبوات الحارقة من الأدوات الموجودة فى أى منزل. للأسف، يستطيع أعداؤنا الآن استخدام هذه الوسائل ولذلك أفضل عدم الإدلاء بأى تفاصيل عنها".

* مفرقات، قنابل، هذه ليست دورة للتدريب على الاستخبارات وجمع المعلومات.

- "نعم، ولكنهم كانوا فتيانا ممتازين ويتمتعون بصفات خاصة".

* ورغم ذلك حاولوا أن يحولواهم إلى إرهابيين فى خدمة الدولة، وأوفدوهم فى مهمة غير أخلاقية لا تلائمهم ولم يرضوا عنها بلا شك.

- "هؤلاء الأشخاص تربوا فى بيئة رائعة، كما أنهم يتسمون بالتواضع والأخلاق الطيبة ولديهم الدافع لخدمة الوطن".

* إذا، كيف خدعوهم، كيف حولوهم إلى خبراء مفرقات..؟

- "لا أعرف حقا. لقد كانوا خيرة الشباب المحبين للوطن. لو عاد بى الزمن إلى الوراء لن أكرر ما فعلته فى الماضى".

يبدو رهف الآن متحفظا، كما يرفض يوسف مرزوق أن يفسر كيف جاءوا بخيرة الشباب اليهودى الذين هاجروا من مصر وكلفوهم بمهمة لا تناسبهم. ورغم ذلك يقول: "قبل إعدام أخى بعث إلى برسالة من ثلاث جمل: لا تتأرلى، سم ابنك باسمى، واغرس شجرة باسمى فى إسرائيل".

على الفور يدرك رهف ما الذى يقصده يوسف مرزوق فيقول: "هل تعرف نوعية هؤلاء الأشخاص..؟ لقد كتبت فى تقريرى الختامى أننى لا أستطيع السماح لهم بالإمساك

بعود ثقاب".

لم يرض يوسف مرزوق عن هذا الكلام وقال له: "ماذا تعنى..؟ لقد تدربوا جيدا، والأخطاء التى ارتكبت كان سببها أنهم خدعوهم وباعوهم".

وسرعان ما قال رهف موضحا: "لم أقصد مطلقا أنهم كانوا غير قادرين على أداء المهمة أو أنهم أنهوا الدورة التدريبية دون أى استفادة".

* ماذا إذا..؟

- "كما قلت من قبل، لقد تدربوا جيدا وأصبحت لديهم القدرة على القيام بكل ما يكلفون..؟ به. لقد كتبت ما كتبت لكى أحذر من أنهم ليسوا الأشخاص المناسبين للقيام بعمليات تخريبية. العنف لم يكن يناسب طبيعتهم ولم يكن فى مقدورهم إلقاء حجر على كلب. كنا نعتبرهم خلية استخبارية بحتة، ولم نكن على علم بأنهم سوف يكلفونهم بنشاط تخريبي، وقد حذرت من ذلك. كانوا رجال استخبارات وحولوهم إلى مخربين. إن لم يكن هذا كافيا، فإن ما فعلوه بهم كان إحقاقا رهيبا ووصمة عار لدولة إسرائيل والجيش الإسرائيلى. لا يمكن لأحد أن يصدق أنهم تخلوا عنهم وتركوهم فى السجن طوال ١٢ سنة. هاهم الآن يتخلون عن جلعاد شاليط وكأننا لم نتعلم شيئا من الماضى. كان جيلى ألعوبة فى يد موشيه ديان". ختم رهف حديثه وهو فى قمة الغضب.

انضم يوسف مرزوق إلى الحديث وأيد كلام رهف، فاضطررنا لتذكيرهما بأنه اتضح فيما بعد أن لبن جوريون علاقة بالقضية، وأنه وقع على قرار بترقية ديان، إلا أن رهف زعم أن علاقة بن جوريون بهذا كانت ثانوية، بينما كان ليوسف مرزوق رأى آخر: "ما كان يلىق بين جوريون البولندى أن يقول إن أى ضابط بالجيش الإسرائيلى لا يمكن أن يعترف بالخطأ، لأن الضابط من وجهة نظره بمثابة إله".

كما سبق القول، فإن التاريخ يضع أعضاء الخلية المصرية فى قائمة الأشخاص الذين وصموا بالاستخبارات الإسرائيلية بالعار. كانوا ينظرون إليهم فى أفضل الأحوال كعملاء أجنبى للاستخبارات الإسرائيلية وتجاهلوا حقيقة أن أعضاء الخلية كانوا جنودا فى الجيش الإسرائيلى، مثلهم مثل جيلى وديان. وقد شارك رهف نفسه فى مراسم التحاقهم بالجيش، ويقول تعليقا على ذلك: "بعد انتهاء التدريبات، أدى بهم ولاؤهم وارتباطهم بدولة إسرائيل إلى المطالبة بالتطوع فى الجيش الإسرائيلى، حيث أرادوا مغادرة إسرائيل وهم جنود فيه. لقد صحبتهم لمكتب التجنيد فى يافا عشية مغادرتهم إلى مصر حيث أقيمت لهم هناك مراسم تنصيب سريعة. كان واضحا للجميع أن هؤلاء الرجال يعشقون وطنهم وأنهم كخلية استخبارية سيقدمون أكبر خدمة للدولة".

ولكن، كان هناك من وضع لهم مخططا آخر مختلفا تماما. فبعد أن أنهى رهف مهمته معهم انقطعت علاقته بهم ولم

يدرك أبعاد هذه القضية إلا بعد تفجرها. يقول رهف: "عندما علمنا أن خطأ حدث مع فيليب (فيليب ناتانزون أحد أعضاء الخلية الذي انفجرت عبوة حارقة كان يحملها في ملابسه عند مدخل إحدى دور السينما)، بدأت أدرك حجم المشكلة التي تعرضوا لها. لقد حذرهم من مغبة السماح لهم بالقيام بعمليات كهذه، ولكن لم يكن هناك في تلك الفترة من يستمع إلى النصائح".

علم يوسف مرزوق بخبر إلقاء القبض على أخيه عن طريق صحيفة "جيروزاليم بوست"، وهي الصحيفة الوحيدة التي كان يقرأها أثناء خدمته العسكرية في إسرائيل. كل ما يهمه الآن هو الدفاع عن أعضاء الخلية وإثبات مدى كفاءتهم في أداء المهمة: "عندما تنفجر العبوة داخل ملابس ناتانزون فإن الأمر يدعو للشك، أليس كذلك...؟". يقاطعه رهف بقوله: "لقد دربتهم على كيفية وضع الحامض الذي يعمل على تشغيل العبوة". وهنا يقول يوسف مرزوق: "كل شيء كان مخططاً، ثم يعود فيكرر الجملة: "نعم كل شيء كان مخططاً". وهكذا، ففي حين يؤكد رهف على الجانب الإنساني للقضية، نجد أن يوسف مرزوق يحاول الإشارة إلى من يعتقد أنهم المتهمون الحقيقيون، ولكن يستطرد: "لم يعد هناك من يمكن محاسبته، لقد هرب المذنبون دون أن يدفعوا ثمن أفعالهم".

* هل تتهم أحدا بالتسبب في الفشل الذي لحق بالخلية...؟
- "نعم. لقد خانهم أفرى إلعاد".

كان إلعاد - الذي أطلق عليه في هذه القضية اسم "الرجل الثالث" - مبعوث الاستخبارات الإسرائيلية في مصر وأتهم بأنه أبلغ المصريين عن شبكة العملاء التي تم ضبطها. يقول يوسف مرزوق إن العقوبة التي حُكم عليه بها - السجن عشر سنوات - لا تتناسب مع ما ارتكبه. "لم يحاكموه بتهمة الخيانة، بل بتهمة تسليم وثائق للعدو، وهما تهتان مختلفتان تماماً. لو كانوا حاكموه بتهمة الخيانة لنال عقوبة أشد. لدى دليل آخر على خيانتهم: أثناء اشتعال العبوة الحارقة في ملابس فيليب ناتانزون داخل دار السينما، سمع فيكتور الضابط المصري الذي كان يرتدي الملابس المدنية وهو يقول: كنا في انتظاركم. هذا يعني أن شخصاً ما وشى بهم وأبلغ المصريين بتفاصيل العملية. هذا الشخص هو إلعاد".

* لماذا تعتقد أن إلعاد خانهم...؟

- يوسف مرزوق: "لأنه كان جباناً، وقد فعل ذلك حبا في المال. لقد عقد صفقة مع عثمان نوري (الملحق العسكري المصري بسفارة مصر في فيينا)، ولم يكن من قبيل المصادفة أن يعثروا معه على رقم تليفون نوري بعد ضبطه". وهنا يوميء رهف - رجل المخابرات - برأسه تصديقا على ما يقوله مرزوق.

* لقد توفي جيبلي مؤخراً، وكان حتى آخر يوم في حياته

يتهم لافون بمسئوليته عن هذه القضية.

- يوسف مرزوق: "ليكن، يقولون رحمه الله...؟ أنا أقول لا رحمه الله".

- رهف: "يمكنني أن أقول إنني لست آسفاً على وفاته، وأنا أوافق على ما يقوله مرزوق".

* ما هو الشيء الذي سبب لكما الضيق في هذه القضية...؟

- رهف: "ما يضايقني حتى الآن هو العار الذي لحق بالجيش الإسرائيلي وبدولة إسرائيل التي تركت جنودها جرحى في الميدان، ولصالح من...؟ ونظراً لأنه كان هناك جانب سياسي في هذه القضية فمن غير اللائق أن نقوم بعمل يسيء إلى دول صديقة، وجيبلي وحده هو الذي قرر ذلك. أعتقد أنه كان له شركاء، ولا يعقل ألا يكون ديان على علم بذلك".

يوسف مرزوق: "لقد حرصوا على إعادة جثة ماكس بينت إلى إسرائيل عن طريق روما بعد أسبوع من موته. وعندما طلبت نقل باقي الجثث قالوا لي: تول ذلك بنفسك. كان هذا جرحاً مفتوحاً لم يعالجوه. أتمنى على الأقل أن يتعلم جيل الشباب من دروس هذه القضية، ولذلك وافقت على هذا اللقاء الصحفي. أما المسئولون الحقيقيون فلم يعد في الإمكان محاسبتهم".

* رهف، لقد مضت ٥٤ سنة وأنت أحد القلائل الذين يمكن أن يقولوا شيئاً عن هذه القضية. من تعتقد أنه أصدر الأمر...؟

- رهف: "أعتقد أن الذي أصدر الأمر كان جيبلي وديان معاً، ولا يتباني أي شك في هذا".

** وقائع القضية:

ترجع وقائع القضية إلى أوائل الخمسينيات عندما كلفت الاستخبارات الإسرائيلية خلية من يهود مصر بالقيام بأنشطة تجسس فيها بعد إعدادها وتدريبها لهذا الغرض. كان المسئول عن تشكيل الخلية هو أفراهم در الذي وصل مصر في أبريل من عام ١٩٥١ وجند شباباً من حركات الشبيبة الصهيونية في مصر. وعلى حد قول در فإن الهدف من تكوين الشبكة كان إسقاط نظام فاروق الأول ملك مصر، الذي كان معادياً لإسرائيل اعتقاداً منه بأن هذا سيخدم أيضاً مصلحة مصر. وقد واصلت الشبكة نشاطها حتى بعد سقوط نظام الملك فاروق على أيدي ضباط في الجيش المصري، بل كان أعضاؤها يسافرون لإسرائيل للتدريب هناك. وفي عام ١٩٥٤ كلف موردخاي بنتسور أفرى إلعاد بمسئولية تشغيل الشبكة فأصدر إلعاد تعليماته لأعضائها بالقيام بعمليات تخريبية بهدف إفساد العلاقات بين دول الغرب ومصر. كانت الفكرة تتمثل في الإبقاء على قناة السويس ومضايق تيران مفتوحة بتدخل من الدول العظمى. وفي الثاني من يوليو تم تنفيذ العملية الأولى، حيث قام أفراد الخلية بوضع عبوة حارقة صغيرة في

مكتب بريد بالإسكندرية مما أدى إلى اشتعال النارية. وفي يوم ١٤ من نفس الشهر تم تنفيذ العملية الثانية عندما وضع أفراد المجموعة عدة عبوات حارقة في المكاتب الأمريكية بالقاهرة والإسكندرية، الأمر الذي تسبب في اشتعال حرائق.

تقرر تنفيذ العملية الثانية يوم ٢٣ يوليو في بعض دور السينما بالقاهرة والإسكندرية. وقد فشلت هذه العملية بعد أن اشتعلت عبوة حارقة عند مدخل دار سينما "ريو" بالإسكندرية قبل موعدها المحدد داخل جيب عضو الخلية فيليب ناتانزون الذي ألقى القبض عليه في الحال.

لم تسبب كل هذه العمليات التخريبية في خسائر بالأرواح. ولكن نظرا لأن السرية بين أفراد المجموعة لم تكن كاملة، فقد ألقى القبض على أفراد مجموعة الإسكندرية الواحد تلو الآخر، ثم بعد ذلك على أفراد مجموعة القاهرة. لم يكن أفراد مجموعة القاهرة قد نفذوا أى عملية بسبب معارضة رئيسها الدكتور موسى مرزوق، ورغم ذلك فقد أعلن خلال المحاكمة عن مسئوليته عن معظم ما حدث. تم إلقاء القبض على أعضاء الخلية الثلاثة عشر في يوليو ١٩٥٤ وحوكموا، وكان الوحيد الذي لم يضبط هو أفرى إلعاد الذي تمكن من الهرب من مصر على متن رحلة جوية تجارية حاملا معه جهاز الإرسال الذي أمدته به الاستخبارات الإسرائيلية.

لم يكن ميثير (ماكس) بينت، الذي زعم المصريون أنه كان رئيس الخلية، سوى رجل مخبرات إسرائيلي كان يقوم بنشاط في مصر لا علاقة له بأفراد الخلية، ويبدو أن هذا النشاط كان مقصورا فقط على إرسال الأموال لأعضاء الخلية. وبعد تعذيب وتحقيقات دامت شهورا انتحر بينت في السجن المصري في ٢١ ديسمبر ١٩٥٤.

صدر حكم بالإعدام على اثنين من أعضاء الخلية، هما الدكتور موسى مرزوق وشموئيل عازار، ونفذ فيهما حكم الإعدام في ٣١ يناير ١٩٥٥. تجدر الإشارة إلى أن خالة الدكتور مرزوق كانت هي القابلة التي تتولى توليد زوجة أبى الرئيس المصرى جمال عبد الناصر اليهودية (*).

حكم على باقى أفراد الخلية بعقوبات سجن مشددة، حيث حكم على فيكتور ليفى وروبرت داسا وفيليب ناتانزون بالسجن المؤبد، وعلى مارسيل نينيو بالسجن ١٥ سنة، وعلى ميثير زعفران وميثير ميوحس بالسجن سبع سنوات، بينما تمت تبرئة اثنين من المتهمين. حوكم أعضاء الخلية أمام محكمة عسكرية مصرية، وفرضت الرقابة العسكرية في إسرائيل تعتيا شديدا على نشر تفاصيل "العملية القذرة"، وطوال سنوات عديدة كانوا يتطرقون إلى هذه القضية بالكلمات الشفوية وبالتلميحات فقط. كان موشيه شاريت، رئيس الوزراء

آنذاك، هو الشخص الذى حاول الكشف عن المسئول عن هذه الورطة، ولذلك شكل لجنة التحقيق أولشان-دوري، التى ضمت يتسحاق أولشان رئيس المحكمة العليا ويعقوف دوري رئيس هيئة الأركان العامة الأسبق. لم تستطع اللجنة كشف أسرار القضية وكتبت تقول: "لم نفتتح بها لا يدع مجالا لأى شك أن رئيس الاستخبارات الحربية لم يتلق الأمر من وزير الدفاع بنحاس لافون، ورغم ذلك لسنا واثقين من أن لافون هو الذى أصدر بالفعل الأمر المنسوب إليه".

بعد أن أنهت اللجنة عملها استقال وزير الدفاع بنحاس لافون رغم زعمه بأنه لم يصدر الأمر. وقد وجه اتهام إلى أفرى إلعاد المسئول الإسرائيلى عن تشغيل الخلايا في مصر، الذى أطلق عليه "الرجل الثالث"، بأنه كان عميلا مزدوجا ووشى برجاله لدى المصريين. وأثناء محاكمته زعم أنهم قاموا في الجيش الإسرائيلى بتزوير وثائق وتجميع أدلة وأقوال كاذبة بهدف التغطية على مسئوليتهم عن "العملية القذرة". وقد تسبب هذا الادعاء في بدء نقاش سياسي حول المسئولين عن هذه العملية، وهو النقاش الذى أطلق عليه الاسم الشفوي "القضية" ثم بعد ذلك "قضية لافون". وكان السؤال الذى تصدر هذا النقاش هو: "من الذى أصدر الأمر...؟".

بطريق التحايل، تم إقناع "الرجل الثالث" أفرام زيندبرج (أفرى إلعاد) بالعودة لإسرائيل، وهناك حوكم بعدة تهم وحُكم عليه بالسجن ١٢ سنة، ثم خففت العقوبة بعد الاستئناف إلى عشر سنوات قضاه في سجن الرملة داخل زنزانه مستقلة. وبعد أن أمضى فترة عقوبته نرح إلى الولايات المتحدة ومات هناك عام ١٩٩٣. كما تم الإفراج عن بعض سجناء "العملية القذرة" في مصر، في إطار صفقة لتبادل الأسرى بعد حرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧ (لغز آخر من ألغاز القضية: لماذا لم يتم الإفراج عنهم خلال تبادل الأسرى بعد حرب ١٩٥٦؟). وفي عام ١٩٨٨ شاركت عضو الخلية مارسيل نينيو في مراسم إيقاد المشاعل في عيد الاستقلال، أما فيليب ناتانزون فقد مات في إسرائيل في مايو ٢٠٠٤، في حين مات بنيامين جيبلى آخر أبطال القضية منذ نحو شهر في تل أبيب عن عمر يناهز ٨٩ سنة. وقد رفض حتى يوم وفاته تحمل المسئولية عن العملية الفاشلة.

بعد صراعات طويلة خاضتها عائلات أعضاء الخلية، اعترفت دولة إسرائيل بهم في عام ٢٠٠٥، وفي احتفال خاص حصلت عائلاتهم على شهادات تقدير من رئيس الدولة ومن رئيس الأركان العامة لما أسهموا به لخدمة أمن الدولة.

(*) حسبما ورد بالنص.

ثلاثون على متن سفينة شراعية

السفينة التي تحمل ٢٢ جندياً، أنه في حادث مثل حادث كفار جلعاوي، أو قرية دبل في جنوب لبنان، أو في وادي السلوقي يُزال الحاجز بينك وبين الموت لتجده أقرب إليك من جبل الوريد ولتكتشف مدى ضعفك، ولتعرف أن وهم الحياة قد انتهى وأنت أصبحت وحيداً. وحيداً حتى بين أصدقائك وأفراد أسرتك. وحيداً. وحيداً. في السفينة فقط كانوا سوياً. كل الأشخاص. بعضهم كثيرو الحديث والبعض الآخر صامتون.

قالت لي منظمة الرحلة، عنات يوفاف: "بدأت فكرة الرحلة البحرية للجنود من شائعة بأن مئات الجنود الذين عادوا من لبنان يجلسون في بيوتهم منغلقيين على أنفسهم وصامتين. الآباء تحدثوا عن جنود مسرّحين ولكنهم منغلقيون على أنفسهم. وقد بحثنا عن هؤلاء". ليس فقط المصابين بصدمة المعارك، وإنما الجنود المشتتون، مثلي أنا الذي خرجت من حرب عيد العفران (١٩٧٣) شبه مصدوم، ومثل كثيرون آخرين. كل إسرائيل تبدو أحياناً كسفينة لمصدومي الحرب. ليومين تطايرت شمعة كفار جلعاوي على طاولة المطبخ إلى أن انطفأت. ليت الألم والذكرى ينطفآن كهذه الشمعة. الألم والذكرى يأكلان في النفس كالفأر الجائع، ولكنهما يأكلان الهدوء والطمأنينة. مناظر مروعة تتداعى أمام ناظرهم. حالة من انعدام الطمأنينة، ونوبات غضب، وفرع، وعزلة... والسفينة تبهر.

حرب لبنان الثانية التي بدأ النسيان يطويها، تطوقنا بشكل خائق هنا- على متن السفينة الشراعية الهولندية التي شقت طريقها في البحر في الثامن من أغسطس. قامت منظمة باسم "من أجل الغد" بانتقاء ٢٢ جندياً ووضعت خطة الرحلة البحرية، وفي مطلع أغسطس طرنا سوياً إلى متجّع الاستجمام الهولندي: ثلاثة مظليين من الذين مروا بالأهوال في معركة قرية دبل؛ ومسعف كان في معركة وداي السلوقي؛ وشاب تنقل من حانة إلى حانة وهو يقص كل ما رأى؛ وهذا الذي جرب كل أنواع المخدرات؛ والصامتون؛ وهذا الذي أصيب بالصمت في المعركة؛ والمنطوي على نفسه الذي لم يعرفنا بنفسه إلا بعد أربعة أيام؛ وهذا الذي يكتّم سره ويقص نوادر مروعة من الحرب؛ والذي لا ينام والذي يبكي طوال الوقت.

والشاب مفتول العضلات الذي يتظاهر وكأن شيئاً لم يحدث له، والمقاتل الذي سُحقت عظامه جراء عبوة ناسفة

في الليلة الثالثة من رحلة السفينة الشراعية، رأيت ثلاثة رجال من كيبوتس كفار جلعاوي ينحنون حول شيء ما في زاوية المطبخ. وعندما اقتربت، وجدت أن هذه شمعة ذكرى (شمعة تضاء لذكرى شخص متوفى). كانت الشمعة تراقص بفعل الرياح الآتية من باب مفتوح يطل على البحر الشمالى الذى أحاطنا. كان البحر هائجا ومظلماً في شهر أغسطس الهولندي العاصف. كانت هذه الذكرى السنوية الثانية لكارثة سرية القيادة التي وقعت في حرب لبنان الثانية. المظليون الثلاثة- وهم رجال في الأربعينيات من عمرهم ولديهم أسر وتاريخ حافل في وظائفهم- أضاءوا شمعة لذكرى رفاقهم الذين لقوا حتفهم.

قالوا لي: "اكتب أن عقولنا هناك. ليعرفوا ذلك"- وكانوا يقصدون بذلك أرامل وأبناء القتلى الـ١٢ من كفار جلعاوي المتجمعين في المقبرة لإحياء ذكرى أعزائهم الذين لقوا حتفهم جراء قذيفة كاتيوشا، وكذلك كل الناجين، ومن ضمنهم المعاقون وذوو العاهات. في هذا العام، صعد الثلاثة إلى السفينة قاصدين البحر ليغسل أشجانهم. وقد تغيّبوا عن مراسم الذكرى، ولم يلتقوا بأى من الناجين.

انحنوا في السفينة حول الشمعة، بالضبط كما انحنوا حول موقد القهوة في ظهيرة السادس من أغسطس ٢٠٠٦، في المكان الذي اختاره القدر بالقرب من مقبرة الحراس الأوائل وتمثال الأسد. وفجأة، سمعوا صوت انفجار هائل، وبعد ذلك ساد صمت مطبق، ثم صراخ. إنها قصة يحكونها لأنفسهم للمرة الألف دون أن ينسوا ولو أتفه التفاصيل. تأبى ذاكرتهم أن تنسى ما رأوه هناك: النيران، والصراخ، والرائحة الفظيعة، والعينين الفارغتين لصديقهم الذي كان يضحك قبل ذلك ببرهة. ومنذ ذلك الحين وهم ثلاثي سيامي ملتصقون بعضهم بعضاً بلهيب القذيفة. (م) الذي يقويهم بحسه الفكاهي العالي، و(أ) المتدين الواثق في الرب والذي لا يقرب الطعام الموجود في السفينة، و(ر) الرزين الذي يكرس كل وقته للعمل.

في لحظة انفجار قذيفة الكاتيوشا، انحنى أشجار الثرو عليهم من قوة الهزة وحجبت الشظايا التي كانت تتساقط كالطر. لولا أنهم كانوا يعدون القهوة، لكانوا قد لقوا حتفهم. في لحظة واحدة تحول العالم إلى جحيم. الناس احترقت.. من كان واقفاً اختفى أما من كان راقداً فقد نجا. ضحايا الانفجار راقدون بلا حراك. رأى الثلاثة الموت بأعينهم. رأيت في هذه

في القصبة والذي تعافى جسدياً ولكنه لا يزال مكسور نفسياً؛ والمسعف الذي أسعف مصابين وقتل؛ ومن غطى جثة رفيقه؛ ومن كان في الخدمة النظامية وآخرون في الاحتياط. أربع مجندات من بينهم معالجة؛ وأخصائيان نفسيان؛ ورجل وامرأة قائمان على التنظيم وكاتب مر قبل ما يزيد على ثلاثين عاماً بحرب تركت ندبة في نفسه.

مزودة بخمسة أشعة، شقت السفينة الحديدية - التي يقترب عمرها من مائة عام والتي تزن ٢٥٠ طناً - طريقها في البحر الشمالي لمقاطعة فريزلاند الهولندية في رحلة قصيرة تعطي القوة والإصرار وليس العلاج. المسافرون يعدون طعامهم بأنفسهم، ويشغلون السفينة، وينظفون ويتحدثون. على متن السفينة كان ينتظرنا الملاح الهولندي دروس، الذي يبدو كالعملاق الأخضر، وزوجته السمينة ميشيل وزوج من الكلاب: بيك وجونا.

بدأنا الإبحار يوم الجمعة ولمدة أسبوع. نحو ٣٠ شخصاً متكدسون في مساحة لا تزيد على مساحة شقة متوسطة. إذا أردت الفرار، عليك أن تقفز في البحر. عندما وصلنا إلى ميناء هرلينجون وصعدنا إلى السفينة، وجدتهم قد خصصوا لي غرفة مستقلة. كنت الوحيد الذي أقام بمفرده في غرفة. كل الباقين أقاموا في غرف صغيرة - مزدوجة أو ثلاثية أو رباعية. كانت الغرف تشبه التابوت الحديدي المحاط بالخشب من كل اتجاه. الناجون الثلاثة من كفار جلعادي في غرفتهم، والناجون الثلاثة من قرية دبل في غرفتهم. وفي غرفة ثالثة، نزلت المشرفتان دورون مروم وطل ميمون، وكذلك عنات يوف - منظمة الرحلة.

كانت حجرتي الصغيرة، التي لا تزيد مساحتها على مساحة سرير وملحق بها حمام صغير - مجاورة لغرفة المحركات. كانوا يشغلون المحرك عندما تضعف قوة الرياح أو عندما تقترب من ميناء، وكان يصدر عنه ضجيج يقض نومي. وعندما تزايد الضجيج، أغلقت باب غرفتي وأضأت نورا خافتاً للقراءة وبدأت في قراءة رواية "مكائد فتاة شريرة" للأديب العالمي فارجاس يوسا.

يوجد في السفينة ثلاثة مراحيض وثلاثة حمامات، ورواق صغير، وصالون يستخدم كحجرة طعام ومطبخ. وعندما كنت أشعر بالضيق، كنت أرتقي خمس درجات إلى سطح السفينة حيث الرياح من كل اتجاه. كانت الأمطار تهطل أحياناً. عندما كانت الأشعة ترتفع - ٣٥٠ متراً من القماش الثقيل - كنا نقطع بقوتها العظيمة البحر كالسكين، دون الضجيج الذي تحدثه المحركات ودون تلوث. كانت هذه الرحلة البحرية من بنات أفكار يوسا سوكولوب، بحار شاب محنك وكثير الحركة انضم إلى إيلان ليثور - بناء نشط يقف وراء المبادرات من هذا النوع. لمدة أسبوع، أبحرنا فوق المياه الهائجة، بينما تلاحقنا الذكريات.

بينما كنا في الحافلة التي أقلتنا من المطار إلى الميناء الذي ترسو فيه السفينة، بدأ الجنود الاثنان والعشرون - من ألوية جولاني وإيجوز، من الوحدات الخاصة والمظليين - في ملء استمارات سيطلب منهم ملؤها كل يوم، ولكن دون كتابة أسمائهم: أشعر أنني متوتر/ حزين/ خائف/ عاجز/ أشعر بصعوبات في التركيز/ أجد صعوبة في متابعة أحداث مسلسل تليفزيوني/ أشعر بتبلد في المشاعر/ أقول لنفسي: هذا ليس حقيقياً/ أشعر بعدم الأمان عندما أدير ظهري إلى باب/ أشعر بأنني لن أحقق نجاحاً وظيفياً وأنني لن أتزوج ولن أعيش طويلاً.

مرتين في اليوم، كنا نلتقي في السفينة ونتبادل الحديث لساعة ونصف الساعة.. دون أكل أو شرب ودون سجاثر. قال لي المعالج دورون: "إنهم متحفزون جداً. الرغبة في الحديث تصطدم بمخاوف داخلهم". كانت هناك كميات كبيرة جداً من الجعة في المطبخ. رويداً رويداً بدأ الجنود في الانفتاح والكشف عن مكنونات قلوبهم، من حديث لحديث ومن يوم لآخر. في البداية، بدا أنهم لا يفهمون ما يجري: ماذا تعني "صدمة"، ماذا تعني "المنعة والتحدي". صديق لي يعمل أخصائياً نفسياً، قال لي قبل الرحلة إن مرضاه من حرب لبنان الثانية يتحدثون دائماً كالأطفال المنبوذين. إحساس عميق لطفل مُهمَل. إحساس بأن جيش بيرتس - حالوتس لم يؤد عمله كما ينبغي، وأنهم خرجوا إلى معركة لا طائل منها، وأن رفاقهم احتضروا أمام أعينهم دون أن يجدوا من ينقذهم. قال لي إن حرب لبنان الثانية كانت فيتنام بالنسبة للمقاتلين الذين عادوا إلى مجتمع فقد تضامنه وتماسكه وأصبحوا يشعرون بعزلة تامة داخله.

بينما نحن على متن السفينة، قال الجنود إنها المرة الأولى منذ الحرب التي يجدون فيها أناساً يهتمون بهم. كانوا يجلسون مرتين في اليوم على شكل دائرة. كان البحر هائجاً. في البداية، كانت لغتهم متلعثمة. عبرية تحتاج إلى شفرة لفكها.. لغة جافة تخلو من العاطفة يغلب عليها العامية الوقحة. ربما أنهم كانوا يريدون بذلك عدم مواجهة الشيء الذي هربوا منه، ألا وهو إظهار الضعف والالتماس. أن يحكوا كيف أصابهم الرعب، كيف شعروا بالضعف والعجز وهم المقاتلون المغاوير الذين كانوا أبطالاً في مخيم بلاطة وخان يونس من قبل.

بدأوا يتبادلون الحديث بينهم.. على متن السفينة، وفي الغرف، وفي حجرة الطعام. تحدثوا عن الحرب التي لم تسر كما كان مخططاً لها.. عن جرحى يصرخون دون أن يجدوا من يغيثهم. كل ذلك خزن بداخلهم بسبب الخوف من الحديث، ووجدوا صعوبة في التعبير عن مشاعرهم. قلة عُولجوا وفتحوا قلوبهم لأصدقائهم، وآخرون اختاروا الصمت. لم يحكوا حتى لأبائهم. في هذه السن، يمكن هضم حتى الزجاج، ولكن بعد ذلك وعندما تكبر، يتفجر كل شيء.

أضرار الخدمة العسكرية ترتبص بك فيما بعد.

على متن السفينة، كان يصغي لهم المعالجان دورون وطل، وقاما بمنعهم من استعادة الأحداث التي مروا بها بشكل تفصيلي. كان الجميع ينصتون في صمت وهدوء. أحد الجنود من معركة دبل، قال: "إنك تريد الهرب من هذا الحادث ولكنتك لا تستطيع النسيان وتعود إليه وتحكى عنه للجميع". وجدت على ظهره وشما أزرق يقول "في كل حانة، وفي كل ليلة، ولكل فتاة.. أحكى كل شيء، كل مرة أسكر فيها".

* ابنة سامسون:

في كل أمسية، كان أحد الجنود يعزف على الجيتار، بينما يغنى اثنان آخران. في كل مجموعة كهذه من الإسرائيليين ممن في هذه السن، يوجد على الأقل ثلاثة يعزفون واثنان خفيفو الظل يبعثان على الضحك بشكل هستيري، وخمسة يشربون الكحوليات بشراهة، وأربعة يتعاطون المخدرات، واثنان صامتان، وواحد محبط. ولكنهم جميعا يشكلون فريقا متعاوناً تحت قيادة مشرف جيد. إنهم رجال ممتازون. وبسرعة، قسموا أنفسهم في مجموعات للقيام بالأعمال الدورية للنظافة والطهي والخدمة على السفينة. المسعف تحول إلى محاسب، ووجبات الإفطار الشهية كل صباح والأواني يتم تنظيفها دون كلل. وجود أربع فتيات خفف شيئاً ما من الطبيعة الذكورية لهؤلاء الشباب، ولكنه لم يمنع من تبادل النكات عن النساء والحديث الإباحي المميز لرفاق السلاح.

كانت عنات يوفاً بمثابة الأم على السفينة، حيث احتوت واحتضنت الجميع. عندما كان عمرها ١٢ عاماً، فقدت أبيها، حنان سامبسون - كان قائداً عظيماً في الوحدة ١٠١ - إثر تعرضه لإطلاق نار عام ١٩٦٩ على أيدي مخرب. وبعد أربع سنوات - في الحرب التالية - فقدت أبيها الثاني الذي تبناها. تقول: "منذ ذلك الحين، وأنا في حالة استنفار. تحملت أعباء الأسرة على كاهلي ولم استسلم للألم. رميت وراء ظهري سنينا طويلة. الألم الذي لا يُداوى يصبح كالبرق بلا قرار". تراقصت السفينة على سطح الماء مع نوبات المد والجزر.. تمايل البيت الحديدي (السفينة) كالأرجوحة. كان أوري بوفيتسار، رجل وحدة الإنقاذ ومن منظمي الرحلة، يجلس حاضناً يده إلى صدره وقال: "الأشياء التي لا تخرجها من داخلك تظل جاثمة على صدرك كالحجر".

كانت السفينة لا تهدأ إلا في وقت متأخر من الليل، وكأنهم كانوا يحاولون تأجيل النوم. كانوا لا ينامون قبل الثانية أو الثالثة فجراً. امتلأت الحجرات بالنائمين والحالمين - سواء بأحلام جيدة أو بكوابيس - ومن يتقلبون في نومهم وكأن النوم يحاق عيونهم. طوال الليل، كان هنا صوت في المطبخ... يقومون ليأكلوا شيئاً ثم يعودوا لفراسخهم. في الصباح، كان يستيقظ المسؤولون عن المطبخ لإعداد الفطور. بعد ذلك، أبحرنا من ميناء صغير. رياح عاتية تضرب في

الأشرعة. البحار سوكلوب علماً أسرار الحركة المتعرجة مع الرياح. الرياح عاتية والأشرعة مفرودة. كان في حركة السفينة عنصر من القوة الكامنة في البساطة: قماش ورياح ويد إنسان وسرعة. كانت السفينة بمثابة فكرة تقول إنه لا ينبغي الغوص في وحل الذكريات، وإنما يجب الإبحار فوق أكتاف القوة الكامنة بداخلك.

* نموذج للتحدى والإصرار:

في لقاء المساء، قال لهم دورون "استحضروا في رؤوسكم نموذجاً للتحدى والإصرار". صمتوا وأخذوا يفكرون. تذكر الكيوتسي - المتحدث والذي يشبه الممثل الأمريكي العظيم مارلون براندو ولكن على صغير - عندما كان طفلاً متعلثاً وهو يبنى بإصرار قصراً من الرمال على شاطئ البحر أمام سخرية الأطفال وتهكمهم عليه. أما رفيق الحانات فقد تذكر صورة قديمة للعجوز لفائ أمرونج وهو يتسم من وراء البوق ابتسامة المتصر بعد حياة حافلة بالعنصرية والصعاب. أحدهم تذكر حضن الأب، وآخر تذكر لمسة الأم. يقول المشرف: "نموذج التحدى والإصرار عبارة عن ذكرى تستطيعون استدعاءها وقت الضرورة كمرسى أو طوق نجاة يتقذك من اليأس المطلق".

يقول المسعف: "هنا في السفينة أشعر بأنني في أفضل حال منذ الحرب". لقد أدى مهامه بشكل جيد في الحرب.. فرض النظام في مكان كانت تعمه الفوضى. ورغم أنه يحمل وساماً، إلا أن بداخله فراغ وخوف. "كل شيء يمر بجوارى وليس بداخلي. هنا فقط بدأت أتففس". تعقد حلقات السمر مرتين في اليوم، صباحاً ومساءً، ولا يتغيب عنها أحد. أحياناً يغلب النوم أحد الجالسين، وأحياناً ما أغمض عيني. مع الوقت، تزايد الضغط على الصامتين، إلى أن حان الوقت ليكسروا صمتهم، حيث قال المدير من كفار جلعادي: "كفى. إنكم تجبروننا على الحديث". ورغم أن صوته كان واثقاً، إلا أن يديه كانت ترتعش. أما صديقه فقال إنه يتوقع حدوث مكروه لنا. كلما جلس في صحبة، ينتظر برعب أن يسقط صاروخ وأن يبيدنا جميعاً. بعض الجنود كانت تسيطر عليهم أيضاً حالة دائمة من عدم الطمأنينة.

وقال أحد الصامتين: "أعرف أنني قبلة موقوتة. أحفظ بكل شيء داخلي. كل شيء لنفسي. هكذا نشأت في بيت لا يتحدث الأبوان فيه. يوماً ما سينفجر كل شيء". ليس لديه صديق مقرب يصارحه بخبايا نفسه، فيعود ويحكى لنفسه كل ما يختزن من ذكريات. وقال المعالج "أشعر بأنني على ما يرام في السفينة. إنه مكان آمن جداً. الجميع يحيطونني هنا. لم أشعر في الخارج أبداً بمثل هذا الشعور". يشعر بعضهم بأن الجيش خانهم وتخلي عنهم.

في الليل، رست السفينة في الميناء. أمطار غزيرة تضرب على السطح. كل شيء كان مظلماً ومبلاً. لم يعد الشباب الذين

ذهبوا لاحتساء الشراب. كانت الكلاب تركض على السطح، وكان البحار نائما في حجرته الصغيرة في أقصى السفينة. بعد الساعة الثانية فجرا، عاد الشباب. مروا بحذر على اللوح الخشبي المنصوب فوق الماء. أحدثوا جلبة عالية. صرخوا كما لو أنهم لم يصرخوا من قبل. أحدهم تحدث عن أمه بغضب، وآخر تحدث عن الجيش. حكى أحدهم عن شحنة إمدادات حيوية أسقطها الجيش بداخل قاعدة لحزب الله. تحدثوا عن اقتحام الغرفة التي كان يحتجز فيها نحشون فكسمان (الجندي الإسرائيلي الذي اختطفه حزب الله عام ١٩٩٤). كانت الليلة حافلة بقصص الجنود المتحمسين، والمحبطين والمخدرين ومن تعرضوا للخيانة على حد سواء.

يقول المسعف، الذي يقف أمام بطارية مدفعية أصيبت إصابة مباشرة: "الحرب انتهت والجيش هرب تاركا إيانا بمفردنا". كان حوله مجموعة صغيرة من سبعة أفراد، وقد ناشدوا المشرفين الابتعاد لحثه على الكلام مع هذه المجموعة الصغيرة، فهو لا يجب الكلام أمام الجميع. حول الطاولة، التف السبعة حول المسعف كأسرة تنصت لابن ضائع عاد للتو إلى بيته.

بكى قائلا: "للمرة الأولى ينصتون لي هكذا". وقف متمسرا إلى جانب جرحى بطارية المدفعية ولم يتحرك. كان مشلولاً من الصدمة ولم يقم بإسعاف أحد. لعامين ظل محتفظاً بهذه الذكريات بداخله. تحدث أيضا معالج وجد نفسه في أحد أزقة غزة هو ومقاتل واحد فقط، وإطلاق النار من كل اتجاه وأمامهم مسلح. كان المسلح البادئ بإطلاق النار. سقط المقاتل جريحا، وأطلق المسعف النار فأردى المسلح ثم تعامل بعد ذلك مع المقاتل المصاب. شعر بالرعب. رعب من القتل الذي لم يكن له. جندي آخر وصف كيف ذهب مع فصيلته وراء الدبابة التي دخلت لبنان أثناء مطاردة لخاطفي ريجيف وجولدفاسر. اصطدمت الدبابة بعوبة ناسفة كبيرة. الدبابة التي تزن ٥٠ طنا تبخرت في لمح البصر. بماذا ستبقى بعد ذلك...؟

يقول الشاب مفتول العضلات: "عدت من الحرب وكانوا جميعا يجلسون في المقاهي. شعرت بشعور غريب جدا، وكأن العودة إلى البيت صعبة جدا على نفسي. رأيت بيتا ينهار. أمي وأخواتي ناموا سويا في سرير واحد وبكوا من الخوف المستيري. التصقوا بي، فلم أستطع تحمل ذلك وهربت... مواجهة الحرب كانت أسهل بالنسبة لي من مواجهة الرعب والخوف في البيت". الخوف الذي سيطر على البيت جعله يواجه الشيء الذي هرب منه. شخص آخر يكبره بوضع سنوات، من ثلاثي كفار جلعادي، يقول: "فجأة، أصبح الوضع صعب جدا في البيت. الطفل يريد شيئا، والطفلة تريد أيضا وأنت لا تستطيع أن تقول: كفى، أنا عائد لتوى من حرب صعبة. اتركوني في هدوء".

قالت المعالجة: "إنني أجمع كل كلمة تكتب عن الحرب". إنها شابة طويلة الشعر، ویتيمة وتقرأ أى كتاب تناول هذه الحرب. لديها ألبومات كاملة تحوى قصاصات الصحف، وكأنها إذا جمعت كل شيء، فسوف تسيطر على مجريات الأمور - تلك الحياة التي انحرفت عن مسارها بوفاة والدتها وموت صديقها المقرب في المعركة. وهي تصف ما تفعله بأنه نوع من "الاستحواذ".

على سطح السفينة، قال لي الشاب المتحدث من بين ثلاثي قرية دبل: "كنا نعرف جميعا أنه لا يتعين علينا الدخول إلى القرية اللبنانية في ضوء النهار". كان مدفعجيا في الكتيبة التي خرجت في وقت متأخر من الليل "ووصلنا في وضوح النهار. كل شيء كان على غير ما يرام. صراخ ومشاجرات بين قائد الكتيبة في الميدان وقائد اللواء في المؤخرة. كنا مضطرين للاختباء في بيوت القرية حتى مغيب الشمس. كان معنا قنابل يدوية سلمونا إياها. ١٦٠ جنديا حُشروا في بيت واحد كان مكشوف جدا. حذرنا من ذلك. كنت موجودا في منزل يقع إلى اليسار. "في الساعة الثانية عشرة والنصف، وقع أول صاروخ في الداخل. رأيت سقوطه فهرولنا إلى هناك. وبعد أربع دقائق سقط صاروخ ثان.

"وعندما ركضت إلى الداخل، كنت لا أزال بعقلية المدني وعلى الفور دخلت بين الجثث والنيران والصراخ. لا تتركوني وحيدا - صرخ أحدهم من البيت المحترق. أين يدي. وبعد ذلك، أخرجنا أكبر عدد ممكن إلى أحد بساتين الزيتون المجاورة. تسعة قتلى وعشرات المصابين محتضرون. صراخ: أين المروحيات اللعينة التي تحدثوا عنها..؟ سبع ساعات من الجحيم على بعد خمسة كيلومترات من الحدود. غطيت جثة، وقال لي أحدهم: أغمض عينيه. وهذا أعادني على الفور إلى أمي. كان الأدرينالين يسرى في كل أوصالي.. إنه أكبر مخدر عرفته حتى يومنا هذا". منذ ذلك الحين وهو يشرب ويشرب، مع الأصدقاء وبدونهم. يبحث عن عزاء في النساء. شاب طويل القامة أسمر البشرة وجميل الطلعة. يقول: "أكون أقرأ كتابا، وفجأة أجد نفسي في بستان الزيتون والأرض والرائحة.. استرجع كل شيء".

نظرا لاضطراب البحر، كانوا يرسون بالليل في موانئ الجزر. في إحدى الجزر، قمنا بجولة بالدراجات بين الطرق العشبية الخضراء والبيوت الصغيرة. حدائق خضراء ومراع. وفي هذه الأثناء، دارت أحاديث مقتضبة. ضحكك ولحظات توتر. شعرت أحيانا بالضيق. تسللت إلى مقهى قروي كى أجلس لوحدي لتسجيل ملاحظاتي. بعضهم فضل الذهاب إلى غرفهم الصغيرة، أما الأغلبية فأرادوا البقاء سويا. لعبوا لعبة "القاتل" ولعبة الورق. كانوا يصيحون أحيانا وهم يلعبون. جلسوا على سطح السفينة المظلم وتهامسوا. أى شيء في حياتهم القصيرة قد يساوى تجربة الحرب التي خاضوها..؟

رغم وجود فتيات، لم تنشأ قصص حب. آهات العشاق لم تأت على حساب آهات الجرحى، وكأن عجزهم في الحرب لازال مستمرا، وكأن الذكريات لم تترك مكانا لأى مشاعر أخرى. عندما اقتربت الرحلة البحرية من نهايتها، بدأوا يتحدثون عن الفراق والخوف من العودة. فالبیت مكان للعزلة أيضا، مكان لن يفهمهم أحد فيه.

* جثث متفحمة بلا معالم:

حتى المسعف الذى حُفرت معركة وادى السلوقي فى ذاكرته فتح لنا قلبه. كل منهم فتح قلبه فى وقتها، مدركا فى قرارة نفسه أنه لن يصادف ثانية سفينة كهذه. كان المسعف ضمن القوة التى تحركت للقتال، ولكنها لاقت صعبا فى طريقها، كما فى معركة قرية دبل وحادث كفار جلعاى. الحرب تربص بك فى المكان الذى لا تتوقعه. تدرّبوا لثلاث سنوات مفترضين أن العدو ضعيف وشعروا بأنهم الأقوى فى العالم، وفجأة اكتشفوا مدى ضعفهم. الوضع سهل فى بلاطة وصعب جدا فى بنت جبيل. كانوا يتحركون فى شعاب الوادى، بالقرب من قرية غندورية، وفجأة واجهوا نيران كثيفة وعلى الفور وقع عشرون مصابا. قاتلوا وجها لوجه. أفنية مفخخة وقع فيها ١٤ قتيلا و٤٠ جريحا. كان معهم أربعة أطباء و١٢ مسعفا، ورغم ذلك عمت الفوضى. بدأوا فى نقل الجرحى إلى مكان آمن فى الوادى تحت نيران صواريخ الكاتيوشا. وصلت الجثث متفحمة بلا معالم. مناظر فظيعة. إنه شاب طويل القامة ذو بأس شديد. رأيت أن أصابعه متأكلة.. ليس فقط الأظافر وإنما جلد الأصابع. بدأ فى تنظيم الفوضى التى عمت المكان، ويتذكر نفسه وهو ينحنى على مصاب تهشم فكه. "منذ ذلك الحين وأنا أقوم بتوثيق كل

شئ عن معركة وادى السلوقي، كل كلمة كُتبت، وأشعر بالذنب. من استطعت إنقاذه ومن لم أستطع...؟". يتحدث كمن يحاول أن يستعيد الإنسان الذى كان قبل الحرب، كمن يحاول استعادة راحة البال المفقودة. وكذلك كثيرون غيره ممن يشاقون لراحة البال وللجلوس لقراءة صحيفة عن حرب الآخرين. تقول المعالجة وهى تبكي: "كنت سأصبح سعيدة جدا لو عدت إلى حياتى التى عشتها قبل الحرب".

قبيل انتهاء رحلة السفينة، بدا لى هؤلاء الشباب كأطفال فى روضة اصطدموا فجأة ودون إعداد بعالم الكبار المضطرب والعنيف، حيث يتم إلقاء فى بستان زيتون لبنانى تحت نيران مكثفة.. فى فناء بيت يحترق أو فى شعاب وادى، دون أبك وأمك، وأنت تصرخ وتسال عن المروحيات اللعينة التى لا تصل، وعن الجيش الأقوى فى العالم. وأنت بمفردك. البحر عاصف من تحتنا. وعلى الرصيف يتطلع إلينا الهولنديون متعجبين: من هؤلاء الشباب الذين على متن السفينة...؟.

عندما نزلنا إلى الرصيف، ألقى نظرة أخيرة على بيتى البحرى الذى لا يُنسى. تعجبت لأنهم جميعا تحدثوا ما عدا واحد. إنه أكثرهم إصرارا.. ذلك العجوز من معركة دبل. سوف يظل وحيدا مع أسرارته وألمه. أما الآخرون فقد ضحكوا عاليا، وقال أحدهم "تعلمت ألا أخاف. اكتشفت أنه يمكن الحديث". بينما قال آخر: "جثث من الجحيم، وهنا تعلمت ألا أعطى للخوف وزنا". منذ الآن، ستكون السفينة الشراعية الهولندية محفوظة بداخلهم كمعجزة وذكرى.. المكان الذى استطاعوا فيه الحديث عن كل شئ ووجدوا من ينصت لهم فعلا، بعد عامين من وادى السلوقي، وقرية دبل، وكفار جلعاى، وبطارية الصواريخ المحترقة فى الجليل.

◆ افتتاحيات الصحف ◆

١

طغيان أم شرعية..؟

افتتاحية هاآرتس ٢٥/٨/٢٠٠٨

”رامون“ عن شن هجوم آخر على ”مزوز“. هذه المرة كانت على لسانه حجة مبدئية، مماثلة لتلك التي ردها ”فريدمان“ عندما كشف مسودة مشروع قانون كتبها له، بدون علم ”مزوز“، محام خاص، فحواها أن المستشار القضائي قوى أكثر مما ينبغي.

لقد وصف ”رامون“ المستشار القضائي، ”مزوز“، بأنه ”طاغية قضائي“ وزعم أنه يصادر عن اختارهم الجمهور سلطتهم للحكم.. والحقيقة أن هذه أقوال ديهاجوجية، ليس لها أساس، لا مبدئي ولا شخصي. إن سلطة من يختارهم الجمهور لا يقيد هذا الإنسان أو ذاك، في السلطة التنفيذية، وإنما يقيد القانون. والمستشار القضائي للحكومة هو المفسر المعتمد للقانون، إلى أن تختبر المحكمة العليا تفسيره. فإذا شاء القضاة، أخذوا بموقف المستشار، وإذا لم يشاءوا رفضوه وأخذوا بموقف من يعترض عليه، بمن في ذلك ”حاييم رامون“.

في الواقع الذي نعيشه، يعرف ”رامون“، أن المحكمة مُقَلَّة في التدخل في قرارات المستشار، طالما أنها في حدود المعقول. لهذا السبب تحديداً سعى ساسة مختلفون، منهم من هم معروفون جيداً بـ”رامون“، في العقد السابق والحالي، إلى التأثير على شاغل هذا المنصب. ومن المتصور أن هذا الصراع سيتجدد بعد انتهاء ولاية ”مزوز“. من أجل هذا من المهم أن ”مزوز“ لم يترك هذا الموقع، رغم خيبة أمله من تسلسل الأحداث في قضية الرئيس السابق ”موشيه كتساف“، ومن الملاحظات التي وجهتها إليه المحكمة العليا بسبب التسوية القضائية الخاصة بملفات ”أولمرت“.

الوزير ”حاييم رامون“، الذي كان وزيراً للعدل حتى فرض، بطيشه، نفسه ولسانه على ضابطة شابة بجيش (الدفاع) الإسرائيلي، هو الرجل الثالث من حيث الأهمية في التدرج الوظيفي الحكومي، وأهم حتى من نواب رئيس الحكومة أمثال ”شاؤول موفاز“. يسبقه في هذا التدرج رئيس الحكومة والقائمة بأعماله فقط (يقصد تسيبي ليفني). صار هذا الوضع ممكناً بعد قرار المحكمة التي أدانت ”رامون“، ولم تصم فعلته بالعار. عاد ”رامون“ إلى حكومة ”إيهود أولمرت“ تحركه قوة الضغينة والانتقام ممن جلبوا له المشاكل. وأولهم، في نظره، المستشار القضائي للحكومة، ”ميني مزوز“. شن ”رامون“، منذ اللحظة التي أدين فيها بحكم المحكمة - الذي لم يستأنف ضده، لأسبابه الخاصة - حرباً ضروساً ضد الشرطة، والادعاء العام وضد من يرأس هيئة فرض القانون، أي ”ميني مزوز“. وفي الشهر الماضي أخفق في جهوده لتشكيل لجنة للتحقيق مع من حققوا معه.

تصدت أغلبية في الحكومة لمناورات، التي دعمها خليفته في وزارة العدل، الوزير ”دانييل فريدمان“، وأحيل فحص مسألة التنصت السري إلى مراقب الدولة، ”ميخا ليندنشتراوس“. من المسلم به أن المراقب سيتطلع إلى إظهار أنه ليس لديه خصومات شخصية ضد ”أولمرت“، الذي كان موضوعاً للعديد من المسائل التي فحصها، وأن فحص التنصتات السرية سيتم بدون مجاملة.

اتسمت جلسة الحكومة التي عنيت بهذا الموضوع بانقضاؤ حاد ولاذع وحتى وقع من جانب ”أولمرت“ على ”ميني مزوز“. وقد اتضح أمس، أن ذلك الإخفاق لم يردع

ترف يفتق العين

افتتاحية هاآرتس ٢٧/٨/٢٠٠٨

يبدو.

ستدور الانتخابات التمهيدية في "كاديا" وربما المعركة الانتخابية القادمة حول سلوك المرشحين أكثر مما ستدور حول إنجازاتهم ومواقفهم، وذلك بفضل "أولمرت" (يقصد بفضل قضية الفساد المتهم بها أولمرت)، وربما بفضل النفور المتراكم من قضية "الجزيرة اليونانية" لأسرة "شارون"، ومن وجبات الفساد التي مولتها الخزنة العامة لصالح "أفراهام هرشيزون" (وزير المالية السابق المتهم بالترشح من عمله). لا أحد يطلب من "نتنياهو"، و"باراك"، و"شاؤول موفاز" و"تسيبي ليفني" التزوح إلى "ساديه بوكير" (حيث اعتزل بن جوريون في صحراء النقب وعاش حياة بسيطة)، ولا يمكن الزعم بأن تواضع "عمير بيرتس" قد أفاد أداءه كوزير للدفاع، لكن الحس الخلقى والقدرة على التعلم من الأخطاء هما شرطان ضروريان للزعامة. ينبغي أن يعي المرشحون أن المنصب العام ليس سلماً للوضع الأعلى، وإنما لوضع الخادم، وتجنب اللهث وراء الثروة - سواء بشكل صريح أو ملتو، بشكل مباشر أو غير مباشر - شرطاً ضرورياً، حتى وإن لم يكن كافياً لاختيار أصحاب المناصب. لقد ودّع "أولمرت" منصبه حتى قبل أن يتقرر تقديم لائحة اتهام لأنه رتب لنفسه، وللمقربين وأسرته مستوى معيشياً، لا يحظى به مواطن آخر يحصل على راتب مماثل لراتبه.

إن طهارة اليد معيار أكبر وأهم من الحفاظ على تعليقات القانون، وهي تنازل عن استغلال الوضع الذي يمنحه المنصب، سواء بعد اعتزاله أو خلال فترة انتظاره.

تقاسم الحاخام "يسرائيل لاو"، حاخام تل أبيب، مؤخراً، الدرجة الأولى في رحلة شركة "العال" مع عارضة الأزياء "بر رافائيل". ويقيم "يهود أولمرت"، حسبما اتضح من التحقيق مع "موشيه تالانسكي"، في الخارج في أجنحة مساحتها نحو ٣٠٠ متر مربع، ويقيم "يهود باراك" بشكل دائم مع زوجته في شقة مساحتها ٣٥٠ متراً مربعاً في أبراج "أكيروف" بتل أبيب.. صحيح لم يقيم أحد بعد بقياس مساحة بيت "بنيامين نتيناهو"، أو مساحة البيت الذي اشتراه "أولمرت" في شارع "كرميا"، لكن يبدو حتى الآن أن مزرعة أسرة "آريئيل شارون" التي تبلغ مساحتها آلاف "الدونمات" خارج المنافسة. لقد أضحت الحياة الرغدة للشخصيات العامة، أولئك الذين في المنصب، وأولئك الذين يستغلون الفترة الزمنية الواقعة بين ولاية وأخرى من أجل تحويل العلاقات إلى أموال - أضحت جزءاً من الثقافة السياسية في إسرائيل. إن مكتب العلاقات العامة الذي افتتحته "تيلي فريثيل" زوجة "يهود باراك"، وخدمات تخليص الأعمال عن طريق العلاقات التي عرضتها هما نموذج لافتقار الحياء والحدود لدى أصحاب المناصب العامة الرفيعة وأفراد أسرهم. من حق "باراك" أن يقيم في شقة قيمتها عشرات الملايين من "الشواكل"، ولكن عليه أن يضع في الاعتبار الثمن الذي سيدفعه من صورته على هذا الترف. لا يرتبط التدني في شعبية "باراك" بأدائه كرئيس حكومة أو كوزير للدفاع، وإنما بالزهو الذي يوحى به سكنه. "باراك" ليس أول، ولا بالتأكيد أسوأ، من يشتهون الثراء، لكن الزمن تغير على ما

الشرطي الجيد

افتتاحية هاآرتس ٢٩/٨/٢٠٠٨

الشرطة والمواطنين على حد سواء، هو ثروة مهمة للشرطة الإسرائيلية، التي ليست ثرية بما فيه الكفاية لكي تستغنى عنه أو تهدره. عُيِّن "كوهين" لأربع سنوات، وهو يريد، قبيل منتصف الفترة، في الربيع القادم، إعادة ترتيب بعض أوراق اللعب التي بحوزته. سيبقى ثلاثة قادة ألوية عينهم، في القدس، وفي الشمال والوسط، في مناصبهم. الرابع، في تل أبيب، سيُرقى بعد عامين إلى نائب المفتش العام للشرطة. أما "بارليف"، القائد الخامس، فسينتهي منصبه دون أن يعرض عليه لواء أو شعبة أخرى. هذا القرار متعسف ويحتاج تبريراً. على سبيل المثال: لماذا لا تعرض على "بارليف" رئاسة شعبة التحقيقات والتحريات، طبقاً لمقتضيات خلفيته...؟

لا اعتراض على سلطة "كوهين" في تخطيط سلك قيادي مستمد من رؤية شاملة لاحتياجات الحاضر والمستقبل، لكن تطبيق هذه السلطة لا بد أن يخضع لنقد المستوى المنتخب ونقد الجمهور. لم يقنع تصرف "كوهين" حتى الآن، بأن تعيين "بارليف" في منصب آخر، قرب انتهاء منصبه في الجنوب، كان سيسبب للنظام الشرطي خللاً لا يمكن إصلاحه. إن الثنائي "كوهين" و"بارليف" ليسا هما الشرطي الطيب والشرطي الشرير. كلاهما يعمل بموجب المنصب والرؤية. ربما لو كان الوضع معكوساً، لثار اللواء "كوهين" على معاملة المفتش العام للشرطة "بارليف" له. إلا أن المسئولية الرئيسية الآن عن الوضع الذي نشأ تقع على عاتق "كوهين". عليه، بمساعدة وزير الأمن الداخلي، "أفي ديختر"، أن يتحكم في أهوائه وأن يحل الأزمة. إن المجرمين لن يتظفروا بشهامة حتى يفرغ أفراد الشرطة من المشاجرات بينهم.

فرضت ثلاثة موضوعات تتعلق بالشرطة هذا الأسبوع نفسها على بؤرة الاهتمام العام: الاشتباه الكبير في القتل المريع للطفلة "روز فيزام"، واحتمال تسليم كبار عائلة "أفرجيل" إلى الولايات المتحدة الأمريكية عقب حادث قتل مخيف آخر لـ "مرجريت لاوتين" على شاطئ "بات يَم"، وفيما الشرطة تتعاطى مع التحديات الكامنة في الكشف عن هاتين الجريمتين، ظهر الموضوع الثالث، وهو الصراع العلني بين المفتش العام للشرطة، "دودي كوهين"، وقائد لواء الجنوب، "أوري بارليف". الاختلاف بين الموضوعين الأولين والثالث يستوجب من الشرطة أن تتعقل: عليها أن توجه حربها نحو الخارج، ونحو الأهداف الصعبة التي تواجهها، وليس إلى داخلها. اللواء شرطة "كوهين" هو، كما هو معروف، شرطي جيد، وضابط مستقيم ومخلص لعمله. نواياه مخلص: إدارة الشرطة، بألويتها، وشعبها ونحو ٣٠ ألف فرد يخدمون بها، بنجاعة. إن الاستعداد لتطهير بؤر أهملها سابقوه أمر يستوجب شجاعة، إذ من السهل قضاء السنوات الأربع في المنصب دون الدخول في مواجهات وترك المهام الثقيلة - وخصوصاً تلك التي تتعلق بالعلاقات بين الشخصيات - للمفتش العام القادم.

الحاجة إلى الوقوف في وجه ضباط قدامى، منهم من وصلوا إلى رتبة عميد لكنهم أكبر من أن يكونوا لواءات لاقتربهم من سن التقاعد، لا يخيف "كوهين".

اللواء "بارليف" شرطي جيد. أداؤه في الجنوب مذهل: هكذا في إخلاء غزة في صيف ٢٠٠٥، وهكذا في فرض القانون في البلدات الحضرية بالنقب، وفي المناطق الكبرى التي بينها. "بارليف"، الذي يحظى بتعاطف كبير بين أفراد

فشلوا في إطلاق سراح «شاليط»

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٨/٣١

للمفاوضات، ومبعوث شخصي لرئيس الحكومة - والشعور بوجه خاص بأن الساسة فقدوا الاهتمام ومستعدون لإحالة معالجة الموضوع للحكومة القادمة - كلها أمور تثير غضبا مبررا.

إن إسرائيل في وضع متدن في مفاوضات إطلاق سراح «شاليط» وموقفها يضعف بمرور الوقت. وكما يبدو فإن الحركة الشعبية لإطلاق سراح «شاليط»، والشعور الشعبي بأنه لا يمكن التخلي عنه، يؤثران على «حماس» أكثر مما يؤثران على حكومة «أولمرت». لا يمكن إسكات الأصوات المطالبة بإطلاق سراح «جلعاد شاليط» ولا ينبغي إسكاتها. حتى الآباء الذين ثكلوا أبناءهم في تفجيرات إرهابية مستعدون لتأييد إطلاق سراح قتلة أطفال في مقابل استعادة «شاليط». ويخيل لي أنه من الصعب العثور على موضوع آخر عليه توافق شعبي كبير جدا، مثل مطلب إطلاق سراح «شاليط» بأي ثمن. وإذا كان قرار إطلاق سراح قتلة قد اتخذ، فليس ثمة منطق أو جدوى من استهلاك الوقت.

إن الافتراض بأن «حماس» لن تلحق أذى بـ «شاليط» حتى لا تفقد ورقة مساومة قوية هو مجرد افتراض فقط مثل افتراضات أمنية عديدة تبخرت. لم يعد السؤال اليوم ما إذا كانت إسرائيل مستعدة لدفع ثمن إطلاق سراح قتلة، وإنما هل تستطيع تحمل مقتل أسير علما بأنه كان من الممكن إطلاق سراحه. لن تنجح محاولة إحالة المسؤولية إلى الحكومة التالية. يقع العبء الأخلاقي على عاتق «إيهود أولمرت» وأعضاء حكومته. سواء العبء غير الهين لقرار إطلاق سراح عدد أكبر من القتلة أو العبء الأخلاقي الذي سترتب على التأخير في إطلاق سراحهم.

يبدأ طاقم وزاري برئاسة «حاييم رامون» هذا الصباح في بلورة قائمة الـ ٤٥٠ معتقلا الذين لدى إسرائيل استعدادا لإطلاق سراحهم في مقابل «جلعاد شاليط». من الصعب أن نجد تفسيراً لهذا النشر المستغرب. هل هذه أول مرة يعكف فيها أحدهم على إعداد قائمة بـ ٤٥٠ معتقلا...؟ وهل نجحوا حقا حتى الآن في العثور على ٨٠ مرشحا فقط تنطبق عليهم المعايير يمكن إطلاق سراحهم...؟ أم ربما اتخذ قرار بنشر أمر الاستعدادات، من أجل إعطاء الجمهور شعورا بأن شيئا ما يحدث...؟!.

كلما مر الوقت كلما صلبت «حماس» موقفها، وظهرت إسرائيل في كامل خزيها. وإذا كان من الممكن إطلاق سراح «شاليط» مقابل معتقلين معدودين، بعد عملية الاختطاف على الفور، فإن «حماس» اليوم تلمح إلى أنها لن تكتفي بـ ٤٥٠. تحدثت عنهم في الماضي، وإنما ستطلب إطلاق سراح ألف معتقل، وربما ألفا وخمسةائة. وردا على المطالب المتزايدة فإن «الشاباك» (جهاز الأمن العام) يطرح مقترحات بفرض عقوبات على غزة، وبمنع إدخال الوقود إليها، حتى لو كان الثمن هو تعريض التهدة للخطر - فقط حتى تفهم «حماس» أن إسرائيل لا ترضخ بسهولة للابتزاز.

يزعم «عوفر ديكل»، المسئول عن المفاوضات، أن التهدة في غزة هي التي جعلت «حماس» في موقف متصلب، وذلك بعد أن أبدى وزير الدفاع في الماضي رأيا مغايرا. ليس ثمة جدوى من كل هذه المزايدات. كل ما يمكن استخلاصه منها هو أن الحكومة فشلت في إدارة مفاوضات إطلاق سراح «شاليط». إن الالتصاق بمصر كوسيط حصري، والالتصاق بـ «عوفر ديكل» كمدير مستقل وحصري

حصة لطلاب المعاهد الدينية المتزوجين

افتتاحية هاآرتس ٢/٩/٢٠٠٨

الاقتصاد الديني، أن العشرة مليارات "شيكل" هي تقدير ناقص، ذلك، لأنه مبلغ لا يشمل الإعانات والميزانيات التي يحصل عليها القطاع الأصولي من أجل إكمال دخل الطلاب المتزوجين الذين يدرسون في المعاهد الدينية.

من الممكن بالقطع قبول الحجة القائلة بأن دولة إسرائيل كدولة يهودية ينبغي أن تمول معيشة آلاف الطلاب الدارسين للعلوم الدينية - حتى إن كانت أغلبية مواطني الدولة ترفض طريقة حياة هؤلاء الطلاب الذين يكرسون حياتهم للعلم الديني. أما الذي لا يمكن فهمه فهو أن تستمر إسرائيل في تمويل أي عدد من الطلاب المتزوجين بدون قيود، وكأنه كان في إسرائيل قانون تعليم إلزامي للطلاب المتزوجين بدون تحديد سن. هكذا تساعد الدولة نفسها في إقصاء عشرات الآلاف من العمال المحتملين عن سوق العمل، وتلحق ضرراً بليغاً بالاقتصاد، وتفرض على الجمهور دافعي الضرائب تمويل نمط حياة جمهور آخر آخذ في التزايد، اختار الدراسة الدينية بدلاً من العمل، من جيبه.

مطلوب إصلاح شجاع لا يقل عن الاستقطاع الذي أخذ به "الليكود" في إعانات الأطفال، في هذا الموضوع. على دولة إسرائيل أن تعلن، أنها ستمول كافة طلاب المعاهد الدينية لخمس سنوات فقط بعد سن الثامنة عشرة، أي حتى سن ٢٣، وما فوق هذه السن تمول الدولة حصة محدودة فقط من الطلاب المنتخبين. هم يستطيعون الحصول على مبلغ مضاعف أو ثلاثة أضعاف مبلغ الـ ٧٥٠ شيكلا الذي يحصلون عليه شهرياً اليوم. أما من يريد مواصلة الدراسة من خارج الحصة، فليفعل ذلك على حسابه أو على حساب متبرعين. هكذا نعود إلى الوضع الطبيعي الذي تمثل فيه المعاهد الدينية للمتزوجين مؤسسات لتنشئة حاخامات وطلاب دينيين وليست ملجأاً للتهرب من الجيش والعمل.

بلغ عدد طلاب المعاهد الدينية الخاصة بالمتزوجين، الذين سيبدأون دراستهم هذا العام، رقماً قياسياً جديداً يبلغ نحو ٦٣ ألف طالباً.. وهذه زيادة بنحو ثلثين في غضون عقد، مقارنة بـ ٣٨ ألفاً في ١٩٩٨. هكذا يتضح من بيانات وزارة التعليم. ستمول وزارة التعليم في العام الدراسي القادم نحو ٩٥ ألف طالب بالمعاهد الدينية ممن هم في سن الثامنة عشرة فأكثر، منهم طلاب المعاهد الدينية العليا (معاهد العزّاب ممن هم في سن الـ ١٨ فما فوق). هذا الإحصاء يساوي قيمة أكثر من دفعتين للمرشحين للخدمة العسكرية.

والحقيقة أن الزيادة في عدد طلاب المعاهد الدينية المتزوجين هي نتيجة مباشرة للإجهاض المباشر لقانون "طال" في السنوات الخمس الأولى من تطبيقه. المسؤولون عن هذا الإجهاض هم جيش (الدفاع) الإسرائيلي، الذي لم يخلق مسارات ملائمة للخدمة (للمتدينين)، ووزارة المالية، التي لم ترصد ميزانية للخدمة المدنية، والمتدينون الأصوليون أنفسهم، الذين أيدوا القانون في الكنيست، لكنهم لم يعملوا على تطبيقه. والنتيجة هي أن نحو ٣٤٠٠ طالب فقط بالمعاهد الدينية قد خرجوا لسنة حسم في السنوات الست التي طبق فيها القانون، وأن عدد الطلاب المتزوجين الذين يدرسون بالمعاهد الدينية ولا يعملون مستمر في التزايد بسرعة.

التقديرات فيما يتعلق بالضرر الذي يسببه هذا الغياب الجماعي من سوق العمل للنتائج المحلى الصافي تتراوح بين خمسة مليارات شيكل وأكثر من عشرة مليارات. منذ قدرت وزارة المالية ومركز البحث والعلوم التابع للكنيست المبلغ بخمسة مليارات ازداد عدد الطلاب المتزوجون الذين يدرسون في المعاهد الدينية بنحو الثلث. ومن المنطقي أن نفترض بأن الضرر يزداد بالتناسب.. بينما يرى الاقتصادي، البروفيسور "إيلي برمان" من جامعة "سان ديجو"، والباحث الكبير في

محكمة العدل العليا ضد حرية التعبير

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٩/٤

الضرر المسموح به في يد مدير عام هيئة الإذاعة، المعين من قبل الحكومة. إن وضعا يمنع فيه من عيته السلطة آراء الأقلية من إمكانية التعبير عن نفسها هو تهديد فعلى للديموقراطية. لقد بدا الاستخدام السيئ للقوة البالغة التي أودعتها المحكمة العليا بين يدي "شكلار" بوضوح عندما رفض المدير العام بعد أيام معدودات من الحكم مادة إذاعية تدعو للسماح لطلاب غزة بالتوجه للخارج لاستكمال الدراسات العليا. إن المنطق في منع إعلان سياسى هو منطق لائق للوهلة الأولى: منع شراء قوة سياسية بالمال عن طريق شراء مساحات إعلانية. لكن يبدو، أن الحكم يتأمر ضد الهدف الذى حدده هو نفسه.

أولاً، يبدو أن الإضرار الرئيسى سيلحق بالآراء التى لا تُسمع أصلاً في الحوار العام وليس ثمة خيار أمام معتنقيها سوى شراء مساحة لإسماعها. ثانياً، سيحرك أصحاب رؤوس الأموال الذين لن يسمح لهم بشراء مساحات إعلانية مواردهم المالية بهدف السيطرة على المضمون الإعلامى - من شراء وسائل إعلام وحتى إدخال مضامين لصفحات الأخبار من خلال متحدثين ومستشارين استراتيجيين. ستتعاظم فقط القوة السياسية لأصحاب رؤوس الأموال، نظراً لأنه سيكون من الصعب على الجمهور أكثر ملاحظة أن الأمر يتعلق بخدمة موقف سياسى في ظل التمولية الإخبارى.

إن حرية التعبير مبدأ سام في نظامنا الدستورى. حرية التعبير هي جوهر الحرية. ينبغى على السلطة القضائية، التى تصارع الآن من أجل استقلالها في مواجهة محاولات السيطرة عليها من قبل السلطة التنفيذية، أن تعود إلى أداء دورها، وأن تثبت حتمية هذه الحرية حماية حقوق الإنسان والمواطن.

الحكم الذى أصدرته محكمة العدل العليا الأسبوع الماضى، الذى يصدّق على رفض إعلان سياسى، هو مساس بالغ بحرية التعبير. تلك الحرية التى هي، طبقاً لكلام القاضية "ميريام ناؤور"، التى كتبت الحكم الرئيسى، "حق أساسى وشرط مسبق لضمان وجود معظم الحقوق الأساسية الأخرى وحمايتها بشكل وافي"، وبدونها "تفقد الديمقراطية روحها". إلا أن الحكم يعكس تراجعاً ملحوظاً في حماية المحكمة لهذا الحق الأساسى.

الموضوع مناط الحكم هو قرار مدير عام هيئة الإذاعة، "موردخاي شكلار"، برفض بث إعلان عن "القائد القومى" - يستهدف إطلاع الجمهور على مبادرة لحل النزاع مع الفلسطينيين - بذريعة أن الأمر يتعلق بـ "موضوع سياسى مثار خلاف لدى الجمهور". رفض خمسة قضاة من قضاة محكمة العدل العليا دعوى "القائد القومى" وصدّقوا على منع البث. أما القاضيتان اللتان تمثلان الأقلية - الرئيسة "دوريت بينيش"، والقاضية "إستير حيوت" - فقد قبلتا الدعوى ولكن ليس لأسباب تتعلق بدفاع جوهرى عن حرية التعبير، وإنما لمبررات إجرائية في الأساس، ترك الحق نفسه عرضة للضرر.

إن سلطة رفض تعبير مثار خلاف لدى الجمهور سلطة غير جديرة. يجب أن نؤكد على أن الأمر لا يتعلق بقضايا تخص اليسار واليمين، حتى وضع القدس في المفاوضات مع الفلسطينيين هو موضوع مثار خلاف جماهيرى.

يتعاظم المساس بحرية التعبير إذا أخذنا في الاعتبار أن محكمة العدل العليا قد اكتفت بمقولة عامة للمشرع بشأن رفض مواد إذاعية وأبقت في واقع الأمر سلطة تحديد حجم

في سيرك كاديا

افتتاحية هآرتس ٨/٩/٢٠٠٨

أمام الجمهور، والدعم المتحمس للغاية لوزير مدان ورئيس حكومة متهم. كان هذا في واقع الأمر استعراضاً مثيراً للغضب لسياسة صغيرة انقسم فيها حزب "كاديا" في تصويته إلى معسكرين: أولئك الذين لم يعد لهم مستقبل سياسي صوتوا لصالح القانون، أما أولئك الذين لديهم أمل في إنقاذ "كاديا" من الفناء فقد صوتوا ضده. لم ينجح الحزب الذي كان الرابط بين أعضائه هو "أريئيل شارون" وفك الارتباط مع غزة، في بلورة جدول أعمال مدني، وقد أثبت التصويت المنقسم على القانون أمس ذلك جدياً. القليل جداً هو ما يربط بين "روحامه أفراهام" التي صوتت لصالح القانون و"آفي ديختر" الذي صوت ضده. هل يمكن القول إن كل المتنافسين على رئاسة "كاديا" قد صوتوا ضد رئيس الحكومة، ونائبه ووزير العدل، وأن نستشف من ذلك أن الحكومة الجديدة التي سيشكلها واحد منهم لن تدفع بالقانون في صيغته الحالية...؟ ما الذي يمكن أن نستشفه من أن "مثير شطريت" و"آفي ديختر"، اللذان صوتا في الحكومة ضد القانون، قد صوتا في اللجنة الوزارية للتشريع التي اجتمعت بعد ذلك على الفور لصالحه...؟ ألم يكونا يستطيعان المطالبة بأن تعقد جلسة هذه اللجنة الوزارية، التي هما ملزمان بالتصويت فيها طبقاً للموقف الذي اتخذته الحكومة، بعد اعتزال "أولمرت"...؟ كان من الأجدر أن يقول كل من "تسيبي ليفني"، و"آفي ديختر"، و"شاؤول موفاز"، و"مثير شطريت" كلمتهم بوضوح. إن واحداً من بين هؤلاء الأربعة سيكون رئيس الحكومة القادم كما يبدو، وميلهم إلى تعميم رسائلهم ربما يكون مفهوماً للمستشارين السياسيين، لكنه غير مقبول من جانب الجمهور.

لم يظهر أبداً حزب "كاديا" أكثر شبهاً بالسيرك - على حد وصف "إيهود باراك" - كما ظهر أثناء تصويت وزرائه أمس على اقتراح وزير العدل حول تقييد سلطة محكمة العدل العليا. نجح "دانييل فريدمان" في اللحظة الأخيرة في طرح التغيير في القانون الذي كان يشغل حلمه طوال كل فترة ولايته على الحكومة للمصادقة عليه. وفي جو من الهستيريا وتبادل الإهانات صدقت الحكومة على القانون، وحولته إلى الكنيست ليأخذ بقية المسار التشريعي. جُند "فريدمان" من قبل "إيهود أولمرت" ليفقاً بوجه خاص عيون الهيئة القضائية، التي حالت بينه، في رأيه، وبين أن يحكم. حدث هذا على الفور بعد أن اضطر "حاييم رامون"، المقرب من "أولمرت"، إلى ترك منصبه بسبب تقييده جندياً على غير رغبته. لقد نشأ في العام الأخير وضع عبثي، أبرم فيه كل من رئيس الحكومة المشتبه في ارتكابه مخالفات جنائية، ووزير عدل سبق وأدين، حلفاء غير مقدس ضد الهيئة القضائية.. وربما كان الانقلاب سينجح لولا وقوف حزب العمل كالسور الحصين أمام التغييرات. بالأمس اتضح أنه لا يكفي ذلك. فعلى الرغم من أن وزراء "العمل" صوتوا ضد التغيير في قانون الأساس، المتعلق بالتقاضي، فإنهم لم ينجحوا في منع النتيجة التي تم التوصل إليها بأغلبية محدودة. كان التصويت على تغيير قانون أساس التقاضي، مظهراً آخر، وأخيراً كما يبدو، من مظاهر الانتقام والمساومة من قبل رئيس الحكومة ونائبه تجاه الهيئة القضائية. أدرك كل من "أولمرت" و"رامون" أن القانون ليست لديه فرصة للمرور بنسخته الرديئة، مثلما عرض أمس على الحكومة، بدون أخذ توصيات لجنة "نئمان" التي حاولت تحسينه في الاعتبار، وبدون طرحه للنقاش العام

قانون سيء للديموقراطية

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٩/١٠

إلى ديموقراطية مباشرة جزئياً. مع ذلك، فإن قانون الاستفتاء يوصف بأنه قانون عادي وليس قانوناً أساسياً.

قررت اللجنة أيضاً، أن يوم الاستفتاء لن يكون عطلة وأن التصويت سيبدأ منذ الظهر فقط. هذا، من أجل تجنب الضرر الذي قد يلحق بالاقتصاد الذي يسببه يوم العطلة والذي يقدر بـ ١,٣ مليار شيكل. تقرر عدم تمويل الأحزاب في الاستفتاء من الخزنة العامة. وعوضاً عن هذا تستطيع الأحزاب والجمعيات الحصول على تبرعات بدون قيد. بالإضافة إلى ذلك، لن يكون هناك بث دعائي خاص وستشترى الأطراف مساحة عادية للبث في التلفزيون. من بين الجماعات المؤيدة للاستفتاء الشعبي أيضاً شخصيات يمينية ليست مستعدة للقبول بأي قرار ديموقراطي، بالتنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل، ولا أيضاً بسلطة الشعب. ومن السخرية، أنه حتى الأحزاب الأصولية، التي ليس لديها استعداد للسماح لجمهورها باختيار ممثليه، مستعدة لأن تحيل إلى الجمهور سلطة البت في الانسحاب والسلام. إن المؤيدين لنزع السلطة من بين أيدي الكنيست هم ذات الدوائر التي تدعى في كل مرة بأن محكمة العدل العليا تمس بسلطة البرلمان.

الاستفتاء ليس فقط لن يضيف مشروعية لاتفاق سلام ممكن، بل إن من شأنه أن يضر بالمشروعية القليلة المتوافرة للهيئة السياسية. توجد اليوم قواعد واضحة للعبة اتخاذ القرارات، حيث يُسأل الجمهور مرة كل ثلاث حتى أربع سنوات من خلال انتخابات، وينقل صلاحياته إلى الكنيست. ويعرض الضعف البائن للكنيست هذه الديموقراطية للخطر. لذا، فإن خلق مسار يتخطى الكنيست هو آخر شيء تحتاجه الديموقراطية الإسرائيلية. ينبغي أن تتعزز سلطة الكنيست ووضعه وليس تخريبها عن طريق قانون الاستفتاء.

الاستفتاء ليس جزءاً من الثقافة السياسية في إسرائيل ولن يكون. لم يسأل أحد الجمهور رأيه قبل أن تضم إسرائيل القدس والجولان، أو قبل أن تشرع في المشروع الاستيطاني. ولم يسأله أحد الرأي في إعفاء طلاب المعاهد الدينية من التجنيد، أو في برنامج إصلاح التعليم "أفق جديد". لذا يمكن الجزم بكل تأكيد، بأن أيضاً من يتزعمون قانون الاستفتاء لا يفعلون ذلك من منطلق الإيمان بالديموقراطية المباشرة. هدفهم هو إفشال كل عملية سلام. وقد اتضح، أن اللجنة الخاصة التابعة للكنيست، التي تعكف على إعداد قانون الاستفتاء، قد عقدت منذ خروج الكنيست لإجازة الصيف ماراثوناً من الاجتماعات المتواصلة بهدف إنهاء إعداد القانون لقراءة ثانية وثالثة. تزعم رئيس اللجنة، عضو الكنيست "دافيد طال" (حزب كاديما) الحملة الخاصة للاجتماعات بغية الإيضاح للأطراف المشاركة في المفاوضات بين إسرائيل وسوريا، بأن كل اتفاق سيتوصلون إليه سيعرض على الجمهور للمصادقة عليه.

أنهت اللجنة إعداد القانون وبقيت لها جلسة أخيرة، ستصادق فيها على الصيغة. يتطلع "طال" إلى تقديم القانون للكنيست للتصويت عليه بقراءة ثانية وثالثة في ٢٦ أكتوبر، اليوم الأول من الدورة الشتوية، وفرصته في المرور جيدة جداً.

طبقاً لمشروع القانون، فإن كل تنازل عن جزء من الأراضي الإسرائيلية سيكون في حاجة إلى استفتاء شعبي أو انتخابات، أو أغلبية ٨٠ عضواً من أعضاء الكنيست. مشروع القانون معروف بوجه عام أنه يخص الجولان، نظراً لأن "لوبي" الجولان يقف وراءه. لكن القانون سيسرى في واقع الأمر على القدس الشرقية أيضاً أو على أي اتفاق لتبادل أراض. يتعلق الأمر في الواقع بتغيير طريقة النظام من ديموقراطية النواب

وماذا عن عار القدس..؟

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٩/١١

إن العار أمر أخلاقي ومعياري، وقد تحول إلى جزء من القانون بمجرد أن اتضح أن هذا غير بدوي. يدل طلب اختصار فترة العار في حد ذاته، على أن الرسالة لم تستوعب. لقد صارع "موشيه كتساف" من أجل استبعاد بند العار من صحيفة الاتهام التي تبلورت ضده نظراً لأنه فهم العار كمصطلح قانوني، وليس كأخلاقي، من شأنه أن يحول بينه وبين الحصول على الامتيازات التي يستحقها كرئيس سابق، أو التنافس مرة أخرى على منصب عام. إن حقيقة أن السلوك الذي كان "كتساف" مستعداً للاعتراف به قد ألصق به وبالدولة كلها عاراً، لم تستوعب من قبله.

لقد تجذر العار في الحكم وفي القانون نظراً لأن الشعور الطبيعي بالخجل الذي من المفترض أن يستشعره من ضبط متلبساً بالجرم المشهود قد انتهى من العالم. لقد اتخذ حزب "الليكود"، الذي نما في لجنته المركزية مجرمون كثيرون، إجراء آخر بخلاف القانون الذي سته الكنيست وقرر ألا يسمح لمرشحين أدينوا في قضايا جنائية بالتنافس في الانتخابات العامة وانتخابات السلطات المحلية، إلا إذا قضى رئيس لجنة الانتخابات الداخلية التابعة "للكود" بأن إدانتهم لا تنطوي على عار - وحتى لو كانت المحكمة لم تقض بالعار. لم يقيد العار في "الليكود" بفترة زمنية. هكذا ينبغي التصرف في أمر يرتبط به جانب أخلاقي.

لا ينبغي أن يكون "آريه درعي" رئيساً لبلدية القدس، عاصمة دولة إسرائيل، لا الآن ولا في المستقبل لأنه ارتشى، بغض النظر عن فترة عدم الصلاحية التي حددها القانون. وإذا أعفاه رئيس الدولة من عاره، فإن العار سيلحق به كرئيس. على "شمعون بيرس" أن يأخذ في الاعتبار، أن المقرر الرئاسي قد استوعب ما يكفي من العار وأكثر.

كان "آريه درعي" لفترة قصيرة مستورد للحلّات الأرمينية للرجال، ولكن سرعان ما اتضح أن اعتزاله الحياة العامة شاق عليه للغاية وأنه لا يقوى على الصمود حتى تنتهي سنوات الاعتزال السبع التي حددها القانون لمن اقترف مخالفة تنطوي على عار.

أعلن "درعي" الأسبوع الماضي عن ترشحه لرئاسة بلدية القدس. لذا لا غرو في أنه قرر أن القانون الذي يحول بينه وبين التنافس في الانتخابات لا يسرى عليه، أو على الأقل من الممكن العمل حتى لا يسرى، بوصفه اعتبر نفسه بريئاً على طول الخط. لقد فرض الكنيست قيوداً مشددة على المتنافسين على عضوية الكنيست والسلطات المحلية حتى لا يعود من أدين بمخالفة تنطوي على عار إلى الحياة العامة بسرعة. في الماضي لم يحظر القانون على من أدينوا بالارتشاء التنافس في انتخابات الكنيست والسلطات المحلية، إلى أن اتضح أن المدانين لا يتورعون عن العودة إلى ساحة الجريمة العامة.

ليس من قبيل المصادفة، أن محاكمة "درعي"، على وجه الخصوص، هي التي حدت بالكنيست لأن يغلظ القانون بسبع سنوات، وليس من قبيل المصادفة، أن "درعي" على وجه التحديد يشكك في فترته. لم تكن محاكمة "درعي" مثل سائر المحاكمات العامة. لم يتعاون "درعي"، والتزم الصمت في التحقيقات معه، وضُيع وقت المحكمة لسنوات طويلة، ثم بعد ذلك قاد موجة احتجاج ضد النيابة العامة والمحكمة، وهو الأمر الذي أصبح منذ ذلك الوقت عادة سائدة.

في قضية "درعي" كان يخيل، أن خطورة مخالفة الارتشاء لا تقوى على التغلغل، وأن التسامح إزاء الفساد العام يزداد، وأنه بدلاً من أن ينجعل المدافعون من أفعالهم فإنهم يحاولون إلصاق العار بمن أداها.

مَنْ السيد هنا..؟

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٩/١٥

الثانية والثالثة إلى المحكمة، في بعض الأحيان لنفس القضية ذاتهم، فإن النتيجة لا تختلف ولا تتيح كفاحاً صلباً ضد الإجرام.

إلا أن هذا ليس كل شيء يمكن الذهاب به إلى المحكمة. فإذا لم تكن الحلقة العسكرية وحلقة الشرطة في السلسلة، هشتين كالحلقة القضائية، فإنها ما تزالان رقيقتين للغاية، ورخوتين، في تعاملهما مع الخارجين على القانون من أوساط المستعمرين. هكذا عملياً وأيضاً كلامياً. فالمستعمرون هناك للأبد، ومعهم قوة سياسية، في حين يأتي الضباط لشغل منصب لمدة عامين تقريباً في مشوارهم، ومهمتهم الأساسية هي عدم التورط.

هذا الوضع يسخر من ادعاء إسرائيل بتحسين نوعية حياة الفلسطينيين. ليس هناك مبرر كبير لإزالة حواجز وتحفيز الاقتصاد، إذا كان يعمل على الأرض في نفس الوقت عنصر سياسي يستخف بالسلطة، ويخدم جدول أعمال خاص به. قبل ٥٥ عاماً لم يؤمن أحد في العالم بادعاء "دافيد بن جوريون"، غداة حملة جيش (الدفاع) الإسرائيلي في "قبة"، بأن "مستعمرين" سيخطين هم الذين خرجوا لتنفيذ عملية انتقامية خاصة، رداً على عملية قتل. اليوم التفسير الممكن الوحيد لتقصير الحكم في التعامل مع المستعمرين الخارجين على القانون هو أن هذا الوضع مريح للحكومة الإسرائيلية.. وطالما أن إسرائيل تتردد في فرض سيادتها العسكرية على الأراضي التي تحتلها، فإن قدرتها على أن تطلب من السلطة الفلسطينية فرض سلطتها على المناطق التي تحت سيطرتها، تتضرر.

هب عشرات من المستعمرين المسلحين من مستعمري الضفة الغربية، وبخاصة من مستعمري "يتسهار"، أول أمس للتتكيل بقرية "عصيرة القبلية"، بعد أن طعن فلسطيني، تسلل إلى حي "شلهيفت يام" المجاور لـ "يتسهار"، صيباً في التاسعة من العمر.

كانت جريمة الفلسطيني بمثابة ذريعة للتصرف الجماعي الإجرامي من جانب المستعمرين، الذي أتوا من أجل القتل والتدمير. بدأ العسكريون من الأفرع المختلفة، من الجيش ومن الشرطة، وكأن لا وجود لهم. من الممكن أن نردد مرارا وتكرارا القانون الدولي، الذي ينص على أن الجيش هو السيد في الأرض المحتلة (والشرطة خاضعة له). ولكن في الواقع، لا يوجد أساس لذلك. فالقانون غائب عندما يكون هناك هدف عملي، والمستعمرون هم السادة والأمرون والناهيون.

كما هو متوقع فإن لدى القادة في المكان رداً جاهزا على الحجج التي تساق ضدهم، من قبيل: الجنود وأفراد الشرطة على ما يرام، وربما أيضاً وكلاء النائب العام الذين يعدون لوائح اتهام ضد المتهمين بالعنف، إلا أن المشكلة تكمن في القضية المتساهلين والمتسامحين. هذه الحجة ليست داحضة من أساسها. فالحلقة الأضعف للغاية في السلسلة في هيئة فرض القانون أيضاً تؤدي إلى انفراطها، وهكذا ينتهي، بالفعل، العديد من المداولات في المحاكم بإشفاق القضية على الشبان الإسرائيليين الذين ألحقوا أذى بالفلسطينيين وبممتلكاتهم. يخرج المتهمون بعقوبة مخففة، لا تردعهم. وهم يعودون إلى المناطق (الفلسطينية)، وإلى أفعالهم، وأيضاً عندما يأتون للمرة

ترجمات عبرية

١

انتخابات كاديا

بقلم: يوسى دار
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٨/٢٧

لا تصدقهم يا ليفنى

في هذا الخضم المتلاطم الأمواج من المصالح المتضاربة يجب عليه أن يبدأ في التصرف مثل التاجر الماهر حتى يتمكن من البقاء بأى شكل من الأشكال.

وسيكون من الصعب على تسيبي ليفنى أن تتخلص من هذه الصورة النقية التي بنتها لنفسها لكي تتحول فجأة إلى تاجر ماهر، حيث إنه من المؤكد أنها لا تتسم بالطاقات والقدرات الشخصية التي تمكنها من التصرف مثل هذا التاجر.

* احتفال الإعلام:

لم نبدأ بعد في التعرض للمشكلات الحقيقية التي ستواجه ليفنى داخلياً وخارجياً. فعندما تبدأ صورتها النقية جماهيرياً في التصدع ستبدأ وسائل الإعلام في الاحتفال، وسيبدأون من مكتب ليفنى في تسريب التقارير سواء حقيقية أو كاذبة حول علاقاتها السيئة وباقي الصفات الأخرى. فهل ليفنى مؤهلة لتجاهل وسائل الإعلام السيئة..؟ والانطباع الموجود لدينا أنها لا تمتلك قدرات نفسية للوقوف أمام استفزازات وسائل الإعلام.

لقد قالت تسيبي ليفنى أمام كل العالم أنها تفتقد إلى سمة من السمات الواجب توافرها لمنصب رئيس الوزراء ألا وهو الصبر. وبشكل عام فهل تسيبي ليفنى مؤهلة نفسياً لمواجهة العقبات والعثرات والاستمرار نحو يوم جديد..؟ إننا لا نلاحظ ذلك.. وعندما ستأتى العقبات والعثرات سيتهى الأمر يا تسيبي بالبكاء.



المشكلة الأساسية عند تسيبي ليفنى أنها تصدق أولئك الذين يقولون لها إنها ملائمة لتكون رئيسة للوزراء في الوقت الذي لم تبدأ فيه بعد في فهم وإدراك أهمية هذا المنصب الصعب.

ولكن حتى قبل ذلك لنفترض إن تسيبي ليفنى ستحظى بورقة اليانصيب وسيتم تكليفها بمهمة تشكيل حكومة.. ما هى الكفاءات إذا التي تمتلكها حتى تتمكن من تشكيل ائتلاف حكومي..؟ إنها تعتمد في حملتها الانتخابية على صورتها التي تتسم بالنقاء أمام الجمهور الإسرائيلي. وإذا كان هذا

هو طابع حملتها الانتخابية فإنها بذلك قد أصبحت أسيرة لهذه الصورة. هل اشتغلت ليفنى ذات مرة في الأمور ذات الصلة بتشكيل ائتلافات حكومية..؟ وهل تعتقد حقاً أنه يمكن في دولة اليهود تشكيل ائتلاف حكومي قوى في ظل وعود واتفاقات وغمز ولمز، وأن تواصل في الوقت نفسه الحفاظ على صورتها الجماهيرية التي تتسم بالنقاء..؟

لقد أصبح واضحاً بالنسبة للليفنى أن هذه الصورة النقية التي تصدر الآن حملتها الانتخابية ستكون هى العدو الأخطر والأقسى لها عندما تبدأ في عملية تشكيل الحكومة ولن نتحدث عن البقية، لأن تسيبي ليفنى ربما لم تستوعب حقيقة أن منصب رئيس الوزراء أكثر من أى منصب آخر يمارس عمله في خضم محيط من المصالح المتضاربة التي تجذب المرء بقوة إلى كل الاتجاهات. وإذا أراد رئيس الوزراء أن يطفو ولا يغرق

كيف تقبل ليفنى أن يؤيدها من تلوث سمعته..؟

ذلك فإنه مازال مشغول في حزبه.. وبسبب الاتهامات الموجهة ضده اضطر هنجبى إلى الانسحاب من منصبه كوزير للأمن الداخلى فى حكومة شارون ولم يستطع أن يشغل منصب وزير كبير فى حكومة إيهود أولمرت. وكانت الشرطة قد أجرت تحقيقاً مع هنجبى بل وأوصت بتقديمه للمحاكمة فى قضية «ديرخ تسلحا» (جمعية أقامها من أجل محاربة حوادث الطرق)، وفى اللحظة الأخيرة قرر المستشار القانونى للحكومة فى ذلك الحين إلباكيم روبنشتاين عدم تقديم لائحة اتهام جنائية ضده لأنه شعر بالخوف لئلا يجد صعوبة فى إثبات الاتهامات فى المحكمة.



إن تسيبى ليفنى التى تحظى بمودة جماهيرية كبيرة وذلك بفضل راية الاستقامة والنزاهة والأخلاق الحميدة التى ترفعها. وكانت قد قالت فى شهر مايو فى محاولة للدغ إيهود أولمرت: «إننى أرفض إدخال المعايير المرفوضة فى السياسة أو تطبيقها عليها». والآن ما هى الرسالة التى تبعث بها ليفنى للجمهور عندما تضع متهمها بجرائم جنائية مثل عضو الكنيست تساحى هنجبى على رأس معسكرها..؟ كيف يمكنها أن تعيد الأمل للجمهور..؟ كيف تكون نموذجاً للاستقامة والنزاهة وفى نفس الوقت تسمح لمتهم جنائياً أن يصبح أحد مستشاريها المقربين..؟ وهل لأن هنجبى يعتبر أحد الأشخاص المؤثرين فى كاديبا وأعرب عن تأييده لها، هو ما جعلها تضطر لأن تغفر له كل ما فعله..؟!

لو كان هذا هو المنطق أو المبرر الذى تقدمه ليفنى، فمن المحتمل كذلك أن نرى فى الأيام القادمة عضو الكنيست أفراهام هرشيزون المتهم أيضاً فى قضايا خطيرة، بما فى ذلك الغش والاحتيال والكسب غير المشروع وغسيل الأموال وتقديم وثائق مزورة، وهو يعرب عن تأييده لها لرئاسة كاديبا.. فهل سترد بسعادة وتتجاهل حقيقة أنه مؤيد سيئ السمعة..؟!

وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى التى تسعى إلى الجلوس فى مكتب رئيس الوزراء اكتسبت ومعها الحق على ما يبدو، وصف السيدة النزيهة، فبعد سلسلة من القضايا المخجلة التى تورط فيها رئيس الوزراء إيهود أولمرت على خلفية التحقيقات التى تجريها الشرطة معه والشكوك الكثيرة التى حامت حوله، تبدو ليفنى وكأنها «الأم تريزا» حيث لم تشوبها شائبة حتى الآن.

وحتى عندما حاول البعض إثبات أنها أخفت تفاصيل عن خدمتها فى الموساد اتضح أن خدمتها فى الموساد لم تشوبها شائبة أيضاً. وإحقاقاً للحق يمكن القول إن هناك انطباع بأنها تبذل جهوداً لإحاطة نفسها بساسة وشخصيات عامة يتسمون بالنزاهة.

وعلى هذا الأساس من الصعب فهم لماذا وافقت على إضافة عضو الكنيست تساحى هنجبى إلى سلسلة مؤيديها..؟ ليس لأن هنجبى ليس إنساناً يتسم بالكفاءة فهو ذو خبرة سياسية كبيرة، ولكن لأنه لا تنطبق عليه المعايير التى تنطبق على أولئك الذين يتسمون بالنزاهة والذين لم تلوث سمعتهم.

إن هنجبى متهم بجرائم خطيرة فى مجال الاحتيال وخيانة الأمانة والرشوة الانتخابية ومحاولة التأثير على أصحاب حق الاقتراع وشهادة الزور. ومنذ عامين وهو يحاكم فى قضية جنائية فى محكمة الصلح فى القدس. وتتحدث لائحة الاتهام عن ٧٤ تعيين سياسى فى فترة توليه منصب وزير شئون البيئة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣. وكتب عنه مراقب الدولة يقول إنه دهس القانون والقواعد الإدارية السليمة بأفعاله وسيس الخدمة العامة واستخدم موارد الجمهور من أجل خدمة مصالحه السياسية الخاصة. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن هنجبى متورط فى أفعال تتنافى مع قواعد الاستقامة والنزاهة العامة. وهذه ليست المرة الأولى التى يتورط فيها هنجبى فى أفعال لا تتفق مع قواعد الاستقامة والنزاهة العامة، ورغم

لا تخيبي أملنا فيك يا ليفني

عزيزتي تسيبي:

كلما يقترب موعد الحسم للمسألة التي شغلت مواطني الدولة حول من سيحل محل إيهود أولمرت في منصب رئيس الوزراء، يتزايد الهجوم ضدك بهدف إظهارك بمظهر غير ملائم لحمل هذه المسئولية الكبيرة.

لقد قال منافسك الرئيسي على منصب رئاسة كاديا، وزير المواصلات شاؤول موفاز، في الآونة الأخيرة، إنك "ليست لديك شخصية" في المجال السياسي، بل وتشكلين خطراً سياسياً نظراً لأن أبو علاء فعل بك كل شيء منذ عام ونصف، وأظهرت نحوه ضعفاً بالغاً.

إن موفاز لديه ما يقوله ضدك أيضاً على المستوى الداخلي. فعلى حد زعمه لم تظهر خلال عملك بالحكومة الحالية الولاء والإخلاص لإيهود أولمرت، بل قمت بتسديد الطعنات له من الخلف وأثرت ضده المتاعب.

أتمنى ألا تؤثر فيك كلمات وتصريحات موفاز الذي يتسم بثلاث صفات مميزة له: الانتهازية والنفاق وعدم النزاهة والاستقامة. وقد يحدث في غضون وقت قصير للغاية أن يجمع لنفسه مجموعة أخرى من الصفات التي تدلل على نحو كبير أنه ليس ضليعاً بقواعد اللعبة المتبعة. ومن المؤسف أنك لم تعلق حتى الآن على ما تردد من اتهامات بتزوير إحصاءات المتسبين لكاديا وعن تسجيل قسري لموظفين في هيئات قريبة من وزير المواصلات، وعن انتساب بالجملة من جانب أعضاء من الليكود إلى كاديا من أجل مساعدة موفاز في الفوز برئاسة الحزب.

لقد قامت حركة أوميتس بدلاً منك بتلك المهمة. ففي المرحلة الأولى وجهنا اهتمام مراقب الدولة إلى هذه الظواهر المنحرفة، وبناء على اقتراح مراقب الدولة تقدمنا بشكوى إلى الشرطة. وبالتوازي مع ذلك قمنا مؤخراً بتحويل سلسلة من الحوادث لمراقب الدولة لدراستها حيث توضح شكوكا حول قيام موفاز بالإسراع والنهوض بمشروعات في قطاع المواصلات على حساب الخزانة العامة في المدن التي يرأسها مؤيدوه من كاديا.

كما كشفنا أيضاً عن عدد من التعيينات غير الطبيعية من جانب موفاز تبدو فيها شبهة توزيع امتيازات ومحسوبية وهذه الحالات قيد دراسة وتقصى السلطات القانونية المختصة. وليس هذا كل شيء: فقد توجهنا إليك قبيل المنافسة على رئاسة كاديا وإلى المرشحين الثلاثة الآخرين (شاؤول موفاز

وآفي ديختر وميثير شطريت) وطلبنا منكم الكشف عن مصادر التمويل لكم، من منطلق أن من حق الجمهور أن يعرف ذلك. وقد كنت أول من أجابنا. وتبعك في ذلك آفي ديختر. أما موفاز وشطريت فقد تهربا وتجنبنا الرد علينا. وليس من الصعب أن نخمن السبب في ذلك. إننا نحشد بعض الحقائق والوقائع المدهشة وخلال الأيام المقبلة سنطلع عليها الجمهور العريض.

* الناجين من أحداث النازي:

عزيزتي تسيبي.. لقد أزعجني قليلاً ما قرأته في معاريف يوم الجمعة الماضي من أن العميد احتياط موشيه شحوري مدير حملتك الانتخابية يعمل من مكاتب صندوق الناجين من أحداث النازي التي يرأسها ويستخدم الوسائل والإمكانات المخصصة له من أجل حشد متسبين من أجلك. إنني أقول أن مثل هذا التصرف لا يليق وهو تصرف تفوح منه رائحة الفساد.. وكم من المؤسف أنه في اجتماع الحكومة الأخير لم تظهر الدعم للناجين من أحداث النازي، فلم تعترض عندما تبين أن الحكومة لن تتمكن من تنفيذ التزاماتها بالتعويض الفوري للناجين من أحداث النازي، بسبب عدم وجود ما يغطي ذلك في الميزانية.

إن هذا الموضوع المؤلم يزعج كثيرين من الأخيار الذين اطلعوا عليه مؤخراً في أعقاب نشر النتائج الخطيرة من جانب لجنة تحقيق حكومية برئاسة القاضية بالمعاش داليا دورنر من محكمة العدل العليا المرشحة للحصول على وسام تقدير من أوميتس قريباً لقيامها بذلك.

في يوم انتخابات كاديا في السابع عشر من سبتمبر من المؤكد أنك ستذكرين ما حدث قبل ثلاث سنوات عندما منحتك حركة أوميتس في سبتمبر ٢٠٠٥ وسام تقدير لجهودك عندما شغلت منصب وزيرة العدل. ومن بين ما قيل حول مبررات هذا الاختيار: "تسيبي ليفني تتمتع بإخلاص شديد ومواقف أخلاقية وقدرة قلما نجدها بيننا.. لقد تسنى لها التمسك بالتوازنات الصحيحة بين العدل والقانون والقيم وبين السياسة بشكل عام والأحزاب اللاعبة على الساحة على نحو خاص".

وفي كلمة الشكر التي قلتها التزمت بمحاربة الفساد بلا هوادة.. وإنني بسذاجتي المعروفة صدقت للحظة أن هذه المشكلة الخطيرة (يقصد الفساد) ستصير من الآن فصاعداً على جدول أولوياتك، ولكن سرعان ما أدركت أن هناك

لقد التزمت الصمت خلال فترة تولي شارون عندما ظهرت قضية الجزيرة اليونانية التي عكست، أكثر من أي شيء آخر، طرق إدارة الأسرة الفاسدة التي حكمت الدولة. وهما هي قيادة قافلة فساد شارون قد انتقلت إلى يديك دون أن تنبسى بينت شفة. لقد كان ذلك أكثر مما كان متوقعا منك.

* في الختام:

في نهاية هذا الأسبوع نشر الصحفي بن كسبيت أن الأديب الأمريكي جيرى كورسي، الذي قضى في الماضي على ترشيح جون كيري المرشح الديمقراطي لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق كتاب كتبه عنه، كتب في هذه الآونة كتاباً عنك بهدف النيل من ترشيحك.

إذا فزت في صراعك فإن أولمرت لن يترك لك لحظة من الراحة وسيفعل قصارى جهده لإسقاطك. لا تعتمد على كونه خرج إلى مرحلة كمون، وسيسمح لك بممارسة عملك كرئيس للوزراء مثلما حدث معه بعد سقوط شارون. وإنني لا أصدق أنه سيسرع الخطى في تقديم استقالته إلى الرئيس شمعون بيريس. سيقوم هو وأنصاره ببذل قصارى جهدهم لعرقلة قدرتك على تشكيل حكومة مع العمل على إطالة فترة توليه منصب رئيس الوزراء قدر المستطاع.

ستكون هذه هي لحظة المحك بالنسبة لك. ستكونين في حاجة إلى إظهار القيادة والتصميم والكفاءة والحسم، خاصة القدرة على اختراق المنطقة الفاسدة لأولمرت. وقد بدأت في تنفيذ ذلك في قضية تالانسكي.

إن أعين مواطني الدولة معلقة بك. فيجب عليك أن تكوني شجاعة. لقد حان الوقت أن يكون لدينا رئيس وزراء طاهر اليد يقضي على الفساد المستشري في السلطة.

من يتخبهم الجمهور من تخربهم السلطة. وفي مقابلهم يوجد أمثال هؤلاء ممن تجعلهم السلطة يصمتون.

في اليوم الذي تخوضين فيه المنافسة على رئاسة كاديا وعلى رئاسة الحكومة ستعقد حركة أوميتس حفلها السنوي لتوزيع الأوسمة. لن يحصل على وسام التقدير أحد سوى اللواء المتقاعد يعقوف بوروفيسكي الذي كان يشغل في السابق مستشار مراقب الدولة لمواجهة الفساد، والذي بفضلته تبلورت الاتهامات التي أطاحت برئيس الوزراء إيهود أولمرت من منصبه.

* نفاق إعلامي:

إنني متأثر من الاهتمام الإعلامي بك. وفي وسط هذا الخضم الإعلامي ليس لدى أدنى شك في أن التأيد الإعلامي الذي تنالينه يبدو من خلال نتائج استطلاعات الرأي التي تننى عليك، ولكن هذه النتائج لم تأت بسبب نزاهتك التي يشهد بها الجميع بل بفضل آرائك اليسارية التي تتناسب مع الصفوة من كبار رجال الإعلام.. إنني فقط أتمنى ألا تصابي بهذا المرض المزمن من النفاق الإعلامي.

* صمت ليس في محله:

عزيزتي تسيبي إنني مضطر أن أقول لك عدة أشياء ربما لن تروقك أو تلقى استحسانك. فحتى هذه اللحظة لم تف بالتزاماتك المعلنة في سبيل مكافحة الفساد في السلطة. لم تفعل ذلك خلال الفترة التي كانت متبقية لك في منصب وزيرة العدل ولم تفعل ذلك خلال منصبك الحالي كقائم بأعمال رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية.

لم تكن لديك مشكلة للاستقالة من الليكود والذهاب وراء شارون لكاديا على الرغم من معرفتك من البداية أنك تنضمين لرئيس وزراء ربما يفسد الدولة بمعايير الشخصية المرفوضة..

بقلم: عومر كرمون
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٩/١١

أبو علاء: "نرغب في فوز ليفني"

الرد على سؤال عن انتخابات حزب كاديا، ولكن شريطة ألا يتم نشر تصريحاته حتى لا تضر «بالمصالح الفلسطينية». ولكن أحد المشاركين لم يف بالوعد وأبلغ دافيد بادين بالتصريحات التي أدلى بها.

وحسب ما ورد في تقرير بادين فإن أبو مازن أوضح للحضور أنه رغم الخلافات في الآراء في المفاوضات، فإن وزيرة الخارجية تسيبي ليفني أقرب في مواقفها من المواقف الفلسطينية. فضلا عن ذلك، ولأنها مطلعة على المفاوضات،

كتب الصحفي الإسرائيلي دافيد بادين في صحيفة "فلاديلفيا بولتين" الأمريكية يقول إن رئيس طاقم المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل أحمد قريع (أبو علاء) صرح بأن السلطة الفلسطينية تفضل فوز وزيرة الخارجية تسيبي ليفني في الانتخابات التمهيدية لحزب كاديا.

كان أبو علاء قد استضاف هذا الأسبوع في أبوديس عدد من الصحفيين العرب - الإسرائيليين وأطلعهم على آخر المستجدات في المفاوضات مع إسرائيل. ووافق أبو علاء على

في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزيرة الخارجية علقوا بغضب على هذه التصريحات وأفادوا بأن القنصل لم يف بالتزام الإدارة الأمريكية بعدم تسريب تفاصيل المفاوضات. وجاء أن وزيرة الخارجية تسيبي ليفني رفضت مناقشة قضية القدس مع الفلسطينيين.



لا يثق وزير المواصلات شاؤول موفاز في تصريحات ليفني. وفي حديث لموقع «nfc» الإلكتروني

ذكر أن "التصريحات التي تم نشرها اليوم هي فضيحة في حد ذاتها...! إن مستقبل عاصمة إسرائيل غير قابل للمفاوضات السرية. أقول صراحة إنني لن أسمح بالمساس بالقدس...!". «فضلا عن الفشل الأخلاقي من جانب تسيبي ليفني، وغياب القدرة على الزعامة والشجاعة لكي تفصح عن موقفها للجمهور على الملأ، يوجد هنا خطأ استراتيجي سيضر بأمن دولة إسرائيل ومستقبلها. وسوف نظل نبكي على ذلك لأجيال. إن تسيبي ليفني هي التي تقود هذه المفاوضات، ولا يمكنها فيما بعد أن تقول: لم أعلم، لم أشاهد، لم أسمع. «الزعامة تعني الإدلاء بتصريحات واضحة، واتخاذ قرارات واضحة. والأدهى من عدم القدرة على اتخاذ قرارات، هو اتخاذ قرارات سيئة. لقد حان الوقت لكي تتخذي قرار، إذا كنت غير قادرة على الإفصاح عن موقفك إزاء قضية مصيرية لدولة إسرائيل اليوم، إذا فكيف سيمكنك فعل ذلك في المستقبل...؟».

فإن فوزها في الانتخابات لن يضر باستمرار المباحثات. بينما أعرب أبو علاء عن قلقه من المرشحين شاؤول موفاز وآفي ديختر بسبب ماضيها الأمني، قائلا: «ليس لدينا تجربة طيبة معهما».

وقد سُئل المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية عن موقف الإدارة الأمريكية من انتخابات حزب كاديما. وأجاب بأن الولايات المتحدة تدرك بالطبع أن المرشحين الأربعة ملتزمون باستمرار المفاوضات مع الفلسطينيين.

وخلال لقاءه مع الصحفيين العرب - الإسرائيليين، ذكر أبو علاء أن وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس عرضت خلال زيارتها الأخيرة لإسرائيل مواقف قريبة من المواقف الفلسطينية: إقامة دولة إسرائيلية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وتبادل الأراضي، وتقسيم القدس ووقف الاستيطان.

وفي حوار أدلى به صباح اليوم لصحيفة «الأيام» الفلسطينية أكد القنصل الأمريكي بالولايات المتحدة هذه التصريحات. وعلى حد قوله، فإن وزيرة الخارجية الأمريكية أوضحت أن أساس المفاوضات هو العودة لحدود ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية.

وقال القنصل الأمريكي: «وافق الطرفان على هذه الفكرة، كما وافقوا على إدخال تعديلات على الحدود بموافقة الطرفين».

بقلم: جى باده
المصدر: www.amedia.co.il
٢٠٠٨/٩/١١

يجب على المتنافسين أن يكشفوا أوراقهم

دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، فإنه في انتخابات ١٩٩٦ كان واضحا أن رؤساء الليكود قد قبلوا فكرة تقسيم الدولة حتى ولو كانوا غير سعداء بذلك.

والآن نجد أن أفينجودور ليرمان أيضا الذي يعترض على إقامة دولة فلسطينية يعرض خطة لتقسيم الدولة، كذلك فإن "الاجتياح الكبير" وهو الاسم الذي أطلق على المناورة السياسية لآريئيل شارون عشية الانتخابات الأخيرة، كان في واقع الأمر ذروة أخرى في الصراع الداخلي الذي يخوضه

(إن حسم الانتخابات القادمة في كاديما مرهون بحزب العمل أو الليكود، ولذلك يجب على كل حزب أن يعلن موقفه بشأن مقترحات أولمرت للفلسطينيين).

يعانى اليمين الإسرائيلي من حالة عدم استقرار منذ ١٥ عاما، حيث أن التوقيع على اتفاقيات أوسلو في صيف ١٩٩٣ حرك مركز الجدل السياسي في إسرائيل عدة خطوات نحو اليسار. وإذا كان الباب قد ألح قبل ذلك بعقد من الزمان إلى إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وإلى إقامة

اليمن الأيديولوجي مع نفسه. فمن ناحية نجد تأييد فكرة أرض إسرائيل الكاملة أو إسرائيل الكبرى ومن ناحية أخرى يفرض الأمر الواقع على الأرض - حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والمستمر رغم كل هذه التشنجات منذ ١٥ عاما.

وبموافقة نتنياهو كرئيس للوزراء عام ١٩٩٦ على استمرار الحوار مع عرفات مروراً باتفاق الخليل الذي وقع عليه في نفس العام واتفاق واي ريفر بعد مرور عامين وانتهاءً بخطة فك الارتباط مع غزة التي نفذها شارون في صيف ٢٠٠٥ يكون اليمن والليكوود في القلب منه قد قبلاً تقسيم الدولة ومحاولة إعادة تثبيت نفسه من جديد على الخط الفاصل بين التمسك بإصرار بكل شبر من الأرض وبين الاستعداد لإخلاء معظم المستعمرات الواقعة خارج الخط الأخضر وتقسيم القدس.

وهذا الخلاف المبدئي الشديد أبرز الانقسام الداخلي الذي كان قائماً قبل ذلك بين حثام الليكوود وصقوره، مثلما كشفت الانتفاضة الثانية ومظاهرات مواطني إسرائيل العرب في أكتوبر ٢٠٠٠ عن الانقسام المشابه في صفوف حزب العمل.. وبعد عدة سنوات من الذبذبة بين جانبي القوس قطع شارون اللحم الحى وأخذ معه الجانب المعتدل من الليكوود إلى كاديبا.

وفي واقع الأمر يمكن أن نؤرخ للصدع الأيديولوجي الذي حدث لنظرية أرض إسرائيل الكبرى منذ مشاركة يتسحاق شامير في مؤتمر مدريد وقبل ذلك الاتفاق السلمي الذي وقع عليه مناحم بيجين مع مصر وإخلاء سيناء من المستعمرات اليهودية التي كانت مقامة فيها. والآن وبعد حرب لبنان الثانية وسيطرة حماس على قطاع غزة والمفاوضات التي يجريها رئيس الوزراء أولمرت مع أبو مازن ومع سوريا أصبح أعضاء كاديبا يعانون من أزمة داخلية وهي أزمة تابعة للأزمة الكبيرة التي يعاني منها اليمن بصفة عامة.

وفي الجانب اليساري من كاديبا هناك أعضاء ليكوود سابقين مثل ليفي وشطريت وأولمرت نفسه وهم قريبون الآن أكثر من أى وقت مضى إلى حزب العمل، وفي الجانب اليميني من كاديبا هناك شاؤول موفاز الذي يصعب تحديد الفجوات بينه

وبين الليكوود.

ولكن مجرد بقاء كاديبا واستطلاعات الرأى التي تفيد بأنه من الممكن أن يكون ثانياً حزب على الأقل من حيث الحجم في الكنيست القادمة إذ لم يكن الحزب الأكبر على الإطلاق - هو إنجاز للحزب الذي اعتقد الكثيرون أنه لن يستمر في البقاء أكثر من ولاية واحدة وسوف يختفى تماماً مثل داش وشينوى وحزب الوسط وأحزاب أخرى اختفت أيضاً. ومن ناحية أخرى من الممكن أن نرى حزب كاديبا منقسماً قبل الانتخابات حيث يتجه الحثام إلى حزب العمل ويتجه الصقور إلى الليكوود. ومن ناحية ثالثة من الممكن أن نتخيل وضعاً يؤدي فيه انتصار تسيبي ليفنى إلى انضمام الذين شعروا بخيبة الأمل من باراك في حزب العمل إلى كاديبا ودعم هذا الحزب على حساب الحزب الأقدم الذي فقد طريقه وفقد خصوصيته.

على أى حال، كان المرشحون من العمل والليكوود وكاديبا يعلنون في الماضي عن مواقفهم حيال القضايا المختلفة والتي اتضح أنها غير ذات صلة مثل خطة التجميع (الانطواء) التي عرضها أولمرت عشية الانتخابات السابقة، ولكن المفاوضات الحالية كشفت بوضوح أمام الجماهير الإسرائيلية ما يريده الفلسطينيون وما هو الشيء الذي يمكن أن يتنازلوا عنه وما هو الشيء الذي لا يمكن أن يتنازلوا عنه، وما يريده السوريون وما هو الشيء الذي يمكن أن يتنازلوا عنه وما هو الشيء لا يمكن أن يتنازلوا عنه.

إن الانتخابات الداخلية في كاديبا تلزم المرشحين أن يحددوا موقفهم فيما يتصل بالمفاوضات وفيما يتصل بمقترحات أولمرت حتى نعرف على وجه الدقة ما هي السياسة التي تقترحها ليفنى والتي انكشف جزء منها من خلال التعاون بينها وبين بارأون من أجل تمرير الميزانية وعلى اعتبار أنها تسير على نهج أولمرت أيضاً في المجال الاقتصادي الاجتماعي، وهو المجال الذي يمكن أيضاً أن تسلك فيه نهج نتنياهو.. ومن ناحية أخرى يتضح لنا أيضاً موقف موفاز الذي يقترب كثيراً من سياسة نتنياهو لدرجة أنه بات من الصعب تصديق أنه لن ينضم إلى الليكوود بطريقة أو بأخرى خاصة إذا خسر الانتخابات التمهيدية في كاديبا.

التاريخ وفقاً لكاديا

بقلم: شلومو تسيرونا
المصدر: www.israelhayom.co.il
٢٠٠٨/٩/١٤

وبصياغة دوف فايسجلالاس رئيس مكتب رئيس الوزراء في ذلك الوقت وسفير إسرائيل في الولايات المتحدة داني أيلون. وكانت ليفني تشغل في ذلك الوقت منصب وزيرة الاستيعاب.

قال أيلون أمس: "إنه باستثناء شارون وفايسجلالاس وأنا، لم يكن هناك شأن لأحد بالأمر ومن يقول إنه كان شريكاً فيه لا ينطق صدقاً". كما قال أمس مصدر سياسي كان مقرباً من شارون: "إن ليفني لم تكن شريكة في عملية كتابة الرسالة وباعتبارها وزيرة الاستيعاب من المشكوك فيه أن يكون الرئيس بوش وحتى كونداليزا رايس يعرفونها".

ليفني من جانبها أصرت أمس أيضاً على أنه لولاها لما كانت الوثيقة شملت مسألة اللاجئين وأشار المقررين منها إلى تصريحات نشرت في "تايم مجازين" تضم تأييد لروايتها من وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس.

وكما قال جيل مسينج المستشار الإعلامي لليفني أمس: "أرسلت ليفني بناء على طلب رئيس الوزراء شارون إلى لقاء مع رايس لبحث مسألة اللاجئين. وقد شكلت الرحلة ومراسلات أخرى تلتها أساساً مهماً للمبدأ الذي يحدد أن الدولة الفلسطينية هي الحل للاجئين كما تم بلورته بعد ذلك في رحلة رئيس الوزراء شارون إلى الولايات المتحدة وفي رسالة بوش التي تمثل موقف الإدارة الأمريكية حتى الآن. كما شهدت رايس بنفسها على دور الوزيرة ليفني. لا يستطيع أحد أن يسلبها هذا الإنجاز".

تتباهى الوزيرة تسيبي ليفني بأنه بفضلها تحقق أهم إنجاز لحكومة أولمرت، ألا وهو صدور القرار ١٧٠١. ليفني الآن تنسب لنفسها أيضاً الإنجاز السياسي الأساسي لرئيس الوزراء السابق أريئيل شارون: وهو رسالة الضمانات التي أرسلها رئيس الولايات المتحدة جورج بوش في أبريل ٢٠٠٤ - وهو ما أثار الغضب.

كان هناك تصريح أمريكي في الرسالة ينطوي على تأييد الموقف الإسرائيلي في قضايا مختلفة تتعلق بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. كما ورد في الرسالة أن الولايات المتحدة تؤيد بقاء الكتل الاستعمارية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وتوافق على الموقف الإسرائيلي بعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل. وقد عرض شارون على الرأي العام رسالة الضمانات لحشد تأييد جماهيري واسع النطاق لإخلاء المستعمرات في قطاع غزة.

وفي حديث مع أيلان حاسون بالقناة الأولى مساء يوم الخميس الماضي قالت ليفني: "منذ اعتلائي منصب وزيرة في حكومات إسرائيل ألححت على شارون وبعد ذلك الرئيس الأمريكي لتحقيق الإنجاز السياسي الأكبر، وهو أن يكون حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية وليس في إسرائيل". وعندما سمعت مصادر سياسية هذه التصريحات غضبت وزعمت أن ليفني لم تكن ذات صلة بالعملية. ووفقاً لهذه المصادر كانت هذه العملية حيثئذ سرية للغاية وتمت عن طريق طاقم محدود يرأسه شارون

نداء أخير لمسافري كاديا

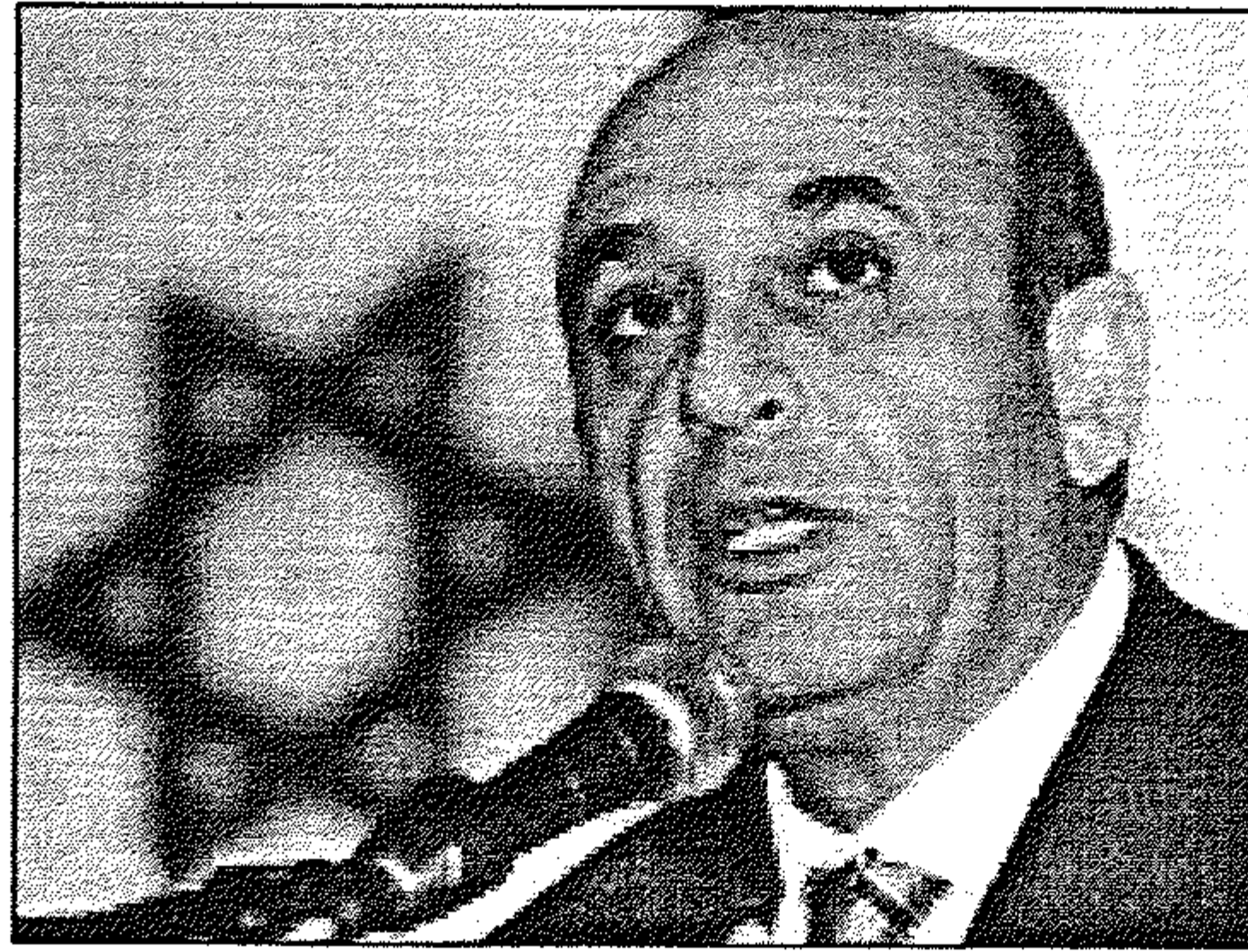
هاآرتس ٢٠٠٨/٩/١٤
بقلم: جدعون ليفي

أن تراجعوا عن هذا الالتزام. ليس مسموحاً فحسب، وإنما أنتم ملزمون بذلك.

إذا كان هناك شيء عزيز على قلوبكم غير الشللية التي يتبعها وسيطكم، وإذا كان هناك شيء مهم في نظركم غير النقابة، الجماعة، والعشيرة ومكان العمل، وإذا كان يهكم أيضاً كيف ستبدو صورة الدولة والمجتمع والجيش، حتى المبادئ الأخلاقية لدينا - ومعذرة على استخدام تلك الكلمة - تحتم عليكم ألا تصوتوا لموفاز. إذا أصبح موفاز في

نداء أخير لمسافري كاديا: لا تصوتوا لشاؤول موفاز. صوتوا لتسيبي ليفني أو لميئير شطريت - ومن الأفضل عدم التصويت لأفي ديختر - ولكن المهم ألا تصوتوا لموفاز. صحيح أن جزءاً كبيراً منكم قد انتسب لحزب كاديا لمجرد أن رئيس نقابته قد أمره بفعل ذلك وتقديم الدعم لوزير المواصلات الذي يفيد مكان عملكم، وصحيح أن مقالول الأصوات عندكم قد تعهد بإلقائكم البطاقة «الصحيحة» في صندوق الاقتراع (أنتم وذويكم)، ولكن من المسموح لكم

يوم الأربعاء القادم مرشحاً لرئاسة وزراء إسرائيل، سيكون هذا اليوم أسود من السواد، يوم ينتخب فيه مرشح غير جدير ومرفوض. إن أخطاء إيهود أولمرت التي نسعى الآن للتطهر منها ستبدو ناصعة البياض مقارنة بأعمال موفاز كرئيس هيئة أركان وكوزير للدفاع. من المحظور أن يرأس الدولة هذا الرجل الذي يتبنى نهج القوة والعنف، وأن يصبح أمير الحرب هذا رئيساً للوزراء، ولا سيما في هذه الفترة الخطيرة.



أنتم يا معشر المتسبون لكاديبا لستم جمهوراً يسهل إقناعه. أغلييتكم انتسبت لحزب اللاشيء هذا بسبب المصالح فقط. وإلا فلماذا انتسبتم لكاديبا...؟ هل بسبب الأيديولوجية غير الموجودة أم بسبب الأفكار السامية والقادة الأفذاذ...؟ عدد غير قليل منكم انتسب في نفس الوقت إلى حزب آخر أو اثنين لمزيد من الثقة.

لقد وضعوا أصواتكم المضمونة في صناديق مخومة، معتمدين على انصياحكم الأعمى للناشط المحلي أو الرئيس في العمل. هذا هو الوقت المناسب لإثبات أنكم لستم كذلك. وأن هناك أمراً أو اثنين غير المصالح يقضيان مضاجعكم، بما يتجاوز الترقية الشخصية والتعيين المؤكد لأحد أقاربكم. اثبتوا أيضاً أنكم مستعدون للتفكير في الغد وعدم التقوقع في دائرة الانتقام من العرب والمعاقبة والضرب والقتل والاعتقال والتجويع. اظهروا لنا أنكم تعتقدون أن إسرائيل أكثر تحضراً واستنارة من مرشحكم، واثبتوا أنكم لا تريدون أن تصبح القوة هي اللغة الوحيدة للدولة التي تعيشون فيها. إن اخترتم موفاز، هكذا سيكون مآل الأمور.

في أي دولة قوية سيكون شخصية تستحق الشجب والنبد. «لقد ظننت أنه يجب توجيه ضربات أقوى» قال موفاز لأعضاء لجنة فينوجراد حول حرب لبنان مجسداً دفعة واحدة فلسفته البائسة. ولطالما تحدث بهذه الطريقة وتصرف على هذا الأساس. اعتصروا ذاكرتكم، وابعثوا عن فكرة مهمة واحدة جاء بها موفاز.. أو فرصة واحدة لم يؤيد فيها عملية عسكرية إضافية.

هذا هو الوقت المناسب لتذكيركم: نحن بصدد أحد وزراء الدفاع الأكثر وحشية الذين شغلوا هذا المنصب. فهذا الرجل يرى العرب دائماً عبر مجهر البندقية ومن على متن الآباتشي

ومن فوق الدبابة والطائرة، ولا يخطر بباله في أي وقت من الأوقات أن يستخدم نهجاً آخر. موفاز رافض دائم للسلام، ولم يؤيد قط أية خطوة سياسية تنحرف ولو قليلاً عن أرض المعركة - المكان الوحيد الذي يعرفه.

من كان مقاول الاغتيالات لدى آريئيل شارون، وعارض كرئيس لهيئة الأركان الانسحاب من لبنان

والانسحاب الجزئي من الخليل، وعارض كوزير للدفاع خطة فك الارتباط في البداية، ثم أيدّها فيما بعد، واشترط بقاء الجيش في غزة كـ «ورقة مساومة»، ثم سرعان ما قام بإعادة ترتيب أوراقه بصورة انتهازية لكسب ود شارون.

والآن هو مؤيد أبدي لـ «العملية الكبرى» في غزة، ومعارض للتهديّة، كما هو الآن معارض للانسحاب من الجولان. أنتم بالتأكيد تذكرون صوته كرئيس لهيئة الأركان حيث سمع صوته بالصدفة عبر مكبر الصوت وهو يدعو لطرد ياسر عرفات باعتباره رئيساً لمجموعة الضغط لاغتيال عرفات، ذلك الحدث الفاضح في حد ذاته. وبأمر منه قامت إسرائيل بالقضاء على أجهزة الأمن التابعة لفتح في المناطق (الفلسطينية)، والآن يمكننا أن نرى ثمار هذه السياسة الفاسدة من خلال غزة. الموفازيون الذين حيدوا عرفات، ساعدوا في إيصال حماس إلى سدة الحكم. موفازكم هو أيضاً أحد الإسرائيليين الذين تسببوا في إثارة الانتفاضة الثانية. هل تريدونه أن يجلب الثالثة علينا، وربما الأفظع من أي شيء آخر، أن يجلب لنا القنبلة الإيرانية.

إن كانت هناك شخصية تجسد الرؤية العدوانية العنيفة التي لا يوجد بديل عنها، فموفاز هو هذه الشخصية. خلال فترة ولايته كوزير للدفاع قتلت إسرائيل ١٧٠٥ فلسطيني، ٣٧٢ منهم من الأطفال والصبية، وهو رقم يزيد عن عدد الإسرائيليين الذين قتلوا في تلك الفترة بستة أضعاف. هذه تجربة موفاز الوحيدة، الأب الروحي لنظرية الاغتيالات، وهي النظرية الوحيدة التي تحمل اسمه. أنتم تذكرون بالتأكيد أيضاً كيف وصل إليكم: في اللحظة الأخيرة، فقط بعد أن تأكد أن لا فرصة له في الليكود. هذا ندائي الأخير لكم، اتخذوا هذا الأسبوع خطوتكم المصيرية. البدائل ليست أفضل بكثير، ولكن تذكروا أن موفاز أمامكم وكل الباقين ورائكم.

حزب إصلاح أم حزب نعم ولا

بقلم: سيفر بلوتسكرو
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٩/١٦

يوم الانتخابات. وإذا كان من الصعب ترك حزب لصالح آخر، فمن السهل نسبياً الانتقال من مرشح إلى الآخر داخل الحزب، ولا سيما في مراحل تبلوره.

في بعض من الاستطلاعات بذلت جهود للتغلب على النسبة العالية من رافضي الإجابة من خلال أسئلة غير مباشرة وتخمينات ذكية. وقد نجحت الطريقة في استطلاعات الانتخابات للكنيست حين جمعت الجهات القائمة على الاستطلاعات معلومات مسبقة كثيرة عن العلاقات بين المواقف، المزايا الديموجرافية وتاريخ تصويت المستطلعين، وبين البطاقة التي سينزلونها في النهاية إلى صندوق الاقتراع. هذا المخزون من المعطيات ناقص في حالة الانتخابات التمهيدية الحالية في كاديا: لا توجد سوابق، لا يوجد تشخيص لأنماط التصويت. المعسكرات فيها لحظية والحدود مشوشة. كل شيء سائل، كل شيء «وسطي».

كاديا يعرف نفسه بأنه حزب وسط ويدعى أنه حزب جامع للطبقة الوسطى الإسرائيلية، في معظمها غير سياسية، أو على الأقل غير أيديولوجية. وهذه أيضاً طبقة غاضبة، مستاءة وغير راضية جداً عن وضع الأمور في الدولة. وهي معنية بالتغيير، ولا بالثورات وليس بالتلعنات. ولولم يطحن ننتياهو حتى سحقه مفهوم «إصلاح» لكان ممكناً القول إن الطبقة الوسطى الإسرائيلية تمنى حزب الإصلاح. الإصلاح في طريقة الحكم، الإصلاح في البيروقراطية، الإصلاح في فرض القانون والإصلاح في العلاقة بين السلطة والمواطن. والسبب ما لم نر تسيبي ليفني أو شاول موفاز يضعان هذه الإصلاحات أو أشباهها على رأس جدول أعمالهما. فليس لكليهما أجندة إصلاحية ولا حتى خطاب إصلاحي.

ليخ فاونسا البولندي عبر في الماضي عن موقفه من المواضيع المختلف عليها بقوله «أنا مع وفي واقع الأمر ضد». وبعد ولاية واحدة في الرئاسة حظى فاونسا «الوسطي» في الانتخابات التالية بـ ١ في المائة من الأصوات. مصير مشابه كان لأحزاب وسط كبرى في إسرائيل، فقد تبخرت بعد إنجاز انتخابي واحد. كاديا لن ينجو هو أيضاً إذا ظل حزب «مع وفي واقع الأمر ضد»، حزب «نعم ولا».

اسألوا الوزير تسيبي ليفني ما الساعة وهي ستجيبكم، بعد استعراض معمق لموقع إسرائيل بالنسبة لخريطة الساعة العالمية والمناطق الزمنية: لدى في هذا الموضوع موقف واضح، ولكنني لن اكشف عنه في وسائل الإعلام.

اسألوا الوزير شاول موفاز ما الساعة وهو سيجيبكم على الفور: الثالثة والرابع. من المعقول الافتراض بأنكم إذا ما نظرتكم إلى ساعتكم ستجدون أن الساعة هي الرابعة إلا ربع. وعندما ستقولون ذلك لموفاز، فإنه على الفور سيصلح نفسه، ليقول: الرابعة إلا ربع لا بد ستأتي.

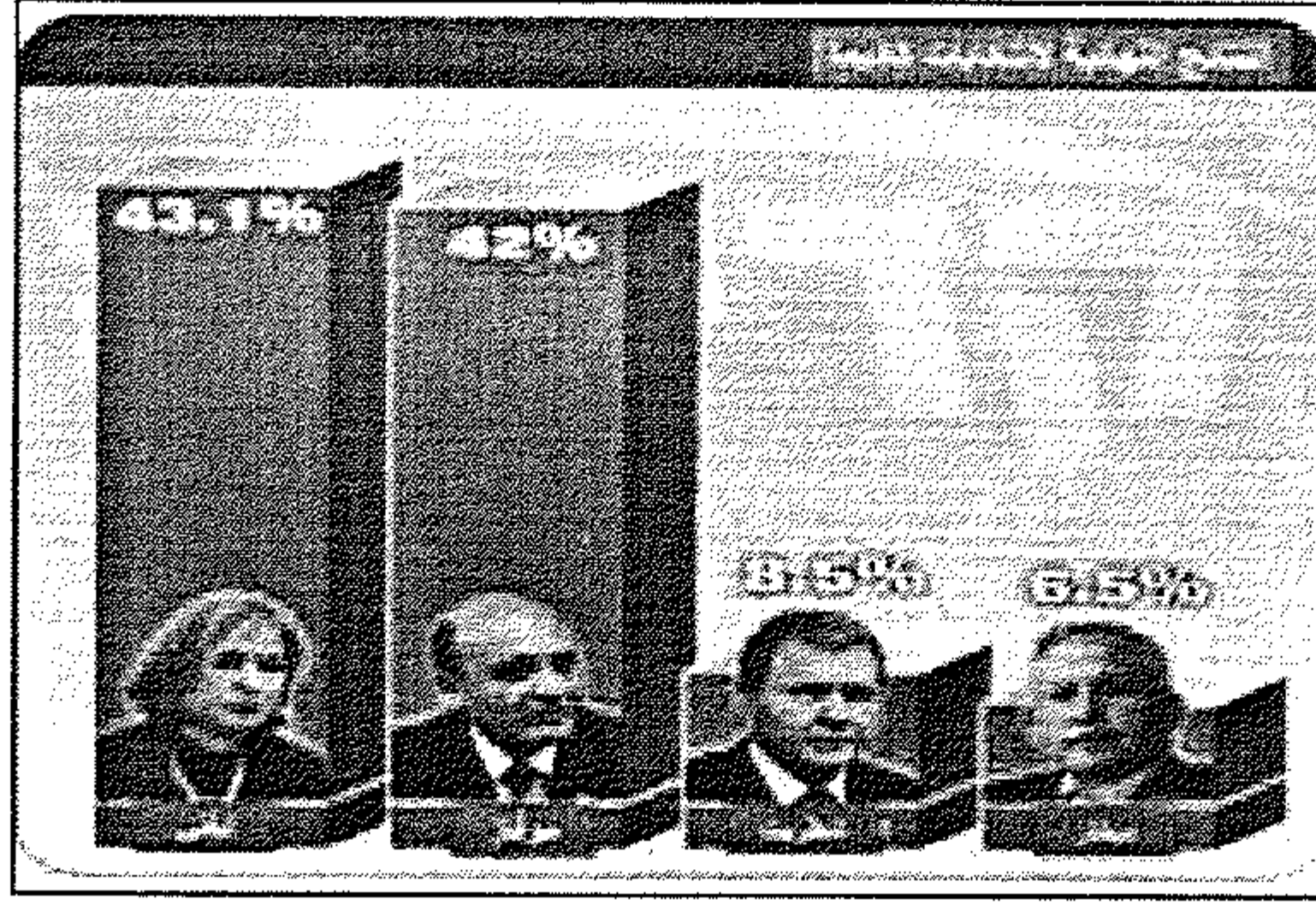
بين التعقيد الغامض لليفني والحسم المتغير لموفاز من هو الأفضل؟ غدا سنعرف قرار جمهور متسبي كاديا. ربما يكونوا هم نسوا ذلك، إلا إنهم غدا لن ينتخبوا رئيس الوزراء، بل سيختبون رئيس الحزب. المنتخب وان كانا كفيلين بأن يعمل كرئيس للوزراء بزمان ما، إلا إنها قد لا يكونا جديرين برئاسة الوزراء إذا ما فشلا في تشكيل الحكومة. وفي كل الأحوال سيتعين عليهما أن يقودا حزبهما للفوز في الانتخابات العامة، اختبار إدارة الحزب سيسبق أو سيتطابق مع اختبار إدارة الدولة.

أنماط التصويت في الانتخابات التمهيدية تختلف عما هو دارج في انتخابات للكنيست. الاختيار لا يكون بين أيديولوجيتين ومذهبين متعارضين، بل بين المؤهلات الشخصية للمتنافسين من أبناء نفس البيت الفكري. المقترح لا يتعرض لدعاية قطرية مطبوعة ومرئية والتأثير العائلي - المحيطي - الاجتماعي، الذي يلعب دوراً هاماً في الانتخابات العامة، يكاد لا يكون موجوداً فيها. وبالتأكيد ليس في حزب رضيع مثل كاديا.

يوجد لذلك أثر مباشر على الاستطلاعات: حتى لو افترضنا أن تحليل الفئات السكانية المنتسبة لحزب جديد مثل كاديا جرى وفقاً لكل قواعد الإحصاء، والعينة التي أخذت كبيرة وتمثيلية.. إلا أن نتائجه لن تدل إلا على التفضيل التصريحي للمقترعين وليس إلى نتائج التصويت عملياً. الفارق بين الاثنين قد يكون عميقاً ويعكس عوامل أخرى، مثل الحافز للتوجه إلى صندوق الاقتراع وتغيرات اللحظة الأخيرة في التفضيل، وكذا مظاهر الأعياب وتنظيم

النتائج النهائية لانتخابات كاديا

كانت ليفني قد حققت انتصاراً واضحاً في تل أبيب، روش هاعين، الطيرة، سابير، رعنانا وهرتسليا، حيث حصلت هناك على ٣٧٢ صوتاً مقابل ٥٥ صوتاً لموفاز. وفي هرتسليا تغلب ديجتر على موفاز وحصل على ٦٦ صوتاً. في المقابل، في كفار سابا تخبط شطريت موفاز وحصل على ٩٨ صوتاً مقابل ٧٧ لموفاز.



كما حققت ليفني انتصارات في صناديق الاقتراع في أور عقيفا، بيت شيمش، بت يم، حولون، كريات أونو، جفعاتاييم، كفر قرع، كفار سابا، ويافيه. وفي يافيه حصل شطريت، الذي شغل في بداية حياته السياسية منصب رئيس بلديتها، على ٧٧ صوتاً بفارق ١٠ أصوات عن شاؤول موفاز. وهناك حصل ديجتر على ستة أصوات فقط.

بينما حقق موفاز انتصارات في بئر يعقوف، طبريا، رمات جتن، كريات آتا، ونهاريا، حيث حصل هناك على ١٩٥ صوتاً، مقابل ١٠٥ صوتاً لليفي. وكان الانتصار الساحق لموفاز في كريات ملاخي، حيث حصل هناك على ٣١٤ صوتاً، مقابل ٧٠ صوتاً فقط لليفي. كما تفوق وزير المواصلات أيضاً في صناديق الاقتراع في نيفوت، معاليه أدوميم، اللد، شوهم وعراد. (أنظر الجدول التالي)

وقد قررت لجنة الانتخابات رفض التماس الذي قدمه ممثلو موفاز مطالبين فيه بعدم نشر نتائج الانتخابات لأن اللجنة تعمل بموجب لوائح وضعها حزب كاديا. وأبلغت اللجنة مقدمي التماس بإمكانية تقديم التماس لمحكمة الشئون الحزبية. وعقب إعلان فوز ليفني، ذكر ممثل موفاز المحامي يهودا فاينشتاين أنه سيوصي موفاز بتقديم التماس ضد نتائج الانتخابات لمحكمة الشئون الحزبية.

ومن جانبه أوضح فاينشتاين أنه صحيح أن ليفني تغلبت على موفاز بفارق ٤٣١ صوتاً، إلا أن صندوق الاقتراع الذي تم استعباده في رهط كان يضم ٤٣٠ صوتاً. وهو يقول: "لا يمكن الحكم في إسرائيل بفارق صوت واحد، هذا غير مشروع". في نهاية المطاف يبدو أن موفاز تخلى عن فكرة تقديم التماس ضد نتائج الانتخابات، بعدما اتصل بليفني وهنأها

بعد ليلة عصيبة، تم انتخاب رئيس جديد لحزب كاديا. كانت النتائج الأولية التلفزيونية قد توقعت فوز ليفني بفارق كبير يصل إلى نحو ١٠٪، ولكن في الساعات المتأخرة من الليل تغيرت النتائج النهائية بصورة دراماتيكية. ومن خلال فرز الأصوات الانتخابية اتضح أن وزيرة الخارجية تسيبي ليفني

فازت بفارق ٤٣١ صوتاً فقط. وقد اتصل بها خصمها وزير المواصلات شاؤول موفاز وهنأها على الفوز.

وبعد إعلان لجنة الانتخابات النتائج النهائية ترددت أصوات الفرع من منزل وزيرة الخارجية تسيبي ليفني. وقد وصل إلى المنزل في المساء الكثير من المؤيدين، من بينهم وزير المالية روني بارأون. وفي ساعات الصباح غادرت ليفني منزلها لكي تلقى خطاب الفوز في الشارع. وقالت ليفني وهي برفقة الكثير من أنصارها: "إنني تقدمت لهذا المنصب في خشوع إلهي، وتعهدت بالسعي من أجل تشكيل حكومة في أسرع وقت".

في ختام ليلة عصيبة على المتنافسين ظهرت النتائج النهائية: فقد صوت لصالح ليفني ١، ٤٣٪ (٩٣٦، ١٦ صوتاً)، بينما صوت لصالح موفاز ٤٢٪ (٥٠٥، ١٦ صوتاً)، ولصالح شطريت ٨، ٥٪ (٣، ٣٢٧ صوتاً) ولصالح ديجتر ٦، ٥٪ (٥٦٣، ٢ صوتاً). وقد بلغ إجمالي نسبة التصويت ٥٣، ٧٪ من بين ٧٤ ألف عضو منتسب لحزب كاديا.

* القنوات التلفزيونية توقعت فوز ساحق لليفي:

أوضحت نتائج التوقعات التي أذاعتها القنوات الإسرائيلية الثلاث (الثانية، العاشرة والأولى) فوز ليفني بفارق كبير على منافسيها الثلاثة، وجاءت النتائج على النحو التالي: فقد أفادت القناة الثانية بحصول ليفني على ٤٨٪، مقابل ٣٧٪ لموفاز، و٧ لكل من شطريت وديجتر. بينما ذكرت القناة العاشرة أن ليفني حصلت على ٤٩٪ من أصوات الناخبين وموفاز على ٣٧٪، بينما حصل كل من شطريت وديجتر على ٧٪. كما ذكرت القناة الأولى أن ليفني حصلت على ٤٧٪ مقابل ٣٧٪ لموفاز و٨٪ لديجتر و٧٪ لشطريت.

المدينة	الترتيب حسب أكبر عدد من أصوات الناخبين	موفاز	شطريت	ديختر
الخضيره	ليفني (٣٢٢)	موفاز (١٧٧)	شطريت (٥٨)	ديختر (٧)
موديعين	ليفني (١٤٣)	موفاز (١١٦)	ديختر (١٢)	شطريت (٦)
نتانيا	موفاز (٤٧٠)	ليفني (٣٩١)	ديختر (٩)	شطريت (٨)
كريات ملاحي	موفاز (٣١٤)	ليفني (٧٠)	شطريت (١٥)	ديختر (٦)
شوهم	موفاز (٢٢٨)	ليفني (١٠٦)	ديختر (١٣)	شطريت (٦)
اللد	موفاز (١٧٧)	ليفني (١٣٥)	ديختر (١١)	شطريت (٨)
عكا	موفاز (٢٧٢)	ليفني (١٢١)	شطريت (٨٤)	ديختر (٥)
حولون	ليفني (٣٩٦)	موفاز (٢٦٦)	شطريت (١٢٨)	ديختر (١٣)
بت يم	ليفني (٢١٤)	موفاز (١٢٣)	ديختر (٥٥)	شطريت (٨)
أور يهودا	موفاز (٢٦٦)	ليفني (١٧٧)	شطريت (٢٠)	ديختر (٦)
جفعاتايم	ليفني (٢٨٣)	موفاز (٢٦١)	شطريت (٢٦)	ديختر (١٨)
باقة جت	ليفني (١٧٢)	موفاز (١٣)	ديختر (١)	شطريت (٠)
أشدود	موفاز (٧٦٩)	ليفني (٣٢٤)	شطريت (١٨٩)	ديختر (١٠٢)
نيس تسيونا	موفاز (٢٠٨)	ليفني (١٠٥)	شطريت (١٣)	ديختر (٩)
هود هشارون	ليفني (٢٠٨)	موفاز (٦٩)	ديختر (١١)	شطريت (٩)
كفر قرع	ليفني (١٠٧)	موفاز (٥٣)	شطريت (٤)	ديختر (٢)
كفار سابا	ليفني (٣٠٣)	شطريت (٩٨)	موفاز (٧٧)	ديختر (١٥)
يتاح تكفا	ليفني (٤٤٢)	موفاز (٣٨٤)	شطريت (٢٨)	ديختر (١٤)

رائعين. سوف نتقابل ونتحدث عن كل شيء، ولكنكم كنتم رائعين. لقد انتصر الأخيار". وطوال الأمس، أعربت ليفني عن قلقها من نسبة التصويت المنخفضة، الأمر الذي كان سيمنح التفوق التنظيمي لموفاز. وقد طلبت مد فترة التصويت لمدة ساعة. ولكن لجنة الانتخابات المركزية في حزب كاديما وافقت على مدها لمدة نصف ساعة فقط، بعد رفض الالتماسات التي قدمها شاؤول موفاز وميثير شطريت. وحتى الساعة التاسعة والنصف مساءً بلغت نسبة التصويت نحو ٥٠٪.

بتائج الانتخابات. من جانبه، ذكر رئيس لجنة انتخابات ليفني، عضو الكنيست يوحانان بلسنر، أثناء مغادرته اللجنة الانتخابية أن "المنافسة كانت شرسة ودراماتيكية بصورة غير معهودة، وأنا سعيد بفوزنا. التحدي الذي سيواجه ليفني الآن هو توحيد صف الحزب والسعي لتشكيل حكومة مستقرة". في المقابل، قالت عضو الكنيست السيدة رونيت تيروش، إحدى أنصار موفاز، إنهم "سرقوا منا فرحة الفوز. لقد حدثت في العملية الانتخابية أموراً لم يكن من المفترض أن تحدث. يجب على القاضي أربل ألا يعلن فوز ليفني". وفي معسكر ليفني قالوا: "النتائج نهائية.. لقد تم رفض كل الالتماسات. وهي حققت الفوز".

في ساعات الليل تجنبت ليفني الإعلان عن فوزها قبل الأوان. واكتفت بمكالمة هاتفية مع أعضاء معسكرها وقالت لهم: "حاربتم كالأسود في مواجهة أصحاب المصالح وكنتم

لا مجال للغيرة من الفائز

المحيط الخارجي مصدر تهديد هو الآخر: أمريكا مشلولة وتنتظر رئيسها الجديد. محمود عباس قد يخرج في يناير. حسن نصر الله يتطلع للانتقام والركود الاقتصادي العالمي يهدد الجميع. يتوجب الحذر من أزمة غير متوقعة مثل المواجهة العنيفة بين الفلسطينيين والمستعمرين في الضفة الأمر الذي سيدخل إسرائيل في دوامة دولية ويهدد استقرارها الداخلي. الساحة في حالة تسخين استعدادا للتدهور القادم أو الصدام بين المستعمرين والجنود.

ما الذي يمكن للخليفة الجديد أن يركز عليه؟ دفع المفاوضات مع الفلسطينيين نحو حل الدولتين. هذا بديل يدهي سيعزز موقع كاديما كحزب للسلام في مواجهة الليكود الرفضي ويوفر دعماً دولياً لرئيس الوزراء الجديد. ولكن المفاوضات الجديدة مع السلطة الفلسطينية ستشكل خطراً على الائتلاف مع شاس فضلاً عن أن الجمهور لا يثق بإمكانية التوصل إلى التسوية.

المفاوضات مع سوريا تحظى بدعم جهاز الأمن وتنطوي على جدوى استراتيجية لإسرائيل حيث تسعى لإبعاد الأسد عن التحالف مع إيران. ولكن إنضاج المباحثات نحو التسوية يستوجب تدخلاً أمريكياً. الإدارة المنصرف لا تبدى الاهتمام بذلك والإدارة الجديدة ستحتاج مدة من الوقت لبلورة سياستها.

الاصطفاف الوطني في مواجهة التهديد الإيراني سيثير الذكريات البطولية من الخمسينيات ويعزز صورة رئيس الوزراء كقائد أمني ويتنزع من نتنياهو الورقة الأقوى بيديه قبيل الانتخابات. ولكن المراهنة هنا كبيرة. الجمهور سيني توقعات لحرب وقائية ضد الذرة الإيرانية. تحقيقها يستوجب دعماً أمريكياً وهذا الدعم غير قائم الآن. أما تبديد هذا التوقع فسيظهر رئيس الوزراء كشخصية بائسة.

المواجهة الهجومية مع المستعمرين مثلما فعل شارون ستعزز مكانة كاديما في نظر ناخبي الوسط السياسي إلا أنها ستحدث أزمة داخلية عميقة وهناك شك أن يكون وريث أولمرت صاحب مكانة شعبية وقدرة سياسية لتمير مثل هذه الخطوة.

التوجه المبكر نحو الانتخابات قبل تكريس مكانة القيادة الجديدة في نظر الجمهور سيكون انتحاراً سياسياً. أما محاولة تجميد كل شيء وإدارة مفاوضات سياسية عقيمة والتركيز

الهدف الأساسي المباشر للمتصرف في الانتخابات التمهيدية في كاديما يجب أن يكون تشكيل الائتلاف والاستقرار السريع على رأس الحكومة الجديدة من أجل تكريس نفسه وحزبه استعداداً للمواجهة القادمة مع الليكود في الانتخابات القادمة. ليس من الممكن القيام بذلك من خلال إطفاء الحرائق وإدارة الأزمات والبحث عن الفرص السانحة. هذه مسألة تتطلب بلورة رؤية استراتيجية.

أساس كل استراتيجية ناجحة عسكرياً أو سياسياً أو تجارياً هو التركيز حول الأساسيات وبلورة الجهود والطاقت في بوتقة واحدة. كل قائد بحاجة لمهمة مركزية تعتبر علامة فارقة له بحيث يقوم بتعجيل الجدول الزمني لتحقيقها والسعي لحشد الطاقات الوطنية والشعبية. الرسالة يجب أن تكون بسيطة ومفهومة ومنهجية وعليه أن يطرح الحلول للمشكلة القومية الهامة التي يراهن على حلها.

هناك خطر أن يتربصان برئيس الوزراء الجديد عادة: الأول ميله للتركيز على الهوامش التي تمتص طاقات حيوية وهذا ما حدث مع إيهود باراك في عملية قيادة الشاحنة يوم السبت، التي كلفته زعزعة ائتلافية وبنيامين نتنياهو في صراعه ضد «النخب القديمة» الأمر الذي أثار ضده قوى ذات قدرات كبيرة.

الخطر الثاني الذي يتربص به هو التورط في أزمة أمنية لا داعي لها الأمر الذي يتسبب في إثارة مشكلة هامشية هذا حدث مع نتنياهو في نفق القدس ومع أولمرت في حرب لبنان الثانية. في هذه الحالات كانت الدوافع وراء هذه الورطة رغبة في إظهار قوته وسيطرته على المجريات. النتيجة كانت كشف عوراته ونقاط ضعفه.

ومن سيأتي بعد أولمرت سيكون ملزماً بالحذر من مثل هذه المصائد المغرية وأن يدرك أن وضعه أسوأ من وضع من سبقوه. أولاً: ليس لديه تفويض من الجمهور وإنما من حزب كاديما وحده. في أول أزمة ستصادفه أو التدهور الأول الذي يحدث سيذكروه بذلك. ثانياً: ليس لديه متسع من الوقت، فالقائد الجديد يحتاج سنة تقريباً لبلورة استراتيجية وسياسة عملية. ولكن من يصعد إلى الملعب في منتصف المباراة لا يملك فرصاً كثيرة لإصلاح أخطائه قبل صافرة النهاية. عليه أن يطرح استراتيجية سريعة تميزه عن أولمرت وأن يأمل في أن تصمد حتى الانتخابات.

على المسائل الداخلية مثل «إصلاح نظام الحكم» أو «مكافحة الفساد» حتى تتغير الظروف الخارجية - سيحول رئيس الوزراء إلى إحصائي يقوم بإهدار الوقت على كرسيه كما كان أولمرت منذ حرب لبنان الثانية. الخيار الذي يواجهه من سيخلف أولمرت هو إذن إمكانية

بين خيارات إشكالية تضعه على محك الاختبار القيادي المركب - في الوقت الذي يود فيه الجمهور الخروج من حالة الكآبة خلال العامين الأخيرين إلا إنه لا يثق بالجهاز السياسي، ومن ثم كون الاستنتاج: إنه لا مجال لحسد الفائز أو الغيرة منه.

نعم لتسيبورا

بقلم: ناحوم برنياع
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٩/١٨

رغم أنها لم تعد رئيسة حكومة بعد، حققت تسيبي ليفني أمس نصر كاسح. لم تهزم مدعياً واحداً للتاج وهو شاؤول موفاز بل اثنين آخرين هما بنيامين نتنياهو وإيهود باراك. ليس في كل يوم تنتصر مرشحة صاحبة حياة مهنية قصيرة مثل ليفني على ثلاثة رجال قضوا جزءاً كبيراً من حياتهم في قلب الخدمة العامة. ليس في كل يوم تهزم امرأة ثلاثة رجال. وما زلنا لم نقل شيئاً عن مثير شطريت وعن آفي ديختر. لم ينبع فوز ليفني (مرة أخرى نقول مع فرض أن استطلاعات الرأي دقيقة) من إنجاز تنظيمي أو أحلاف سياسية. بل نبع من الاشتياق عند الجمهور العام إلى قيادة جديدة طازجة ولاسيما نظيفة. نجحت ليفني في أن تكون في هذا الوقت على الأقل أميرة وسندريلا أيضاً: أميرة لأنها ولدت في بيت سياسي ودخلت الجهاز السياسي برعاية قدماء الحركة، الذين كانوا أنصار أبويها أكثر من كونهم أنصارها. وسندريلا لأن علوها إلى القمة كان سريعاً جداً وكان أميرها آريئيل شارون. بحق قال أمس الساسة من رؤساء الأحزاب الأخرى أن انتخاب ليفني بعيد من أن يضمن لها رئاسة الحكومة. فأمامها تفاوض صعب سيحتاج منها إلى دهاء وقدرة على السيطرة. لا يعني ذلك أن احتمالات أن تقيم حكومة تخصها معدومة: فقد كان التصريح المتحفظ لإيلي يشاي رئيس شاس يرمي إلى إعطائه قوة مساومة للتفاوض لا إلى رفض إقامة حكومة في هذه الكنيست، بالضرورة. كذلك سرعة دعوة شالوم سمحون المقرب من إيهود باراك إلى تقديم موعد الانتخابات لا تدل بالضرورة على استراتيجية حزب العمل. تدل التجربة في الزمن الأخير على أن إيهود باراك يبدل آراؤه بسرعة أكبر

من سرعة تبديل جواربه. اعترف أعضاء الكنيست من العمل أمس بأنهم لا يعلمون حقاً ما الذي يريده باراك وهل ما يريده اليوم هو ما سيريده غداً أيضاً. وتقدير أكثرهم أن العمل آخر الأمر سيقبل بوجوده في حكومة يرأسها يسي. وخيار آخر هو أن تستنفذ سريعاً جداً احتمالات إقامة ائتلاف، والاعتراف بأن الأمر غير ممكن والمضي إلى الانتخابات العامة للكنيست. كما تبدو الأمور وكأن الانتخابات في بدء السنة الآتية تبشر بمعركة بين كاديا برناسة ليفني والليكود برئاسة نتنياهو في حين يصبح العمل حزباً هامشياً مستقبلاً ورائه. ربما يكون هذا ما يريده باراك: أن يفشل كما فشل في الانتخابات في ٢٠٠١ وأن يمضي إلى بيته إلى أعماله وإلى محاضراته. غيرت الانتخابات التمهيديّة وجه كاديا: فقد تحول من حزب إيهود باراك إلى حزب ليفني مع محطة وسطى للجان عمال ومقاولي أصوات أرادوا مصلحة وزير النقل العام. هل هي قادرة على إدارة حزب بلا ميراث، وبلا مؤسسات ومعرض لمطامح ساسة إعجابهم بذواتهم لا يقل عن إعجابها. يصعب أن نعلم. يبدو أن الحملة الانتخابية التي انقضت أمس لم تغير كاديا فقط بل ليفني أيضاً، فقد ملأها بالحماسة والثقة. المعركة الحقيقية تبدأ الآن. حتى كتابة هذه السطور لم تكن ليفني قد الفت طريقاً سياسياً يواجه التحدي الذي يوجد أمامها. ربما يكون تساحي هنجبي هنالك: ففيه دهاء وبرود أعصاب وتهكم يكفي لعدة أحزاب. وربما روني بارأون: ففيه صرامة وعناد لا يوجدان عند الآخرين.

اختبار أول في الزعامة

من مستشاريه الإعلاميين الكف عن إطلاق الملاحظات المشككة بشرعية انتخاب ليفني.

في الانتخابات التمهيدية في كاديا تقرر من محل محل أولمرت كزعيم للحزب الذي انتصر في الانتخابات الأخيرة للكنيست. رئيس الحزب الأكبر سيحاول الآن تركيب حكومة وبلورة ائتلاف واسع قدر الإمكان. ولما كان رئيس الوزراء مضطر للاعتزال بسبب الفساد وليس لأنه فقد ثقة الكنيست، فيمكن الافتراض بأن الخطوط الأساسية لحكومة الاستمرار لن تتغير كثيراً.

في الطريقة البرلمانية المتبعة هنا، فإن من يحظى بثقة أغلبية الكنيست يكون له تفويض كامل باتخاذ القرارات والقيادة. الأحاديث عن أن عدداً قليلاً جداً من الأشخاص قرروا من سيكون رئيس الوزراء التالي هي محض هراء. الكنيست، التي تمثل الجمهور هي التي تقرر متى تجرى الانتخابات.

الطريقة التي ستحاول بها ليفني تشكيل حكومة ستكون اختباراً الأول في الزعامة. وسيتعين عليها إثبات أنه خلافاً لسلفها اختارت الوزراء الأكثر ملاءمة.

ليفني ملتزمة فقط أمام الجمهور الذي يريد أن تقود. اختيار عمير بيرتس وزيراً للدفاع لأنه أراد منصباً لا يناسبه، أو اختيار أبراهام هرشيزون لأنه صديق رئيس الوزراء، تبين بعد زمن غير بعيد كمساس حقيقي بالمصلحة العامة. إذا أرادت ليفني أن تقود لا أن تقاد، فإن عليها أن تبني حكومة تعكس جدول أعمالها.

بدا نصر تسيبي ليفني على شاؤول موفاز باهتاً لأنه لم يتطابق مع توقعات الاستطلاعات، ولكن في النهاية تفوق بـ ٤٣١ صوت، مثل التفوق بصوت واحد، هو نصر. عندما يكون عدد المصوتين في الانتخابات التمهيدية هو ٣٩,٩٣١، يشكلون ٥٥ في المائة من الهيئة الانتخابية، فمن المعقول أن يكون الفارق بمئات الأصوات.

لليفني تفويض لمحاولة تشكيل حكومة ذلك أن هذه هي الطريقة البرلمانية المنتهجة في إسرائيل. الزعم بأن ربما لها تفويض قانوني ولكن ليس لها شرعية أخلاقية، يشكل طابعاً مميزاً للخطاب السياسي في إسرائيل منذ اتفاقات أوسلو. كل من يحاول الوصول إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين يحظى بمعاملة مشابهة (يُتهم بأنه ليس له شرعية أخلاقية).

إذا كانت هناك لحظة واحدة يقتني أو يفقد فيها شخص ما عالمه، فهي عندما يخسر بكرامة في الانتخابات. موفاز فعل ذلك حين سارع إلى قبول النتيجة المقررة رغم أنه كان بوسعه أن يدعي بأنه ما كان للقاضي دان أربيل أن يمدد بنصف ساعة زمن التصويت كما أن المستطلعين خلقوا واقعاً مشوهاً لم يساعده. إن وسائل الإعلام كانت في معظمها في صالح ليفني وغيرها من الادعاءات التي فيها من الموضوعية. ما إن قرر موفاز عدم الاستئناف إلى المحكمة على شرعية النتائج وأخذ «مهلة» كي ينظر في خطواته، جدير أن يطلب من مقريه، من محليله، وبالأساس

◆ ترجمات عبرية ◆

٢

مستقبل الائتلاف الحكومي

الحكومة غير مفوضة

بقلم: موردخاي كرمينسر
يديعوت أحرونوت ٧/٩/٢٠٠٨

ومكثف. إن هذا هو المجال وهذا هو الإطار الذي يحتاج لرقابة قضائية. ومن المؤكد أنه لا يوجد مكان لقانون في هذا الشأن طالما أنه ليس لدينا وثيقة حقوق إنسان كاملة.

ثانياً: ليس من المناسب أن تشغل حكومة يرأسها شخص قد تتم إدانته في قضايا جنائية، بتنظيم العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، حيث إن هذه الحكومة غير مفوضة أخلاقياً لتناول مثل هذه الموضوعات.

ثالثاً: يُعد مشروع القانون في حد ذاته بمثابة مشروع يهدف إلى إجهاض رقابة قضائية فاعلة على تشريعات الكنيست، حيث يبدو كما لو أنه مشروع قانون منظم، بينما يهدف في الحقيقة إلى القضاء على الرقابة القضائية، فهو يعمل على الحد من الرقابة القضائية لجعلها قاصرة على المساس بالحقوق الأساسية فقط، ولا يسمح بها في حالات أخرى، مثل المساس بمبدأ الفصل بين السلطات.

إن مشروع القانون يحتاج إلى أغلبية نسبية لتأييد قرار قضائي بإلغاء قانون بما يتعارض وما هو معمول به اليوم، كما أنه يسمح للأغلبية السياسية بإجهاض قرار المحكمة الرافض لأحكام القانون. أي أن مشروع القانون يقوم بإجهاض الفكرة الرئيسية المتمثلة في حماية حقوق الإنسان بواسطة رقابة قضائية.

وبحسب المفهوم الرئيسي لمبدأ الحماية المشار إليه، فإنه لا يجب التعويل على الأغلبية السياسية في الاهتمام بحقوق الإنسان كما ينبغي، لاسيما حقوق الأقلية. من هنا تنبع الحاجة إلى رقابة قضائية. ولو أننا تركنا الكلمة الأخيرة للأغلبية السياسية، فإننا بذلك نتخلي عن الأقلية لصالح تعسف الأغلبية، ولا نمنح حماية حقيقية لحقوق الإنسان. والأدهى من ذلك هو الاستهزاء بالمعسكر الدستوري برمته.

إن التفكير في احتمال موافقة الحكومة على مشروع قانون بلورة الرقابة القضائية على تشريعات الكنيست يثير دهشة كبيرة. فقد بات واضحاً للجميع أن الحكومة الحالية تلفظ أنفاسها الأخيرة. وعليه، فإن محاولة التصرف "وكأن الأمور تسير على ما يرام" غير لائق حتى وإن كان من الممكن حشد أغلبية لها مثلما فعلت الحكومة.

عملياً، وضع الحكومة الحالية هو وضع حكومة انتقالية. وقد تطرقت محكمة العدل العليا إلى مثل هذه الحكومة في نظرها للالتباس الذي قدّم ضد حكومة باراك، بعد استقالته، في سياق الاستمرار في إدارة المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، حيث أقرت محكمة العدل العليا آنذاك أن على الحكومة أن تتحلّى بضبط النفس الذي يناسب حكومة سابقة من جهة، وضمان الاستقرار والاستمرار من جهة أخرى. وقد أوضحت المحكمة أن الالتزام بضبط النفس يتنفي حال وجود ضرورة عامة يجب الوفاء بها.

لا توجد حاجة عاجلة إلى إعادة هيكلة الرقابة القضائية، حيث إنها تدار على هذا النحو السليم منذ سن القوانين الأساسية التي تتناول حقوق الإنسان الصادرة عام ١٩٩٢. إذن فمشروع القانون لم يأت لسد حاجة ضرورية آنية، وعليه يتعين على الحكومة أن تتحلّى بضبط النفس وتمتنع عن مناقشة هذا المشروع.

والواقع أن هناك ثلاثة أسباب أخرى للامتناع عن الموافقة على المشروع:

أولاً: أن النقاش الدائر حول مسألة الرقابة القضائية يجب أن يتم في إطار نقاش دستوري عام. وقد ناقشت لجنة الشؤون الدستورية بالكنيست، بدءاً من الكنيست السابقة ومروراً بالكنيست الحالية مشروع قانون دستور كامل بشكل مركز

ثمة ميزة واحدة في طرح مشروع القانون في هذا الوقت تحديداً، وهو أن ذلك من شأنه إلزام المرشحين لرئاسة "كاديا" بالثول أمام الجمهور واتخاذ موقف حيال هذه القضية الجوهرية. وليس من المعقول أن الأشخاص الذين يريدون الحصول على ثقة المتسيين لحزب "كاديا" لن يفصحوا عما إذا كانوا يؤيدون مساعي الوزير فريدمان لزعة سيادة القانون في إسرائيل أم أنهم يعارضونها. لذلك، يجب أن نطالب المرشحين لرئاسة كاديا بأن يتعاملوا مع هذه القضية كما يتعاملون مع قضايا سياسية

أخرى، وأن يطلعوا الجمهور على مواقفهم في هذا الشأن. لقد انقضت الأيام التي كان من الممكن فيها الحصول على كرسى رئاسة الوزراء بمجرد وعد بتحقيق السلام والأمن، في حين أن نظرة الجمهور إلى السياسة التي تتسم بالسخرية والتنكر، ستزداد إذا ما اكتفى الأشخاص الذين يريدون الحصول على تأييد ذلك الجمهور بمجرد ترديد شعارات عامة فارغة من أى مضمون. ومن ثم، وكما ذكرنا آنفاً، يجب الامتناع عن مناقشة مشروع القانون سالف الذكر.

حتى الحكومة المهتزة يجب أن تدفع عملية السلام

بقلم: شاؤول آريئيل
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٩/٨

عشية الاختفاء المتظر لرئيس الوزراء أولمرت عن المسرح السياسي، نشهد رياح تتزايد قوة مطالبة باستكمال صفقة شاليط مع حماس بأى ثمن. وعلى الجهة العكسية، لا نشعر بأى نسبات خفيفة من الرياح الجماهيرية والإعلامية التي تطالب أولمرت بالتوصل إلى اتفاق ما مع أبو مازن من أجل مساعدته ولو بالقليل، في صراعه ضد حماس، على حكم المجتمع الفلسطيني وعلى حل النزاع مع إسرائيل. لقد نجح أولمرت وسلفه شارون، مع من يريد أن يخلفه، موفاً، في انتهاج سياسة عقيمة فشلت في تطبيق سياسة «الأمن سيقلب السلام». لقد ظهرت قوة حماس نتيجة لعدم الاستعداد المطلوب لتسديد ثمن مؤلم مقابل تعزيز موقف أبو مازن من خلال عدة إجراءات أحادية الجانب أو متفق عليها. وينظر إلى حركة فتح كمن يضيع وقته في مفاوضات عقيمة مع إسرائيل التي تعزز أساليب استحواذها على الضفة الغربية.

يشمل الاتفاق الذى يتبلور بين إسرائيل وحماس في مقابل جلعاد شاليط الإفراج عن مئات المعتقلين الفلسطينيين، والإفراج عن أعضاء برلمان يتمون لـ حماس وفتح معبر رفح.. أمام هذا الإنجاز غير المسبوق لـ حماس سيظل أبو مازن خالى الوفاض من أى إنجاز سياسي، وهو ما سيؤثر على مستقبل الفلسطينيين سواء على المدى القريب أو البعيد. في غياب أى مكسب ملحوظ ولو في شكل تحسن يطرأ على الحياة اليومية لمواطنى الضفة الغربية، تكون قدرة أبو مازن على مواجهة المعارضة الداخلية أو دمج حماس في منظمة التحرير الفلسطينية تحت سيطرتها - قدرة محدودة جداً.

أمام أبو مازن الذى مازال متمسكاً بالعملية السياسية بإقامة دولتين للشعبين، توجد أيام صعبة عند منافسة فاروق قدومى وآخرين في فتح. وهم يخططون لسلسلة إجراءات

بعد انتهاء شهر رمضان لتشمل ضمنا محاولة لعقد اجتماع للمجلس الوطنى الفلسطينى خارج المناطق (الفلسطينية) وطرح عدة مشاريع قرارات من بينها تجريد التغيرات التي قام بها أبو مازن في السنوات الأخيرة بتسميته أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واختيار لجنة تنفيذية جديدة وفصل منصب رئيس السلطة عن منصب رئيس منظمة التحرير بشكل يحول دون قدرة المناورة لدى أبو مازن، بشكل يحرمه من مواصلة المفاوضات مع إسرائيل، خاصة في ظل تصاعد الصراع من جديد بينه وبين حماس حول من له شرعية التفاوض مع إسرائيل.

تركز حماس بداية على محاولة تقويض سيطرتها على قطاع غزة بواسطة رفض نشر قوات عربية في القطاع، ويحظى هذا الاقتراح بتأييد مصري، مثلما قال رئيس حكومة حماس إسماعيل هنية هذا الأسبوع: «لقد تم تحرير قطاع غزة وهو ليس في حاجة لقوات عربية تمس بإصرار الشعب الفلسطينى على القتال.. وفي المقابل ينبغي نشر مثل هذه القوات في الضفة الغربية والقدس».

كذلك ترفض حماس فكرة إجراء انتخابات جديدة إلا إذا كانت جزءاً من منظومة واسعة من الاتفاقات في كافة المجالات بما في ذلك إعادة هيكلة منظمة التحرير، بحيث تنفذ استراتيجية حماس التي أعلنت عنها قبل انتخابات ٢٠٠٦.. فقد قال ممثلوها: «لا يهم حماس أن تسيطر محلياً على هذا المجال أو ذاك إنما يهمها القيام بتغيير تاريخى واسع. إن حماس توجه جهودها لدخول حكومة السلطة وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية».

أما صفقة شاليط التي ارتكبت فيها حكومة أولمرت أخطاء لا تعد ولا تحصى، فيجب أن تنفذ ولكن ينبغي على أولمرت أو من سيخلفه في كاديا أن يضعها في مقابل أى مكسب في

العملية السياسية.. وكما أعلن عباس في القاهرة أن الفرصة ضعيفة في التوصل إلى تسوية دائمة هذا العام، فعليه أن يعي أنه ليس في مقدور الأطراف في هذه المرحلة التوصل إلى اتفاق حول كافة القضايا الرئيسية المطروحة، والاكتفاء باتفاق أكثر تواضعاً، ولكن أكثر واقعية من سلسلة التصريحات المبهمة التي صاحبتنا منذ خريطة الطريق وحتى أنابوليس.

التوصل إلى اتفاق مبادئ تفصيل بشأن كافة القضايا سوف يخلق لأول مرة قاعدة عملية لأي استمرارية للمفاوضات.. في المسألة الإقليمية مثلاً، ينبغي على ليفني وأبو علاء الكف عن القيام بجولات ميدانية لفرق العمل والتركيز معاً مع أولمرت وأبو مازن من أجل الاتفاق على المبادئ بالنموذج التالي:

- حدود ١٩٦٧ كأساس لتبادل الأراضي والذي سيتم

بنسبة ١:١ وبمساحة ٤٪ (٢٥٠ ألف كم٢)، على أن يتم تقسيم المساحة الخالية حسابياً بين الجانبين، في مقابل يمر يربط الضفة بالقطاع للاستخدام الفلسطيني، وفي الوقت نفسه تستفيد إسرائيل من استخدام مختلف الطرق في الدولة الفلسطينية.

اتفاق من هذا النوع لن ينهي المفاوضات التفصيلية المطلوبة، ولكنه سيمنح أبو مازن القوة والشرعية في حروبه الداخلية، ويحافظ على المفاوضات حتى تنتهي عملية تغيير الزعامات المتوقعة في إسرائيل وفي الولايات المتحدة.. كما أن هذا الاتفاق يمكن أن يمثل ثقلًا مضاداً مناسباً لنظرية حماس التي تقول إن «المقاومة هي خيار استراتيجي حتى تحرير آخر شبر من أرض فلسطين وعودة آخر اللاجئين».

إلى البيت

افتتاحية هاآرتس ٩/٩/٢٠٠٨

سلطات فرض القانون، وإنها أن يحمي حكم القانون، وخصوصاً مفوضي الدولة الذين يفرضونه في مواجهة زعامة بعضها مشتبته باقتراف مخالفات جنائية وبعضها سبق إدانته. لقد نشرت الشرطة استنتاجاتها بشأن القرائن التي تجمعت ضد رئيس الحكومة بعد شهور من التحقيق المضني. وتم تقديم الاستخلاصات للنيابة العامة بشكل علني، كما ينبغي أن يكون في الحالات التي يتعلق فيها الأمر بشخصية عامة رفيعة.



كانت هناك أيام أقل شفافية في تاريخ الدولة، نجح فيها وزير مسئول في حفظ ملف التحقيق ضده دون أن يعرف الجمهور. ولسعادتنا البالغة فإن هذه الأيام قد ولت، والوزير المسئول عن الشرطة اليوم، "آفي ديختر"، يدعمها دعماً كاملاً فيما تقوم به من تحقيقات. سيمثل رئيس الحكومة للمحاكمة كما يبدو في الشهور القادمة، وسيتهيئ منصبه قبل ذلك بكثير. يمكن القول في حق الهيئة السياسية، إنها نجحت في التسبب في أن يجد طريقه إلى الخارج قبل الموعد الذي يوجبه القانون بكثير. لولا أن حزب "العمل" قرر المطالبة بتغييره، ولولا أن حزب السلطة "كاديما" تعقل وقرر إجراء انتخابات تمهيدية في ١٧ سبتمبر - لاستطاع "أولمرت" أن يستمر في المنصب حتى إدانته وأن يدير الدولة ومحاكمته بالتوازي وبتنازل لا يمكن تصوره.

لم يفاجأ "يهود أولمرت" بأن الشرطة وجدت سنداً من الأدلة يسمح، في نظرها، بتقديمه للمحاكمة بتهم الارتشاء، والاحتيال وخيانة الأمانة. "أولمرت" هو آخر من يمكن أن يكون مفاجاً، نظراً لأنه يعرف أفضل من الجميع ماذا فعل، ومن ورطه، وأي حيل الإلهاء استخدم، وكيف هاجم بصفاقة كل من حاول طوال السنين كشف سلوكه الفاسد. لا يوجد أيضاً أي شيء مفاجئ أو جديد في أن "أولمرت" مستمر في الافتراء على الآخرين، وفي وصف

الوزراء بأوصاف مستهجنة، وفي انتقاد الشرطة، والنيابة العامة، والوزراء، والصحفيين، والموظفين العموميين، وكل من ساعد في استجلاء الحقيقة.

كان هذا هو سلوكه على مر السنين، وقد ساعده حتى الفترة الأخيرة على البقاء في الحياة العامة. ومع ذلك، من الأجدر أن نضع الأمور في نصابها الصحيح، وألا نسمح للهرء الذي يشيعه "أولمرت" والمقربون إليه بأن يتجذر لدى الرأي العام.

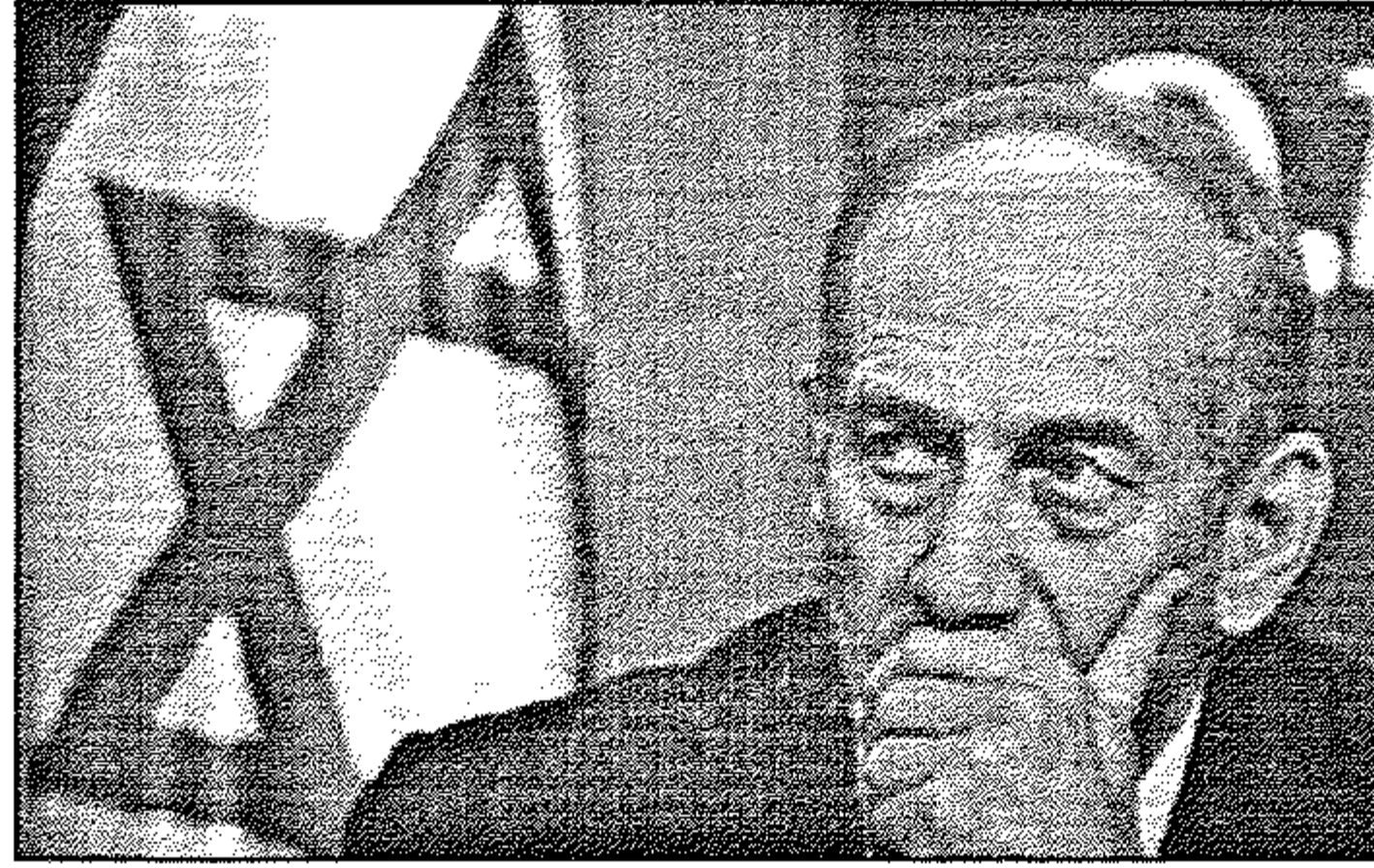
لم تعزل الشرطة رئيس الحكومة العامل، مثلما تجاسر وزعم أمس وزير العدل "دانيئيل فريدمان"، ويكفي هذا الاتهام الداحض لحمله على إنهاء ولايته مع ولاية رئيس الحكومة. ليس من مهام وزير العدل أن يحمي رئيس الحكومة من

ينبغي أن تتم عملية تشكيل الحكومة الجديدة بعد الانتخابات التمهيدية في "كاديا" بسرعة قصوى، حتى تكون الفترة التي سيشغل فيها "أولمرت" منصب رئيس حكومة انتقالية قصيرة بوجه خاص. السؤال ما إذا كان بريثا سيكون شأنه الشخصي من لحظة استقالته. أما السؤال

ما إذا كان من هو مشتبته بالحصول على رشوة، ويجد الجراءة في ذات الوقت لمهاجمة سلطات فرض القانون لكونها تبدي ذلك للجمهور، يستطيع أن يشغل المنصب - ولو حتى يوماً آخر - هو شأن من شئون الجمهور.

أولمرت يذهب، ولكنه يبقى

بقلم: شالوم يروشاليمي
معاريف ٢٠٠٨/٩/١٥



ينبغي الاعتراف: رئيس الوزراء إيهود أولمرت يتصرف في الأسابيع الأخيرة بشكل مناسب. خلافاً لما ظنناه لم يحاول تشويش الانتخابات التمهيدية في كاديا، التي هي في واقع الأمر تنحية له. أولمرت لم يتنافس بنفسه في الانتخابات الداخلية، بعد أن فهم أنه فقد شعبيته بين الجمهور وليس لديه فرص كبيرة للفوز.

كما أنه لم يحاول التدخل - حتى لحظة كتابة هذه السطور - في صالح أو طالح أيًا من المرشحين.

يوم الخميس الماضي ألقى أولمرت خطاب وداع لرفاقه في كاديا في كفار همكاييا. الوزيرة روحاما أفراهام - بليلا ذرفت دموعاً، ولكن باستثناءها وباستثناء حفنة أخرى من الرفاق من الصعب قول إن هناك من سيتوق لأولمرت، الرجل والظاهرة، وهو الذي أصبح حامل علم الفساد السلطوي، على الأقل حسب الفتوى المهنية الحازمة لشرطة إسرائيل. وقد أعلن أولمرت مرة أخرى بأنه فور انتخاب متسبي كاديا لرئيس جديد فإنه سيقدم استقالته لرئيس الدولة.

وها هو الفخ، الشذوذ الاستغلاي عن السلوك الرسمي. في اللحظة التي يستقيل فيها أولمرت تصبح الحكومة بأسرها حكومة انتقالية، فيحجز نفسه في المكتب حتى تشكيل حكومة جديدة أو حتى ما بعد الانتخابات. معنى الأمر أننا سنبقى على مدى أشهر طويلة مع رئيس وزراء ينبغي له أن يجلس في بيته. أولمرت يذهب نظرياً، ولكن في واقع الأمر يبقى. لا يوجد شيء كهذا. إذ في اللحظة التي تستقيل فيها، فأنك ملزم بأن تغادر على الفور، أن تتوقف عن عملك، أن تحل المكان. في الإنجليزية يسمون هذا «الترك» - Quit.

في مكتب رئيس الوزراء يقولون لي إن أولمرت لن يخرج في إعلان بالعجز عن أداء المهام أو في إجازة. هذان التعبيران لا يوجدان في قاموسه. وفضلاً عن الإخفاء الأخلاقي، فإن

الوضع الجديد يستجلب المشاكل على المستوى السياسي الداخلي والخارجي. أولمرت هو رئيس وزراء بدون تفويض. في هذه اللحظة ليس له قيمة أو مكانة في العالم وفي البلاد. وعليه فهو لا يمكنه أن يدير أي خطوة جديدة. تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية التي قد تحل محل أولمرت، قالت في مقابلة، مع «معاريف» أن

المبادرات السياسية لرئيس الوزراء «غير حقيقية». بمعنى آخر هي: إضاعة وقت وذر رماد في العيون.

بعد الانتخابات التمهيدية في كاديا ستطور علاقات لا تطاق بين رئيس الوزراء وبين الرئيس الجديد لحزبه. الدولة ستبقى لأشهر دون مسار واضح لطريقها لأن أولمرت لا يستطيع والبديل أو البديلة لن يكون محولاً بعد لأن يقود.

أولمرت يمكنه أن يمنع هذا الوضع إذا ما خرج فور الانتخابات التمهيدية في إجازة، أعد نفسه جيداً لتحقيقات الشرطة وسمح للرجل أو المرأة الذي سيتنخب بالدخول إلى مكتبه ليدير الأمور بجديّة، انطلاقاً من المكانة المناسبة، دون ازدواجية لسان ودون ألعيب لا داعي لها.

أولمرت في وضع صعب. هذه الأيام تعذبه جداً. فقط من يعرفه عن كذب يعرف أنه أراد دوماً أن يجمع لنفسه المزيد والمزيد من المناصب. أراد أن يكون بالتوازي رئيس الليكود ورئيس بلدية القدس، وزير في الحكومة وسفير في واشنطن، رئيس بلدية ونائب في الكنيست. في حكومة شارون انقضى على أكثر من وزارة. وعندما اضطر إلى الاستقالة من الكنيست بسبب القانون الذي يحظر ازدواجية المناصب دار بائساً ومكتئباً في مكتب رئيس البلدية على مدى أشهر.

اليوم هو يفقد كل شيء، وإلى الأبد صحيح. ليس الأمر بسيطاً، يجب أن يعرف كيف يشق طريقه إلى الخارج بهدوء، لأن الدولة تريد أن تواصل طريقها إلى الأمام.

ترجمات عبرية

٣

ميزانية عام ٢٠٠٩

بقلم: بنحاس وولف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٨/٢٥

الحكومة تصدق على ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩

الحكومة يجب أن تضمن استقرار النظام وأعرف أن هناك أمور أهم من السياسة.

كما تطرق رئيس الوزراء في حديثه إلى مجال التعليم والتزم بالوفاء بتعهداته التي قطعها على نفسه في الماضي في هذا الشأن.. وعلى حد قوله فإنه رغم الميزانية الجديدة، فإن وزيرة التعليم يولي تامير تستطيع الاستمرار في الإصلاحات، حيث أن التعليم



مهم مثل الأمن تماما.

* باراك أخفى معلومات عن الوزراء:

من ناحية أخرى، هاجم رئيس الوزراء في حديثه وزير الدفاع إيهود باراك وقال إنه أخفى عن الوزراء بعض المعلومات ووجه كلامه إليه قائلا: "لقد أخفيت الوعود التي أعطيتها لك عن الوزراء ولم تقل لهم شيء عن التزامي بالوفاء بكل التعهدات التي قطعتها على نفسي بشكل شخصي في مجال الأمن".

وردا على مطالبة باراك بتأجيل الاقتراح على الميزانية للأسبوع القادم، قال رئيس الوزراء: "لو أنك نجحت في تحقيق هدفك لما غضبت.. إنك تشعر بالغضب لأنك فقدت الأغلبية التي أردت حشدتها ضد الميزانية".

وكان أولمرت قد هاجم باراك قبل ذلك عندما خرج الأخير من الجلسة للقاء رئيس المستدروت عوفير عيني ورئيس اتحاد رجال الصناعة شرجا بروش. وقال أولمرت: "نحن نجلس هنا لمناقشة الميزانية بينما القضية الرئيسية المطروحة الآن على

بعد ستة عشرة ساعة من المناقشات خلال جلسة الحكومة تم التصديق على ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩ بأغلبية ضئيلة: ١٣ وزير أيدوا الميزانية بينما اعترض عليها ١٢ وزير.. وكان الوزراء الذين اقترحوا ضد الميزانية هم وزراء حزب العمل السبعة ووزراء شاس الأربعة ووزير المواصلات شاول موفاز، أما المؤيدون للميزانية فهم وزراء كاديما الأحد عشر ووزيرا حزب المتقاعدین، أما القائم بأعمال رئيس الوزراء حاييم رامون فقد امتنع عن التصويت.

وفور الانتهاء من الاقتراح قال رئيس الوزراء إيهود أولمرت: "لقد كنت مصرا على تمرير الميزانية وكان من الأسهل ترك هذه المهمة لمن سيأتون بعدي ولكن المسؤولية تجاه الاقتصاد القومي، وهي المسؤولية التي أبدتها الحكومة في السنوات الأخيرة، هي التي انتصرت في النهاية".

وخلال المناقشات الطويلة التي بدأت أمس في العاشرة صباحا، نجح رئيس الوزراء أولمرت في ضمان أغلبية ضئيلة لتمرير الميزانية بعد أن أقنع الوزراء زئيف بويم وآفي ديختر وروحاما أفراهام ووزراء المتقاعدين بالاقتراح لصالح الميزانية. وحسب التقارير فقد حصل الوزير بويم لوزارته (وزارة الإسكان) على زيادة في الميزانية تقدر بحوالي ٨٥ مليون شيكل.. كذلك تمت الاستجابة لجميع مطالب وزير الأمن الداخلي آفي ديختر تقريبا.

وقد تطرق رئيس الوزراء طوال الليل إلى الاعتراض على مشروع الميزانية وقال: "يجب تمرير الميزانية هذه الليلة لأن

الطاولة هي ميزانية الدفاع، ومن المؤسف أن وزير الدفاع لا يسمح لنفسه بدراسة الميزانية بشكل أساسي وعميق لأنه متواجد في الخارج طيلة الوقت".
وتعليقا على تصريحات رئيس الوزراء في جلسة الحكومة قال المقربون من باراك: "ليت رئيس الوزراء يركز على مشاكل ميزانية الدفاع ولا يكتفى بالتصريحات الجوفاء.

وعلى عكس رئيس الوزراء ووزير المالية، فإن وزير الدفاع يجري مشاورات مع القيادات المهمة في الاقتصاد ومن بينهم رئيس المستدروت وأصحاب الأعمال والوزراء المختلفين دون أي علاقة بهوية أحزابهم، وليت أولمرت ووزير المالية روني باراون يفعلان ذلك حتى نصل إلى ميزانية متوازنة وسليمة".

بقلم: يوسي جرينشتاين
معاريف ٢٥/٨/٢٠٠٨

تعرفوا على القرارات الاقتصادية الصعبة لعام ٢٠٠٩

صحيح أن الحكومة صدقت أمس الأحد على ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩، بأغلبية ضئيلة وبفارق وزير واحد، وصحيح أيضاً أن وزير المالية أثنى على الميزانية، ولكننا لا نعرف حتى الآن بنود هذه الميزانية والقرارات الصعبة التي تتضمنها.

قبل نحو أسبوع، عرض روني باراون بديلين لمشروع الميزانية: الأول يميل لزيادة الإنفاق على الأمن والثاني يزيد الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وشتون الرفاه. وأوضح باراون أن الحكومة هي التي ستحسم الميزانية التي تريدها، ولكنه أضاف إنه ينوي تقديم توصية للحكومة باختيار البديل الذي يفضل الرفاه على الأمن.

والآن، بعد يوم واحد من التصديق على الميزانية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما البديل الذي وقع عليه اختيار الحكومة قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الداخلية في أحزابهم: هل ميزانية تشير إلى حساسيتهم الاجتماعية أم ميزانية أمنية بشكل واضح...؟!.

* غلاء المواصلات العامة بنسبة ٩٪:

من القرارات الصعبة التي تم التصديق عليها أمس: غلاء المواصلات العامة بنسبة ٩٪، ورفع أسعار المياه المستخدمة للأغراض الزراعية، واقتطاع ١,٣ مليار شيكل من ميزانية الأمن، واقتطاع نحو ٢٪ من مخصصات الأجور العامة، واقتطاع ٢٠٠ مليون شيكل من ميزانية دعم المستعمرات، وتقليص المساعدات للأسر التي أصيب عائلها في حوادث عمل، واقتطاع ٢٠٠ مليون شيكل من ميزانية السلطة الوطنية للسلامة على الطرق.

كما تقرر أيضاً تقليص مخصصات إعالة العجائز بحيث تشمل نحو ٣٠ ألف عجوز فقط من أصحاب الاحتياجات الخاصة والذين تزيد دخولهم عن ستة آلاف شيكل، كما تقرر

أيضاً تشديد الشروط والمعايير عند منح مخصصات مالية. كما سيتحول البريد إلى بنك تجاري عادي وسيجبي رسوم عن الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك سيتم اقتطاع ٣٠٠ مليون شيكل من الدعم الحكومي لصناديق المرضى، كما سيتم تأسيس صندوق خامس للمرضى. كما قررت الحكومة فرض ضريبة صحة تقدر بتسعين شيكل على ربات البيوت، وكذلك تقليص سلة الاستيعاب لجميع المهاجرين ما عدا القادمين من إثيوبيا.

وبالإضافة إلى ذلك، تم التصديق أمس على قراراتين لم يكن يتضمنهما مشروع الميزانية، وهما تقليص ميزانية وزارات الدولة بنسبة ١٪ - باستثناء وزارات الدفاع والتعليم والبنى التحتية.. والقرار الثاني هو دفع مخصصات طفولة للأزواج الذين يتوجهون للخارج لمدة شهرين فقط، في مقابل ستة أشهر حالياً.

* إجازة الوضع ستظل كما هي:

ومع ذلك، لم يتم التصديق على كل القرارات الاقتصادية التي أثار ردود فعل غاضبة، ومنها على سبيل المثال القرارات المتعلقة بإلغاء منحة الولادة بعد الطفل الأول، وتخفيض إجازة الوضع بأسبوعين، وتقليص مخصصات الأطفال من ١٥٢ شيكل إلى ١٣٥ شيكل - حيث لم يتم التصديق على هذه القرارات.

وفضلاً عن ذلك، تقرر عدم إغلاق التلفزيون التعليمي ورفض إقالة العاملين فيه والبالغ عددهم ٢٢٠ موظفاً، كما تقرر عدم توسيع خطة ويسكونسن وعدم المساس بضرائب الدخل السلبي للأسر المحتاجة.

كما تقرر رصد ٦٠٠ مليون شيكل للمتقاعدين، منها ٣٥٠ مليون لزيادة مخصصات الشيخوخة و٨٥ مليون شيكل لدعم الضواحي كما طلب وزراء كاديما.

رئيس الوزراء: «معارضو الميزانية برابرة ونفعيون»

بقلم: ميراف دافيد ويران داناش
معاريف ٢٤/٨/٢٠٠٨

في قطاعات الاقتصاد إذا تم التصديق على الميزانية وقانون التسويات اللذين يلحقان مساساً بحقوق العمال.

* المعارضون ليسوا فقط في الائتلاف:

وقد هدد أعضاء حزب شاس بأنهم سيعارضون اقتراح الميزانية الذي سيتصدر المناقشات اليوم. وقد أعلن أعضاء الحزب أنهم لن يؤيدوا الميزانية إذا لم تطرح مخصصات الأطفال. وفي حديث أدلى به لإذاعة الجيش الإسرائيلي، صباح اليوم قال رئيس حزب شاس وزير الصناعة والتجارة والتشغيل إيلي يشاي إنه يعتقد، رغم كل هذه المعارضة، أن فرص تمرير الميزانية في الحكومة جيدة للغاية، معتبراً أن ذلك الأمر يحدث في كل ميزانية يتم التصديق عليها.

كما أعلن أعضاء حزب المتقاعدون أنهم سيعارضون الميزانية، نظراً لأنها لا تشمل زيادة في مخصصات الشيخوخة. وقال وزير المتقاعدين رافي إيتان إن «الحل هو تغيير سقف النفقات، فبدلاً من ١,٧٪، يجب زيادة إطار الميزانية إلى ٢,٥٪، وحينها لن يحدث أي ضرر لوزارتى الدفاع والرفاه».

ولم تكن معارضة التصديق على الميزانية التي قدمتها وزارة المالية داخل الائتلاف فقط، فبينما حث أعضاء حزب كاديما رئيس الوزراء ووزير المالية ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني على التصديق على الميزانية في الموعد الذي تحدّد خلال الأول من يناير، انطلقاً من «المسئولية القومية»، إلا أن كلا من وزير الأمن الداخلي آفي ديختر ووزير المواصلات شاؤول موفاز اعترضاً على الميزانية.

وقد أعلن وزير المواصلات أنه يجب الانتظار إلى أن تتضح الصورة السياسية ويختار رئيس وزراء جديد لحزب كاديما، حتى يكون بمقدوره بلورة ميزانية جديدة تصدق عليها الحكومة والكنيست. وفي المقابل، ترجع معارضة وزير الأمن الداخلي إلى تقليص ميزانية وزارته هذا العام، وكذلك العام القادم، والتي على حد زعمه تلحق مساساً بأداء الوزارة بشكل كبير.

هناك معركة ضارية دارت رحاها خلال الأسابيع الماضية حول المصادقة على ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩. ووصلت هذه المعركة إلى ذروتها صباح اليوم الأحد الموافق (٢٤/٨/٢٠٠٨). ففي ضوء معارضة حزبي شاس والمتقاعدين للميزانية، أكد رئيس الوزراء إيهود أولمرت في مستهل جلسة الحكومة أن «التصويت على ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩ سيجري اليوم بأي شكل من الأشكال، وليس لدينا أي نية لتأجيل المناقشات على الميزانية». وقد حذر رئيس الوزراء أن «من يعارض الميزانية، يجب عليه التفكير في مكانه داخل الحكومة».

وقد تطرق رئيس الوزراء خلال جلسة الحكومة إلى الخلافات الدائرة على الميزانية قائلاً: «إن بعضاً من أصحاب الأصوات الرنانة والبرابرة الذين يتحدثون عن وقوع أحداث مأساوية لا يعلمون شيئاً على الإطلاق عن الميزانية. وأعتقد أنه لو دار الجدل العام بقليل من الصباح والأصوات العالية والتهديدات من جانب أشخاص نفعيين، من منطلق اعتبارات سياسية وحزبية، لدار النقاش بشكل آخر».

وقد أدلى رئيس الوزراء بهذه التصريحات في ضوء قرار وزراء حزب العمل خلال الجلسة التي عقدوها لمعارضة اقتراح الميزانية. ففي نهاية الجلسة، أوضح الوزراء أنهم سيواصلون طلب زيادة إطار الميزانية من رئيس الوزراء ووزير المالية روني بار-أون. وفي هذا السياق، قال وزير العلوم والثقافة والرياضة غالب مجادلة إنه «سيتعين على رئيس الوزراء التدخل من أجل إنقاذ مكانة وشرف الحكومة». وفي حديث أدلى به لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أوضح مجادلة أن «وزارة المالية تطلق النار في كافة الاتجاهات».

وبعد وقت قصير على انتهاء جلسة حزب العمل، التقى رئيس الحزب ووزير الدفاع إيهود باراك مع رئيس المهستدروت عوفير عيناى ومع مدير عام اتحاد الصناعيين شرجا بروش، من أجل بلورة رؤية حول التصويت على الميزانية. وقد هدد عيناى خلال اللقاء بأنه سيعلم الإضراب

الجيش الإسرائيلي يخسر معركة الميزانية

بقلم: موطى ياسوك وتسفى زرحيا
هاآرتس ٢٦/٨/٢٠٠٨

الميزانية. وجدير بالذكر إن معاشات التأمين الوطنى أنقذت من ضرر بالغ كان سيلحق بها، وكذلك التلفزيون التعليمى أنقذ مرة أخرى من شبح الإغلاق، ولكنه سيضطر للخضوع لعملية إعادة ترتيب وتنظيم تتضمن إقالة بعض العاملين.

* إنجاز للمتقاعدين:

مرت الميزانية فى الحكومة بأمان فقط بعد أن وافقت وزارة المالية فى ختام نقاش طويل على المطالب التى وضعها المتقاعدون ووزير الأمن الداخلى آفى ديختر الذى كان يفكر فى التصويت ضد مشروع الميزانية. لقد حصلت وزارة ديختر على زيادة مقدارها ٤٠٠ مليون شيكل.

كما قررت الحكومة زيادة مخصصات الشيخوخة للذين تتراوح أعمارهم بين ٧٠-٨٠ عاماً بمقدار ٣٥٠ مليون شيكل فى ميزانية عام ٢٠٠٩ بعد أن تمت زيادة مخصصات من بلغوا الثمانين فما فوق هذا العام. كما تقرر المساواة بين حقوق الأرامل من الرجال مع حقوق الأرامل من النساء، وهو القرار الذى سيكلف ميزانية الدولة ٤٠ مليون شيكل فى أساس الميزانية. أما من بلغوا السابعة والستين فما فوق فسيحصلون على خصم ١٠٪ على الأدوية بينما كان التخفيض حتى الآن لمن بلغوا الخامسة والسبعين فما فوق فقط. كذلك أحبط ما كانت تتبويه وزارة المالية من أجل تقليص التخفيض فى نسبة الـ ٣٠٪ للمتقاعدين فى ضريبة العقارات والتى تكلف الدولة ٣٠ مليون شيكل سنوياً.

بلغت قيمة التقليلات التى نالت من الميزانية نحو ٤,٨٥ مليار شيكل، وهى القيمة التى تقل كثيراً عن قيمة التقليلات المطلوبة البالغة سبعة مليارات شيكل. فضلاً عن الفرق بين القيمتين فإنه سيكون هناك حاجة لتوفير مصدر للامتيازات الأخرى التى قررت الحكومة، ومنها، على سبيل المثال، المبالغ التى تم تحويلها إلى وزارة المتقاعدين ووزارة الأمن الداخلى، وكذلك وضع البديل لسلسلة التقليلات التى تم استثناءها من قانون التسويات، ومنها تقليص إجازة الوضع من ١٤ إلى ١٢ أسبوعاً، وتقليل مخصصات الأطفال بنسبة ١٠٪، وتقليل علاوة الولادة والإضرار بمخصصات الشيخوخة، وتقليل معاش النساء خلال فترة الحمل، وتقليل علاوة الولادة والإضرار بصناديق التأمين الوطنى.

كما استثنى من قانون التسويات زيادة الرسوم الدراسية لطلبة إدارة الأعمال والمحاسبة والقانون ودعم السلطة الحكومية للمياه والصرف، وتقليل ميزانيات التطوير فى السلطات المحلية، وإلغاء المنحة التكميلية لسلة الاستيعاب.

صادقت الحكومة الإسرائيلية فجر أمس على ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩، وعلى قانون التسويات ومشروع تطوير النقب والجليل لعام ٢٠٠٩ بأغلبية ثلاثة عشر صوتاً فى مقابل اثنى عشر صوتاً. صوت وزراء حزبى كاديا والمتقاعدين لصالح مشروع الميزانية. أما وزراء حزبى العمل وشاس وكذلك شاؤول موفاز (من كاديا) فقد صوتوا ضد المشروع، فى حين امتنع حاييم رامون (من حزب كاديا) عن التصويت. كانت مناقشات الحكومة حول مشروع الميزانية قد تواصلت لما يقرب من نحو خمس عشرة ساعة حتى وقت متأخر من الليل. وقد تركزت المناقشات حول كيفية تقليص ميزانيات الوزارات والهيئات الحكومية بمقدار سبعة مليارات شيكل. وتركز الجدل حول ميزانية وزارة الدفاع التى تعد الأكبر بين مختلف الدوائر الحكومية (حيث تزيد ميزانيتها عن ٥٥ مليار شيكل).

وفى نهاية اجتماع الحكومة الإسرائيلية تم التوصل إلى حل وسط سيتم بمقتضاه تقليص ميزانية وزارة الدفاع لعام ٢٠٠٩ بمقدار ١,٣ مليار شيكل. وهذا يعنى تقليص جزء من الزيادات التى كان من المفترض أن تحصل عليها وزارة الدفاع خلال عام ٢٠٠٩ بناءً على توصيات لجنة برودت. وحسب قرار رئيس الوزراء إيهود أولمرت، فإن هذا المبلغ لن يُسمح من ميزانية الدفاع بل سيتم استبداله بأذن ملزمة. كما وافق أولمرت على مطلب رئيس الأركان جابى إشكنازى بتعويض وزارة الدفاع عن موجة غلاء الأسعار فى ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد أكد على أنه سيتم تشكيل هيئة تقوم بدراسة مزاعم وزارة الدفاع فى هذا الخصوص وأنها ستهتم بمسألة التعويض.

كما تقرر خلال اجتماع الحكومة تنفيذ تقليلات أخرى بنسبة ١٪ فى أعداد العاملين فى القطاع العام، وتقليل الأجور فى القطاع العام، وتقليص مخصصات ترميض العجائز، وتقليص ألقى بنسبة ١,١٪ فى ميزانيات كل الوزارات الحكومية، وزيادة بنسبة ٩٪ فى تعريف الانتقال فى وسائل النقل العام (بتكلفة تصل إلى ٢٠٧ ملايين شيكل سنوياً)، وتقليص بمقدار ٢٠٠ مليون شيكل فى ميزانية السلطة الوطنية لتأمين الطرق، وفرض ضريبة الصحة على ربات البيوت (بتكلفة سنوية قدرها ٩٠ مليون شيكل سنوياً).

أكثر الرابحين من هذه الاقتراحات التى صدقت عليها الحكومة هم وزارة المتقاعدين ووزارة الأمن الداخلى، وهما الوزارتان اللتان حصلتا على زيادات بسخاء فى مشروع

كما تمّ إلغاء الإضرار بقانون الجليل ونقل فرع الاستيطان في المستدروت الصهيونية إلى وزارة الزراعة، وتقليص بنسبة ٥٠٪ على الأقل في القوة البشرية المدنية في جهاز الشرطة. وقد بدأوا في وزارة المالية بعد جلسة مشروع الميزانية في حساب حجم التقليلات والامتيازات حتى يمكن معرفة الأموال التي تحتاجها ميزانية عام ٢٠٠٩.

*** برفرمان: الميزانية مثالية:**

صرح وزير المالية روني بارأون أمس بأن المصادقة على مشروع الميزانية يعد "إنجازاً مهماً للحكومة التي أظهرت قدراً من المسؤولية، واختارت أن تنتهج سياسة اقتصادية اجتماعية مستمرة وواضحة بدون الخروج على الثوابت، مع توازن بين الاحتياجات المختلفة للسوق. وإن المصادقة على مشروع الميزانية سيؤدي إلى دعم الاستقرار الاقتصادي في فترة البطء الاقتصادي وعدم الثبات الذي تشهده دوائر السلطة".

وقد صرح رافي إيتان وزير المتقاعدين ورئيس الكتلة البرلمانية لحزب المتقاعدين قائلاً: "إن ميزانية ٢٠٠٩ تحمل بين طياتها بشري كبيرة للمتقاعدين".

أما إيهود باراك رئيس حزب العمل ووزير الدفاع فقد صرح بأن مشروع الميزانية سيخضع لعدة تغييرات. وعلى حد قوله فإن تمرير مشروع الميزانية يعد حدثاً مهماً.

وقد صرح رئيس اللجنة المالية بالكنيست أفيشاي برفرمان (حزب العمل) قائلاً: إن مشروع الميزانية مثالي (يقصد ليس له علاقة بالواقع) وليس له أي معنى، والمصادقة عليه تعد انتصاراً باهظ التكلفة. وأضاف برفرمان قائلاً: "الطريق الوحيد لتشكيل حكومة جديدة هو الخروج بميزانية تشمل رفع زيادة مستهدف الإنفاق إلى نسبة ٢,٥٪. أما مشروع الميزانية الذي تمت المصادقة عليه فغير ملائم لدولة تعيش حالة من التباطؤ الاقتصادي".

كما انتقد برفرمان أسلوب المصادقة على مشروع الميزانية في الحكومة في ساعة متأخرة من الليل، وبعد أن تمّ إدخال تعديلات وتغييرات كثيرة على مشروع الميزانية وقانون التسويات من أجل حشد تأييد الوزراء. وعلى حد قوله: "فإن ما تمّ هو أمر مخجل ومهين لا نظير له في الدول الغربية".

وقال عضو الكنيست حاييم أوروون رئيس حزب ميريتس إنه ثمة شك في أن تصل مسودة مشروع الميزانية التي وافقت

عليها الحكومة إلى القراءة الأولى في الكنيست. وقال: "لم تكن الحكومة قادرة على إجراء نقاش جاد حول تغيير جدول الأولويات. مشروع الميزانية الذي تمت الموافقة عليه يواصل ما كانت عليه الميزانيات السابقة من زيادة الفوارق الاجتماعية والفقر والإضرار بالطبقات الفقيرة".

كما قالت شيلي يميموفيتش عضو الكنيست عن حزب العمل إن غالبية الوزراء الذين صوتوا لصالح مشروع الميزانية لم يقرأوا المشروع على الإطلاق، وعندما وافقوا عليه قاموا بذلك انطلاقاً من دوافع سياسية فقط. وأضافت يميموفيتش قائلة: "ستجرى اللجنة المالية والكنيست نقاشاً أساسياً حول الميزانية ويقومان بالتعديلات والتغييرات اللازمة له".

*** لا توجد أغلبية في الكنيست:**

حتى اليوم لا توجد أغلبية مؤيدة لمشروع الميزانية خلال جلسة الكنيست بكامل أعضائه واللجنة المالية حيث سيتم مناقشة ميزانية ٢٠٠٩ في نهاية أكتوبر القادم، بسبب معارضة حزبي العمل وشاس وأحزاب المعارضة. وتتجه التقديرات في الكنيست إلى إن من سيأتي خلفاً لرئيس الوزراء إيهود أولمرت سيضطر لإدخال تعديلات على مشروع الميزانية من أجل تحقيق أغلبية مؤيدة له. وتتمثل التعديلات المتوقعة في رفع زيادة المستهدف في الإنفاق من ١,٧٪ إلى ٢,٥٪، مثلما طالب بذلك حزب العمل بتكلفة قدرها ٢ مليارات شيكل سنوياً وكذلك زيادة مخصصات الأطفال بمقدار ١,٥ مليار شيكل مثلما طالب بذلك حزب شاس.

وتشير التقديرات في الكنيست إلى أنه إذا تمّ انتخاب شاؤول موفاز رئيساً لحزب لكاديا فإنه سيتعرض لضغوط سياسية تجعله يقوم بتعديلات على الميزانية من أجل حشد أغلبية مؤيدة له. في مقابل ذلك إذا تمّ انتخاب تسيبي ليفني فإنها ستفضل العمل من أجل تقديم موعد الانتخابات. وفي حالة كهذه ستم المصادقة على الميزانية فقط في منتصف ٢٠٠٩ بعد تشكيل حكومة جديدة في عقب الانتخابات.

أما إذا لم توافق الكنيست على مشروع الميزانية خلال القراءة الثالثة حتى ٣١ ديسمبر فإن الدولة ستدار على طريقة الميزانية الشهرية. وإذا لم تتم المصادقة على الميزانية حتى ٣١ مارس ٢٠٠٩ فسيتم حل الكنيست إلى أن تجري انتخابات جديدة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩.

جمعية نجيشوت إسرائيل تعارض ميزانية ٢٠٠٩

الأسى للسياسة الاقتصادية في إسرائيل هو "تشجيع النمو والازدهار مع تقليص الفوارق الاجتماعية" والوسائل التي من شأنها تحقيق ذلك هي:

- انتهاج سياسة مالية مسؤولة.
- زيادة الاستثمار المادي والبشري.
- تقوية ودعم الضواحي.
- زيادة نسبة التشغيل والمشاركة في القوة العاملة ودعم الطبقات الفقيرة.

- تشجيع المنافسة وتحسين القدرة الإنتاجية.

إن الاعتمادات المالية المخصصة لتحسين مستوى معيشة ذوي الاحتياجات الخاصة التابعة للتأمين الوطني في ميزانية عام ٢٠٠٩ لدولة إسرائيل وقانون التسويات تبدو كما لو إن الأهداف شيء والواقع شيء آخر. ليس فقط لأنه لا توجد أية خطة أو إشارة لوجود استثمارات من أجل النهوض بذوي الاحتياجات الخاصة، بل العكس هو ما يحدث، حيث نجد تقليصاً في الميزانيات والاستثمارات.

لقد قامت جمعية نجيشوت إسرائيل خلال السنوات الأخيرة الماضية ببذل الكثير من أجل تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من ممارسة حق التصويت كما هو الحال في أية دولة ديموقراطية.

إن هذه هي فرصتكم للتأثير في مستوى حياتنا وإسهاماتنا لهذه الدولة في كيف ولن سنعطى أصواتنا في انتخابات الكنيست القادمة.

مع خالص التقدير والاحترام.

يوفال فاجنر

رئيس جمعية نجيشوت إسرائيل

(*) جمعية نجيشوت إسرائيل: تأسست عام ١٩٩٩ لتسهيل اندماج المعاقين في المجتمع ومساواتهم في الحقوق والاحترام والاستقلالية مع غيرهم من الأشخاص الطبيعيين في إسرائيل.

تقوم جمعية نجيشوت إسرائيل (*) بحشد الجمهور الإسرائيلي من أجل مناهضة مشروع الميزانية لعام ٢٠٠٩. فمشروع الميزانية في شكله الحالي لا يحمل أية بشارة، كما أنه لا يسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية لصالح التقارب الاجتماعي وتحسين مستوى معيشة ٦٠٠ ألف شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة يعيشون في إسرائيل. وفي استطاعة الجماهير العريضة أن تساعد في النضال من أجل المستقبل الاجتماعي لدولة إسرائيل، وأن تنضم إلى ساحة النضال وتوقع على عريضة الاحتجاج التي أعدتها الجمعية في هذا الصدد.

لا يوجد من لديه حصانة في مواجهة المصير، فالإعاقة يمكن أن تحدث لأي شخص. وقد حان الوقت لنؤكد على أن ذوي الاحتياجات الخاصة سيعيشون في إسرائيل تحت مظلة المساواة والاحترام والاستقلال. وقد توجهت جمعية نجيشوت إسرائيل بخطاب إلى وزراء الحكومة الإسرائيلية وأعضاء الكنيست بشأن موضوع ميزانية ٢٠٠٩ وقانون التسويات لعام ٢٠٠٩. جاء فيه:

السادة الوزراء وأعضاء الكنيست الموقرون

عاماً بعد عام تبتعد الحكومة الإسرائيلية بأهدافها عن مسألة النهوض بإدماج ومساواة الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة بغيرهم، فهما هو قانون التسويات وميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩ مرة أخرى يُطرحان للمناقشة على طاولة الحكومة دون التطرق إلى هذا الأمر. وعلى ما يبدو فإن المشرعين لم يستوعبوا بعد تلك القوة البشرية البالغ قوامها ٦٠٠ ألف شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة في الإسهام بنهوض الدولة بدلاً من النظر إليهم على أنهم يشكلون عبئاً على الدولة. كما إن ميزانية هذا العام لا تحمل أي بصيص أمل لجمهور ذوي الاحتياجات الخاصة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة سن قانون المساواة في الحقوق لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة، وبدأت تظهر موضوعات التلاقي والاندماج والمساواة. إن الهدف

إسراف اجتماعي وأمني

بقلم: دانييل دورون(*)
صحيفة "يسرائيل هايوم"
٢٠٠٨/٨/٣١

الأمن أو ميزانية الرفاه الاجتماعي هو اختيار مزيف. ويجب تقليص النفقات المبالغ فيها سواء في ميزانية الأمن أو ميزانية الرفاه الاجتماعي. وهذا الأمر سيفيد الاقتصاد الإسرائيلي ودافعي الضرائب والشرائح الفقيرة، وباختصار سيفيد الفقراء والأغنياء على حد سواء. وسوف يؤدي تقليص النفقات المبالغ فيها إلى توفير موارد كافية من الميزانية لأغراض حيوية، كما سيشرح الجهة المسؤولة على استغلال الموارد المتبقية على أكمل وجه.

لقد جاء في التقرير الصادر مؤخراً عن لجنة "برودت" (اللجنة المعنية بدراسة ميزانية الأمن في إسرائيل) أنه يجب زيادة ميزانية الأمن. وفي ضوء المخاطر الكبيرة ربما يكون على حق. ولكن التقرير أفاد أيضاً بأنه على التقيض من مزاعم جهات عسكرية إسرائيلية بأنه لا أساس للربط بين الأهداف العسكرية وأوجه القصور الكثيرة (التي ظهرت خلال حرب لبنان الثانية) وبين الاتجار بالميزانية. فقد جاء في التقرير أنه "حسب شهادة الجيش الإسرائيلي فإن القوة التي تم استخدامها... كان مبالغ فيها". أي أن الجيش الإسرائيلي ينفق الجزء الأكبر من ميزانيته الضخمة ليس في الرواتب والمعاشات الضخمة للعسكريين غير المقاتلين (والذين يحصلون على رواتب ومعاشات كما لو كانوا مقاتلين) وإنما أيضاً في الاستخدام غير المجدي لموارده في أوقات الحرب. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الجهة التي لديها القدرة على منح مخصصات مالية مبالغ فيها لا يمكنها تقليص هذه النفقات في مجال واحد فقط.

وفيما يتعلق بمجال الرفاه الاجتماعي أعتقد أنه لا مجال للحديث بإسهاب عن الإسراف والفساد في جهاز الرفاه الاجتماعي. فالإسراف يحول دون تقديم المساعدة المناسبة للمحتاجين مثل المعاقين والمسنين.

وكل هذا يتناقض مع محاولتهم خداعنا عبر وسائل الإعلام بالبديل الحقيقي للتقليصات في الميزانية، وهو الاختيار بين التقليصات "المؤلة" في ميزانية الأمن أو ميزانية الرفاه الاجتماعي كما عرض وزير المالية، وبين التقليصات الضرورية والمجدية للغاية للميزانية وبين استمرار نظام الإسراف الهدام، الذي ينقل على كاهل الفقراء ويحول دون حصولهم على المساعدة، بينما يزيد من ثراء أصحاب العلاقات ويفسد المجتمع الإسرائيلي ويهدم اقتصاده.

(*) كاتب المقال هو رئيس المركز الإسرائيلي للنهوض الاجتماعي والاقتصادي.

تركزت حرب التصديق على الميزانية في الحكومة على صعيدين سيواصلان تصدر النقاش العام الإسرائيلي في الفترة القادمة: الصعيد الأول هو نضال وزارة المالية من أجل الحفاظ على نسبة عجز تبلغ ١,٧٪ في الميزانية في مواجهة وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس لجنة المالية بالكنيست أفيشاي برفرمان ووزير التجارة والصناعة والتشغيل إيلي يشاي الذين يطالبون بزيادة نسبة العجز لصالح "المتطلبات الاجتماعية". ورداً على ذلك، تزعم وزارة المالية أن زيادة نسبة العجز لن تؤدي إلا إلى المزيد من الإسراف في الميزانية الممتلئة بالكثير من الإسراف والنفقات المبالغ فيها.

والصعيد الثاني هو الحرب الدائرة بين من يطالبون بتقليصات "مؤلة" في ميزانية الأمن من أجل الحفاظ على إطار الميزانية وبين من يطالبون بتقليص ميزانية الرفاه الاجتماعي. وقد قال وزير المالية روني بارأون إن اختراق الميزانية سيضر بالاقتصاد، والأدهى من ذلك أنه سيمثل إخلالاً بتعهدات إسرائيل للحكومة الأمريكية التي قطعتها لها خلال حصولها على ضمانات لقروض مؤخراً.

أولاً أتعجب من استهتار شخصيات محنكة سياسياً أمثال باراك وبرفرمان بهذه التعهدات. ولكن من لا يدرك مدى الإسراف الذي تتضمنه الميزانية أوصيه بالإطلاع على التقارير الصادرة عن مراقب الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن زيادة الميزانية وكذلك المزيد من الإسراف سيؤدي إلى تداعيات سلبية أخرى على توزيع الموارد الاقتصادية وعلى استغلالها على النحو الأمثل. ويتضمن هذا الإسراف موارد يمكن تسخيرها للتنمية الاقتصادية وخفض الضرائب والأسعار وكذلك زيادة القوة الشرائية لأصحاب الدخول المنخفضة من الشرائح الفقيرة في الاقتصاد وحل جزء كبير من مشكلة الفقر. كما يؤدي هذا الإسراف إلى زيادة معدلات الفساد في الاقتصاد. فالأموال المبالغ فيها يحتكرها أصحاب رؤوس الأموال و"المقربين" من الحكومة. وهناك أموال طائلة يتم إنفاقها بإسراف على المكافآت الضخمة للموظفين الأعضاء في اتحادات عمالية احتكارية تحصل على رواتب ضخمة بغض النظر عن الإنتاج. وكل ذلك على حساب موظفين ليس لهم ثقل سياسي، وكذلك على حساب العاطلين، أي أن الإسراف يؤدي أيضاً إلى خفض إنتاج الموظف الإسرائيلي، وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على دفع رواتب مناسبة للموظفين نظير عملهم.

وبناء على ذلك، فإن الاختيار بين التقليصات في ميزانية

بقلم: ميكى بيليد ونعما سيكولار
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٨/٣١

ميزانية ٢٠٠٩: الضواحي ستضطر للانتظار

من الخطة. فبمقتضى أحد البنود لن تُنقل هيئات عامة وحكومية - ومنها قواعد للجيش الإسرائيلي ومطارات ومستشفيات - إلى البلديات التي يقعن نطاقها أموال الضريبة العقارية، وإنما إلى صندوق حكومي خاص. وسينقل الصندوق تلك الأموال كمنح حكومية للسلطات في الضواحي. ومن المتوقع أن تفقد كل من تل أبيب وحيفا - على سبيل المثال - نحو ٢٠٠ مليون شيكل سنوياً.

وقد انشغل مدير عام بلدية تل أبيب حاييم ليا ورئيس البلدية رون حولداى ليل نهار، بمحاولة توضيح خطأ مسئولى وزارة المالية ووزير الداخلية ميئر شطريت (الذى يؤيد الخطة) وحتى الآن لم تكلل جهودهم بالنجاح.

أفضل ما نتج عن ذلك هو إلغاء تخصيص ثلث أموال بدل رسوم تحسين - التى تحولها إدارة أراضى إسرائيل إلى السلطات بقيمة عشرات ملايين الشيكلات - لصندوق المنح الحكومية المذكورة.. حيث حصل رؤساء السلطات الكبرى على تعويض آخر هو جلسة استماع من بارأون، ومن المسئول عن الميزانيات فى وزارة المالية رام بليكوف فيما يتعلق بالخطة بأكملها. إذ أقنعوهم ومعهم أعضاء الكنيست بعدم المساس بميزانيتهم، وأن يظل كل شيء كما هو.

* «نحن غير قلقين»:

هل تشعر وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل بالقلق من الشكل الذى ستبدو عليه الخطة النهائية، فى الوقت الذى تخلو فيه معظم البنود المهمة فى النص الحالى من ميزانيات مضمونة..؟ قال كفيتي، أحد مسئولى وزارة المالية: «هناك طاقم متخصص فى شعبة الميزانيات، نتعاون معه بشكل كامل، ولا نخشى حدوث تجاوزات». «المبادئ الأساسية متفق عليها، وقد فضلنا الوصول بموجب النص إلى اتفاقات عامة، من أجل التوصل إلى خطة نهائية. بالفعل لم تنته المسألة المالية، ولكن من الواضح لنا أننا نواجه طاقم متخصص مهنيًا يهتم بتطوير الضواحي ولذلك لا نشعر بالقلق.

لم يندهش موظفو الوزارات الحكومية الذين شهدوا ليلة ليلاء أثناء التصديق على الميزانية. حتى صغار الموظفين، الذين يشهدون لأول مرة المناقشات الطويلة، أدركوا أن أى خطة تحول أموالاً طائلة من مكان إلى آخر لن تمر بسلام.

ويتمثل الهدف الأساسى فى التوصل إلى موافقة الوزراء على ميزانية الدولة وعلى نصيب الأسد من قانون التسويات، ولكن صراع ليس سهلاً ستتحمل مسئوليته الخطة لدفع وتشجيع الضواحي. ويشير رصد التغيرات التى طرأت على الخطة فى ذات المساء الطويل إلى كيفية تغير معالم خطة حكومية، قبل طرحها للتداول فى الكنيست.

عندما طرح وزير المالية رونى بارأون ومدير عام وزارته ياروف أريآف الخطة فى مستهل شهر أغسطس، كانت هذه هى المرة الأولى منذ سنوات التى يتم فيها تحديد جدول أولويات لاعتماد موارد مالية للضواحي، كجزء من خطة شاملة وتفصيلية، والأهم ذات مصادر نقدية معروفة وميسرة، إلا أنه فى ذلك الوقت بدأ الهجوم، حيث شن رؤساء متدى المدن الـ ١٥ الصناعية الكبرى، واتحاد المقاولين ووزارة الصناعة والتجارة والتشغيل هجوماً على بنود مختلفة - كل حسب أسبابه.

كان واضحاً لبارأون ومسئولى وزارته أن الخطة، التى وُضعت كجزء من قانون التسويات لعام ٢٠٠٩، لن تمر بسلام. ولكنهم أيضاً لم يتوقعوا أن يكون الابتعاد عن الخطة الأصلية فى نهاية الأمر بهذا الشكل الكبير. ومن ناحية أخرى ربما كانت التغيرات الكبيرة لم تحدث، إذا تعاونت وزارة المالية فى التخطيط مع كل من عارضوا الخطة وفى النهاية تسببوا فى التغيرات. هم من ناحيتهم، وصلوا فى الصباح إلى الوزارة ووجدوا كراسة زرقاء تقترح نقل أموال من أيديهم إلى شمال وجنوب إسرائيل.

* من يخشى رون حولداى..؟

شعر رؤساء السلطات الأعضاء فى متدى الـ ١٥ (جميع السلطات الكبرى باستثناء القدس) بالخوف الشديد

ترجمات عبرية

٤

الشأن الفلسطيني

المصدر: www.walla.co.il

٢٠٠٨/٨/٢٣

بقلم: هيئة تحرير الموقع

”على الدول العربية أن تحذو حذو سفن السلام“

وأضاف هارفر أن الهدف هو فك الحصار بشكل خاص وإنهاء الاحتلال بشكل عام، ورغم أن الهدف غير إنساني وإنما سياسى إلا أننا لم نأت خالين الوفاض وإنما أحضرنا ٢٠٠ جهاز سمع للأطفال الذين أصيبوا بالصمم بسبب القصف الإسرائيلي في القطاع. وأضاف أن الناشطين سيقون

بضعة أيام في القطاع وسيقومون ببعض الزيارات الإنسانية. وقد أعلنت مصادر في القدس بعد الظهر أن إسرائيل قررت السماح للسفيتين بالرسو على شاطئ القطاع، لمنع الانتقادات وردود الأفعال الدولية القاسية. كما أضاف المسئولون أنه معروف من وماذا يوجد على متن السفن، ولذلك لا يوجد خوف من تهريب سلاح إلى القطاع.

كان وصول السفيتين قد تعطل عدة ساعات بسبب هياج البحر وسوء الأحوال الجوية. ويقول منظمو الرحلة الجوية إنه إلى جانب سوء الأحوال الجوية، تم التشويش على أجهزة الاتصال في السفينة، ويعتقدون أن إسرائيل هي المسئولة عن ذلك. وقال رمزي قيزيا المتحدث من قبل الناشطين إن السفيتين تحملان علم يوناني في المياه الإقليمية وقد تعرضنا لهجوم إلكتروني شوش على أجهزة السفينة.

وأثناء ذلك اتجهت العشرات من قوارب الصيد الفلسطينية من سواحل شاطئ غزة إلى قلب البحر في ساعات الظهر لاستقبال السفيتين. إلا أن مصادر فلسطينية قالت إن قوارب تابعة للجيش الإسرائيلي أطلقت نارا في الهواء



دعا سعيد صيام، وزير الداخلية في حكومة حماس، مساء اليوم (السبت) الدول العربية أن تحذو حذو ٤٤ من نشطاء حقوق الإنسان الذين وصلوا إلى غزة، وأن تعمل على فك حصار غزة. وقد أفادت الإذاعة الإسرائيلية بأنه

بعد وصول الكم الهائل من الفلسطينيين إلى منطقة الميناء، قررت شرطة حماس إلغاء استقبال نشطاء حقوق الإنسان الذين وصلوا من قبرص.

وقد دعا مستشار أبو مازن «نمر حماد» حماس لعدم استغلال مجيء نشطاء حقوق الإنسان لاستعداد ومشاكسة الدول العربية. وأضاف أن هناك أهمية لمجيء السفن، ولكن لا داعي للمبالغة بأحداث هدفها فك حصار غزة.

وكانت سفيتا الاحتجاج قد وصلت بعد الظهر إلى قطاع غزة وقوبلت بالتصفيق. وقد جاء ٤٤ من نشطاء حقوق الإنسان على متن السفن التي أبحرت أمس قادمة من قبرص احتجاجا على الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة. وقد أحضر الناشطون إلى القطاع معدات إنسانية وأدوية. وقال الناشطون على السفينة إن الأطفال جاءوا إليهم سباحة وبقي عشرات الآلاف على الشاطئ. وقال جيف هارفر - إسرائيلي كان على السفينة: «إن هذا أمر رائع، مليون ونصف مليون شخص منعزلون عن العالم الخارجى تماما، يأتى إليهم فجأة أشخاص من كافة أنحاء العالم على متن سفيتين».

فعادت القوارب إلى الشاطئ. وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي إنه ليست هناك معلومات عن القيام بأي نشاط عسكري هناك.

* «الحصار غير قانوني»:

أبحر الناشطون، من سكان ١٧ دولة مختلفة، من خليج لارناكا في قبرص. وكان من ضمن الناشطين راهبة كاثوليكية تبلغ من العمر ٨١ عاماً، وشقيقة زوجة توني بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق ومبعوث اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، وعضو في البرلمان اليوناني. كما كانت الناجية من الكارثة النازية هايدى أبشتاين البالغة من العمر ٨٤ عاماً، تعترم الذهاب مع الحملة، إلا أنها لم تستطع ذلك لأسباب صحية. وأضاف الناشطون أنهم يخططون لإرسال مساعدة للفلسطينيين في القطاع، ولكن الهدف الأساسي هو زيادة

الوعي بأحوال معيشة الفلسطينيين الذين يعانون من نقص في الوقود والمؤن.

وقالت هويدا عراف، وهي فلسطينية تحمل الجنسية الإسرائيلية والأمريكية: «الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة ليس غير قانوني في نظر القانون الدولي فحسب، بل أيضاً غير أخلاقي. إن المؤسسات الدولية وحكومات العالم على علم بما يحدث ولكنهم لا يفعلون شيئاً في هذا الصدد». وقال مسئول قبرصي: «إن إسرائيل أرادت التحقق من إمكانية إلغاء الإبحار، ولكنها فشلت في ذلك». .. جدير بالذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد حاولت من قبل الإبحار من حيفا إلى قبرص مع مطرودين فلسطينيين عام ١٩٨٩، ولكنها فشلت بسبب قصف إسرائيلي أسفر عن فجوة على سطح السفينة المستأجرة.

بقلم: عومر كرمون
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٨/٢٧

اعتقال البروفيسور الإسرائيلي الذي أبحر إلى غزة

ضد هدم المنازل. وخلال العامين الماضيين تمّ ترشيحه للحصول على جائزة نوبل للسلام نظراً لنشاطه من أجل الفلسطينيين. هاجر هالفير إلى إسرائيل عام ١٩٧٣ محاضراً للأثربولوجي. رفض ولداه الخدمة في الجيش الإسرائيلي لأسباب تتعلق بالضمير. يكثر هالفير من التجوال في أنحاء العالم وإلقاء المحاضرات المناهضة لإسرائيل. وقد قام مؤخراً بافتتاح مكتب للمنظمة التي يرأسها في الولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال زيارته لغزة حصل البروفيسور هالفير على الجنسية الفلسطينية الفخرية. لم ينضم إلى زملائه في لقائهم مع رئيس وزراء حماس إسماعيل هنية، لأنه حسب تصريحاته، لم يرغب في أن يقوم الإعلام الإسرائيلي بالانشغال بالأمر والتركيز عليه بدلاً من التركيز على الحصار المفروض على قطاع غزة.

عاد البروفيسور الإسرائيلي جيف هالفير، الذي أبحر مع ٤٠ ناشطاً من اليسار من جميع أنحاء العالم إلى ميناء غزة، إلى إسرائيل عن طريق معبر إيريز، حيث ألقى القبض عليه وتم التحقيق معه في مركز شرطة سديروت، حيث قضى هناك ليلته في غرفة الحبس بمركز شرطة سديروت، ومن المقرر أن يمثل اليوم أمام قاض في كريات جت لاستمرار حبسه. جدير بالذكر أن يوم الاثنين شهد إطلاق صاروخي قسام من قطاع غزة ناحية سديروت، ولحسن الحظ لم يسفر إطلاق الصاروخين عن إصابات أو أضرار.

كان هالفير قد وصل يوم السبت إلى ميناء غزة، حيث استقبل استقبال الأبطال. وقد حظى خلال المؤتمر الصحفي الذي عُقد في غزة بتصفيق حاد عندما قدم نفسه كيهودي من سكان القدس.

* مرشح لجائزة نوبل للسلام:

البروفيسور جيف هالفير هو مدير عام اللجنة الإسرائيلية

بقلم: عدنا أداتو
صحيفة إسرائيل اليوم
٢٠٠٨/٩/٢

بعد مرور ١٢ عاماً على العملية.. السلطة الفلسطينية ستدفع تعويضاً

من ادعاءات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ووافق على ادعاء الأسرة بأن الحكم الأمريكي من الممكن فرضه في إسرائيل. وقد أقرت المحكمة بأن التجميد الذي فرضته المحكمة على أموال السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية سيستمر حتى تنفيذ الحكم.

من ناحية أخرى، أبدى المحامي موردخاي هلر، الذي مثل أسرة أونجر، رضاه قائلاً: "لقد صدر الحكم في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ ورُفضت ثلاثة استئنافات قدمت في هذا الشأن في المحكمة العليا الأمريكية، وهو حكم لا مثيل له، وبعد الأول الذي أعلن تطبيقه في إسرائيل لصالح ضحايا الإرهاب، إن السلطة ومنظمة التحرير تتبعان سياسة الماطلة، كما أكد القضاة في الولايات المتحدة أنهم بذلوا قصارى جهدهم لتعطيل الإجراءات، ولكن لدينا الكثير من الصبر ونتمنى أن ينتصر العدل".

كما يبدو أن أبناء الأسرة سيضطرون للتخلي بالصبر. فقد أعلن المحامي يوسي أرنون الذي مثل السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية أنه يعترم تقديم استئناف للمحكمة العليا وقال: "إنه حكم لا يمكن تنفيذه، ولا يمكن أن يحصل شخص على ٢٠٠ ضعف ما يحصل عليه من هو غير أمريكي، فقط لأنه يحمل الجنسية الأمريكية. إن الحكم يشتمل على مغالطات قضائية وأخلاقية وأتني أن تصحح المحكمة العليا الخطأ".

قتل الزوجان أونجر عام ١٩٩٦. أقرت محكمة أمريكية بأنه ينبغي على السلطة الفلسطينية تعويض الأسرة بمبلغ ١١٦ مليون دولار. قررت المحكمة المركزية في القدس أسس بأنه يمكن تطبيق الحكم في إسرائيل.

بعد ١٢ سنة من مقتل والدهم في عملية إرهابية حقق أبناء أسرة أونجر أمس انتصاراً آخر في النضال ضد السلطة الفلسطينية، حيث أقرت المحكمة المركزية في القدس بأنه ينبغي تطبيق الحكم الذي صدر في الولايات المتحدة ويقضي بإلزام السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بدفع تعويض للأسرة يبلغ ١١٦ مليون دولار، في إسرائيل.

وكان الزوجان إفرات وبارون قد قُتلا في عملية إطلاق نار في ٩ يونيو ١٩٩٦ عندما أطلق مخربون النار على سيارتهما بالقرب من بيت شيمش. ونظراً لأن يارون يحمل جنسية أمريكية قرر أفراد الأسرة وعلى رأسهم الأبناء يشاي ودافير رفع دعوى في الولايات المتحدة ضد المسؤولين عن العملية. وقد قبلت المحكمة الفيدرالية عام ٢٠٠٤ زعمهم بأن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية مسئولتان عن العملية، وحكمت بأنه ينبغي عليهما دفع تعويض يبلغ ١١٦ مليون دولار لهم.

منذ ذلك الوقت استأنفت السلطة الفلسطينية لكن دون نجاح، وزعمت أيضاً أنه لا يمكن تطبيق هذا الحكم في إسرائيل. كما رفض القاضي أهارون فركش أمس سلسلة

بقلم: بنحاس عنبري
المصدر: www.amedia.co.il
٢٠٠٨/٩/٢

حول إمكانية تطبيق النموذج الأيرلندي لحل المشكلة الفلسطينية

داخلي خاص بأيرلندا وحدها. وكانت عظمة بلير أنه فطن إلى هذه الخصوصية وربطها بالاتفاق. في الواقع، لم يكن هذا الاتفاق "اتفاقاً سياسياً"، فتجاه الخارج، مُنحت بعض الصلاحيات لنظام الحكم الذاتي في أيرلندا الشمالية، ولكن في حقيقة الأمر لم يتنازل أي طرف عن مواقفه الرئيسية. الأيرلنديون في الجمهورية الأيرلندية يتحدثون عن أيرلندا الشمالية بمصطلحات "المقاطعات الستة" ولا يعترفون بها. وفي المقابل، يسخر البروتستانت في أيرلندا الشمالية من "الجمهورية" التي نبذت التقاليد الملكية للمملكة المتحدة.

كثيراً ما تُعقد مقارنة بين أيرلندا الشمالية وإسرائيل، حيث يُستخدم "النموذج الأيرلندي" كنموذج لحل المشكلة الفلسطينية. وهكذا على سبيل المثال، يكثر توني بلير، ممثل الرباعية الدولية، من الحديث عن نجاحه في التوصل لتسوية في أيرلندا الشمالية كدليل على إمكانية حل مشاكل الإرهاب بالطرق السلمية.

ولكن تكفي زيارة واحدة لأيرلندا كي نفهم أسباب نجاح "النموذج الأيرلندي" ومدى ملاءمته للواقع في منطقتنا. فنجاح "النموذج الأيرلندي" كان نابعا في الأساس من نهج

الأيرلنديين، هما العاملين
الذين هيئنا التربة لخلق أجواء
جديدة تمخض عنها الاتفاق.

فما علاقة كل هذا بنا...؟
صحيح أن النجاح في أيرلندا
يثبت أنه من الممكن التغلب
على الإرهاب، ولكن حتى
يتسنى تطبيق هذا النموذج
عندنا، علينا إحداث تغييرات
داخلية - سواء في السلطة
الفلسطينية أو في إسرائيل: ففى
السلطة الفلسطينية، عليهم

وضع أجندة قيم جديدة تفضل الرخاء الاقتصادى على
تحقيق الرغبات القومية. وفضلا عن ذلك، يجب تكريس
الوعى بضرورة استئصال الإرهاب من جذوره. ليس
معنى ذلك أن يتخلى الفلسطينيون عن أحلامهم السياسية،
ولكن عليهم أن يفهموا أن "المقاومة" تعمل ضدهم وليس
لصالحهم.. وبالنسبة لإسرائيل، فعليها أن تنظر إلى مكافحة
الجريمة المنظمة ليس فقط كضرورة داخلية، وإنما أيضا
كجزء لا يتجزأ من مسيرة السلام.



المحصلة النهائية هي أن
الأيرلنديين قرروا تنحية الجدل
السياسى والأيدولوجية جانبا،
وتفضيل المصالح الاقتصادية
التي ينطوى عليها انضمام
أيرلندا إلى الاتحاد الأوروبى
من ناحية، والطفرة الهائلة في
صناعة التكنولوجيا المتقدمة
من ناحية أخرى، حيث قررت
كبرى شركات التكنولوجيا
المتقدمة الأمريكية الاستثمار في
أيرلندا. يشير الأيرلنديون في

الجمهورية إلى نجاحهم في القضاء على الجريمة المنظمة وعلى
الفساد السياسى وهو ما كان بمثابة انعطافة نحو الانطلاقة
الاقتصادية. أما البروتستانت في الشمال فيرون الانعطافة في
عدم خضوعهم للإرهاب وصمودهم أثناء فترة الإرهاب
القاسية، بدعم من حكومة لندن. أى أن الحصانة الشعبية
في أيرلندا الشمالية - التي أثبتت للإرهابيين الأيرلنديين أن
الإرهاب لن يغير من الأمر شيئا - وتغلب حكومة دبلن
على الجريمة المنظمة، التي كانت ترتبط أيضا بالإرهابيين

بقلم: أليستور ديفون (*)

المصدر: www.makor.co.il

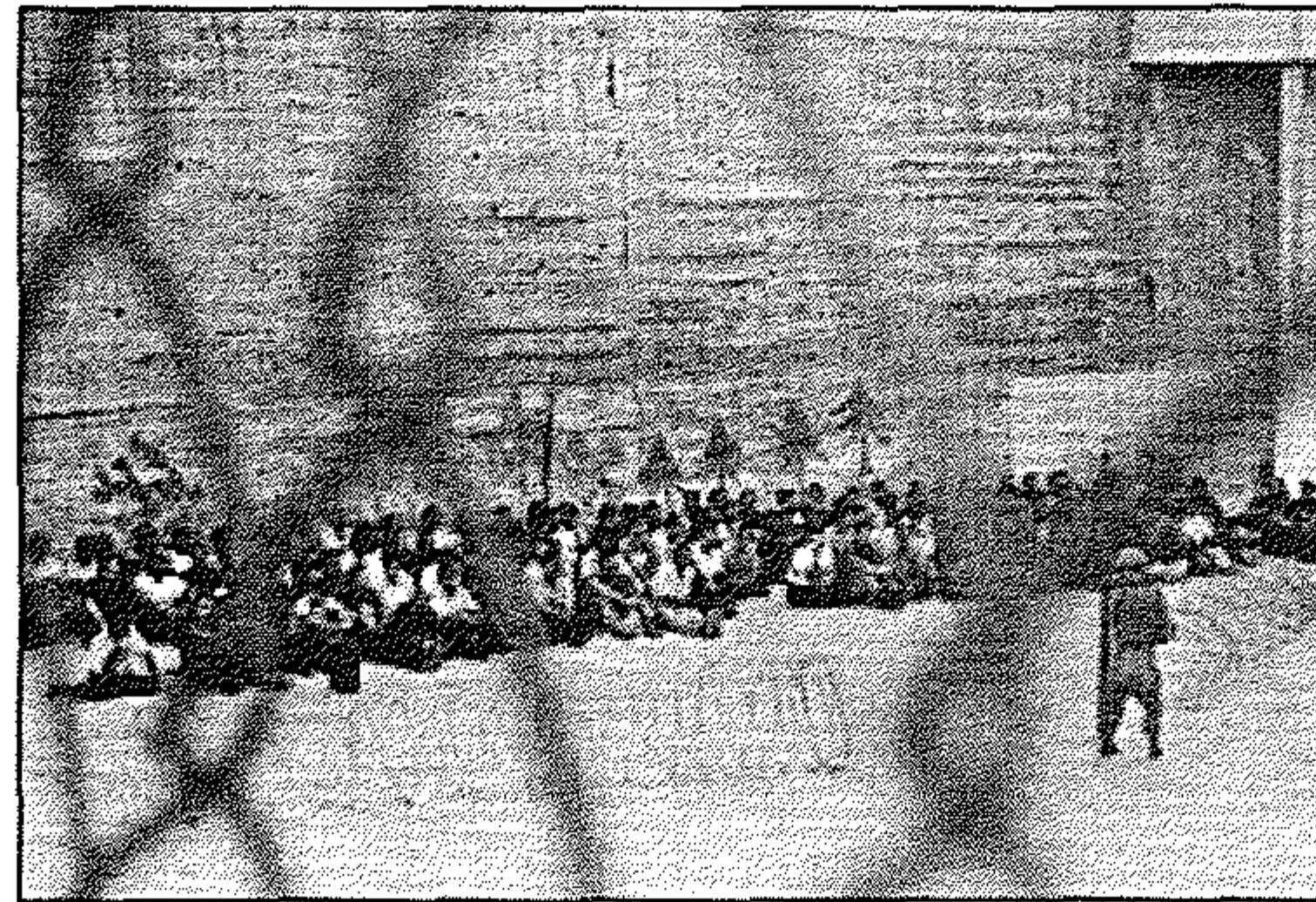
٢٠٠٨/٩/٧

لنأخذ أسرى حماس رهائن

الحكومة الإسرائيلية من
جانبها، خاصة رئيس الوزراء
ووزير الدفاع، عادت وأعلنت
أنها ستبذل بالفعل "قصارى
جهدها" من أجل إعادة جلعاد
من الأسر، إلا أنها ترغب
في مزيد من الوقت، فمسألة
استعادة الأسرى مسألة جديدة
بالسرية.

في هذه الأثناء نشاهد مثل
حماس يعلن لنا على شاشات

التلفزيون أن جلعاد شاليط لن يرى النور إذا لم يستجيبوا
لمطالب الخاطفين مسبقاً، وأن مصيره سيكون مثل مصير
رون آراد. إن قائمة مطالب حماس آخذة في التزايد، وأعداد
القتلة الذين يُطلب منا إطلاق سراحهم آخذ هو الآخر
في الزيادة، ومن بينهم من قاموا بتنفيذ عمليات ليلة عيد



تحدث وسائل الإعلام
المقروءة والإلكترونية يومياً عن
العدد الدقيق للأيام التي مرت
منذ أسر واختطاف جلعاد
شاليط على يد حماس في غزة.
كما تركز اهتمامنا قبل عدة أيام
على الحقيقة التي مفادها أن
شاليط يقضى في سجن حماس
عيد ميلاده الثالث. لقد عرفنا
جميعاً بأمر الخطاب الذي كتبه
أصدقاء شاليط إلى رئيس

الوزراء، وأشاروا فيه إلى أن جلعاد سقط في الأسر وهو
يؤدي واجبه في حماية الدولة. كما قرأنا وسمعنا تصريحات
أفراد أسرة شاليط. كل ذلك وصل إلينا كجزء من "حملة"
تطالب الحكومة الإسرائيلية "ببذل قصارى جهدها" من
أجل إعادة جلعاد شاليط إلى منزله.

الفصح في فندق بارك ومن هم على شاكلتهم. إذا كانت القائمة الأولى تضم أربعمائة اسماً فإنها الآن تضم ما يزيد عن ألف اسم. ونعرف من الأنباء التي تسربت لوسائل الإعلام أن حكومتنا بالفعل على استعداد لإطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين، وسيكون عدد القتلة الذين سيتم الإفراج عنهم قليلاً.

على الرغم من أن واضعي السياسات يتفقون على ضرورة "بذل قصارى جهدهم" من أجل جلعاد شاليط، إلا أنه على ما يبدو لم يجر أي نقاش جماهيري جاد على قدر كلمة "قصارى جهدهم" في هذا الشأن. فهل التفسير المحتمل الوحيد هو الخنوع لمطالب حماس أم أن مصطلح "بذل قصارى جهدهم" يتضمن أيضاً القيام بعمليات اختطاف مضادة لإسماعيل هنية وأفراد أسرته أو قادة آخرين وذويهم من حماس؟.. هل كلمة "قصارى جهدهم" تتضمن القيام بعمل عسكري من أجل إطلاق سراح شاليط بالقوة؟.. وماذا من المفترض أن يكون رد الفعل في حالة قيام حماس بقتل شاليط مثلما حدث وقت محاولة إطلاق سراح نحشون فيكسمان؟..

بإمكاننا أن نقترح أشياء أخرى يمكن إدراجها تحت مصطلح "قصارى جهدهم". فمن الصعب للغاية أن نفهم لماذا حتى اليوم لم نجعل كل من يظهرون في قائمة القتلة التي قدمتها حماس رهائن، وكيف لم يتم إدخال هؤلاء على الفور إلى الحبس الانفرادي وعزلهم عن أي اتصال مع العالم الخارجي، ومنعهم من أية وسائل للقراءة والتعليم والترفيه على الأقل حتى يتم السماح للصليب الأحمر بزيارة جلعاد شاليط حتى يتم التعرف على الظروف التي يعيش فيها، والمعاملة بالمثل تجاه أسرى حماس المحبوسين لدينا.

إننا لكي نحدد المعاملة بالمثل فيما يتعلق بظروف الاعتقال والحبس لسنا في حاجة إلى وجود تشريع جديد. إن كل ما هو مطلوب للوفاء بذلك هو توفر العقل المستنير والقرار الصحيح. فعلى الفور من اللحظة التي يتوقف فيها أسرى حماس عن "رؤية ضوء النهار" سيؤدي ذلك إلى ضغوط من جانب ذويهم، ومن يريدون سلامتهم والاطمئنان عليهم، وستبدأ صورة المفاوضات في التغير بشكل آخر تماماً. إلا أنه لكي نجعل عمليات اختطاف الإسرائيليين غير ذات جدوى، ولكي نضمن سلامة الذين تم اختطافهم ووقعوا في الأسر يجب علينا أن ننظر إلى نوع آخر من الرهائن، ولذلك فإنه من الضروري وجود تشريع جديد في هذا الخصوص.

* قانون أساس من أجل إطلاق سراح الأسرى والمختطفين:

١- الهدف من هذا القانون الأساسي هو الحيلولة دون

اختطاف وأسرى إسرائيليين بغرض المساومة عليهم، والعمل على إطلاق سراح أسرى ومختطفين إسرائيليين والاهتمام بآمنهم وسلامتهم حتى إطلاق سراحهم.

٢- على أن يكون ما يلي واضحاً في هذا القانون:
- "الإسرائيلي" هو مواطن دولة إسرائيل، أو من يستحق أن يكون مواطناً إسرائيلياً بقوة قانون حق العودة ١٩٥٠.

- "المختطف" أو "الأسير" هو الإسرائيلي المحتجز على غير رغبته بواسطة دولة العدو أو منظمة إرهابية أو أية منظمة أو جهة معادية أخرى أياً كان اسمها أو لقبها.

- "الرهينة" هو من تمت الإشارة إلى إطلاق سراحه كشرط لإطلاق سراح مختطف أو أسير، أو هو من تحدت صفته على يد ممثل ذو صلاحية من جانب الحكومة الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي على أنه مسئول عن سلامة مختطف أو أسير، أو هو من تحدت صفته كرهينة بموجب قانون الأساس هذا.

٣- الرهينة الذي حُكم عليه بالمؤبد، واحد أو أكثر، من جانب محكمة إسرائيلية أو محكمة عسكرية إسرائيلية سيكون من اللحظة التي تحول فيها لرهينة حسب هذا القانون كمن حُكم عليه بالموت. وموعد تنفيذ الحكم بالإعدام والطريقة التي سينفذ بها الحكم ستكون مسألة خاصة بشكل تام بالحكومة الإسرائيلية أو من تعطيه الصلاحية لتحديد ذلك، وقد يكون هذا الرأي متأثر بمصير وبظروف احتجاز المختطف أو الأسير.

٤- منذ اللحظة التي يصبح فيها المرء رهينة، تُنزع عنه، حسب هذا القانون، كل التسهيلات، إن وجدت، خلال ظروف حبسه، وستكون الجهة المسئولة عن احتجازه لديها كل الصلاحيات لاحتجازه في حبس انفرادي تماماً، ومنعه من الاتصال بأي شخص بما في ذلك المحامين وأقاربه وممثلي المنظمات الدولية، ومنعه من القراءة ووسائل الاتصال أو الترفيه أياً كانت، وكل ذلك حسب ما يترأى للجهة المسئولة عن احتجازه. وقد يكون رأي الجهة متأثراً بمصير وظروف احتجاز المختطف أو الأسير.

٥- من تحدت صفته على أنه رهينة حسب هذا القانون وتمّ إلقاء القبض عليه بعد ذلك بواسطة قوات الأمن التابعة لدولة إسرائيل سيظهر كمن حكم عليه بالإعدام وتسرى عليه كل بنود هذا القانون من حيث ظروف احتجازه وتنفيذ الحكم ضده.

٦- يمثل هذا القانون تعديلاً لقانون أساس آخر: هو قانون كرامة الإنسان وحرية، وكلما تعارض ما جاء في هذا القانون مع ما يأتي في قانون كرامة الإنسان وحرية، أو مع ما يقال في أي قانون آخر يتم تغليب ما جاء في هذا القانون الجديد على ما سواه.

٧- هذا القانون غير قابل للإلغاء أو التعديل إلا بتأييد ٧٥ من أعضاء الكنيست. كما أنه ليس بإمكان لوائح الطوارئ أن تغير أو توقف فعالية أو تضع شروطاً على هذا القانون الأساسي.

إننى على ثقة أن مجرد طرح مشروع هذا القانون للمناقشة سيغير على الفور من المناخ السائد في المفاوضات بشأن جلعاد شاليط. فضلاً عن ذلك، فإن من يطالب "ببذل قصارى الجهد" يجب أن يكون على استعداد لمساندة تشريع غير عادي، تشريع يزيد من فرص جلعاد شاليط في العودة إلى منزله بسلامة وسرعة، دون خنوع إسرائيل للمطالب

الوقحة لحماس، كما أنه سيقبل من المخاوف من اختطاف آخرين في المستقبل.

لو تمّ سن هذا القانون قبل استكمال الصفقة الخاصة بإلداد ريجيف وإيهود جولدفاسر، لأدى المطلب الخاص بإطلاق سراح سيمير القنطار على الفور إلى جعل ظروف اعتقاله أكثر سوءاً، كشرط للحصول على كامل المعلومات الخاصة بمصير المختطفين الاثنين. في ظروف كهذه من المؤكد أن المفاوضات ما كانت لتنتهي بتبادل قاتل مغير للاشمئزاز بتابوتين للموتى.

بقلم: يهوشع برنر
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٩/٨

في غزة يتضورون جوعاً وفي الضفة أقل

خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨، حيث تصل نسبة البطالة الآن إلى ١٩٪. ويمكن ربط هذا المعطى بزيادة عدد تصاريح العمل الممنوحة للسكان الفلسطينيين خلال العام الماضي. علاوة على ذلك طرأت زيادة تقدر بـ ٢٥٪ في الصادرات الزراعية إلى إسرائيل. أما الزيادة الملحوظة فقد طرأت على قطاع



السياحة. فقد طرأت، على سبيل المثال، زيادة بنسبة ٩٤٪ في عدد السائحين الذين زاروا بيت لحم خلال النصف الأول من العام وذلك في مقابل نفس الفترة من العام الماضي. كما شهدت مدينة أريحا ازدهاراً في هذا القطاع فقد طرأت زيادة بنسبة ٤٢٪ في عدد السائحين الذين تردّدوا على المدينة. يحاول المسؤولون في الأجهزة الأمنية إبراز تحسن الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في الضفة الغربية، في مقابل الوضع المتردى الذي يعيشه السكان في قطاع غزة. وصرح مصدر أمني بأن «الوضع الاقتصادي المتردى الذي يعيشه الفلسطينيون تحت حكم حماس يتحدث عن نفسه، في مقابل تحسن الوضع الاقتصادي في الضفة».

كشفت بيانات قام بجمعها كل من المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء في الضفة الغربية والإدارة المدنية أن «تحسناً ملحوظاً قد طرأ على الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في الضفة الغربية خلال عام ٢٠٠٨». ورغم أن متوسط الأجر اليومي مازال يصل إلى نحو ٧٧ شيكلاً، إلا أن الحديث يجري عن زيادة

تقدر بسبعة شيكلات في مقابل العام الماضي.

وترجع الأجهزة الأمنية هذا الارتفاع إلى التسهيلات التي منحها الجيش الإسرائيلي للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، والتي تتمثل في فتح خمسة محاور مرورية رئيسية أمام السيارات الفلسطينية وزيادة عدد تصاريح العمل. كما تضمنت التسهيلات إزالة عشرات الحواجز الترابية وفتح محوري حركة رئيسيين بالقرب من رام الله، والتي يطلق عليها «محاور نسيج الحياة» والتي بلغت تكلفتها عشرات الآلاف من الشيكلات بهدف ربط القرى المحيطة بالقدس بـ رام الله.

وقد طرأ انخفاض في نسبة البطالة في الضفة الغربية

ترجمات عبرية

٥

الأحزاب في إسرائيل

هناك داع للقلق

بقلم: ميثر جروس
هاتسوفيه ٢٤/٨/٢٠٠٨

فحسب. لا نسمع أحد يتحدث عن موقف للتصويت عليه. ماذا سيفعل هؤلاء المرشحون المناسبون بالكرسي والتفويض الذي سيحصلون عليه..؟ هل سيتصدر أولوياتهم التعليم أو سد الفجوات الاجتماعية..؟ أم سيركزون على الاستيطان في أرض إسرائيل..؟ هل سيتناولون الانعزال أم الاندماج مع القطاعات الأخرى..؟ ما هي المبادئ التي يطرحونها على جدول الأعمال..؟ كيف يفكرون لتحقيق رؤيتهم وأحلامهم..؟.

يبدو لي أن الاتحاد القومي-المفدال بقوائمه لا يلعب في الساحتين الإعلامية والجهادية اللتين تسيطران عليهما الأحزاب الكبرى، ولذلك لا يحظى بتعاطف إعلامي. ومن المحتمل أن يلقي هذا بظلاله على صناديق الاقتراع، ولذا يجب إيجاد طريقة للوصول إلى وعى الجمهور، وأن نكون حاضرين فيه دائماً.

ورغم ذلك، ولشديد العجب، لازالت أهم خاتنة فارغة. يجب وضع الشأن الاجتماعي في بؤرة الاهتمام والحوار العام، بما في ذلك تحسين مستوى المعيشة والتعليم، وفي الوقت نفسه، لا يجب إهمال موضوعات الاستيطان في كافة أرجاء أرض إسرائيل، والقضاء، والأمن، وما إلى ذلك.

في الواقع نحن لدينا حاملي رسالة بارعون. وسأكتفي هنا بنماذج بارزة من الشخصيات الموجودة على الساحة في تلك الأيام، التي نود التركيز على عيوبها تحديداً. لدينا زوفلون أورليف، على سبيل المثال، الرجل الذي يبعث على الراحة والطمأنينة، والذي يجب أن يذكر في حقه عمله كرئيس للجنة مراقبة الدولة، التي ارتقت بها لأعلى الدرجات. علاوة على ذلك، هذا الرجل ذو خبرة عامة ناجحة في موضوعات التعليم والرفاه الاجتماعي. كما يبرز لدينا

ترتكز المعركة المحتدمة حول الانتخابات التمهيدية في «الاتحاد القومي-المفدال» على اختيار أنسب أسلوب لتشكيل قائمة الحزب للكنيست. ومن البديهي أن هذا الأسلوب يناسب من يعتقد أن بهذه الطريقة أو تلك سيحظى بالكرسي لمدة أربع سنوات. واللافت للنظر أن الجدل العام يتجاوز على ما يبدو أهم سؤال، ألا وهو ماذا سيفعل صاحب الكرسي..؟ وما هي أهدافه..؟ والسبب في ذلك هو أننا اعتدنا في الساحة السياسية اختبار الرجل نفسه وقدراته الشخصية أو التعاطف معه. فقد صوّت الكثيرون مثلاً لصالح «المتقاعدون» لأنهم «لطفاء»، وكلنا نعلم كيف انتهى الأمر.

ومع ذلك، لا يجب علينا أن نلوم أحداً غير أنفسنا. فالمرشحون يختبرون وفقاً لاستطلاعات الرأي. من سيهزم من..؟ وتحت رئاسة من سيحصل الحزب على مقاعد أكثر..؟ وهذه الذاتية في الطرح هي التي تشجع المرشحين على عدم التطرق للبرامج السياسية والتعليمية أو الاجتماعية، وإنما ينشغلون بالأساس بأنفسهم. ومن ثم، تبدو المنافسة بين المرشحين وكأنها تعتمد بالأساس على الشكل الظاهري لشخصية المرشح، من حيث السن والعرق والمزايا والعيوب، بينما لا نسمع أحد يتحدث عن أجندة.

حتى رئيس الدولة، ورئيس الكنيست، ورئيس الحكومة، أعلى الشخصيات التي تمثل الدولة، على المستوى الشخصي جميعاً يبدلون ويغيرون الأحزاب. لا توجد أجندة ولا توجد خصائص فكرية تميزهم عن سائر المرشحين.

من هنا، حتى الانتخابات التمهيدية الوشيكة في الاتحاد القومي- المفدال، سيدور كل التركيز حول الشخصيات

أورى أريثلي في مثابرتة ودأبه في مجال التشريع وأنشطته العامة، ونيسان سمولينسكى في معرفته وفهمه للاقتصاد ووضع الميزانيات، فيما يجيد بنى إيلون بلورة الخطط السياسية واسعة الأفق. إن الحديث عن تألقهم موضوعي

في حد ذاته، حيث يبرعون في مجالات واسعة وشاملة. في الواقع، إننا بصدد تشكيلة رائعة لأجندة تحملها شخصيات ناجحة، ولم نستنفد كل الطاقات الكامنة بعد، ولذا يجب أن نشمر عن سواعدنا ونبدأ العمل فوراً وبقوة.

بقلم: شارون روفيه - أوفير
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٨/٢٧

عضو الكنيست زاكور يؤسس حزباً يعمل من أجل العرب



ينوى عضو الكنيست عباس زاكور الانسحاب من حزبه «راعم - تعل» وتأسيس حزب عربي جديد. وأعلن زاكور اليوم (الأربعاء) أنه بدأ مفاوضات مع ممثلين من القطاع المسلم والبدوي والمسيحي والدرزي بهدف العمل من أجل مصالح الأقليات في إسرائيل. وأضاف قائلاً: «بدلاً من التجول في سوريا ومناطق السلطة الفلسطينية وقطر - حان الوقت للعمل من أجل حل مشاكل المواطنين هنا».

وقد طرح اسم زاكور في أعقاب الخلاف الذي نشب بينه وبين رفيقه في الحزب، عضو الكنيست إبراهيم صرصور، قائد الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية، حيث طلب الأخير من زاكور الانسحاب من الكنيست وفقاً لاتفاق المناوبة في الحزب. وقال زاكور إن الخلاف الأخير جعله يدرك أن أعضاء الكنيست العرب لا يفعلون ما يكفي من أجل القطاع الذي انتخبهم لتمثيله. وقال زاكور: «إنني أتجول ميدانيا وأسمع من الناس أنه ليس هناك من يحرص على حل مشاكلهم، ونسبة المقترعين الضئيلة بين أبناء القطاع العربي والتي تصل إلى حوالي ٥٠٪ يجب أن تضيء النور الأحمر لأعضاء الكنيست، هذا في الوقت الذي ينتسب فيه حوالي

٧٠ ألف شخص لكاديا وميرتس والعمل.. ولكن لماذا يذهبون إلى هناك...؟». يُذكر أن زاكور من مؤسسي الحركة الإسلامية وهو عضو فيها منذ ٢٥ عاماً، وكان قد وُحِّد القوى مؤخراً مع عضو الكنيست السابق محمد كنعان الذي أيد حزب «بلد» في الانتخابات الأخيرة والآن يرأس الحزب القومي العربي. ويعقد الاثنان ندوات في أنحاء الدولة ويلتقيان مع مسؤولين كبار في القطاعات المختلفة.

وقد عقد زاكور وكنعان مؤخراً سلسلة من اللقاءات مع رئيس لجنة رؤساء المجالس البدوية حسن الهياب. وأعلن أن الهياب أعرب عن تأييده لهما ولكنه لم يعرب حتى الآن عن استعدادة للانضمام إلى حزبهما الجديد.. وعلى حد قولهما فقد أبدى رئيس المجلس الإقليمي كفر قاسم اهتماماً بحزبهما. وأضاف زاكور قائلاً: «سيكون هذا حزباً للجميع، بدون أيديولوجية إسلامية شيوعية أو قومية، وسيكون حزب ذو أفكار متجددة يوفر مكاناً للمتدينين والعلمانيين ولكل إنسان في الدولة يؤمن بمبدأ أن الإنسان فوق كل شيء مع التركيز على المظلومين وعلى الأقليات، حيث حان الوقت كي يعيشوا بكرامة».

مسؤول كبير في حزب العمل: "أيالون يفكر في الاتحاد مع كاديا"

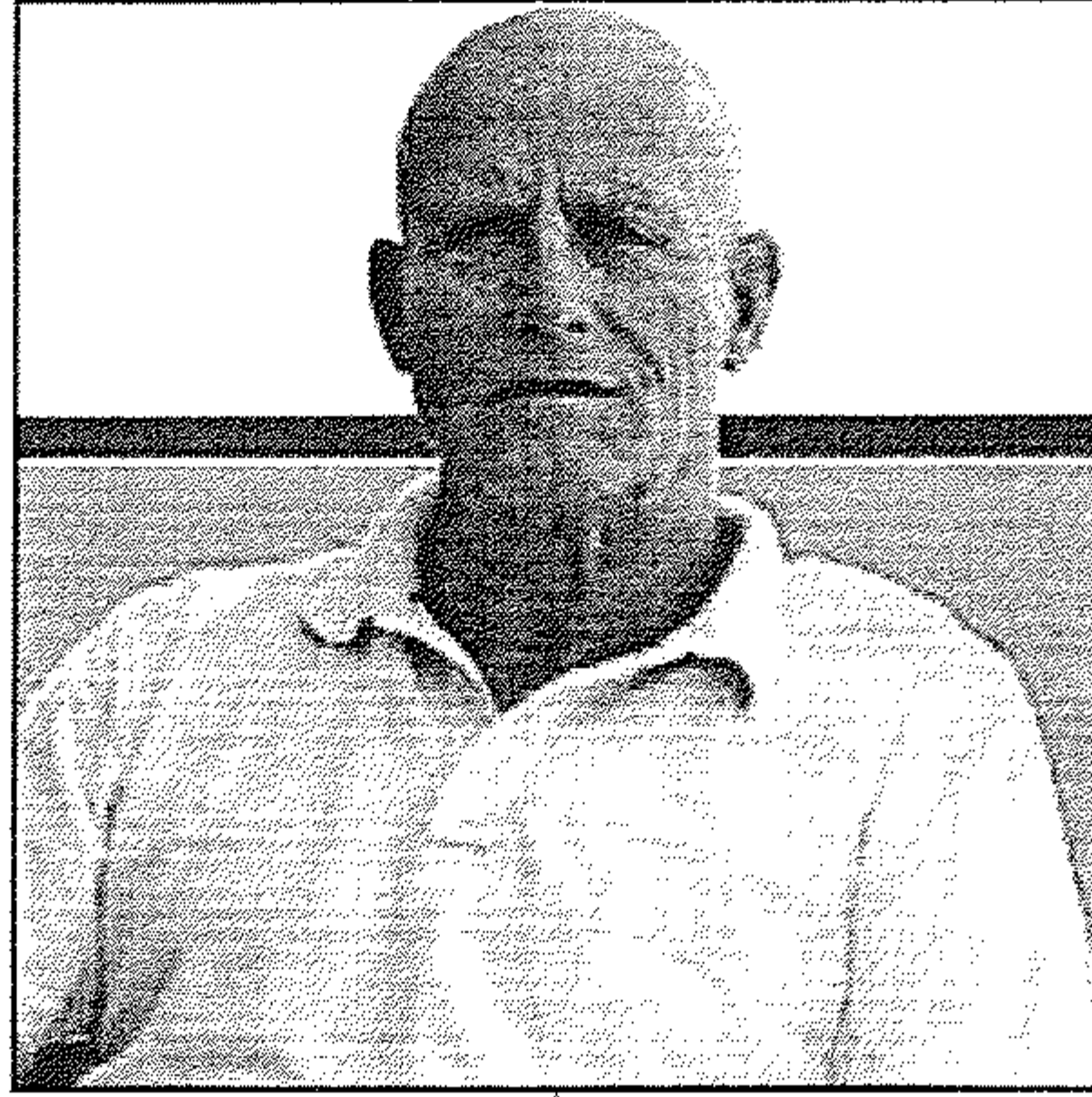
بباراك. وكان ضمن الذين وردت أسماؤهم الوزير بنيامين بن اليعيزر، ورئيس حزب العمل الأسبق عمير بيرتس، وقد التقى الاثنان اليوم لبحث الموضوعات المتعلقة بالقرية البيئية الجديدة التي يسعى بيرتس لإنشائها في الجنوب.

قال بن اليعيزر، المقرب من باراك، في لقاء مع نشطاء الحزب إنه "لا صحة لما نشر عن وجود محاولات للإطاحة بباراك. هذه أقوال مغرضة تهدف إلى المساس بالحزب ورئيسه. إنني ألتقي مع كافة أعضاء الكتلة ومن

بينهم أيضاً من يعارض باراك، وقد هدفت هذه اللقاءات إلى مساعدة باراك وتوحيد الصف. إن الوقوف القوي خلف رئيس الحزب يمكن أن يؤدي إلى تغير وضعنا، وليس هناك من هو أنسب من باراك ليتولى منصب رئيس الوزراء".

من ناحيته، نفى بيرتس أن اللقاء كان بغرض تشكيل محور سياسي، ووصف هذه الأنباء بأنها هراء تام.. جدير بالذكر أنه منذ نصف عام يلتقي بيرتس وبن اليعيزر لأول مرة بعد فترة مقاطعة، ولقاء المصالحة الذي عقد مؤخراً كان في منزل عضو الكنيست يورام مرتسيانو.

هذا الصباح أعرب أيضاً وزراء حزب العمل عن تأييدهم لباراك، نظراً لنتائج استطلاعات الرأي التي لم تكن في صالحه.. وقد أعلنوا في الجلسة الأسبوعية للوزراء أنه حذار المساس بالحزب في هذه الفترة العصيبة، وينبغي المحافظة على وحدة الصف داخله".



بعدما أثار عامي أيالون أمس عاصفة بالحديث الذي أجراه مع موقع ynet الإلكتروني، والذي قال فيه أنه يفكر في المنافسة على رئاسة حزب العمل، هناك في الحزب من يعتقد أن هذا الكلام مبالغ فيه كثيراً، حيث قال مسؤول كبير في حزب العمل - كان قد تحدث مع أيالون - أنه عرض عليه أن يفكر في الاتحاد مع حزب كاديا، لو تم اختيار تسيبي ليفني، نظراً للوضع المتردي لحزب العمل. في البداية رفض أيالون التعليق، وبعد ذلك جاء من مكتبه أن "عامي أيالون

يعمل من أجل تعزيز وضع حزب العمل وهو يؤكد في أي حديث أن الحزب يجب أن يهتم بنفسه وبطريقه".

وقال المقربون لأيالون في تصريحات لموقع ynet "يحتمل أن يكون النقد الموضوعي الذي صدر مؤخراً من عامي يمثل ضغطاً على البعض، ومن الأفضل أن يركزوا على إصلاح الوضع ويتخلوا عن صراعات الأنا".

في أحاديث أجراها في الأسابيع الأخيرة مع بعض الأطراف طرح أيالون هذا الاحتمال، "كفكرة" في تلك الأثناء. وقد شن أيالون الذي خسر منذ عام في الانتخابات أمام باراك على رئاسة حزب العمل، نقداً لاذعاً لرئيس الحزب، وقال في حوار له إنه خلال الشهرين القادمين سوف يتخذ قراراً بما إذا كان سينافسه مرة أخرى على رئاسة الحزب قبل الانتخابات العامة أم لا.

وعقب كلام أيالون سرت شائعات في أروقة حزب العمل حول وجود محور من كبراء الحزب يعمل على الإطاحة

يجب أن نموت حتى نحيا من جديد

أنفسها - أي الموت ليحيوا من جديد. وسيصدق الحاخامات على ذلك في حزب «تكوماه»، بينما ينتظر حزب المفدال اندلاع حرب عالمية داخله.

وبعدما تصدر تلك الأحزاب الثلاثة لأنفسها «استمارة استقالة»، ستبدأ عملية الولادة من جديد: سيتم تشكيل

هل الاتحاد هو شرط للفوز في الانتخابات...؟ يقتنع أعضاء أحزاب «المفدال» و«موليدت» و«تكوماه» بهذه النظرية، وهذه هي رغبة جمهورهم. فقد لوحظت آثار الاتحاد التام في اليمين منذ أشهر طويلة، ويمكن استشعار ذلك قريباً: ففي غضون بضعة أسابيع، سيطلب من هذه الكتل الثلاث حل

مجلس شعبي، يتألف من شخصيات غير معروفة على الساحة السياسية تقوم باختيار المرشحين للكنيست وتصنيفهم. وسيتم انتخاب رئيس الحزب من خلال انتخابات تمهيدية، لكن القرار النهائي بشأنه سيكون في أيدي هذا المجلس. وسيضم هذا المجلس في المرحلة الأولى ٢٥ شخصية، تقوم باختيار ٢٥ آخرين ومجموعة أخرى، شريطة ألا تزيد المحصلة النهائية على ٦٠ شخصا. وستشمل هذه الأسماء شخصيات من كافة تيارات الصهيونية الدينية، وكذلك «التقليدية». فعلى سبيل المثال، الحاخام داف ليثور رئيس لجنة حاخامات مستعمرات يهودا والسامرة وقطاع غزة، والحاخام يوفال شارلو، من مؤسسي جمعية «يتسهار»، وحامل راية التطور ومناهضة تيار المحافظين في الصهيونية الدينية، وقاضي محكمة العدل العليا سابقا تسفى طال، والبروفيسور يافيه زيلبرشيتس، عميد كلية القانون في جامعة بار إيلان، ويوفال تسور، أحد أهالي مستعمرة «بيت إيل» ورئيس القناة السابعة الإسرائيلية، والذي فقد زوجته إيتا وابنه إفرام في عملية تخريبية وقعت قبل ١٢ عاما، والقاضية السابقة سارة بريش، التي ترأست لجنة تقصي فشل حزب المفدال في انتخابات ١٩٩٩.

لن يكون هناك أحد يتمتع بحصانة، لكن سيوصى أعضاء الكنيست المجلس بإدراج ما لا يقل عن ٤٠٪ من الوجوه الجديدة في قوائم الكنيست الجديدة، ومنها نساء ومتدينين، بهدف تشكيل منتخب أحلام الصهيونية الدينية مع التأكيد على التنوع بين اليمين واليسار والدينيين والمحافظين والأشكناز والسفارديم والنساء والرجال والحاخامات والأكاديميين.

كما سيطرأ تغيير جذري آخر على أجندة تلك الأحزاب. فمنذ عام ١٩٨١، انقسمت قوائم الصهيونية الدينية اليمينية بينها وبين أنفسها عشرات المرات. وكانت الانقسامات تحدث بوجه عام في ضوء الخلافات السياسية. السمة التي تتميز الحزب الجديد، والذي ربما يطلق عليه اسم «شورشيم» - أي جذور، لن تكون الخط السياسي، وإنما التعليم والهوية والأخلاق اليهودية والمجالات الاجتماعية. صحيح أن جدول الأعمال اليومي للأسرة اليهودية - القومية يعتمد في الأساس على الانتفاء لأرض إسرائيل والاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة، لكن هناك قضايا أخرى ملحة للأسرة «الدينية - القومية» مثل ارتفاع الرسوم الدراسية لأبنائها أكثر من أي قطاع آخر في إسرائيل، والتي تراوح ما بين ٤٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ شيكل شهريا لأسرة لديها

خمس أطفال، والاقطاعات التي طرأت في ميزانية المدارس العسكرية الدينية، وعدم وجود معابد في كثير من الأحياء الجديدة وباقي القضايا المتعلقة جميعها بالهوية اليهودية.

مبدأ الوحدة متعارف عليه في كل العالم، لكنه من ناحية التطبيق - سيستغرق على ما يبدو فترة طويلة. فضلا عن التغير الجديد الذي سيحدث، ستبقى إحدى الكتلتين التاليتين: «الاتحاد القومي - المفدال»، و«أحي» التي يعود الفضل في تأسيسها إلى إيفي إيتام والحاخام يتسحاق ليفي. وستوجه دعوة لكتلة «أحي» للانضمام إلى هذا الاتحاد، لكن ليس مؤكداً إن كانت ستوافق على ذلك أم لا، حيث يدور الخلاف حول مطلب إيتام اختيار مرشحين للكنيست من خلال انتخابات تمهيدية. وهذا المطلب يعارضه بشدة أعضاء كنيست يؤيدون وحدة تلك الكتلة، حيث يعتقدون أن «الانتخابات التمهيدية أثبتت وجود أخطاء وفساد وأوجه قصور في الاختيار». كما يعارض عضو الكنيست إيلي جبאי (المفدال) هذا الأمر، لاعتقاده أنه سيؤدي إلى حل لجنة المفدال ونقل صلاحياتها للجنة تتكون من مقربين.

ويقترح البروفيسور أشير كوهين فتح أبواب الانتخابات التمهيدية الحرة، والتي ستسمح للجمهور العريض باختيار مرشحي الكنيست، بعدما يختارهم المجلس الشعبي. كما لا يزال بالخارج عضو الكنيست آرييه إلداد، زميل بني إيلون في حزب «موليديت»، والذي يخشى من عدم تأييد الجمهور السياسي الجديد (غير المتدينين) لهم. ويعتقد مثل البروفيسور أشير كوهين، أنه لا يمكن جذب أعضاء جدد للحزب، في ظل عدم مشاركة الجمهور في انتخابات مرشحيه للكنيست. أشير كوهين، والذي بتوصية منه تم ضم شخصيات أمثال الحاخامات إيليش ويهودا جلعاد وليثورا منكا، وأمين عام الكيبوتس الديني نحما رافيل، يقول إن قوة الوحدة ستكون في مشاركة ٤٠٠ ألف ناخب، يشكلون نحو ١٠٪ ممن يحق لهم الانتخاب وسط الجمهور اليهودي، والذين يعتبرون متدينين وليسوا حريديم على حد وصف المكتب المركزي للإحصاء. ويقول كوهين إن «الكثير من هؤلاء الناخبين توجهوا إلى أحزاب الليكود وشاس وإسرائيل بيتنا، وهذه القوة أصبحت الآن غير مؤثرة ومهمشة. ويوجد في الكنيست ثمانية أعضاء كنيست متدينين عن الاتحاد القومي - المفدال، وثلاثة عن كاديبا، وواحد عن الليكود وآخر عن إسرائيل بيتنا، وهذا تمثيل قوى لم يحدث في الماضي داخل الوسط الصهيوني - الديني، لكنه ضعيف في الوقت نفسه بسبب العزلة والانشقاق، وهذا الأمر في طريقه للتغير».

ترجمات عبرية

٦

إسرائيل - إيران

بقلم: إسرائيل هرتيل
هاآرتس ٢٩/٨/٢٠٠٨

بقوة وكدولة عظمى

فقط من أجل وجودها، مما يتوجب عليها أن تبرهن لكل عدو ولكل حبيب أن حماية أرواح مواطنيها ستدفعها إلى شن عمليات هجومية دون الاكتراث بالضغوط والإدانات. حتى أمام الولايات المتحدة تلتزم إسرائيل بإبداء الاستقلال. كما يتوجب الافتراض أن الولايات المتحدة بل ودول الاتحاد الأوروبي سيدينون إسرائيل إذا هاجمت دولة ذات سيادة (يقصد لبنان) حتى ولو كان هناك تنظيم عصابات يتحرك من داخلها - وليس هي - هو الذي يهدد بالهجمة الصاروخية. ولكن هذا هو لب القضية: حيث لزاما على إسرائيل أن تستبق الأحداث، وأن تحطم هذا التنظيم نهائيا لأنه تنظيم إرهابي لا يتحمل المسؤولية عن مصير سكان لبنان ولأنه يهدد بإطلاق الصواريخ على الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

يتوجب على إسرائيل في هذه المرة وخلافا لحرب لبنان الثانية أن تبكر بتوجيه الإنذار: إما أن تباد الصواريخ أو أن تشن هي هجومها. لن تسمح إسرائيل لإيران بمهاجمة تل أبيب وديمونة ولن تحجم عن الرد على من أعطى الأوامر بإطلاق الصواريخ. ستصرح إسرائيل بأنها لن تضبط نفسها كما فعلت في الحرب الأخيرة، ولن تمتنع عن الرد بكامل قوتها في لبنان، على اعتبار أن حزب الله هو لبنان ولبنان التي تخضع له وتسمح له بالتحرك هي حزب الله.

عندما اعتزم الاتحاد السوفيتي نصب الصواريخ في كوبا هدد الرئيس جون كيندي برد أمريكي بكامل القوة. العالم كله أصابه الخوف والجزع والكرملين استسلم للتهديد. يجب ألا يواجه الإنذار الإسرائيلي إلى إيران مباشرة، لأنها أيضا قد ترد بصورة غير منطقية، إنما يجب أن يوجه إلى من يليها في الطابور، أولئك الذين بادروا بالقرار ١٧٠١ ولم يستطيعوا

صرح إيهود أولمرت الأسبوع الماضي خلال زيارة لقيادة الجبهة الداخلية أن «الحرب القادمة ستصل إلى المدن والمنازل أيضا (يقصد حرب شوارع).. ما ستحمل مسؤوليته هو سرعة حسم المعركة». إلا أن هذه الهجمة الحاسمة ستحدث كما قال أولمرت متحفظا «إذا تحولت لبنان إلى دولة حزب الله، عندئذ لن يردعنا شيء في هذا السياق».

في طهران، وفي الضاحية الجنوبية في بيروت شعروا بالارتياح بالتأكيد من هذا الالتزام الذي قطعه أولمرت على نفسه، سيتصرفون من الآن وفقا لما ينتج عنه. ومن أجل منع هجمة وقائية مضادة من قبل إسرائيل، والتي يمكنها أن تدمر الصواريخ التي تهدد مدنها وبيوتها ومنشأتها الاستراتيجية (صرح إيهود باراك مؤخرا أن حزب الله يمتلك اليوم ٤٠ ألف صاروخ)، لن يحول حزب الله (مع مراقبة إيرانية) لبنان بصورة رسمية إلى دولة حزب الله.

بذلك سيتاح المجال لطهران أن تطلق عن طريقه - وفي الوقت الذي يخدم أهدافها - الصواريخ على إسرائيل، وعندما يكون حزب الله هو المنفذ (هذا ما حدث في الماضي وهذا ما سيحدث في المستقبل أيضا، كاستنتاج من أقوال أولمرت) لن تستطيع إسرائيل أن ترد على طهران، ولا على بيروت.

نصر الله كمعادته في الوقاحة يسارع في الرد على أولمرت قائلا: «سيفكر الصهاينة عشرات آلاف المرات قبل أن يهاجمونا».. كما أكد محمد رعد القيادي في حزب الله علانية أن الصواريخ الموجودة لدينا تخدم إيران من البداية. وقال: «أول طلقة تطلق من الكيان الصهيوني باتجاه إيران يتظرها رد بأحد عشر ألف صاروخ باتجاه الكيان الصهيوني».

ليس لدى إسرائيل طموح بأن تصبح دولة عظمى، وهي أيضا لا تكافح من أجل مصالح اقتصادية، ولكنها تقاتل

كما قال هذا الأسبوع، أنها بمفردها. هكذا هو الحال مع خطر الصواريخ من لبنان والسلاح النووي الإيراني. ولكن دفع الآخرين للشعور بالضغط والتحرك والقيام بخطوة محددة يستوجب من إسرائيل أن تقول لهم إنهم إن لم يسارعوا إلى ذلك، فلن يمنعها أي شيء من النهوض والقيام بخطوة.

تطبيقه (يقصد الأمم المتحدة) هم المسئولون عن إزالة الصواريخ من لبنان. إن شعروا أن إسرائيل جادة هذه المرة وستشن هجوما، فمن واجبه أن يجدوا سبيلا لمعالجة تهديد الصواريخ والتعامل معه. لقد أدرك باراك أوباما أنه من المحظور أن تشعر إسرائيل،

بقلم: عومر كرمون
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٩/٤

إسرائيل خطت لمهاجمة إيران من جورجيا

* مسافة أقصر:

جدير بالذكر أنه قد نشرت في الماضي أنباء في وسائل الإعلام الأمريكية تفيد بأن إسرائيل تعمل أيضاً في شمال العراق للتجسس على سوريا وإيران.. وعلى فرض أن الطائرات المقاتلة الإسرائيلية ستصل إلى إيران من جنوب جورجيا، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص المسافة التي ستقطعها من أجل الوصول إلى جزء من المنشآت النووية في الدولة.

وكانت روسيا قد احتجت عدة مرات على إسرائيل بسبب المساعدات التي منحتها للجيش الجورجي، كما أسقط الروس

منذ عدة أسابيع طائرتين صغيرتين بدون طيار من إنتاج إسرائيل كانتا تقومان بمهام تجسس على مقربة جدا من الحدود الروسية.

وخلال الحرب في جورجيا قصفت طائرات روسية قاعدة بالقرب من العاصمة تبليسي حيث كان فنون إسرائيليون يقومون بتطوير طائرات مقاتلة مملوكة للجيش الجورجي.



”احتفظت إسرائيل بقاعدتين في جنوب جورجيا بهدف مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية.. قوات خاصة من الجيش الروسي أغارت على المطارات واستولت على طائرات إسرائيلية صغيرة بدون طيار ومعدات مخبرية إسرائيلية متقدمة“.. هذا التقرير ذكرته وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية الأسبوع.. ولكن لم يؤكد أو ينفي أي مصدر رسمي هذا التقرير.

* طلعات استطلاعية:

وحسب التقرير، استخدمت إسرائيل قاعدتين في جورجيا

للقيام بطلعات استطلاعية فوق إيران وجنوب روسيا. ومع نشوب الحرب في جورجيا منذ أسبوعين قصفت الطائرات الروسية الممرات في القاعدتين. وأغارت قوات خاصة من الجيش الروسي عليهما واستولت على طائرات صغيرة بدون طيار من إنتاج إسرائيل تحمل معدات مخبرية متقدمة.

بقلم: يوشع برنر
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٩/٨

نتنياهو: "لن نسمح لإيران بأن تقودنا إلى كارثة نازية أخرى"

وأضاف نتنياهو قائلا: "إذا امتلكت إيران سلاحا نوويا ستوفر مظلة نووية للحركات الإسلامية التي ستزاول نشاطها تحت رعايتها. ينبغي أن نمارس ضغوطا اقتصادية على إيران ونستمر في الضغوط الدبلوماسية، عن طريق حشد المجتمع الدولي. هذا مع الوضع في الاعتبار أن الخيار العسكري أيضا مازال مطروحا. إن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلى زيادة الإرهاب، وإلى وصوله لمعدلات لم نشهدها من قبل". وقال نتنياهو إن الانسحاب من لبنان وغزة أدى إلى إقامة قواعد إيرانية مبدئية في الشمال والجنوب، وعمما قريب أيضا سيؤدي إلى استهداف الصواريخ الإيرانية للمدنيين. والخطأ الكبير سيكون في القيام بالانسحاب آخر من الضفة الغربية والقدس، وهو الانسحاب الذي سيؤدي إلى إقامة قاعدة إيرانية في وسط إسرائيل.

في مؤتمر دولي عقده معهد السياسات ضد الإرهاب، تطرق نتنياهو إلى التهديد الإيراني وقال إن: "مستقبل إسرائيل والشرق الأوسط والعالم مهدد". في الوقت الذي أفادت فيه وكالة الأنباء الفرنسية أن المفاعل النووي الإيراني سيصل حتى نهاية العام إلى نقطة اللاعودة، حذر مرة أخرى رئيس الليكود بنيامين نتنياهو من التهديد الإيراني، حيث قال مساء اليوم في المؤتمر الدولي لمعهد السياسات ضد الإرهاب (ICT) التابع لمركز هرتسليا متعدد المجالات إنه من المحذور أن نسمح لطاغية آخر بأن يؤدي بنا إلى كارثة نازية جديدة، فإذا امتلكت إيران سلاحا نوويا، لن تهدد فقط مستقبل إسرائيل بل مستقبل الشرق الأوسط والعالم بأسره. ومن أجل الحيلولة دون وقوع ذلك ينبغي أن نحشد العالم بأكمله على الفور.

بقلم: عيدان يوسف وتسفى نتسيف
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٩/٩

هل هناك استعدادات للهجوم على إيران..؟

أيضا أسلحة الطيران الأردنية والإماراتية. وقد أبدت أسلحة الجو المختلفة في المنطقة، وأسلحة الجو التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) اهتماما متزايدا ورغبة في المشاركة في هذه المناورة، التي تعد المناورة الأكبر من نوعها في أوروبا.

* مناورة في إيران على الرغم من شهر رمضان: بدأت أيضا يوم أمس مناورة حربية كبيرة في إيران على طول حدودها، مع التركيز على أنظمة الدفاع الجوي وصد أية هجمات جوية من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل. ويبدو أن المناورة الحربية الإيرانية تأتي على الرغم من صوم شهر رمضان من منطلق المخاوف الإيرانية من وجود طائرات مقاتلة إسرائيلية وأمريكية مسلحة بدخيرة حية تطير بالقرب من حدودها.

* مناورة على منطقة هائلة تزيد على ١٧ ألف كيلومتر: جدير بالذكر أن مناورة "نسر الأناضول" مناورة تتكرر سنويا وتشارك فيها القوات الجوية التابعة لحلف شمال

أفاد مصدر عربي في لندن عن طريق مراسله في أنقرة أن هناك مناورة جوية دولية واسعة النطاق تجري على الأراضي التركية. بدأت المناورة الجوية، التي يطلق عليها "نسر الأناضول"، في الثامن من سبتمبر في مقاطعة كونيا. يشارك في هذه المناورة عدة دول من بينها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

* عشر طائرات إسرائيلية تشارك في المناورة الأكبر في تاريخ أوروبا:

تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في المناورة بستة عشر طائرة مقاتلة من طراز إف ١٦، بينما تشارك إيطاليا بثلاث طائرات مقاتلة من طراز يورو فايتر، كما تشارك قيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بطائرتي مراقبة جوية من طراز أيفاكس، كما تشارك إسرائيل بعشرة من طائراتها: خمس طائرات إف ١٦ وخمس طائرات إف ١٥. ومن المتوقع أن تنتهي المناورة في السادس عشر من شهر سبتمبر. وحدث في مناورة مماثلة في أبريل هذا العام أن شاركت

الأطلنطي. بدأت المناورة الأولى من هذا النوع التي تمّ فيها إدماج جيوش الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإسرائيل في التاسع والعشرين من يونيو ٢٠٠١، واستمرت لمدة ثلاثة عشر يوماً. وقامت أسلحة الطيران الإسرائيلية والتركية بتنفيذ طلعات مشتركة، كل في سماء الآخر، وذلك في إطار اتفاق الدفاع المشترك، الذي تمّ التوقيع عليه بين القدس وأنقرة عام ١٩٩٦.

على غرار ذلك تجرى القوات الأمريكية والتركية مناورات مشتركة، ولكن في إطار عضويتها في حلف شمال الأطلنطي، الذي ليست إسرائيل عضواً فيه.

أشرك سلاح الطيران الأمريكي في المناورة طائرات إف ١٦ المنتشرة في شمال العراق والتي تنفذ طلعات استطلاع دائمة فوق المنطقة مع استخدامها لقاعدة إنجربليك التركية. كما أفادت الصحافة الغربية أن إسرائيل قد شاركت في المناورة الأولى عام ٢٠٠١ بقوة جوية قوامها عشر طائرات مقاتلة من طراز إف ١٦ ومروحيات وطائرات تزويد الوقود. وفي إطار المناورة الأولى شارك سلاح الطيران التركي بحوالي ٤٦ طائرة.

انتشرت جميع الطائرات التي شاركت آنذاك في المناورة في مطار كونيا الموجود على مسافة ٢٥٠ كيلومتر من العاصمة التركية أنقرة. قامت الطائرات بممارسة تدريباتها فوق سماء الأناضول بالقرب من الحدود بين سوريا وإيران والعراق. تضمنت التدريبات الحربية معارك جوية وهجوماً على

أهداف أرضية بواسطة استخدام الذخيرة الحية. كما قاموا بتنفيذ إمدادات الوقود جواً من فوق منطقة شاسعة في سماء كونيا.

عادت أكثر من ١٢٠ طائرة من الطائرات المقاتلة المشاركة في المناورة إلى القاعدة الأمريكية بعد أن مكثت في منطقة كونيا ما يزيد عن أسبوعين للمشاركة في المناورة. كانت المناورة الدولية التي أجريت في ٢٠٠١ هي الأولى من نوعها التي يشارك فيها من سلاح الطيران الأمريكي طائرات مقاتلة من طراز إف ١٦ وطائرات مقاتلة إلكترونية جاءت من قواعد جوية في ألمانيا.

وفي فبراير ٢٠٠٢ جرت مناورة مماثلة. مناورة "نسر الأناضول" مقسمة إلى ثلاث مراحل موزعة على طول العام في أبريل ويونيو وسبتمبر وتتضمن مشاركة ما لا يقل عن ثلاثين طائرة. وقد شارك سلاح الطيران التركي بطائرات مقاتلة من طراز إف ١٦ وإف ٤ (فانتوم) وإف ٥.

* مناورة بحرية قريباً:

كما ستبدأ قريباً مناورة بحرية كبيرة بمشاركة أساطيل دول عديدة من العالم من بينها الهند. وستشمل المناورة التدريب على الدفاع عن خطوط الملاحة لمحاور نقل النفط الذي يصل إلى الدول الغربية.

هل هذه المناورات هي إعلان ضمنى عن استعدادات إسرائيلية أمريكية لتوجيه ضربة عسكرية لإيران...؟ هذا ما ستجيب عنه الأيام القادمة.

في مواجهة العاصفة

بقلم: آرى شايبيط
هاآرتس ٢٠٠٨/٩/١٢

وليس هناك مجال للخوف أو للإحباط، فقد دخلت إسرائيل منذ قيامها في اختبارات قومية ونجحت فيها، بل إنها خرجت أكثر قوة في أعقاب اختبارات معينة.. ولكن العناصر التي مكنت الدولة من مواجهة التحديات في الماضي هي: الزعامة الجديرة والنظرة السليمة للواقع والقدرة الفائقة على الإعداد للضربة الوقائية.

فقد نجحت الدولة في الاختبار عام ١٩٤٨ وانتصرت في عام ١٩٦٧ وحققت تفوقاً استراتيجياً في السبعينيات ليس لأنها كانت دولة عظمى قادرة على فعل أي شيء ولكن لأنها شاهدت ما يحدث حولها جيداً وأخذت بزمام المبادرة، ورصدت منذ البداية التهديد الذي يلوح في الأفق وعملت على إحباطه. وكانت تعرف جيداً ما هي حدود قوتها وما

يصف المراقبون، الذين يختلفون في وجهات نظرهم، الوضع الاستراتيجي لإسرائيل بهذه الكلمات: سحب الغيوم تتجمع في الأفق.

وبصرف النظر عما يقال عن «الأخ الكبير» أو «خليج الحب» - هناك واقع حقيقي يتبلور أمام أعيننا وينذر بعاصفة آخذة في الاقتراب، حيث البرنامج النووي الإيراني وسياسة التسوية أو المواجهة السورية وتعاضم قوة حزب الله وكذلك استقرار حماس.. كل ذلك يحيط بإسرائيل بطوق محكم من التهديدات. والجيش لديه رد مقبول على معظم هذه التهديدات ولكن قوته لا تغير الحقيقة الأساسية، حيث أن هناك احتمال كبير لأن تواجه إسرائيل اختبار قومي حقيقي في عام ٢٠٠٩ أو ٢٠١٠.

هى حدود ضعفها، كما عرفت حقيقة أنه فى لحظة الاختبار تبرز القوة التى تحدد النتائج النهائية.

ومنذ انتهاء حرب لبنان الثانية، كان لزاما على إسرائيل أن تشاهد ما يحدث حولها وتأخذ بزمام المبادرة، كان لزاما عليها أن تذهب من واشنطن إلى لندن وباريس وبروكسل وموسكو فى محاولة لفرض حصار سياسى واقتصادى محكم على إيران، كان لزاما عليها أن تقلب كل حجر فى محاولة للتوصل إلى انطلاقة حقيقية مع دمشق تبعد الحرب وتعزل حزب الله، وكان لزاما عليها أن تبلور سياسة منهجية وثابتة تجاه حماس وأن تتعامل معها على أنها كيان سياسى يتحمل المسؤولية كدولة.

ولكن فى المقابل، كان لزاما على إسرائيل أيضاً أن تستعد لإمكانية أن تنهار الجهود السياسية وأن تدخل فى مواجهة عنيفة، ومن ثم كان لزاما عليها أن تعد نفسها للحظة التى ستضرب فيها العاصفة سواحله.

للأسف إسرائيل فى عهد إيهود أولمرت لم تفعل ذلك. نعم، لقد كانت سنوات حكم أولمرت سنوات من الفساد وهدم المعايير ودهس سيادة القانون، ولكن الأهم من ذلك هو أن سنوات حكم أولمرت سنوات ضائعة، «وقت ضائع» حسبما يطلقون عليها فى مباريات كرة القدم.. ورغم أن الوقت فى هذه الحالة يعتبر ذو قيمة كبيرة، فإن عقارب الساعة تتحرك ببطء من حولنا، بينما فى الأفق تتجمع سحب الغيوم.

على أى حال، لازال هناك سنة أمام إسرائيل لإحداث تحول فى الجبهة الإيرانية. هناك فرصة أخيرة أمام إسرائيل للتوصل إلى حل سياسى فى الجبهة السورية. وأمام إسرائيل إمكانية، وإن كانت إمكانية تتسم بالتردد، للتوصل إلى علاقات مختلفة مع حماس. ولكن من أجل فعل كل ذلك

يجب الجمع ما بين المرونة والحزم، أى نحاول التوصل إلى السلام وفى نفس الوقت نستعد للحرب.

نحن فى حاجة إلى زعامة جديرة وأن ننظر إلى الواقع نظرة سليمة وأن نعرف كيف نحبط أى هجوم ونوجه الضربة الوقائية فى الوقت السليم.

ومن المقرر أن ينتهى يوم الأربعاء القادم عهد البلاء بقيادة أولمرت، وبعد تأخير كبير استمر عامين، سيختار حزب السلطة الزعيم غير الجدير أو الزعيمة التى تفتقد الخبرة كى يحلوا محل رئيس الوزراء الذى يستعد لتسليم السلطة، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه على الفور بعد فرز أصوات الناخبين فى الانتخابات التمهيدية، لن يكون سؤالاً سياسياً شخصياً: تسيبى ليفنى أم شافول موفاز..؟ ولكن السؤال الذى سي طرح هو هل انتهى عهد الوقت الضائع..؟ هل إسرائيل ستكون قادرة على النظر إلى الواقع أمامها..؟ هل مازلنا نملك القوة كى نفيق ونبلور زعامة جديرة نعرف كيف تواجه العاصفة الآخذة فى الاقتراب..؟!

وسوف تكون هناك مسئولية كبيرة على عاتق الفائز فى الانتخابات التمهيدية فى كاديا، حيث سيكون من الضرورى عشية الفوز أن يظهر نوع جديد من الزعامة، وسيكون من الضرورى أيضاً أن يتوجه بروح جديدة فى خطاب النصر إلى الجمهور وإلى زعماء الأحزاب الأخرى. وإذا حسم الأمر الأسبوع القادم، فسوف يكون هذا الأسبوع هو مفترق طرق لأنه سيكون من الضرورى بعد ذلك تشكيل حكومة طوارئ فى إسرائيل، حكومة ناضجة وجيدة، وبعد ذلك مباشرة سيكون لزاما على إسرائيل أن تعود إلى نفسها وأن تواجه مستقبلها بروية وحكمة، وذلك قبل قدوم العاصفة.

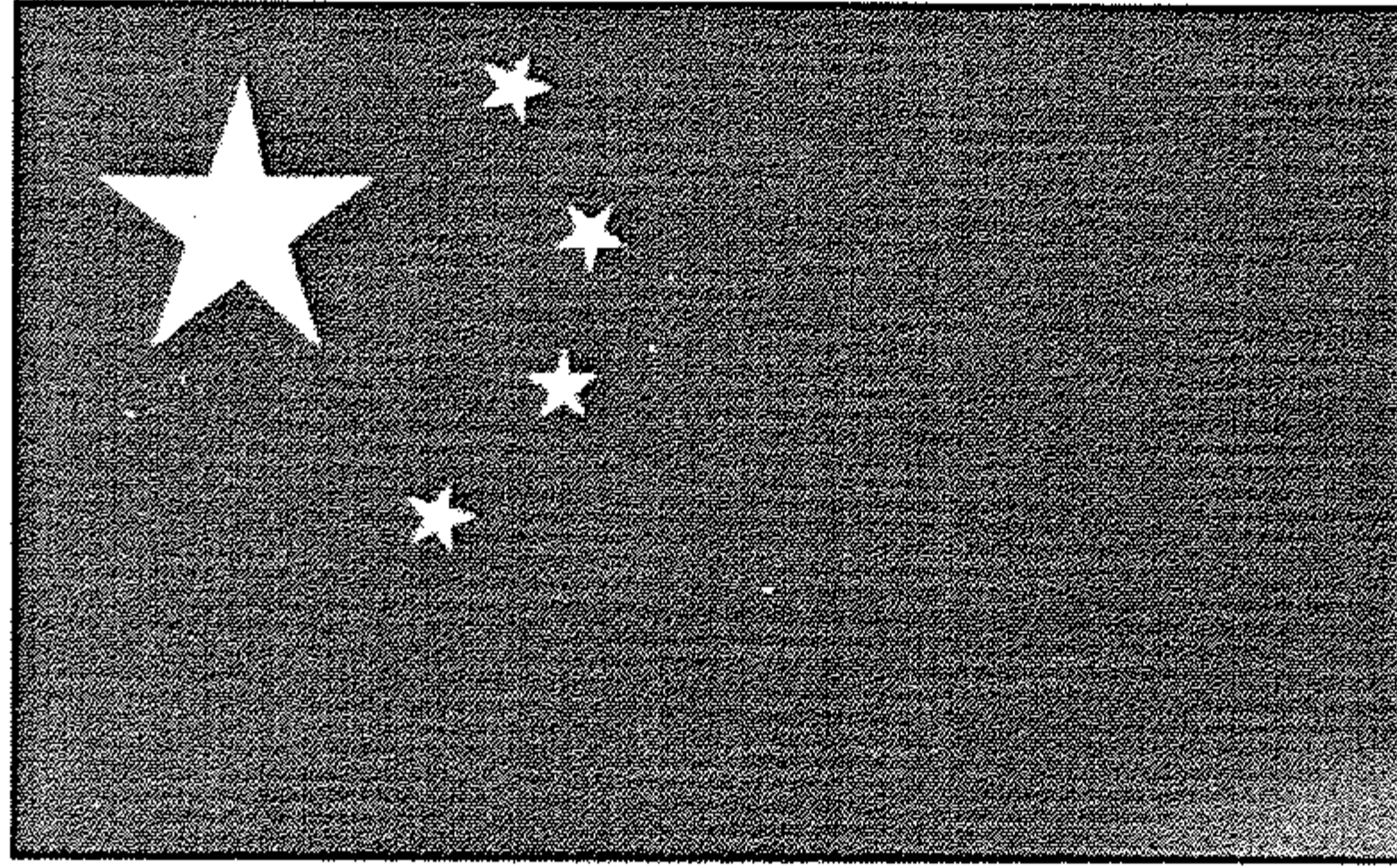
ترجمات عبرية

٧

علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

بقلم: رامى طال
ملحق ידיעות أchronوت
٢٠٠٨/٨/٢٩

الجمالية اليهودية في الصين بين الإهمال والاهتمام



المجتمع الصيني. وفي العشرين عاماً الأخيرة، ظهر تيار معاكس، حيث بدأ كبار الجمالية اليهودية في كفينج والذين يتراوح عددهم ما بين ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ شخص يعودون ويقتربون إلى تراثهم اليهودي. وبدأ عدد قليل منهم التفكير في التهود والهجرة إلى إسرائيل، وهناك أعداد تعد على الأصابع فعلت ذلك بالفعل.

لا يخفى شاي لي (٣٠ عاماً)، مشاعره حينما اصطحب ضيفه الصحفي الإسرائيلي إلى غرفة الزائرين في منزل والديه. تعيش أسرة شاي في هذا المنزل منذ أكثر من مائة عام. وبعد وفاة جده وجدته، قام شاي ووالدان بتحويل الغرفة إلى متحف صغير ومركز تجمع طائفي، يعطى فيه دروساً في العبرية وفي التراث اليهودي للأطفال والبالغين من نسل اليهود الأصليين الذين كانوا يعيشون هناك.

عاش شاي لي، خريج قسم اللغة الإنجليزية في جامعة كفينج، نحو ثلاث سنوات في إسرائيل ودرس في معهد ميشور وجامعة بار إيلان. يقول شاي: «كنت أول شخص يتوجه من كفينج للدارسة في إسرائيل، وحظيتُ بمعاملة جيدة في معهد ميشور، وتعاملوا معي كأني يهودي بكل معنى الكلمة، رغم أنني لست يهودياً وفقاً للشرعة اليهودية ولم أجتز مراحل التهود. لكنني قررت العودة إلى كفينج والاهتمام بميتحفى الصغير، لأنني لو تركت المكان لن يكون هناك أحدا يُعلم الشباب والصبيان. إننا نشعر بوجود صلة مع الشعب

منذ مئات السنين، عاشت جمالية يهودية صغيرة في مدينة كفينج الصينية دون اضطهاد أو تمييز أو أى قيود. وقد استطاع اليهود التعامل جيداً مع السلطات الصينية، حتى ذابوا تقريباً في المجتمع الصيني. لكن نسلهم، الذي لا يزيد عن ألف نسمة على الأكثر، يحاول العودة إلى أصوله حيث تهود بعضهم وهاجر البعض الآخر لإسرائيل.

مدينة كفينج، التي تبعد حوالى ٨٠٠ كم عن جنوب غرب بكين، هي مدينة صغيرة يبلغ تعدادها نحو ٧٠٠ ألف نسمة (في مقابل بكين التي يبلغ تعدادها ١٥ مليون نسمة وشنغهاي ٢٠ مليون نسمة)، ولا يوجد بها ميناء جوي. ولكن قبل نحو ألف عام، كانت كفينج عاصمة الإمبراطورية الصينية، أكبر مملكة ثرية ومتحضرة في العالم آنذاك وكانت أكبر مدينة مقدسة في العالم حيث بلغ تعدادها نحو ٦٠٠ ألف نسمة.

كانت هناك طائفة يهودية صغيرة تعيش في كفينج، صنعت قصة فريدة في تاريخ الشعب الإسرائيلي: على مدار ٨٠٠ عام عاشت، لم تعان الجمالية مطلقاً من الاضطهاد أو العنصرية. فقد كانت السلطات الصينية والسكان يعاملون اليهود بكل احترام، واعتبروهم مواطنين بكل معنى الكلمة وسمحوا لهم بأداء شعائرتهم الدينية بكل حرية. ورغم ذلك، يزعم الكثير أن الجمالية قد اختفت وانكششت نتيجة هذه المعاملة. وقبل نحو مائة وخمسين عاماً، اكتملت عملية ذوبانها داخل

اليهودى ودولة إسرائيل، وهذا الأمر يسرى في دماثنا». كان شاي يقول ذلك بالعبرية ويترجم إلى والديه بالصينية.

ليس معروفاً متى جاء اليهود أول مرة إلى الصين ومتى نشأت جالية يهودية في كفينج. فقد جاء في سفر إشعيا (٤٩ - ١٢) «هؤلاء من بعيد يأتون وهؤلاء من الشمال ومن المغرب وهؤلاء من أرض سينيم». لكن كل المحللين يتفقون أن ما ورد في السفر ليس الصين. وقد زعموا أن يهود كفينج من نسل الأسباط العشر المفقودة. وهناك رأى آخر يقول إنهم وفدوا إلى الصين في القرن الثاني قبل الميلاد بعد هزيمة اليهود في ثورة شمعون بار كوخبا (١).

وقد اتضح من الفحص الجيني الذى أجرى خلال الأعوام الماضية لنسل اليهود في كفينج أن هناك تقارب جيني واضح بينهم وبين يهود أرمينيا وإيران والعراق. وأكد معظم الباحثين، وأحفاد اليهود في كفينج شخصياً، أنهم يفضلون القول بأن معظم اليهود الأوائل في الصين كانوا تجاراً من بلاد فارس وصلوا عبر طريق الحرير (مجموعة من الطرق المترابطة كانت تسلكها القوافل والسفن وتمر عبر جنوب آسيا رابطة مدينة «تشين» في الصين بأنطاكية في سوريا، إضافة إلى مناطق أخرى). وكان الرحالة الذين كانوا يمتطون الجمال عبر هذا الطريق ينقلون البضائع بين الصين وغرب آسيا وأوروبا. ووفقاً لمصادر تاريخية واكتشافات أثرية ناهى إلى علمنا، أن تجاراً يهوداً من بلاد فارس أخذوا يقدون إلى الصين في القرن الثامن قبل الميلاد. وكانت الرحلة التجارية التى يقطعونها طويلة وشاقة على الحياة الأسرية، مما جعلهم يفكرون في اتخاذ مقر دائم لهم في الصين ويحضرون النساء والأبناء إلى هناك، وكانت كفينج هى المكان الذى وقع الاختيار عليه، والتى كانت عاصمة الصين في الفترة ما بين عامي ٩٦٠ و ١١٢٧ م. كان يهود كفينج بعيدون جداً عن أى تجمع يهودي. ولم يعلم باقى يهود العالم شيئاً عنهم، ولم تربطهم أى علاقة بهم. حتى الجالية اليهودية الإيرانية التى انبثقت عنها نسيت وجودهم. ولم تكن هناك مدرسة دينية لهم، ولم تدرس تعاليم التوراة. وقد توجه الشباب اليهودي المهتم بالدراسة إلى مؤسسات التعليم المحلية، التى درسوا من خلالها دروساً في الأدب والتاريخ الصيني. وكان بقاء الجالية اليهودية الصغيرة والمنعزلة وسط الصين (التي تعتبر أكبر دولة في العالم من حيث تعداد السكان إذ يبلغ تعدادها نحو ٢٠٠ مليون نسمة) ضعيف للغاية في هذا الوضع.

ووفقاً لرأى كثير من الباحثين، فإن هناك حيثة أخرى لعبت دوراً هاماً في انصهار الجالية اليهودية داخل المجتمع الصيني: الصين هى أول دولة تمنح كل مواطنيها إمكانية العمل في أكبر المناصب الحكومية عن طريق الامتحانات. وكان معظم يهود كفينج يجيدون القراءة والكتابة بالصينية، وبعضهم أيضاً بالعبرية، الأمر الذى جعلهم يمتازون عن باقى

المواطنين. وكان عدد يهود كفينج، الذين تقدموا للامتحانات التى أجريت في بكين، أكبر بكثير من عدد السكان الأصليين. وبعد فترة دراسية تقدر بخمس سنوات في البلاط الملكي، تم إرسالهم إلى أقاليم مختلفة في سائر أنحاء الصين. وكان يطلب منهم في حالة عدم تزوجهم خلال مرحلة الدراسة، أن يفعلوا ذلك عندما يبدأوا مهام عملهم الحكومي. وكانت فرصة الزواج لليهود غير المتزوجين سانحة، لأن فرصتهم في بلوغ أرقى المناصب مؤكدة، لكن لم تكن هناك فتيات يهوديات في سائر أنحاء الصين، سوى في مدينة كفينج. وقد تزوجوا من الفتيات الصينيات، وكان انخراطهم السريع في المجتمع أمراً حتمياً. وفي المقابل، لم تتخل الفتيات اليهوديات اللاتي يعشن في كفينج عن الحياة الأسرية، وتزوجن أيضاً شباباً من الصين، وهكذا أسرعت الليبرالية والانفتاح من عملية الانصهار في المجتمع.

ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن الجالية اليهودية في كفينج توقفت عن ممارسة نشاطها كجالية قبل نحو ١٥٠ عاماً، لكن ذوبانها داخل المجتمع كان قبل ٤٠٠ عام. وقد شيد معبد الجالية منذ نحو ٧٠٠ عام، حتى ضرب فيضان نهر «هوانج هو» مناطق كثيرة في المدينة سنة ١٨٥٤ م، مما أدى إلى تدميره بالكامل، وتعرفت الجالية بأنه لم تجر أعمال ترميم أو تجديد للمعبد بعد ذلك. وقد أقيمت على أنقاض المعبد مستشفى، لكن بقايا المعبد مازالت موجودة.

ومن بين الشباب الذين يتحدث ميخائيل عنهم، «تشين تشين» (٢٢ عاماً) اسمها بالعبرية بخوليا وهو اسم والده الملك عزرا، ونينا فانج (٢١ عاماً) ويطلق عليها بالعبرية «بنينا». وقد هاجرا إلى إسرائيل منذ عامين ونصف العام. تقول «تشين تشين»: «كان جدي أول من أخبرني بأننى يهودية عندما كنت في الخامسة من عمري. لم أدرك تماماً ماذا يعنى ذلك، لكننى أدركت أننا في المنزل لا نأكل لحم الخنزير. كما أخبرني أبى بأننا يهود. وبعد مضي عدة سنوات، التقيت مجموعة من اليهود وأنا في سن الثالثة عشرة. وقد تحدثوا معي وحينها شعرت بأننى يهودية بكل معنى الكلمة، وأدركت أنه حتى يتسنى استيعاب هذا الإحساس، يتعين على دراسة اليهودية. وفي تلك الفترة، جاء شاب يهودي-أمريكي إلى كفينج أخذ يعلمنا العبرية والتاريخ اليهودي.

* كيف تعاملت الشرطة معك..؟

- «الحكومة الصينية لا تفرض قيوداً على التعاليم اليهودية. فهى لا تعترف بنا كأقلية قومية، لكن ليس لديها مشكلة في أن نتعلم العبرية والتاريخ اليهودي، كما لم يضايقنا أحد نحن أو الشباب الذين سافروا إلى إسرائيل».

وفدت «تشين تشين» و«نينا» إلى إسرائيل سوياً مع فتاتين أخريين. وعلى عكس المهاجرين من الهند وإثيوبيا، الذين كانوا يترددون في التهويد، فإن أبناء الجالية اليهودية في كفينج الذين

يريدون الهجرة إلى إسرائيل يعتبرونها أمراً ضرورياً. ويقولون إن «اليهود تزوجوا بصينيات، لذا من الواضح أنه حتى نكون يهوديات، يتعين علينا اجتياز مراحل التهوديد». وبعدها أنهن مراحل التهوديد، توجهن للالتحاق بالجامعة العبرية ويأملن في اجتياز امتحانات القبول. تريد «تشين تشين» دراسة العلاقات الدولية والعمل في الخارجية الإسرائيلية. وستحاول نينا الالتحاق بقسم الدراسات الشرق آسيوية والعودة مرة أخرى إلى الصين لتمثيل الشركات الإسرائيلية هناك. وتقول «شوشنا رافكا لي» (٢٩ عاماً) هاجرت إلى إسرائيل وتزوجت، إنها قد تعرفت من خلال دراستها في مدرسة الكيبوتس الديني «ساديه إلباهو» على زوجها عامي عمانوئيل، أحد المهاجرين الجدد من الولايات المتحدة، والذي تعيش معه الآن في قرية عرابة.

كما يقول فانج يانجو (٢٢ عاماً) إنه سيهاجر إلى إسرائيل ويحتاز مراحل التهوديد، ويطلق على نفسه «يعقوف»، حيث إنه يعرف قليلاً من العبرية كما يكتب اسمه بالعبرية بأحرف جميلة ومنمقة. ولا يكتفى بعدم تناول لحم الخنزير، وإنما يمتنع أيضاً عن إضاءة النور يوم السبت وهذا يعد قراراً شخصياً غريباً في الصين.

ولكن بينما يهتم كثير من أبناء الجالية بتعميق صلته بالتراث اليهودي، إلا أن من يبدون اهتمامهم بالهجرة واجتياز مراحل التهوديد يعتبرون أقلية. يعمل تشان لي (٣٣ عاماً)، بن عم تشين تشين، مدير مركز تجاري ويدرس القانون ومتزوج من فتاة صينية ليست يهودية. يقول تشان لي إنه يجري قداساً يوم السبت مثل الكثير من أبناء الجالية في كفينج، وبعد الفطائر في عيد الفصح وقرأ التوراة. ويؤكد تشان أنهم يهتمون بدراسة التاريخ اليهودي وتعلم العبرية وترسيخ العلاقات وتعميقها مع الشعب اليهودي، لكنه لا يعتزم مغادرة الصين. وتدور أنشطة منظمة «العودة لإسرائيل» وسط الجالية

اليهودية دون أي تعاون مع جهات إسرائيلية ويهودية رسمية. ويتحفظ ميخائيل (مايكل) على تجاهل الدولة لليهود كفينج على حد قوله. ويزعم أنه رغم وجود كثير منهم يهتم بالتواصل معنا، إلا أن المسؤولين في السفارة الإسرائيلية يبيكين لا يقابلونهم. وتعليقاً على ذلك، يقول المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية إن «الجالية اليهودية قد ذابت بشكل تام في المجتمع الصيني منذ نحو القرن السابع عشر. ولا توجد الآن جالية يهودية في كفينج، لكن هناك أشخاص يعلمون بشكل أو بآخر جذورهم اليهودية وماضيهم الأسرى السحيق. وقد زار ممثلو إسرائيل في الصين مدينة كفينج أكثر من مرة وتأثروا بطابعها اليهودي القديم وتاريخها وتراثها». وقد ألح الملحق الدبلوماسي بأن أقوال ميخائيل (مايكل) حول تجاهل إسرائيل نسل اليهود في كفينج صحيحة، لكنها ليست هينة. حيث يحذر كثير من الخبراء في كفينج ملمحين أن ميخائيل ومنظمته سيلحقون مساساً بالعلاقات الصينية-الإسرائيلية. ويقول أحد الخبراء، الذي طلب عدم الإفصاح عن اسمه إنه «بعد روسيا ستكون الصين أكبر دولة ذات تأثير على إيران. وإسرائيل تحتاج مساعدة الصين في هذه النقطة. كما ستحتاج مساعدتها في كثير من الأمور السياسية والاقتصادية، والتي يزداد فيها ثقل الصين بسرعة. وقضية الأقلية القومية من القضايا الحساسة في الصين، سواء بسبب مشكلة إقليم التبت أو بسبب الأقليات المسلمة الكبيرة هناك، خاصة التي تعيش في غرب الصين على الأراضي المتاخمة للجمهوريات المسلمة بالاتحاد السوفيتي سابقاً. وتحشى الحكومة الصينية بشدة من الحركات القومية التي حاولت الانفصال عن الصين وإقامة دولاً مستقلة. ومن الواضح أن اليهود لا يشكلون خطراً كهذا، لكن الحكومة تهتم بالحفاظ على الوضع الحالي كما هو. لا يجب على إسرائيل إغضاب الصينيين في هذه النقطة الآن.

لا توجد رقابة على تجار السلاح الإسرائيليين في أفريقيا

والكاميرون إلا أنه قد تم إغلاق هذه المندوبيات. وفي رد على طلب الباحث من وحدة المساعدة والصادرات العسكرية في موضوع أنشطة تجار السلاح الإسرائيليين في القارة أوضح موشى زرخا من وحدة التسويق لدول أفريقيا، أنه "لا يوجد حالياً أى مندوبين لوزارة الدفاع أو وحدة المساعدة والصادرات العسكرية في أفريقيا، وبالنسبة



لنا فإن قارة أفريقيا تتراجع في أهمية تجارة المعدات العسكرية والأسلحة مقارنة بمناطق أخرى من العالم".

وقد رفضوا في وحدة المساعدة والصادرات العسكرية التطرق إلى أسماء معينة من تجار السلاح الإسرائيليين النشطاء في القارة وقالوا إن أى صادرات للأسلحة الإسرائيلية يستوجب موافقة الوحدة حسب القانون.. ولكن قيام جهات إسرائيلية بتصدير أسلحة من دول أخرى لا يقع في نطاق الرقابة. في عدة صفقات، وبعضها يتعلق بتجديد وإجراء عمليات لأسلحة روسية قديمة، حصل تجار السلاح الإسرائيليون والذين يحتفظون معظمهم بمكاتب في دول أفريقيا، على مقابل في شكل سلع مختلفة مثل البترول والذهب والماس.

وقد مثل إجراء العمليات للأسلحة القديمة (دبابات من طراز T-٥٥ مثلاً) وتجديد أنظمة الاتصال شريحة كبيرة من الصفقات في العامين الأخيرين، ويذكرون في مركز الدراسات الأكاديمية أنه تم أيضاً خلال هذه الأيام تسجيل صفقات سلاح ومعدات أخرى يشارك فيها إسرائيليون جمعوا أموالاً من هذه التجارة في أفريقيا. جدير بالذكر أن تجار السلاح الإسرائيليين تحولوا أيضاً في السنوات الأخيرة إلى موردى معدات اتصالات مدنية للتليفون المحمول، ومعدات طبية، وأدوية ومنتجات مدنية أخرى، معتمدين على علاقاتهم التي بدأت كما قلنا في مجال السلاح، وقد حصل عدد من الإسرائيليين في دول مختلفة بأرجاء القارة على تراخيص استيراد خاصة لمنتجات دولية معروفة في مجالات الغذاء والإلكترونيات والأدوية والسيارات.

لا تخضع تجارة السلاح والمعدات العسكرية التي يباشرها تجار السلاح الإسرائيليون في أفريقيا لأى رقابة من جانب وزارة الدفاع أو وحدة المساعدة والصادرات العسكرية التابعة للوزارة، حيث يبلغ عدد هؤلاء عدة عشرات أغلبهم من كبار الضباط السابقين وسياسيون ومستولون سابقون في وحدة المساعدة

والصادرات العسكرية.. يعمل هؤلاء في ٢٦ دولة بالقارة الأفريقية، يبيعون نوعيات مختلفة من العتاد العسكري، والأمر لا يقتصر فقط على المعدات التي تم شراؤها من إسرائيل وتصديرها، بل وأيضاً المعدات المصنعة في الخارج. في قائمة الدول الأفريقية التي يتعامل معها تجار السلاح الإسرائيليون تأتي إريتريا وأنجولا وإثيوبيا وأوغندا وبوروندي وبنين ونيجيريا والسنغال ومالي وموريتانيا وكينيا وغانا والجابون وغينيا وليبيريا وتنزانيا وتوجو وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو وساحل العاج والكاميرون وجنوب أفريقيا وسيراليون وبوركينا فاسو وموزمبيق.. وجدير بالذكر أنه في العديد من هذه الدول توجد أنظمة حاكمة غير ديمقراطية بل وديكتاتورية، وتقدر قيمة المعدات التي لا تخضع للرقابة والمعدات التي تم التصديق على بيعها بما يقارب نصف مليار دولار خلال العامين الأخيرين في قارة أفريقيا.

تشتري الدول الأفريقية من الإسرائيليين أنظمة اتصال وذخائر وأسلحة خفيفة وثقيلة وصواريخ وسترات واقية ومجنزرات وأسوار إلكترونية وكذلك إجراء عمليات للطائرات وأجهزة محاكاة ومعدات تحديد اتجاه وأجهزة رؤية ليلية وألغام ورادارات ومنظومات دفاع جوى ومعدات بحرية وأنظمة تحديد المدى ومدفعية وخدمات تدريب.

ويتضح من بحث في هذا الموضوع قام به عادى أورن من مركز الدراسات الأكاديمية أور يهودا، أنه في الماضي كانت توجد مندوبيات لكل من أجهزة الأمن ووحدة المساعدة والصادرات العسكرية في الكونغو وكينيا وجنوب أفريقيا

الدرس الإسرائيلي من الحرب في جورجيا

بقلم: يانيف رونين
يديعوت أحرونوت ٤/٩/٢٠٠٨

أنه أحياناً لا يكون واضحاً من يملأ السياسة ومن يؤيدها، بل وبدا أكثر من مرة أن "إسرائيل لن تغير من عاداتها". لقد أصبح الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كما لو أنه يبدو سياسة واعدة، يشكل تهديداً على إسرائيل في العالم الجديد الذي بدأ يتشكل خلال السنوات الأخيرة. في هذا العالم لن تكون الولايات المتحدة هي القوى الوحيدة، وإنما سيكون هناك العديد من مراكز القوى. فروسيا تعود بسرعة لتحتل مكانتها كدولة عظمى، كما تتنامى قوة الصين والهند بسرعة هائلة، في الوقت الذي أصبح فيه الاتحاد الأوروبي دولة عظمى اقتصادياً وسياسياً (حتى وإن كان من الناحية العسكرية لا يزال يعتمد على القوة الأمريكية عن طريق حلف شمال الأطلسي "الناتو").

يجب أن تكون العبرة الإسرائيلية من الأحداث الأخيرة في جورجيا هو أنه لم يعد من الممكن الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في إنقاذ الدولة من أي أزمة تواجهها، وفي الوقت نفسه يجب إقامة تحالفات في شكل تعاون مع القوى العالمية الأخرى. وعلى عكس الأصوات التي تدعو إسرائيل إلى عدم توريط حليفنا الوحيدة، فإن إسرائيل في حاجة لإيجاد حلفاء آخرين على الساحة الدولية. وهذه السياسة ستزيد من قدرة إسرائيل على المناورة وستمكنها من انتهاز أنواع مختلفة من أساليب العمل من أجل مواجهة التهديدات القائمة ومن أجل استنفاد الفرص الكبيرة المتاحة على الساحة الإقليمية والدولية.

تشير المعركة الانتخابية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه على ما يبدو أن عصر التأييد الأمريكي التلقائي لأي سياسة إسرائيلية قد انتهى، ولينتخب من سيتنخب. وفي هذا الوضع من المهم أن يكون لإسرائيل علاقات وطيدة مع مراكز القوى الأخرى في العالم، حيث إنه حال نشوب نزاع مستمر في البلاد وتهديدات خارجية متزايدة من الخارج، لن تستطيع إسرائيل البقاء بمفردها على الساحة الدولية.

يجب أن تدق الحرب الأخيرة في جورجيا نواقيس الخطر في القدس. ففي هذه الحرب، قامت جورجيا، وهي دولة صغيرة تعاني نزاع داخلي دائم، بالرهان على استخدام القوة معتمدة على مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لها. وقد تبين أن الرهان خاسر عندما ظهر التأييد الأمريكي كما لو أنه حائط مائل، لتجد جورجيا الصغيرة نفسها في مواجهة مباشرة مع المارد الروسي، وكانت النتيجة الحتمية هزيمة نكراء جعلت الشكوك تحوم اليوم حول حقيقة سيادة واستقلالية الدولة القوقازية.

منذ أربعة عقود وإسرائيل تعتمد اعتماد كلي على صداقة وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استمرت العلاقات التي بدأت بمساعدة مدنية متواضعة بعد إقامة الدولة في شكل إمداد بالسلاح بعد حرب الأيام الستة (كبدل للسلاح الفرنسي)، وتعززت في صورة مساعدات عسكرية ومدنية واسعة النطاق بعد حرب يوم الغفران لتصل إلى حد التنسيق شبه التام للمواقف خلال العقد والنصف عقد الأخيرين.

لقد شهدت الفترة الأخيرة، تأييد وموافقة تلقائية من البيت الأبيض على أي سياسة إسرائيلية، لاسيما فيما يتعلق بالنزاع مع الفلسطينيين: بدءاً بمسيرة أوسلو التي قادتها حكومة رابين، مروا بخفقات قلب ننتياهو، والمفاوضات حول التوصل لاتفاق دائم بقيادة باراك، وسياسة الحصار وفك الارتباط التي قادها شارون وانتهاءً بالسعي للتوصل إلى اتفاق دائم في عهد الحكومة الحالية. وتنضم تلك الموافقة والمساندة إلى المظلة الدولية التي يمنحها المارد الأمريكي لإسرائيل في مؤسسات المجتمع الدولي.

لقد كان الاعتماد على الدولة الأمريكية العظمى ممكناً ومستحباً في العالم ثنائي القطبين إبان الحرب الباردة، وكذلك في واقع أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى الوحيدة منذ بداية التسعينيات. لقد ربطت إسرائيل مصيرها بمصير الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة

مطلوب شريك إسرائيلي

افتتاحية هآرتس
٢٠٠٨/٩/٥

الدولة التي استضافت المحادثات، مع رئيسي فرنسا، قد خصصوا للمفاوضات مع إسرائيل وزنا كبيرا في نقاشاتهم بدمشق. صحيح لا ينبغي تجاهل المخاوف والظنون التي يطرحها معارضو الحوار مع سوريا، وينبغي بوجه خاص فحص الثمن الذي سيتعين على إسرائيل أن تدفعه جيدا في مقابل التوصل إلى اتفاق مع سوريا. لكن مكان هذه المخاوف والظنون سيأتي عندما تبدأ المفاوضات المباشرة ويتضح للجمهور الإسرائيلي، الذي يدرك أنه سيتعين على إسرائيل أن تنسحب من هضبة الجولان، المقابل الكامل الذي ستحصل عليه.

يبدو حتى الآن، أنه إذا كان هناك عائق أمام مواصلة الحوار، فإنه يأتي من جانب إسرائيل على وجه التحديد. يوشك رئيس الحكومة "إيهود أولمرت"، الذي بادر بالحوار، أن ينهي منصبه، وهو ما يجعل مصير المفاوضات غامض. لقد سبق وأدى هذا الوضع إلى توقف في تواصل المحادثات. ينبغي عمل كل ما هو ممكن حتى يكون هذا التوقف قصيرا - بسبب الأهمية الكبرى لزخم اللقاءات.

على أية حال، هذا هو الوقت المناسب لنطلب من المرشحين لرئاسة الحكومة في حزب "كاديا" ومن زعامة شركائه في الائتلاف الحاكم طرح موقف علني واضح وقاطع بالنسبة للنتيجة التي من شأن هذا الحوار أن يسفر عنها: هل ينوون مواصلة الخطوة التي بدأها "أولمرت"؟ هل يستطيع المواطنون الإسرائيليون توقع أفق سياسي مشجع، يضع حدا للحرب الطويلة ضد سوريا وشركائها في لبنان؟ ينبغي أن تكون الإجابة على هذين السؤالين إيجابية، إذا كان ممثلو "كاديا" و"العمل" يريدون الفوز بتأييد الجمهور.

القمة الرباعية التي جرت أمس في دمشق هي أحد الأحداث السياسية المهمة التي عرفتھا المنطقة منذ فترة. لا يتعلق الأمر فقط بالوضع الجديد الذي حظى به "بشار الأسد" بسبب التغير في سياسة فرنسا تجاه سوريا، وإنما بفرصة استراتيجية جديدة. التغير في وضع سوريا مهم فعلا في حد ذاته، حيث إنه يشخر من سياسة العقوبات التي فرضتها "واشنطن" على "دمشق"، وثمة شك في أن يكون ثمة عنصر دولي ما سيطالب الآن بجدية بتنفيذ القرار ١٥٥٩، الذي صدر قبل أربع سنوات ومثل أساسا للمطلب الدولي بنزع سلاح "حزب الله". لكن إسرائيل تحديدا لا تستطيع هذه المرة توجيه قدر ضئيل من السخط نحو "باريس"، نظرا لأنها هي ذاتها التي أقدمت على خطوة سياسية مبتكرة عندما بدأت في إجراء حوار غير مباشر مع سوريا، من المفترض أن يستكمل بمفاوضات مباشرة.. بذا، خرجت إسرائيل عن القالب المعتاد، الذي مفاده أن علاقاتها مع دول المنطقة يتم تنسيقها سلفا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فما بالك بمفاوضات مع دولة علاقة الولايات المتحدة تجاهها نتاج ضغوط إسرائيلية.

ولكن بغض النظر عن الحسابات بين إسرائيل، وواشنطن، وباريس، فإن الحوار مع سوريا فتح نافذة مذهلة من زاوية الفرص الجدية المتاحة. لقد طرح "الأسد"، على حد قوله، بعض المقترحات العملية لاستكمال المفاوضات، وهو يصرح بأن في نيته إجراء مفاوضات مباشرة بعد الانتخابات الأمريكية، وهو ما قد يُنبئ بتطلعات سورية نحو شراكة أمريكية. وثمة أمر لا يقل أهمية هو نبرة الحديث الموضوعي القادمة من سوريا تجاه إسرائيل. من الممكن أن نستمد تشجيعا من أن حاكم قطر ورئيس وزراء تركيا، وهي

المصدر: www.amedia.co.il

بقلم: هيئة تحرير مركز القدس للشئون العامة (*)
٢٠٠٨/٩/١٥

الدانمارك تدعم منظمات مناصرة للفلسطينيين

من بين هذه المنظمات يمكن حصر تلك التي تسعى لفرض مقاطعة وعقوبات على إسرائيل، وتسيء استغلال القانون الدولي وحقوق الإنسان لإدانة إسرائيل واتهامها بالعدوان المقصود وارتكاب مذابح ضد الفلسطينيين.

يدير صناديق التمويل الدانماركية وزارة الخارجية الدانماركية والوكالة الدانماركية للتنمية الدولية The Danish International Development Agency (Danida). ووفقا للموقع الرسمي لحكومة الدانمارك، تشكل المساعدة الدانماركية للتنمية الدولية ٠,٨٪ على الأقل من الناتج القومي، وهو ما يجعل الدانمارك إحدى أكبر الدول المانحة في العالم. وما زالت أفريقيا هي هدف المساعدة الرئيسي، إلا أن غزة والضفة الغربية أصبحتا أهدافا رئيسية، حيث حصلت على أكثر من ٧٣ مليون كرونا دانماركية (نحو ١٥,٥ مليون دولار) عام ٢٠٠٧. ويتم منح ١٣٪ من هذا المبلغ، المخصص لإقامة مشروعات وللمساعدة الإنسانية، عن طريق منظمات غير حكومية دانماركية.

و جدير بالذكر أن التقرير الذي أعدته NGO-Monitor أرسل إلى المفوضية الدانماركية في رام الله، ولكنه لم يحظ بتعليق.

(*) مركز القدس للشئون العامة يُعرف اختصاراً بـ The Jerusalem center for public affairs ويرأسه دوري جولد.

تعد الدانمارك إحدى كبرى الدول المساهمة في نشاط المنظمات غير الحكومية التي تنظم حملات سياسية مكثفة ضد إسرائيل. كما يؤيد الكثير من تلك المنظمات فرض مقاطعة وعقوبات على إسرائيل ويستغلون القانون الدولي وظروف نظام الأبرتهايد السابق لتزع المشروعية عن إسرائيل وعزلها عن المجتمع الدولي.

يكشف بحث تفصيلي أجرته رابطة المنظمات غير الحكومية (NGO Monitor) أن الكثير من تلك المنظمات غير الحكومية تترجح من التمويل الدانماركي، الذي لا يتناسب مع الأهداف العلنية للحكومة الدانماركية، وتتمثل في "دعم الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان".

وتساند منظمة Dan Church Aid، على سبيل المثال - التي حصلت على أكثر من ٣٠ مليون دولار من حكومة الدانمارك - منظمات غير حكومية شاركت في مؤتمر دربان، الذي تمت فيه بلورة استراتيجية لعزل ومقاطعة إسرائيل. وقد أعرب منظمة Dan Church Aid عن تضامنها العميق مع منظمة «بديل» المعنية بالدفاع عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وتنظم حملة مستمرة لزيادة الوعي الجماهيري بأمور على غرار النكبة أو السياسة الإسرائيلية في تهجير الشعب الفلسطيني.

في إطار مسئوليتها عن رابطة «مؤسسات» وهي الهيئة التي تدعم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية، تقوم الدانمارك بتمويل ٢٤ منظمة في إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ترجمات عبرية

٨

المجتمع الإسرائيلي

بقلم: إيلي بردنشتاين
معاريف ٢٠٠٨/٨/٢٠

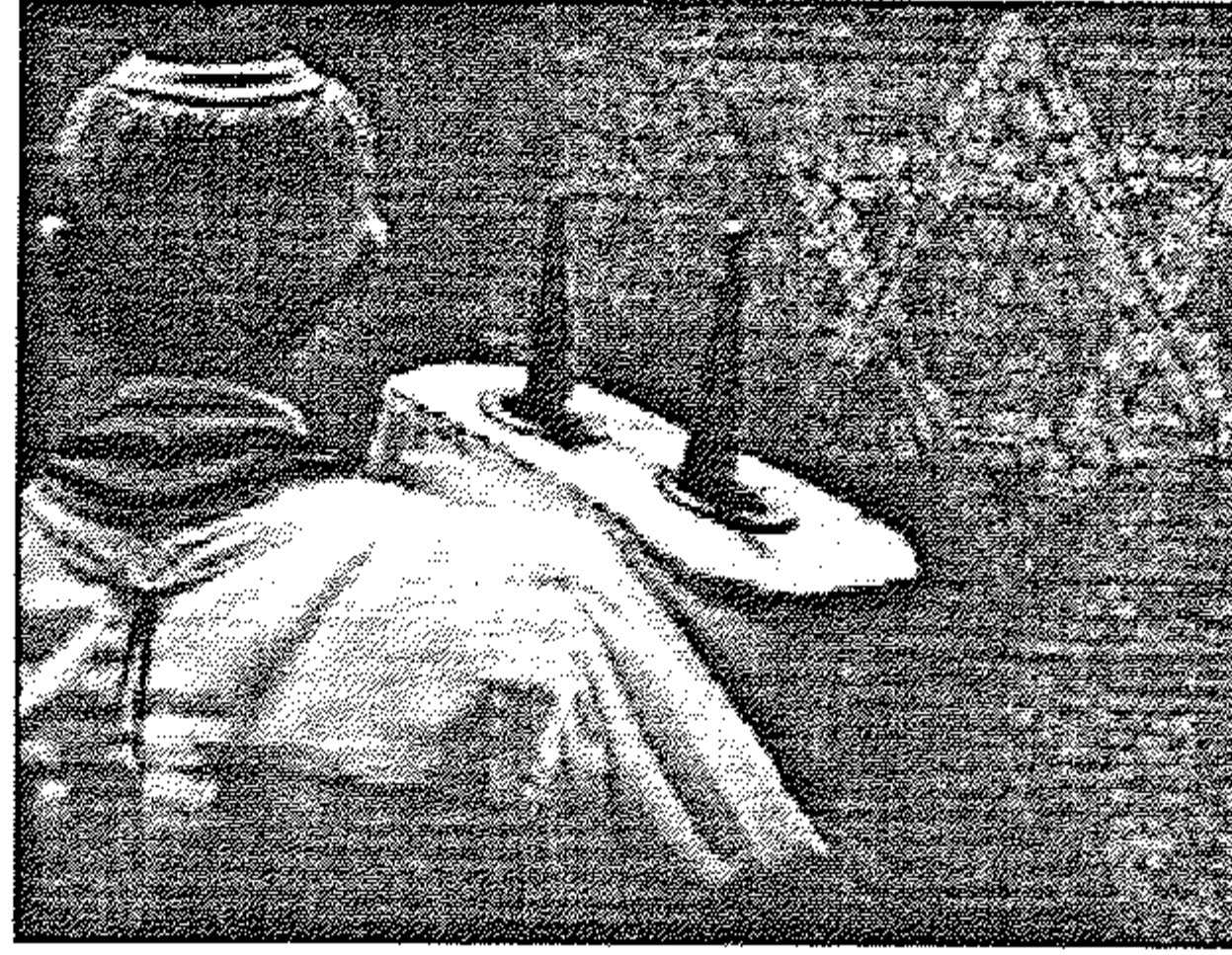
أولمرت يقرر تهجير الآلاف من أبناء سبط مناشيه إلى إسرائيل

في ولايتي ميزورام ومنيبور شمالي شرق الهند، حيث يرتكز أبناء سبط مناشيه.

* هجرة أبناء الفلاشمورا لم تنته: حتى عام ٢٠٠٣ كان يصل لإسرائيل في كل عام نحو مائة من أبناء سبط مناشيه الذين اجتازوا إجراءات التهويد في إسرائيل. وقد قرر وزير الداخلية في حينه أفراهام بوراز، تجريد هجرتهم حتى

استيضاح المسألة. وفي تلك الأثناء، نجح برويند في إقناع الحاخام الأكبر شلومو عمار بزيارة الهند، وفي نهاية الزيارة قرر الحاخام أن هؤلاء ينحدرون إلى شعب إسرائيل. بعد ذلك، أرسل الحاخام عمار مبعوثين من قبل المحكمة الحاخامية، الذين قاموا بتهويد ٢١٨ منهم. أثارت القضية سخط حكومة الهند، نظرا لأن حكومة إسرائيل قامت بعمليات تغيير الديانة على أرضها. وبالفعل، هاجرت هذه المجموعة لإسرائيل في عام ٢٠٠٦، وفي وقت لاحق هاجر ٢٣٢ آخرون في إطار اتفاق سري توصل إليه برويند مع مدير عام وزارة الداخلية في حينه، رام بليנקوف.

وخلال العام ونصف العام الماضيين عملت عدة عناصر على إقناع سكرتارية الحكومة وأولمرت بأحقية أبناء سبط مناشيه في الهجرة لإسرائيل. وفضلا عن برويند الذي تصدر تلك المسيرة - والتقى ومستولي سكرتارية الحكومة في حينه حتى تصل خطابات أعضاء الطائفة إلى طاولة أولمرت، بل وحشد تأييد بعض أعضاء الكنيست لصالح الموضوع - عملت الوكالة اليهودية على الدفع بهذا الموضوع بالتعاون



اتخذ رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، قراراً تاريخياً بتهجير كل أفراد سبط بني مناشيه البالغ عددهم ٧٢٣٢ نسمة، من شمال الهند إلى إسرائيل. وقد اتخذ أولمرت ورجالاته هذا القرار بعد وقت قصير من إصدارهم قرار بوقف هجرة أبناء الفلاشمورا من إثيوبيا.

جاء القرار عقب تراجع وزير الداخلية، ميئر شطريت، عن

معارضته لجلب أبناء سبط «بني مناشيه». ومن المقرر أن يسافر وزير الداخلية شطريت ووزير الاستيعاب إيلي أفلولو إلى شمال الهند، حيث يقطن أبناء سبط مناشيه، لمقابلتهم بعد احتفالات رأس السنة. وخلال الزيارة سيتم بحث مسألة الأحقية في الهجرة.

وبعد عودتهما، سيطرح القرار على الحكومة للتصديق عليه. من الواضح أنه سيتم تهجيرهم لإسرائيل على حصص شهرية تشمل بضع مئات من المهاجرين شهريا، حيث من المتوقع الانتهاء من تهجيرهم خلال عامين. جاءت الموافقة المبدئية على تهجيرهم خلال جلسة قصيرة أجريت يوم الأربعاء الماضي في مكتب أولمرت.

هذا ويعد القرار بجلب أبناء سبط مناشيه في المقام الأول نجاحاً يحسب لشخص واحد، ألا وهو ميخائيل برويند رئيس منظمة «شيفي إسرائيل». يعمل برويند منذ منتصف التسعينيات على إقناع الحكومة بيهودية سبط بني مناشيه، واستثمر في ذلك من أمواله الخاصة ملايين الدولارات لإقامة مركز تعليمي يهودي وإعداد مرشدين روحانيين

مع صندوق الصداقة.

هذا، وقد قامت منظمة شيفي إسرائيل مؤخراً بإحصاء دقيق لتعداد كل أبناء سبط مناشيه، وأعدت قائمة مغلقة لا يستطيع الهجرة لإسرائيل إلا من أدرج اسمه فيها. ومن المقرر أن تشارك الحكومة والوكالة في تهجيرهم، حتى لا ينشأ وضع مماثل لعملية هجرة يهود إثيوبيا، حيث يبدو أن

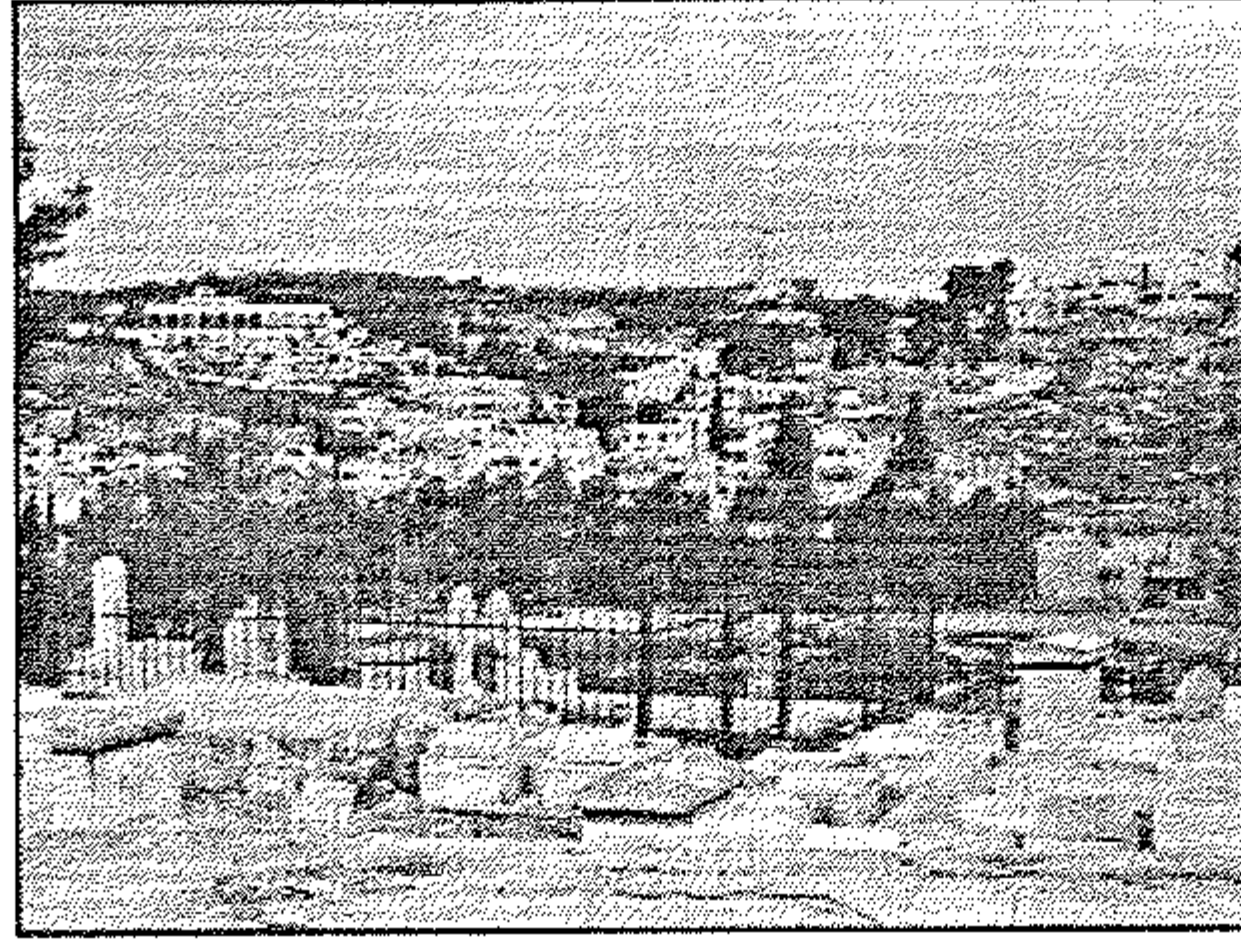
قضية تهجير أبناء الفلاشمورا لن تنته أبداً.

وتدرك سكرتارية الحكومة مدى حساسية الموضوع من جانب حكومة الهند فيما يتعلق بتهجير الآلاف من أبناء سبط مناشيه خلال فترة قصيرة، ولذلك ستستمر هجرتهم لفترة ما على طريقة الحصص. وبالطبع، سيجري تهويدهم جميعاً في إسرائيل بمساعدة العاملين في منظمة شيفي إسرائيل.

بقلم: إفرات زيمر
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٨/٨/٢٠

الجامعة العبرية من أرقى مائة جامعة في العالم

* بروفيسور مجيدور: «بدون حل الأزمة، لن نحافظ على التميز»:
يشمل الفحص الإصدارات والإنجازات الدولية لأعضاء هيئة التدريس الأكاديمية، والنجاح الداخلي مقارنة بحجم المؤسسة، وكم الاستشهادات العالمية وباقي المعايير الأكاديمية، وتترجع سنوياً على رأس القائمة جامعة هارفارد الأمريكية وستانفورد.



ويشيدون في الجامعة العبرية بالقدس بالإنجاز الرائع ولكنهم يجدون صعوبة في تجاهل الأزمة التي تدور في إسرائيل. قال رئيس الجامعة بروفيسور مناحم مجيدور: «إن حقيقة أن قائمة أفضل جامعة في العالم تضم ست جامعات إسرائيلية، وأن الجامعة العبرية توجد ضمن أفضل ١٠٠ جامعة، هو أمر رائع على وجه الخصوص، وخاصة إذا وضعنا حجم إسرائيل في الاعتبار». ومع ذلك لم يفرط الرئيس في البهجة وقال إنه بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن الحفاظ على وضع الأكاديمية الإسرائيلية بشكل عام والجامعة العبرية بشكل خاص، دون حل الأزمة الشديدة التي تعصف بمنظومة التعليم العالي حالياً.

في فترة تزخر بالأزمات في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل وبالتحديد بإضرابات حظيت المؤسسة الأكاديمية بالقليل من العزاء، حيث وضع اليوم تصنيف جامعة شنغهاي الدولي الجامعة العبرية في القدس في المركز ٦٥ في قائمة أفضل ٥٠٠ مؤسسة أكاديمية رائدة في العالم.

وتعد الجامعة العبرية هي المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية الوحيدة التي دخلت ضمن الجامعات المائة الأولى، إلا أنه في القائمة الشاملة يمكن إيجاد جامعة تل أبيب والتخنيون (المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا) ومعهد وايزمان في المائة الثانية. وفي المائة الرابعة هناك جامعة بار إيلان وجامعة بن جوريون.. وفي تصنيف آخر وفقاً لشريحة إقليمية، حصلت الجامعة العبرية على المركز الرابع والفخري في منطقة آسيا والباسفيك.

تجري التصنيف سنوياً جامعة جياو تونج في شنغهاي ويتم في إطاره خلال العام فحص لأكثر من ٢٠٠٠ جامعة حول العالم.. ومن بين هذه الجامعات تُعد الجامعة قائمة تضم ٥٠٠ جامعة رائدة، تستهلها بأفضل ١٠٠ جامعة راقية.

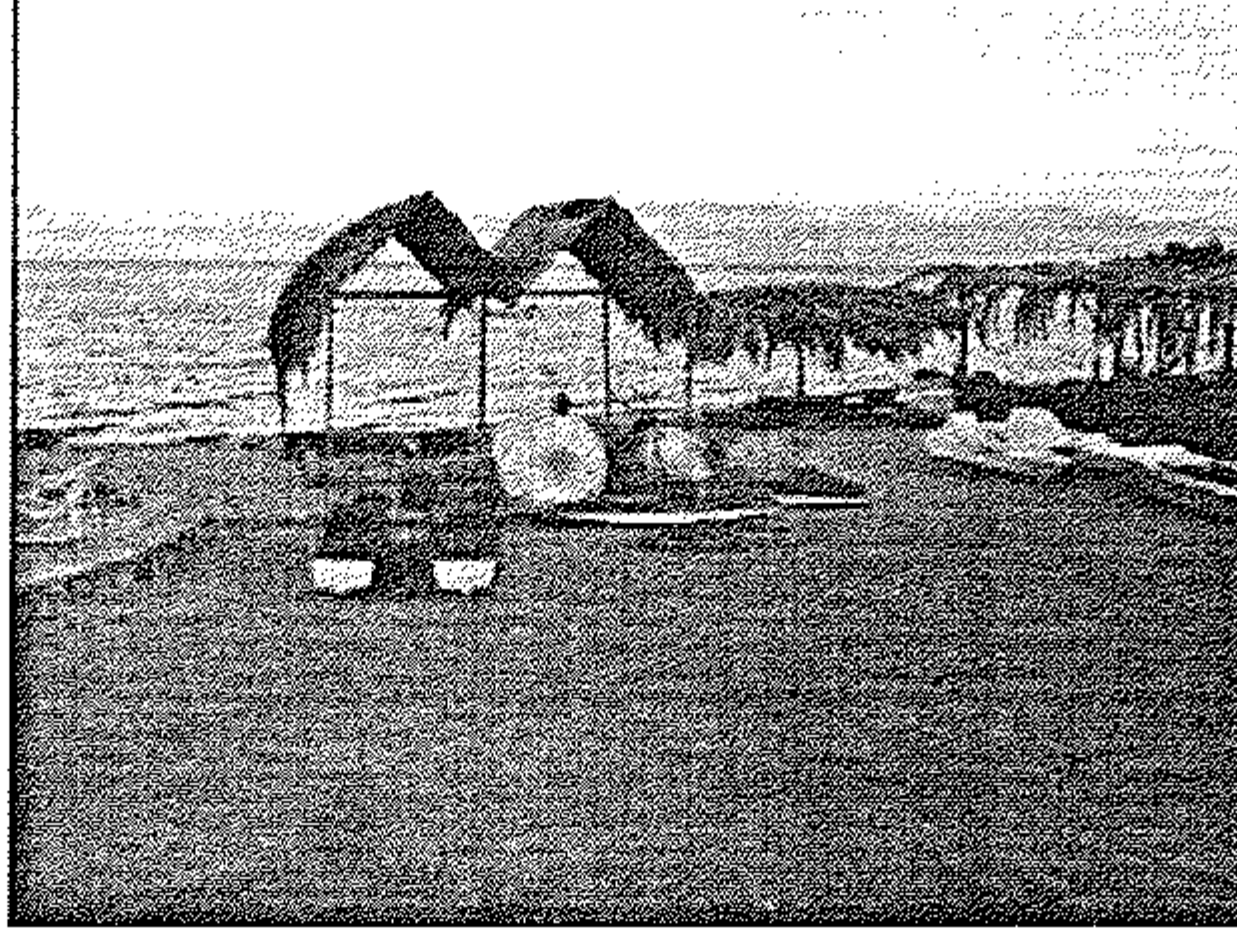
بقلم: نيتسان كيدار
هاتسوفيه ٢٤/٨/٢٠٠٨

إنشاء أول شاطئ منفصل في إيلات

وخارجها أيضاً. وقد بدأ رئيس بلدية إيلات مثير يتسحاق هاليقي، الذي كان قد طلب تخصيص شاطئ منفصل كجزء من سياسة تسخير الشواطئ لخدمة الجمهور، العمل في هذا الصدد بالتعاون مع نائبه عضو المجلس يفتاح مزراحي الذي يمثل الجمهور الديني. ومن المقرر أن يخدم هذا الشاطئ الجمهور الديني المقيم في إيلات ويبلغ عدده نحو ٢٠٪

من إجمالي السكان بالمدينة وكذلك المصطافين من الجمهور الديني من خارج المدينة.

كانت أعمال تمهيد شريط ساحلي منفصل شرق شاطئ خليج الشمس قد بدأت قبل ما يزيد على سنة، ولكنها توقفت بسبب نزاع قضائي، انتهى بصدر أمر وقف قدمه أصحاب الشاطئ المجاور. ومن المقرر أن تنتهي أعمال تمهيد الشريط الساحلي خلال شهر نوفمبر.. ولمن يخطط للسفر لمكان بعيد، يمكنه الشتاء القادم الاستجمام في الشاطئ المنفصل في إيلات.



بعدما أدركوا في العديد من المدن الإسرائيلية أهمية إقامة شاطئ منفصل للجمهور الديني والحريدي، قررت بلدية إيلات أيضاً إنشاء شاطئ كهذا داخل حدودها الإدارية.

في الآونة الأخيرة بدأت أعمال تمهيد الشاطئ المنفصل في الجزء الشرقي لشاطئ «مفراش هشمش» (خليج الشمس) في مدينة إيلات. وبامتداد الشريط الساحلي الذي يمتد

لمسافة ٧٠ متراً ستتم إقامة جدار بارتفاع نحو مترين ونصف المتر، وكذلك جدار مماثل للفصل بين الرجال والنساء. وسيتمدد الجدار الفاصل من خط الشاطئ حتى نحو ١٥ متراً داخل المياه. كما سيتم في المكان بناء حمامات على الشاطئ، وخيام ودورات مياه، في الجزئين المنفصلين للشاطئ. وتقدر تكلفة الأعمال التي بدأت بالفعل بنحو مليوني شيكل وتنفذها شركة «يسودوت هاداروم» (أسس الجنوب).

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من المصطافين في إيلات سنوياً هم من الزائرين المتمين للسكان المتدينين من إسرائيل

بقلم: أور كاشتي
هآرتس ١/٩/٢٠٠٨

في العام الماضي تسرب ٣٥٠٠ تلميذ بالمرحلة الابتدائية

وحتى الثاني عشر، ممن توقفوا عن الدراسة في العام الدراسي السابق في مدارس خاضعة لإشراف وزارة التعليم.. ووفقاً لتعريف وزارة التعليم فإن «التلميذ المتسرب» هو التلميذ الذي يترك مدرسة خاضعة لإشراف الوزارة، بما في ذلك أطر التعليم الحريدية. فيما تنطبق البيانات، التي تستند إلى دراسة مزدوجة أجراها المكتب المركزي للإحصاء ووزارة التعليم نفسها - تنطبق على الأطفال الذين كانوا مسجلين كدارسين في العام الدراسي ٢٠٠٧، ولكن لم يرد لهم ذكر ضمن قاعدة البيانات في نهاية العام الدراسي الماضي (٢٠٠٨)، وقد تم تحديث الدراسة الأخيرة حتى اليوم الأخير في الدراسة، وهو ٣٠ يونيو الماضي.

وبحسب البيانات، فإن نحو ٦٠٪ من المتسربين في الصفوف

شهد العام الدراسي الماضي تسرب ما يقرب من ٣٥٠٠ تلميذ من المدارس الابتدائية، هذا في الوقت الذي تفيد فيه وزارة التعليم بأنها ليس لديها أية معلومات عنهم، هذا ما تظهره بيانات داخلية صادرة عن وزارة التعليم التي تنشر هنا للمرة الأولى. والمعروف أن التسرب من المدارس الابتدائية يتناقض تماماً و«قانون التعليم الإلزامي»، الذي يقضي بأن جميع الأطفال من الصف الأول وحتى العاشر يجب أن يلتحقوا بأي إطار تعليمي (وبدءاً من العام الدراسي القادم، سيسري القانون حتى الصف الثاني عشر).

وفي تعقيبها ذكرت وزارة التعليم أنها تعتقد أن عدد المتسربين من المدارس الابتدائية أقل بكثير من الرقم المذكور.

يضاف إلى المتسربين ٢٤,٧٠٠ تلميذ في الصفوف من الثامن



مجموعتين رئيسيتين: الأولى، هم تلاميذ يعانون من مضايقات وعنف في المدرسة ويتسربون من الدراسة. وتوضح داشفسكي: «وأحياناً لا يحكى هؤلاء التلاميذ عما يتعرضون له لأبائهم وفي حالات أخرى يفضل الآباء أنفسهم أن يمكث أبنائهم في المنزل». أما المجموعة الثانية، فهم تلاميذ مرشحون للتحويل إلى أطر تعليمية خاصة بينما يعارض آباؤهم ذلك. وأضافت داشفسكي: «لقد واجهت حالات تم فيها إرسال الطفل إلى الجدة في روسيا، لمجرد ألا

يلتحق بالتعليم الخاص».

* وزارة التعليم: «العدد أقل بكثير»:

وفي بيانات رسمية صادرة عن وزارة التعليم، تستند إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء، تنطرق البيانات إلى تسرب تلاميذ في الصفوف الدراسية من (السادس وحتى الثاني عشر)، وليس إلى التلاميذ الأصغر سناً. كما تركز المناقشات التي تجرى في الكنيست، ولجان التعليم أو الاستيعاب، حول تسرب التلاميذ في مرحلة التعليم الإعدادي، الذين بلغ عددهم في العام الدراسي الماضي نحو ٢٤,٧٠٠.

وتعقياً على ذلك ذكر المسؤولون بوزارة التعليم «أن الافتراض السائد هو أن عدد المتسربين في تلك الفئة العمرية (الصفوف من الأول وحتى السادس) أقل بكثير. ووفقاً لبيانات سابقة، فإن جزءاً كبيراً من التلاميذ المتسربين يبدو أنهم يدرسون بالفعل، إلا أن الإعلان عن ذلك لم يتم بعد». ورغم ادعاء وزارة التعليم، في نهاية «حملة رصد المتسربين» سالفة الذكر، والتي تركز على التلاميذ في مرحلة التعليم الإعدادي، لم يتم حتى الآن العثور على آلاف التلاميذ، وفيما يتعلق بجزء كبير من التلاميذ الذين تم العثور عليهم اتضح أن هؤلاء قد تسربوا فعلاً من الدراسة».

كما ذكر المسؤولون بوزارة التعليم، أن المدير العام للوزارة، شلوميت عميحاي، قد أصدرت تعليماتها بفحص موضوع تسرب التلاميذ من المدارس الابتدائية من الجذور، ورصد الأطفال للتأكد من أنهم لم يتسربوا من منظومة التعليم. وأضاف المسؤولون في الوزارة: «في حالة ما إذا تبين أن هناك تلاميذ قد تسربوا، فقد طالبت مدير عام وزارة التعليم، بإجراء اتصال متواصل ودائم معهم، بهدف إعادتهم إلى المدارس».

الدراسية من الأول وحتى السادس، جاءوا من القطاع اليهودي، وحوالي ٤٠٪ من القطاع غير اليهودي، وهي نسبة تفوق بكثير نسبتهم بين إجمالي التلاميذ في تلك الأعمار، التي تبلغ نحو ٢٧٪. لقد درس نحو نصف المتسربين في القطاع اليهودي، في مدارس حريدية، بينما درست نسبة الثلث تقريباً في مدارس حكومية. وفي بلدية القدس تم تسجيل أكبر عدد للمتسربين، نحو ١٦٠٠ طفل. كما يتضح أن معظم المتسربين هم بنين ونسبتهم (حوالي ٥٨٪)، وهي نفس النسبة تقريباً بين المتسربين الأكبر سناً.

وعلى حد قول خبراء في مجال البيانات، فإن ثمة «مشكلات فنية»، مثل أخطاء في تسجيل التلاميذ في المدارس، والتحويل بين المؤسسات التعليمية أو مغادرة البلاد، من شأنها أن توضح بعض حالات التسرب. وأضافوا أن مشكلات تسجيل التلاميذ سائدة ومنتشرة في مؤسسات التعليم الحريدي تحديداً.

ورغم ذلك، فقد اعترف الخبراء، أن ذلك لا يعطى تفسيراً للبيانات الأخيرة حول عدد المتسربين في المدارس الابتدائية. وعلى حد قول أحد الخبراء «فإنه بالرغم من كل محاولات الإشراف والرقابة، فإننا لا زلنا لا نعرف ما الذي يحدث للأطفال الذين تسربوا من المدارس، حيث أظهرت دراسات أجريت في سنوات سابقة أنه في نهاية الأمر، يواصل بعضهم الدراسة، ولكننا لم ننجح في رصد ١٠٠٪ منهم».

* ٣٨٠ من المتسربين في العام الماضي مهاجرون:

وبحسب بيانات وزارة التعليم، فإنه بحسب الدراسة التي أجريت في شهر فبراير الماضي، ارتفع عدد المتسربين من الصفوف الدراسية من (الأول وحتى السادس) بشكل كبير وبلغ نحو ٤٥٠٠ طفل. ونتيجة لعملية رصد هؤلاء المتسربين، وأحياناً إعادة إلحاقهم بالمدارس، فقد انخفض عدد المتسربين بنحو ألف تلميذ بحسب الدراسة التي أجريت في نهاية العام الدراسي الماضي.

نحو ٣٨٠ من التلاميذ الذين تسربوا من مدارس ابتدائية خلال العام الدراسي الماضي هم مهاجرون، نصفهم تقريباً من دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً). وقد قالت حنا داشفسكي من «المجلس القومي لسلامة الطفل»، إن الأطفال المهاجرين الذين يمكثون في البيت ينتمون إلى

الحريديم يخدمون لأول مرة في سلاح البحرية

حوالي عام في تجنيد حريديم ومنذ ذلك الحين يبدو أن الأمر أصبح بمثابة «موضة» في الجيش وقد جندت شعبة الاستماع عدد محدود من الحريديم وأعلن سلاح الاستخبارات أيضا مؤخرا عن نيته لتجنيد حريديم في صفوفه. وحتى الآن تم تجنيد حوالي ١٥٠ جنديا حريديا في سلاح الطيران وهناك ٥٠ آخرين سيجندون في السلاح خلال الأشهر القادمة، وبعد ذلك سيضطر سلاح الطيران لوقف تجنيد الحريديم والتخطيط لهذا الإجراء مستقبلا. ففي حالة وجود أكثر من مائتي حريدي سيضطر السلاح إلى تغيير النظام المتبع فيه وذلك من أجل خلق الظروف المناسبة للحريديم.

هذا وقد كانت ردود الأفعال في أوساط الحريديم متباينة حيث أعرب رجل الإعلام الحريدي دودي زيلبر شبلح عن موقفه قائلا: «هناك مساهمة كبيرة من جانب الحريديم للجيش ولكن هذا مرهون بخلق البيئة المناسبة لاحتياجاتهم ويفضل ذلك تم تجنيد أعداد كبيرة من الحريديم». ولكن مشرف كبير في قطاع التعليم الحريدي يدعى أن هناك مشاكل كبيرة تواجه تجنيد الحريديم في سلاح البحرية في كل ما يتعلق بقضايا الحفاظ على يوم السبت وتوفير الطعام الصالح من الناحية الدينية، حيث أن طلاب المعاهد الدينية العسكرية ممنوعين من الخدمة هناك.. ويبدو أننا بصدد حريديم جدد، أي ينتمون للقطاع الحريدي في زيهم وأسلوب حياتهم ولكنهم يسمحون لأنفسهم بالمزيد من خلال خوض غمار تجارب مدنية وعسكرية جديدة».

يرغب سلاح البحرية في تجنيد الحريديم ولأول مرة سيفتح لهم السلاح أبوابه، وهي سابقة في السلاح الذي سيستقبل في المرحلة الأولى حوالي ٣٠ حريديا في شهر مارس القادم، وسيلتحق الحريديم بالأنظمة الفنية في السلاح ويخدمون في قاعدة سلاح البحرية في حيفا.

وحسب مطلب الحريديم فإن الظروف التي سيخدمون فيها ستكون مناسبة لهم، حيث سيحصلون على أطعمة صالحة دينيا ويسيرون الصلاة ثلاث مرات في اليوم وسيكون المعلمين من الذكور وتكون الفصول منفصلة عن العناصر النسائية.

ويؤكدون في سلاح البحرية أهمية تجنيد الحريديم في صفوفه وخاصة على ضوء التهرب الكبير في السنوات الأخيرة والنقص الكبير في جنود الخدمة الإلزامية والذي ينبع في الأساس من تقلص عدد المرشحين للتجنيد في دفعات التجنيد وتقلص عدد المهاجرين الجدد. وكان سلاح البحرية قد فتح أيضا أبوابه في الأشهر الأخيرة أمام تلاميذ المعاهد الدينية العسكرية لشغل مناصب عملية على السفن. وقال مصدر مسئول في سلاح البحرية إن تجنيد الحريديم هو الأول من نوعه وسيمر بمرحلة تجريبية وإذا نجحت التجربة فسوف يتم تجنيد المزيد من الحريديم في السلاح.

ولن يكون سلاح البحرية هو أول من يجند حريديم في صفوفه وينضم هذا الإجراء إلى تشكيل كتيبة الناحال «الشبيبة الطلائعية المحاربة» الحريدي. وكان سلاح الطيران قد بدأ منذ

من يتلفع برداء الحكمة..؟

من صنعهم: الصحف اليومية الحزبية «ياتيد نشان» الناطقة بلسان حزب «ديجل هاتوراه»، وصحيفة «هاموديع» الناطقة بلسان حزب «أجودات إسرائيل» نشرت في الأيام الأخيرة على صفحاتها الرئيسية خطاب للحاخام الليتواني الكبير إلياهو فاينتروف، الذي تناول فيه على الصحيفة الحريدية الأسبوعية الشهيرة «بكهيللا»، ناعتا إياها بصفات مثل «خنزير» و«نجاسة» محذرا من أن أي شخص سيتصفحها سيواجه مشكلات في المستقبل.

في الوقت الذي يغرق فيه الجمهور العريض في قراءة عشرات الصفحات بالصحف عن قضية الطفلة روز (*)، بإمكان قراء الصحافة الحريدية تنفس الصعداء. إنهم ملتزمون بالنهج الصحفي الحريدي وأوامر اللجان الدينية فيما يتعلق بـ«نظافة» صفحاتهم، حيث يمتنع محررو الصحف الحريدية عن تناول المصير الأليم للطفلة المقيمة في نتانيا متجاهلين أعمال البحث على ضفاف وادي اليركون. وبدلاً من ذلك فضلوا توجيه قرائهم لفضيحة متواضعة

لقد نشر الخطاب الذي طاف جميع الأحياء الحريدية في القدس، في اليوم التالي من نشر حديث مع الحاخام فاينتروف نفسه في صحيفة «بكهيل».

كانت صحيفة «بكهيل» الأسبوعية الحريدية قد نشرت يوم الخميس الماضي، قبل يوم من نشر الخطاب في صحيفة «ياتيد» (علماً بأن «هاموديع» نشرت الخطاب يوم الأحد)، نشرت حديثاً خاصاً مع الحاخام فاينتروف بمناسبة شهر أيلول (سبتمبر). والحديث، الذي أجراه الصحفي تسفي يعقوفزون، هو نص عادي للغاية بالنسبة للصحافة الحريدية، وهو يتناول قضايا أخلاقية ودينية وتشريعية ومنها مسألة التوبة، وذلك بمناسبة شهر الرحمات والغفران، وعنوان الحديث مأخوذ من أقوال الحاخام «الجهالة تدمر كل شيء».

إلا أن العنوان الجديد لمقال الحاخام فاينتروف يختلف تمام الاختلاف: إن من «يدمر كل شيء» هي في الحقيقة الصحافة الحريدية التجارية. وقد حكى الحاخام في خطابه «في الأيام الأخيرة، جاءني فتیان صغيران للحديث عن قضايا الأخلاق وشهر أيلول في عصرنا، ولم أكن أعلم ماذا يكمن وراء تظاهرها بالحكمة. وأنا بسذاجتي تحدثت إليهما ولم أكن أعرف مسبقاً أنهما من القائمين على ترويج الصحف الأسبوعية سيئة السمعة، ونشروا أقوالاً في صحيفتهم المسماة «بكهيل» ذات السمعة السيئة التي أسقطت ولا تزال تسقط والعياذ بالله الكثير من الضحايا. لقد اعتبرنا أن نشر أقوال في صحيفتهم النجسة بمثابة تأكيد على أهمية هذه الصحيفة الأسبوعية، وإذا بالخنزير يتلفع برداء الحكمة والفضيلة ويعلن على الملأ أنا طاهر».

كما جاء في الخطاب «ثمة أمر بسيط وواضح، وهو أن كل من يقرأ مثل هذه الصحف الأسبوعية فإنه يتلاعب بمستقبله سواء من ناحية تحريف آراء التوراة، أو المساس بكرامة تلامذة الحاخامات». ويدعو الحاخام فاينتروف إلى مقاطعة صحيفة «بكهيل»، لافتاً: «بالرغم من أن كلامنا تركّز حول صحيفة أسبوعية بعينها، فإنني أعلن أن هذه الأقوال تنطبق على كافة الصحف الأسبوعية التي توزع كل أسبوع والتي لا تخضع لإشراف وإدارة كبار علماء الجيل. من باب أن الخاص يدل على العام».

من الواضح لكل من يقرأ صحف حريدية، أن الحاخام

فاينتروف ليس هو الوحيد الذي أُصيب بالذهول عندما رأى الحديث الخاص الذي أجرى معه، بل كذلك محررو وناشطو الصحف الحزبية. لقد سعد نجم الصحافة الحريدية التجارية خلال عقدين من الزمن بوتيرة هائلة، وهي تناطح دائماً الصحف الحزبية في تأثيرها على الجمهور الحريدي، وهو ما تجسد ليس فقط في استطلاعات مجموعة شركات (TGI) التي تصنف الصحف الحريدية «مشبحة» و«بكهيل» في المقدمة قبل «ياتيد» و«هاموديع»، وإنما تجسد أيضاً في أحاديث كذلك الحديث الذي أجرى مع الحاخام فاينتروف، والأمر الذي يقض مضاجع ناشطي الصحف الحزبية هو حقيقة أن حاخامات كبار يفضلون ترديد كلامهم من فوق منصات تعتبر غير مناسبة.

في الماضي، حظر حزب أجودات إسرائيل على أصحاب المتاجر بيع صحيفة «مشبحة»، وهي أول صحيفة مستقلة تأسست عام ١٩٨٧. وخلال السنوات الأخيرة اكتفت صحف منها «ياتيد نثان» بشن حرب ضروس عن طريق خطابات ومقالات افتتاحية شديدة اللهجة ضد «الصحف الأسبوعية» التي تصدر بدون علم الحاخامات (بالرغم من أنها تمتلك لجان دينية خاصة بها).

ويفضل دودي زيلبرشليج، ناشر صحيفة «بكهيل»، عدم التجادل مع الحاخام فاينتروف، ويكتفي بالقول إن الحاخام كان يعرف جيداً حقيقة أنه يجري حديث مع «صحيفة أسبوعية»، وأن التسجيل الموجود لدى الصحيفة يثبت ذلك.

يقول زيلبرشليج: «القصة الكبيرة هنا هم الناشطون الحزبيون، فهم يرون صحف «مشبحة» و«بكهيل»، وهي تكبر وتغطي على الصحف الرسمية في الكشف عن الأخبار، وتحليل الخبر والتأثير على الرأي العام الحريدي.. إذن فما يصدر هنا هو تعصب سافر من أناس يريدون تكميم الأفواه».

(*) الطفلة روز: هي طفلة كانت قد اختفت منذ فترة قصيرة وبقي الأمر سرا داخل العائلة ولكن تم فتح التحقيق، حيث اعترف الجد أنه قتل الطفلة في نهاية مايو الماضي وبعد أن تأكد أنها فارقت الحياة وضع الجثة في شنطة وتوجه إلى تل أبيب وألقى بها في نهر اليركون.

طلاب إسرائيل يجنلون أسفل قائمة الاختبار الدولي المعروف باسم PISA (*)

نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" اليوم الثلاثاء بيانات تقارن بين منظومات التعليم في جميع أركان العالم. وقد جاء في التقرير أن متوسط عدد تلاميذ الصف في المدارس الابتدائية في إسرائيل يصل إلى ٢٧,٥ تلميذ، بينما يصل عدد تلاميذ الصف في المرحلة المتوسطة ٣٢,٨ تلميذ، وذلك في مقابل الدول التي يشتمل عليها التقرير والتي يصل فيها متوسط عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية ٢١,٥ تلميذ وفي المرحلة المتوسطة ٢٤ تلميذاً. كما اتضح من ملخص التقرير الذي أعدته البروفيسورة روت كلينوف من الجامعة العبرية، أن إسرائيل تنفق - مقارنة بالدول الأخرى - مبالغ طائلة على التعليم الأساسي والمتوسط، ولكن يبدو أن ذلك نتيجة لكثرة عدد الأطفال مقارنة بباقي السكان.

كما كشف التقرير أن الطلاب الإسرائيليين حصلوا على درجات أقل من المتوسط في نتائج "اختبارات PISA" التي تقيم وتقيس المهارات المعرفية بين الطلاب ممن في سن الخامسة عشرة في ٥٧ دولة في العالم. وهذه البيانات خاصة بعام ٢٠٠٦. وقد احتل طلاب إسرائيل أسفل قائمة نتائج اختبارات PISA على مستوى جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الدول المتقدمة للتعاون الاقتصادي والتنمية تتكون من ثلاثين دولة ديموقراطية تفتح أسواقها الحرة بهدف تحقيق تطور اقتصادي وزيادة معدلات التشغيل ورفع مستوى المعيشة. ويذكر أنه في عام ٢٠٠٧ دعا مجلس وزراء المنظمة إسرائيل إلى الانضمام للمنظمة.

* المعلمون يحصلون على أدنى الأجور:

كما اتضح من البيانات أن إسرائيل تنفق سنوياً ٥٤٩٥ دولاراً على تعليم تلميذ مرحلة التعليم فوق الأساسي، وهو نصف ما تنفقه الولايات المتحدة على طلاب مرحلة التعليم فوق الأساسي وأقل من الدانمارك (٩٤٠٠ دولار) وفنلندا (٧٣٠٠ دولار) ونيوزلندا (٦٢٠٠ دولار).

كما كشف التقرير أن رواتب المعلمين في دولة إسرائيل أقل بما يقرب من النصف من رواتب المعلمين في الدول الأعضاء في المنظمة. إلا أن هذه البيانات ترجع إلى عام ٢٠٠٦، أي قبل تطبيق النظام التعليمي المعروف باسم «أوفك حدش» والذي من المقرر أن يتم في إطاره زيادة رواتب المعلمين. وقد حصل المعلم ذو الخبرة التي تصل إلى ١٥ عاماً في إسرائيل عام ٢٠٠٦ على نحو ١٥ ألف دولار في السنة، في مقابل ٣٨ ألف دولار في المتوسط التي يجنيها المعلمون في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وصرحت وزيرة التعليم يولي تامير تعليقاً على هذه البيانات قائلة: «نحن ننفق الكثير على التعليم الأساسي لأننا نسمح بدراسة مواد دراسية متنوعة. ولكننا لا نركز على المواد الدراسية الجوهرية، بل على المواد الدراسية الأخرى. هل هذا صواب أم خطأ...؟. هذا قرار صعب. وينبغي إجراء مناقشة عامة حول ذلك. فنسبة الطلاب في الكليات والجامعات الإسرائيلية مرتفعة للغاية، وهذا يعني أن نسبة الطلاب في المرحلة الثانوية وما بعدها مماثلة لنسبتها في أفضل دول العالم».

(*) برنامج عالمي لتقييم وقياس المهارات المعرفية للطلاب.

لنحمي المجتمع من السائقين المجرمين

من أجل زيادة عدد السائقين الذين يتم ضبطهم ومحاكمتهم وفقا لدرجة خطورة الجرم، ينبغي تأهيل مراقبي المرور وهم المواطنون الذين يستطيعوا الإبلاغ عما رأوه في الطريق وتقديم شكاوى منظمة لشرطة المرور. كل إنسان راشد سواء كان يملك رخصة قيادة أو لا، يستطيع تلقي دورة يتعلم فيها قوانين المرور الأساسية وماذا يطلب القانون من السائقين في



أوضاع مختلفة على الطريق. مثل هؤلاء المراقبين سيزودوا بالاستمارات المناسبة التي تسمح لهم بوصف جرائم المرور التي ارتكبت أمامهم، وكذلك بتجهيزات بصرية (كل هاتف جوال من الجيل الثالث مزود بكاميرا) لدعم شهادتهم. من أجل زيادة فاعلية العقوبة، ينبغي تحويل محاضر الشرطة الخاصة بهذا النوع من الحوادث التي توجد بها أدلة قاطعة - ينبغي تحويلها سريعا إلى النيابة، على ألا تستغرق الفترة ما بين يوم تنفيذ الجريمة وحتى المحاكمة بضعة أيام فقط. فقط عندما تتوقف وتيرة الحياة الهادئة للإرهابيين على الطرق ولأقاربهم (تقصد بسجنهم)، بالفعل كما تتوقف بلا عودة لدى ضحاياهم وأقاربهم (تقصد بموتهم)، سيستغرق توقفها سنوات طويلة. سيتخلل هذه السنوات الشعور بالخزي، وسترتبط بدفع مبالغ طائلة للمحامين المكلفين بالدفاع عنهم، وخسارة الدخل بعد سنوات من الحبس وربما تدمير الأسرة - كما يحدث في العديد من الأسر التي تضم مصاب من حادث طريق - وربما يؤدي هذا إلى تغيير حقيقي.

لقد لحق إرهاب الطرق بأسرتي. ففي لحظة، تحول عيليم حيميد البالغ من العمر ١٩ عاما إلى حطام بعد تعرضه لإصابة بالغة في الرأس. ما أصابته هي سيارة وليس مسدس. ولكن هذا لم يغير من الحقائق في شيء: لو كانت رصاصة قد اخترقت مخه، لحادث شيء آخر. ولكن لو أطلق عليه شخص النار من مسدس، من الممكن أن تتصرف الشرطة وباقي

أجهزة فرض القانون بشكل مختلف تماما. لأن لدينا هذا هو الحال: من قتل أو خرب أو أصاب بسيارة ينضم إلى فئة مميزة نسبيا عن القتلة والمخربين والمعتدين. هؤلاء الإرهابيون لا ينقادون مكبلين بالأغلال إلى المحكمة، ولا تترد مزاعم عن مدى خطورتهم على الجمهور. وبعد بضعة أشهر من سحب إداري للرخصة التي استُغلت للقتل أو للإصابة تعود الرخصة لأصحابها، ومن المشكوك فيه أن ترى المحكمة حتى ذلك الوقت مسودة لائحة الاتهام.

لذلك، يجب تصنيف جرائم القتل والإصابة عن طريق سيارة في درجة أعلى من الخطورة وتشديد العقوبة عليها. ومن أجل الوصول إلى عقوبة قاسية ورادعة، ينبغي تحديد حد أدنى للعقوبة الإلزامية عن هذه الجرائم. هذا بالفعل سيقبل من إمعان نظر القضاة، لكن مع فائق الاحترام، من الأفضل في فترة انتشار ظاهرة إرهاب الطرق أن يتراجع تحايل القضاة أمام القيمة التي تعلو فوق كل شيء وهي سلامة جسد وحياة الإنسان.. وهناك شك في وجود من سيعارض هذه الأولويات.

تميز في الشرطة حسب لون البشرة

سوى المشاكل لهذا البلد...؟". استمرت الفتاة في سرد قصتها وقالت: "بعد ذلك أخذوني وأخذوا أخى إلى قسم الشرطة، حيث كنا مقيدين بلا طعام أو شراب. لقد شاهدت رجال الشرطة وهم ينسقون فيما بينهم ماذا سيقولون". وأضافت الفتاة أنه بعد ذلك تم تحويلها للتحقيق حيث أرغمت على التوقيع على أقوال لم تقولها. وعلى حد قولها فإنها قد تقدمت بشكوى إلى قسم التحقيقات مع رجال الشرطة ولكن القضية حُفظت لعدم وجود تهمة".

تحدث ممثل قسم التحقيقات مع رجال الشرطة الذي كان مشاركاً في اجتماع اللجنة قائلاً: "إننا لا نعرف شيئاً عن وقوع حوادث خاصة تمارس ضد أبناء الطائفة الإثيوبية". وعلق اللواء عميحاي شاي رئيس فرع الموارد البشرية في الشرطة قائلاً: "ليس لدينا في الشرطة مثل هذه السياسة أو غيرها ضد الإثيوبيين. بل محظور أن نأتى ونقول أن الشرطة الإسرائيلية تتعامل مع المواطنين حسب لون البشرة". وأضاف اللواء شاي قائلاً إنه في الوقت الحالي يخدم في الشرطة ٥٤٣ شرطياً من أصل إثيوبي من بين حوالي ٢٨ ألف شرطي.

وفي النهاية أجمل رئيس لجنة الداخلية بالكنيست أوفير بينيس (حزب العمل) النقاش وقال "إن اللجنة تتوجه إلى الشرطة بضرورة إظهار لطف أكثر في التعامل مع شباب الطائفة الإثيوبية". كما أوصى بينيس الشرطة بإجراء اجتماع على مستوى القيادات لوضع سياسات "وإصدار تعليمات تنفذ على مستوى القاعدة".



صرح صباح اليوم الأربعاء عضو الكنيست شلومو مولا (كاديما) خلال اجتماع لجنة الداخلية التابعة للكنيست التي كانت تناقش موضوع العنف من جانب رجال الشرطة تجاه الإثيوبيين قائلاً: "إن الشرطة تمارس التمييز ضد الأفراد بناء على لون البشرة".

شلومو مولا نفسه، من أبناء الطائفة الإثيوبية، قال إنه استمع

إلى حكاية شاب إثيوبي حدث في أعقاب تبادل حديثه مع رجل شرطة خارج أحد النوادي أن تم اعتقاله ثم إطلاق سراحه. بعد حدوث ذلك بعدة أيام جاء رجال شرطة إلى منزل الشاب وقاموا بضربه هو وبعض أفراد عائلته وبمرور بعض الوقت أقدم هذا الشاب على الانتحار.

يقول مولا: "إنني أعترف بأن مهمة الشرطة هي محاربة الجريمة ولكن يجب أن يكون ما تقوم به يجرى وفق القانون وأخلاقنا الاجتماعية". وخلال اجتماع اللجنة ظهرت فتاة من أبناء الطائفة الإثيوبية التي تعمل في بلدية القدس وقالت إنها قبل حوالي ستة أشهر وهي في طريقها للعمل شاهدت أخاها يجرى حواراً مع شرطية في أعقاب مخالفة حصل عليها. تقول الفتاة: "قبل أن يوقع على المخالفة طلب أخى منها أن يقرأ المخالفة ولكن الشرطية رفضت ذلك فرفض أخى التوقيع عليها. واستجابة لصرخات الشرطية جاء شرطي آخر وأمسك برقبة أخى وألصقه بالعمود وأخذ يسدد له ضربات متتالية". وعندما حاولت الأخت التفريق بين الاثنين جاء شرطي ثالث وضربها هي الأخرى "وأخذ يصرخ في وجهي قائلاً: حبشية عفنة من جاء بكم إلى هنا...؟ إنكم لا تجلبون

٤١٠٩١ طفلا تعرضوا للاعتداء خلال عام ٢٠٠٧

للإهمال و٢٩٪ بالاعتداء الجسدي و١٢٪ بالاعتداء النفسي و١١٪ بالاعتداء الجنسي. كما ورد أن هناك ارتفاعا بنسبة ٧٠٪ في عدد المحاضر المحررة بتهمة الاعتداء على الأطفال داخل الأسرة. وفي عام ١٩٩٨ حُورت ١٥٠٩ محاضر بينما في ٢٠٠٥ حُرر ٢٥٥٨ محضراً. كما ورد أن نحو ٣٠٪ من إجمالي الجرائم ضد الأطفال في إسرائيل يرتكبها أحد أفراد الأسرة. يقول يتسحاق كيدمان رئيس مجلس سلامة الطفل: "من الواضح أن حجم ظاهرة الاعتداء أكبر كثيرا مما يميلون لتقديره، وحالات القتل الأخيرة هي قطرة في بحر ظاهرة مقلقة لا تلقى الاهتمام اللائق.. لقد ناشد مجلس سلامة الطفل الحكومة إعداد خطة طوارئ خاصة بهذا الشأن".

إذا لم تكف الحوادث المروعة التي قضت مؤخرا مضاجع الدولة بعد مقتل أطفال صغار على أيدي شخص ما من أفراد أسرهم، فقد عرض أمس مجلس سلامة الطفل بيانات قاسية تشير إلى ارتفاع كبير في عدد الأطفال الذين وقعوا ضحية للاعتداء. ففي جلسات خاصة عقدتها أمس لجنة الداخلية ولجنة وضع المرأة في الكنيست وردت بيانات تفيد بأنه في العام الماضي اهتم الأخصائيون الاجتماعيون المعنيون بمراقبة تطبيق قانون الشباب بما لا يقل عن ٤١٠٩١ ضحية للاعتداء مقارنة بـ ٣٨٠٣١ طفلا عام ٢٠٠٦ و ٢٠٩٨٩ طفلا منذ نحو عشر سنوات وبالتحديد عام ١٩٩٧. ومن بين عشرات الآلاف من الحالات أفاد ٣١٪ بتعرضهم

بقلم: إيكى ألتر وإيرز إيشل
يدعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٩/١٦



أرييه درعى (*) في محك الزعامة

(١)

درعى غير جدير بالقدس

بقلم: إيكى ألتر (١)

التامة عن أفعاله وما يترتب عليها من نتائج. وحتى إن أصبح درعى بعد خروجه من السجن نظيفا وناصعا كالثلج وندم بشدة على أفعاله، فلا يمكن أن نغفر له خطايا على صعيد الزعامة.

القدوة الشخصية التي يتعين على درعى إظهارها لناخبيه ولمواطني القدس ستكون موصومة وبعبدة عن الكمال المطلوب في الزعيم، خاصة في ظل حالة فقدان الثقة الحالية. القدوة الشخصية بالنسبة له ستكون أفعاله في السابق والفترة التي قضاها في السجن عقابا له على تلقي رشوة. انتخابه رئيسا

تعانى دولة إسرائيل من أزمة قيادية محرجة، حيث يُتهم زعمائها في قضايا مشينة تؤدي إلى فقدان الثقة في بعضهم. ولصالحنا جميعا، أتمنى أن تكون بعض هذه التهم غير صحيحة. ولكن الضرر الذي وقع على قيمنا وصورتنا حدث بالفعل. وفي وضع كهذا، يكون من المحذور على أرييه درعى أن يقود عاصمة إسرائيل ليعمق من الاستخفاف بزعامة الدولة. الزعيم يكون زعيما بصفات عديدة، أهمها أن يكون قدوة شخصية في كل ما يتعلق بسلامة المعايير والشفافية وعدم التلاعب. فضلا عن ذلك أن يعرف كيف يتحمل المسؤولية

لبلدية القدس، بل مجرد خوضه المنافسة على هذا المنصب، ستبث للأمة كلها رسالة مفادها أنه يمكن الحصول على رشوة ودخول السجن، والعودة بعد ذلك إلى الزعامة وكأن شيئاً لم يحدث. فأين إذن القدوة الشخصية..؟

وفي غضون ذلك، ستتقل رسالة للجمهور مفادها أن الزعيم غير مسئول مسئولية تامة عن أفعاله، بل ويمكنه التجرؤ والتفكير في أن يصبح زعيماً للعاصمة. فأين تحمل المسئولية..؟ إن تقديم أوراق ترشيحه ينطوي على قدر كبير من التلاعب المميز لدرعى طوال مسيرته السياسية. أنا، وكثيرون غيري، لم ننس دوره في قضيتي "المنافسة القذرة" و"بارأون - الخليل".

وما يعزز كونه غير جدير بهذا المنصب حقيقة أن إدانته أمام المحكمة لم تكن بسبب قضايا سبقت توليه منصبا قياديا كممثل للجمهور، فقد أدين في قضايا حدثت أثناء ولايته. هذه قاعدة لا ينبغي أن تنتهكها أبداً: إذا انتهكت القانون

في وقت كانت القوة والنفوذ والمسئولية في يدك، فلن يكون بمقدورك أبداً العودة إلى الزعامة.. تم منحك حق كبير ولن تحصل عليه ثانية.

إننا إذا وضعنا ترشيح درعى لمنصب سياسي رفيع - كرئيس بلدية عاصمة إسرائيل المقدسة - في محك الزعامة، لتوصلنا إلى استنتاج بأنه غير جدير بهذا المنصب. أنا لا أريد أن يتلقى أبناؤنا رسائل كهذه من ترشيح درعى. إنه لا يمثل قدوة شخصية في أفعاله، ولا يتحمل المسئولية الكاملة عنها، كما أنه رجل ألعيب ومكائد. إنه حقا رجل ذكي يسحر سامعيه ومحب للإعلام، ولكن هذا لا يكفي.

وكلمة أخيرة لوسائل الإعلام: من الحري بها أن تتعامل مع المسألة من منظور القيم وأن تساعد في منع وصوله لهذا المنصب. أتمنى ألا تتعامل وسائل الإعلام بسياسة الكيل بمكيالين، وأن تتعامل مع درعى بنفس طريقة تعاملها مع أولمرت وقضاياها الجارية التحقيق فيها.

(٢)

القدس جديرة بدرعى

بقلم: إيرز إيشل (٢)

صدي للمخاوف التي تسيطر على النخب الإسرائيلية منذ عقد من الزمان.. مخاوف من أحد الرواد الأوائل الذين هددوا هيمنتهم - الحاخام آريه درعى.

القدس لا تلاءم كفاءات درعى فحسب، وإنما تلاءم أسطوره في الأساس. إنها أسطورة الرجل الصغير الذي ينتمى إلى الأقليات التي ذهبت لسنوات طويلة تحت أقدام النخبة الحاكمة، ولكنه رفع هامته وقاد تمردا ضد معاقل القوة الكلاسيكية. وقد انتهى التمرد بتحطيم الزعيم والزج به في السجن. فهل الأسطورة تعكس الواقع..؟ أحد كبار علماء الأنثروبولوجي (علم الإنسان) في القرن العشرين علّمنا أن دور الأسطورة ليس أن تعكس الواقع وإنما أن تخلق هذا الواقع. إن قوة درعى تفوق كفاءاته، وقدرته كامنة في صورته وشخصيته. وهكذا لا توجد مدينة تناسب أسطورة درعى أكثر من القدس.

صحيح أن القدس هي العاصمة السياسية لدولة إسرائيل، ولكنها أيضا العاصمة الثقافية للمظلومين في إسرائيل. القدس هي عاصمة المظلومين الناقمين. الحريديم الراديكاليون، والعرب، والشرقيون مشجعي فريق بيتار والمتدينون القوميون الذين انضم كثير منهم إلى معسكر

العودة المحتملة لآريه درعى إلى الحلبة السياسية سلطت الأضواء على القدس وجعلت الفضول يسيطر على كثير من محرري ومراسلي وسائل الإعلام الإسرائيلية الذين يعيشون في تل أبيب. وبقراءة متمعنة في العناوين التي تتفجر من الدراما المقدسية في الأسابيع الأخيرة، يتضح أن درعى يمزج بين العبقرية السياسية والكاريزما الاجتماعية ليولدا معا مرشح مثالي لرئاسة بلدية القدس.

ولكن بحسب هذه العناوين وهؤلاء الصحفيين، يتبين أنه تنقصه الشرعية لترشيح نفسه لقيادة القدس، وكل ذلك بسبب الوصمة التي يجرها درعى منذ إدانته في قضايا جنائية. ويتضح أن المرشح الأكثر ملائمة هو أيضا الأقل جدارة بالمنصب.

درعى معروف بأنه مقاتل، وقد بدأ مسيرته القتالية عندما ناضل ضد التمييز الممارس ضد الشرقيين داخل الدوائر الحريدية. وبعد ذلك وجه طاقاته للساحة الوطنية وأسس واحدة من أعظم الحركات الاجتماعية في المجتمع.

مخاوف النخب الإسرائيلية من احتمالات عودة درعى إلى الساحة السياسية تتجلى في المحاولة القانونية لسحب شرعية خوضه المنافسة على رئاسة بلدية القدس. هذه المحاولة هي

المظلومين والناقمين منذ تنفيذ خطة فك الارتباط. كل هؤلاء يستطيعون التضامن مع أسطورة المظلوم الأبدى. المقاتل الذى كاد أن يسحق النظام ولكن سرعان ما سحقه النظام. وها هو المقاتل يعود للنضال ثانية ضد النخب، ويصعب أن نصدق هذه المرة أن المقدسين لن يقفوا إلى جانبه.

الإعلام الإسرائيلى لا يخشى كفاءات ومواهب درعى، وإنما يخشى تحديدا الأسطورة التى ترافقه. ونظرا لأن الأقليات المقدسية قد تتضامن معه، فقد شعرت النخب فى تل أبيب بالخوف منه.

إنى واثق فى قوة الزعامة، كما أثق فى قوة الأسطورة. ودرعى يجمع بين الاثنين. الزعامة هى ما تحتاجه القدس، وأسطورته هى ما يحتاجها المقدسيون. الزعامة هى القدرة على التغيير وبلورة رؤية موحدة. القدس فى حاجة للتغيير وفى حاجة لزعيم. إنها بحاجة إلى آرييه درعى.

الدراما الأدبية التى نعيشها الآن لم تنته بعد. فى الفصل الأول ظهر البطل، وفى الفصل الأوسط تم سحقه على أيدى النظام. وفى النهاية يعود فجأة معلنا عن نفسه. إنها قصة تشعل خيال كل مواطنى إسرائيل. فكيف ستنتهى القصة..؟ هل تتدخل النخبة القضائية فى تل أبيب ثانية لتسلب سكان القدس حقهم فى الحسم واختيار مرشحهم..؟ أم أن سكان

القدس سينصبون عليهم المقاتل الأسطورى ليستكمل نضاله ضد النخب فى تل أبيب..؟

(*) آرييه درعى (٤٩ عاماً) يهودى شرقى من المغرب، من مؤسسى حزب شاس مع الحاخام عوفاديا يوسف.. شغل قبل سنوات منصب وزير الداخلية.. كان قد أدين إثر محاكمة طويلة بتهمة تلقي رشاوى تصل إلى مليون دولار عندما كان يشغل منصب مدير عام فى وزارة الداخلية وبالغش وإساءة استخدام السلطة عندما كان وزيرا للوزارة نفسها. وكانت تلك المرة الأولى التى يمضى فيها وزير إسرائيل سابق عقوبة بالسجن فى إسرائيل.. وكانت لجنة العقوبات قد حظرت على درعى أى نشاط سياسى لمدة عام كامل. وينص القانون الإسرائيلى على حرمان أى شخص يدان فى جريمة مخلة بالشرف من المشاركة فى الحكومة لمدة عشر سنوات ومن الترشح للكنيست (البرلمان) لسبع سنوات.. أطلق سراحه عام ٢٠٠٢ بعد أن أمضى ثلثى العقوبة التى كانت مدتها ثلاث سنوات.

(١) إيكي ألتر: مدير عام معهد الزعامة فى سديروت-شعار هنيجف.

(٢) إيرز إيشل: رئيس معهد الزعامة «عين برات».

الشرطة، المجتمع والجريمة

هاآرتس ٢٠٠٨/٩/١٨
بقلم: أسرة تحرير الصحيفة

بمبادرة عامة ومحلية. على المستوى الحكومي تجدر الإشارة إلى التعاون الوزاري بين المستشار القانوني للحكومة، النيابة العامة للدولة، الشرطة وغيرها من المحافل كسلطة الضرائب وسلطة منع تبيض الأموال. تشكيل وحدة التحقيق «لحف ٤٣٣ ١٧» في استغلال القوى الداخلية التي تحت تصرف الشرطة. وعلى مستوى الأولوية يبرز في الجنوب نجاح اللواء أورى بارليف في تقليص سطوة الجريمة وأضرارها الاقتصادية.

هذا وحده لا يكفي. فكرة تشكيل أجهزة شرطة مدنية، تستند إلى قوى وصلاحيات شرطة إسرائيل ولكنها معززة بمراقبين مدنيين تنتظر وزير الأمن الداخلي والمفتش العام اللذين يكونا ملتزمان بها. ولكن حتى في التركيبة الحالية للوزير والمفتش العام يوجد مجال للاعتماد بشكر أكبر على البلديات، التي في نطاق حكمها يقع كل النشاط الإجرامي تقريباً.

دولة إسرائيل غيرت وجهها دون أن يكون ممكناً التعرف عليه في العقود الأخيرة. سكان من ٧ مليون نسمة، بينهم عشرات الآلاف من مهاجري العمل والزوار الآخرين، مهاجرون وصلوا إلى البلاد بدوافع مختلفة، وتطور تكنولوجي للمجرمين في أعمالهم الإجرامية، نصف مليون ملف جنائي في السنة وعدد غير كاف من الشرطة والنواب العاميين لمعالجة الجريمة المتصاعدة. هذا واقع يفسر مصاعب جهاز فرض القانون ولكن محظور جعله يوهن يد الشرطة. هذا الأسبوع أطلقت قيادة الشرطة تصريحات عالية عن حرب الإبادة ضد الجريمة. حتى لو كانت تختبئ خلف الكلمات خطط عمل حقيقية، فإن الثقة العامة بالشرطة مازالت محدودة.

بعد ثماني سنوات من بدء المواجهة العنيفة بين الفلسطينيين ودولة إسرائيل والتي جبت من الطرفين آلاف الضحايا، تقلص حجمها في الفترة الأخيرة بفضل أداء الجيش الإسرائيلي، المخابرات الإسرائيلية وقوات الأمن الأخرى. على خلفية التحسن في الإحساس بالأمن الشخصي لمواطني إسرائيل في هذا السياق، يبرز التردى بإحساس الأمن الشخصي في السياق الجنائي. جريمة عنيفة، سواء من الأفراد أو من أعضاء العصابات، تستشري في شوارع المدن، في الأحياء السكنية وفي مواقع الترفيه. وليس فقط بيت الإسرائيلي لم يعد قلعة لأنه مكشوف أمام الاقتحامات، بل أن الساحة العمومية أصبحت ساحة معارك بين المجرمين وبين الشرطة وبينهم.

تحليل بارد للمعطيات كفيلاً أن يبين بأن الوضع ليس سيئاً بهذا القدر، وبالتأكيد بالقياس إلى دول أخرى، حيث الميزان إشكالي أكثر بكثير - بتعابير مطلقة ونسبية على حد سواء - لأعمال القتل والجرائم الخطيرة الأخرى. كما يمكن الادعاء بأنه في حوادث الطرق يواصل الموت والإصابة حصداً أرواح إسرائيليين كثيرون أكثر مما يحدث بالرصاصات الطائشة في نانيا وبّت يام. مثل هذا النهج يخطئ لهدف، لأن ليس الأرقام الجافة هي التي تقرر بل الأجواء العامة، التي تعكس وضعاً من جريمة معقدة لم تجد الشرطة بعد أدوات ناجعة للتصدي لها.

مكافحة الجريمة هي مهمة جهاز فرض القانون بكل أذرع - الشرطة، النيابة العامة والمحاكم - ولكن عليها أن تكون على رأس اهتمام المجتمع بأسره، بناخيه ومنتخبه. خطى أولى في الطريق الصحيح جرت في السنوات الأخيرة

◆ ترجمات عبرية ◆

٩

حوارات

أجرت الحوار: أميرالام
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٨/٢٢

حوار مع «تسيبي ليفني» المرشحة الأولى لرئاسة كاديا ولرئاسة الوزراء



* «مشوار»:

يوم الأربعاء الماضي، بعدما هاجمها إيهود باراك بتصريحات لاذعة حول طريقة اتخاذها للقرار، أوعز إليها مستشاروها، آيال أراد وراؤوفين أدلف، بالرد. وكان لديهم رد جاهز من أجلها: «قولي فقط إنك عندما يحين وقت اتخاذ القرار سيكون لديك الجرأة للهبوط من الطائرة». تلك الكلمات تتعلق بما كتبه السفير

الأمريكي الأسبق لدى إسرائيل مارتن إنديك، في كتابه عندما وصف كيف ارتجفت قدما باراك ورفض الهبوط من الطائرة في واشنطن لمقابلة حافظ الأسد. رفضت ليفني قائلة: «هذه ضربة تحت الحزام»، واكتفت بالكلمة التي ألقته في مؤتمر كاديا في الحديرة. «هذا أسهل على. هذا هو الأسهل على وعلى حزبي كاديا». ولكن رغم كل شيء، يبدو أن تصريحات باراك قد جعلتها ترتجف من الخوف. تشعر ليفني أن هناك رئيساً أركان سابقين يريدان وضع شروط مريحة لهما. ففي الأسبوع الماضي قامت بجولات مكوكية وزيارات لوزارة الخارجية وحضور الندوات، وتفقدت أفرع حزب كاديا وقابلت النشطاء، وألقيت بخطب حماسية وأجرت مكالمات هاتفية. قلت لها «أرى أن تصريحات باراك فجرت طاقاتك. فأجابت قائلة «أنا نشطة طوال الوقت. ولست في حاجة لباراك لإثبات

ذلك. منذ اللحظة التي اتخذت فيها قرار المنافسة ولدى هدف محدد. وإنني أعرف ما أريد أن أقوله، وأثق في قدرتي على الفوز، ولن أغفر لنفسي إذا لم أفعل ذلك».

على خلفية هذا الإصرار، تعيش ليفني طوال الوقت في سباق مع الزمن. هناك ضغط شديد، ورغم ذلك لا تقلل جهودها في مسألة جورجيا، والأحداث بيننا تم إدراجها في جدول زمني مكثف.

في خضم هذه الجهود المكثفة، تتجول طوال الوقت وهي تتصور جوعاً، وتهدي نفسها بكثير من القهوة. عندما نجلس في سيارتها في الطريق إلى فرع كاديا في أور يهودا، كشفت قائلة: «هناك درج في مكثبي بوزارة الخارجية به حلوى، وفي كل مرة أدخل إلى المكتب ولا يكون لدى وقت لتناول شيء التقط شيئاً من الدرج». وخلال سباقها السريع وتنقلها من مكان إلى آخر تقول: «أفتقد هذا الدرج».

١- جنرالات:

«فجأة أصبح هناك اتجاه كهذا»

تطير فوق حلة الضغط التي تعيش فيها هذا الأسبوع بخار تصريحات باراك. فقد قال باراك بلسانه اللاذع: «يجب أن نسأل من تريدونه ليرد على الهاتف الساخن في الثالثة بعد منتصف الليل».

رغم أن السياق السياسي لتلك التصريحات واضح، إلا أن ليفني تعلم أن هذا السهم تم تصويبه جيداً نحو المخاوف الجمعية لناخبيها. في كل مكان زرناه في الأسبوع الماضي، طرح موضوعا الخلفية غير الأمنية لليفني وطريقة اتخاذها للقرارات. على سبيل المثال، في فرع الحزب براحوفوت، قال لها أحد النشطاء: «لقد رأينا ماذا يحدث عندما لا يفهم رئيس الوزراء في الشؤون العسكرية. فردت ليفني قائلة: «ليست الجراءة هي المطلوبة فقط للضغط على الزناد، وإنما التفكير فيما إذا كان يجب أساساً الضغط على الزناد».

في اليوم التالي كنا في أور يهودا، واتبعت ليفني مبدأ الوقاية خير من العلاج. وضحكت قائلة: «لا يقل لي أحد إنني لا أقدر الجترالات، ولكن مكانهم الطبيعي هو الجيش».

وفي حديث دار بيننا في وقت لاحق قالت ليفني: «معظم رؤساء الحكومات في إسرائيل منذ إقامة الدولة لم يكونوا عسكريين. وفجأة أصبح هناك اتجاه كهذا، هذا سحر آخر الزمان».

«اعتقد أنه يجب على رئيس الوزراء سماع العديد من الآراء وتحديد الهدف، ثم يسأل الجيش ما إذا كان لديه حل عسكري لهذا الهدف. أقل جزئية يطالب بها رئيس الوزراء هي معرفة من أين ستأتى القوات لتهاجم الهضبة. إن قرار رئيس الوزراء ليس قرار قائد فرقة. فلا يجب أن يقرر ما إذا كان يجب محاصرة الهضبة من هنا أم من هناك، وإنما دوره هو أن يسأل هل الجيش جاهز أم لا، وهل الخيار العسكري سليم، وما هي النتائج المرجو تحقيقها، وهل هناك وسائل أخرى لتحقيق نفس الهدف. وهذه الأسئلة أجيد طرحها».

ولكن تصريحات باراك زادت حدة. فقد قال إن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، الذي أنهى حرب لبنان - وهو القرار الذي عملت ليفني على قدم وساق للوصول إليه - بمثابة فشل ذريع؛ لأن هناك ٤٠ ألف صاروخ اليوم بحيازة حزب الله. سمعت ليفني تلك التصريحات في الإذاعة، وهي في طريقها من منزلها إلى القدس، ثم قالت: «لا أريد التحدث عن باراك، ولن أنساق إلى ملعب سياسي ضحل، يحاول فيه المنافس الحفاظ على حزب على حساب الآخر».

* وماذا بشأن القرار ١٧٠١ الذي تتباهين به بشدة..؟

- «لازلت فخورة به. وأعتقد أن هذا القرار سليم. قبل الحرب كان حزب الله يترقبنا من قريب وسيطر على جنوب لبنان. ولو انسحب الجيش الإسرائيلي في نهاية الحرب، مثلما حدث في عام ٢٠٠٠، لكانت النتيجة هي وجودهم في جنوب لبنان مرة أخرى».

* وبهذا القرار لم يعودوا هناك..؟ ما وجه التغيير في الوضع منذ ٢٠٠٦..؟

- «صحيح أن هناك جزءاً من الموضوعات المطروحة على

طاولتي تتناول مشكلة تطبيق القانون عليهم وحظر السلاح، ولكن للمرة الأولى ينص قرار مجلس الأمن على أن هناك حظراً دولياً تاماً مفروضاً على إمداد حزب الله بالسلاح. هذا الحظر لم يكن موجوداً من قبل. وهم الآن يتتهكون هذا الحظر. لو لم يصدر هذا القرار، لاعتبر عملهم هذا مشروعاً. لقد كانت إسرائيل هناك لسنوات طويلة ورأينا ماذا حدث. وانسحبت إسرائيل من هناك ورأينا ماذا حدث. أما الآن هناك تغيير. الناتج هنا بالطبع أفضل من الخيارات الأخرى: الانسحاب بلا شيء أو احتلال لبنان كلها. ولا يبدو لي الأخير خياراً يفكر فيه أحد الآن».

* بعد كل ما هاجمك به باراك هذا الأسبوع ألا زلت تفكرين في الإبقاء عليه كوزير للدفاع في حال انتخابك..؟

- «إنني لا أنظر أبداً إلى العلاقات الشخصية. الحكومة ليست مجالاً للصدقة، إنما تشكل من مجموعة من الأشخاص يتعين عليهم تنفيذ مهمة مشتركة لصالح الجمهور. ولن أستطيع أن أتعهد إلا بأنني سيكون لدى وزير دفاع مهني».

٢- صراعات:

«لن أتغير»:

السباق على رئاسة كاديا في صالح ليفني. بين نقاش وآخر، وبين سجال وآخر، تفتتح لها الأبواب. إنها تتحدث جيداً أمام جمهورها، وتلقى بكلام حماسي في حضورهم، ولكن الأمور تزداد صعوبة في الأحاديث المغلقة.

ففى اجتماع مع مقاولي أصوات من أبناء الطائفة الإثيوبية وعضو الكنيست شلومو مولا، قالت بصوت مفعم بالحماسة والحيوية: «أذكركم أنكم نزلتم إلى الميدان بملابسكم البيضاء، وكل شعب إسرائيل بكى على حالكم، ثم مضينا بعد ذلك في طريقنا بينما ظللتم أنتم بدموعكم».

ليفني لا تقطع وعوداً، ولا تلمح إلى أن «الوضع سيصبح على ما يرام» بعد الانتخابات. عندما طلب منها أبناء الطائفة الإثيوبية تعيين وزير منهم، ردت عليهم أن «هذا ليس الوقت المناسب للخوض في وعود من هذا النوع».

في كل مرة، عندما يقطع أحد جبل أفكارها، تستخدم حنكتها المعروفة. ففى نفس الاجتماع الحافل باللحظات الرقيقة مع أبناء الطائفة الإثيوبية، اندفع إلى القاعة صحفي من التلفزيون الروسى وسأل غاضباً: «أليس لديك فعلاً ما تقولينه بخصوص الصراع في جورجيا..؟».

قاطعت ليفني وردت بحزم: «قلت لك إنني لن أتحدث في هذا الموضوع، وإذا استمرت على هذا النحو سينشأ صراع جديد ولكن بيننا».

تتحدث بلهجة حادة وقاطعة. ولا تسمح لأحد أن يقودها لشيء لا تريده. حتى معى كانت هى من يضع الحدود. ويشكو منظمو حملتها الانتخابية من أنها لا تسمح لهم بإدارة شئونها.

«لن أتغير» - هذه هي الجملة التي ترددها دوماً.

٣- الهجمات:

«هذا ليس مستواي»:

كان البروفيسور اللواء يتسحاق بن إسرائيل رفيقاً ليفني في كل الجولات التي قامت بها هذا الأسبوع. ويبدو أن بن إسرائيل لاعب أساسي لديها.

يستهل بن إسرائيل كلامه في كل مرة قائلاً: «اختياري ليفني واضح، فالمشكلة الحقيقية التي تهدد المجتمع الإسرائيلي الآن هي فقدان ثقة الجمهور في السياسة الداخلية، بما في ذلك الكنيس والمحاكم. والشعور السائد اليوم هو أنه لا يمكن الثقة بأحد. وتسيبي ليفني هي الوحيدة بين كافة القيادات في الدولة القادرة على إعادة ثقة الجمهور في السياسة بأفضل صورة ممكنة».

علاوة على ذلك، من شأن هذا الرجل أن يوفر لها الإعداد الأمني العسكري المطلوب. وفي كل سجال ونقاش يقول: «بعد ٣٥ سنة من المعرفة والخبرة بشئون الجيش وطريقة صناعة القرارات هناك - علماً بأنني كنت في الغرفة التي قرر فيها بيجين مهاجمة المفاعل النووي العراقي - أؤيد ليفني، لأنني أعلم أنها تستطيع اتخاذ القرارات السليمة. وبناء عليه، أنام قرير العين». ربما ينام البروفيسور بن إسرائيل قرير العين، ولكن في النقاش الذي دار في مستعمرة مزكيرت باتيا، لدى المحاسب شلومو مدهيلا، كانت هناك مجموعة من المواطنين القلقين سألوها عن مدى صعوبة اتخاذ القرارات.

«أود أن أقول شيئاً واحداً بكل صراحة. أتمنى أن يجد أي رئيس وزراء صعوبة لحظة اتخاذ القرار. الجرأة في إعطاء التعليمات بالضغط على الزناد شرط ضروري، ولكنها ليست كافية. إنني انتظر من رئيس الوزراء أن يفعل ذلك بعدما يدرك التداعيات. لذا، اعتقد أن سهولة اتخاذ القرار ليست ميزة. بل هي أمر شائك، لأنها قد تؤدي إلى التهور ودفع ثمن باهظ».

في وقت لاحق، عندما كنا نجلس في مكتبها الفاخر بالقدس، عدت إلى هذا الموضوع مجدداً، وقلت لها إن: الدوائر المقربة من رئيس الوزراء تزعم أنك تشعرين بالهلع عندما يتعين عليك اتخاذ قرار. فقالت: «لن أستدرج إلى هذه المنطقة. هذا ليس مستواي».

«ولكن فيما يتعلق بسهولة اتخاذ القرار، إذا قمنا بقياس مدى الصواب والخطأ، أرى أنه كلما كنت في المستوى المريح لك، كلما كانت لديك مشكلة أكبر. وإنني أعرف جيداً القرارات التي اتخذتها. وأعرف كيف اتخذتها. وقد اتخذت جزءاً من تلك القرارات أيضاً أثناء الحرب، حتى لو لم تكن دائماً تتماشى مع الآراء المطروحة على الطاولة. أثناء الحرب، عند قصف حي الضاحية ببيروت، صوت ضد القرار بينما كانت هناك توصية بالتصويت لصالحه».

«خلال كل مشواري السياسي أيضاً تصدرت مسيرات واتخذت قرارات عديدة. وطوال السنوات الثلاث الماضية وأنا أتخذ قرارات في القضايا الخارجية والشأن الفلسطيني. إنني لا أتحدث عن فترة فك الارتباط والقرارات التي صاحبها، إلا أنهم يحاولون الآن إلصاق هذا العيب بي، والزعم بوجود مشكلة في اتخاذ القرارات. يبدو أن هناك من يشعر بالقلق من المرتبة التي وصلت إليها. وإنني أؤكد أن هذا التعليق غير مدروس».

٤- المنافسة:

«بدأ هذا منذ الحرب»:

منذ نحو عامين، في الفترة السابقة للانتخابات العامة، قضيت مع ليفني صباح يوم كامل في تل أبيب. كان ذلك بعدما سقط شارون في غيبوبة. ورغم التنازل العلني من جانب ليفني، إلا أن مسألة زعامة أولمرت كانت لاتزال معلقة. جلسنا آنذاك في مقهى إيرلسون، وبين الحين والآخر كان يتقدم نحوها أناس يشجعونها على المنافسة على رئاسة الوزراء. فقالت لي في حينه: «أدركت أنه إذا كان لكاديا زعيمان، يجب على أحدهما التنازل لصالح الآخر، وقد كنت أنا هذا الواحد».

ذكرتها بهذا الحديث الذي دار في المقهى، فقالت لي: «هذا دليل لك على اتخاذ القرار. فقد اتخذت هذا القرار وحدي. وكان واضحاً لي أن هذا هو الصواب رغم أن البعض في حينه قال لي إنني يجب على التصرف بشكل آخر».

* بعد فوات الأوان، ألا يبدو لك أن هذا القرار لم يكن سليماً..؟

- «لست نادمة على ذلك. لقد كان القرار سليماً في حينه، ويبدو أيضاً أن الحافز لأكون رئيسة وزراء لم يكن يراودني في حينه. لم اقتحم غمار المعترك السياسي لكي أصبح رئيسة وزراء، ولم أخطط لذلك. والآن، أصبحت هذه الرغبة تسيطر على بنسبة مائة بالمائة».

* ما الذي أثار فيك تلك الرغبة..؟

- «بدأ هذا منذ الحرب، واستمر منذ ذلك الحين. خلال هذين العامين أدركت أنك لن تستطيعي في أي منصب بالحكومة التأثير على مجريات الأمور إلا في مجال معين، وهذا المجال ليس كل شيء، كما أن كل شيء متوقف على رأي رئيس الوزراء. ولكثير من الإيضاح: عندما وصلت للكنيس قالوا لي: عليك بالوصول إلى مقعد وزاري في الحكومة، عندئذ ستصبحين مؤثرة. فوصلت إلى المقعد الوزاري، ورأيت أنني مؤثرة فقط في الحقيبة التي أتولاها، إلا أن هذا التأثير أيضاً محدود الضمان بسبب كل القيود البيروقراطية، عندئذ اتضح أنه يجب أن أكون رئيسة وزراء حتى أصبح مؤثرة».

«إنني الآن أجلس ضمن المجلس الوزاري الأمني المصغر، حيث كل القرارات السياسية - الأمنية. والجلوس في غرفة

واحدة مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع ومشاركتها لي في القرار، يزيد من صعوبة الأمر. فالمسئولية كلها تقع على كاهلي، ولا أحديساندني. وعليه، أردت أن أكون شريكة في كل العملية والتأثير على توجهاتها، وليس فقط إصدار القرار بشأن النتائج المحتملة».

«كلما اقتربت من مركز صناعة القرار، كلما أدركت إلى أي مدى تكون القرارات دراماتيكية، وكذلك حجم المسئولية الكبيرة. أعلم أنني الآن أيضاً قد أصبحت ناضجة بالدرجة الكافية للقيام بذلك. ليس فقط لأنني أريد ذلك، ولكن لشعوري بأنني يتعين على ذلك».

* ورغم هذا كنت في الشهور الأخيرة متخبطة أيضاً.

- «في فترة معينة أصبح من البديهي أنني سأخوض المنافسة، ولكن قبل الوصول لنقطة اللاعودة بدقة واحدة كان يجب على إجراء حساب مع النفس. كان واضحاً لي أنني سأكون مكشوفة وعرضة لأي شيء، وأن النقد سيصبح أكثر شراسة، وأن الكثيرين سيحاولون مهاجمتي والتفتيش ورائي. في الواقع، حقيقة أنني مكشوفة على الصعيد الشخصي، تجعلني لا أشعر بالارتياح، وهذا يزيد من صعوبة الأمر علي. لو كان في استطاعتي إحداث التغيير المطلوب والدفع بالمسيرات في دولة إسرائيل من وراء الكواليس لفعلت ذلك بكل سرور. القرار كان صعباً، وقد اتخذته أنا وزوجي».

* هل تشاورين مع زوجك بوجه عام..؟

- «في الموضوعات الشخصية هو شريك لي بالطبع، وكذلك في الموضوعات السياسية بصفة عامة، باستثناء الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال السياسي. إنني أدير كل التحركات السياسية بالتشاور مع طاقم المستشارين، صحيح أنني أحب سماع الكثير من الآراء، ولكن في نهاية الأمر، القرارات الأكثر صعوبة هي القرارات التي أعلم في قرارة نفسي أنها صحيحة».

٥- والدي:

«كنا جماعة منبوذة»:

في نفس الليلة، أثناء رحلة بسيارتها في الطريق من وزارة الخارجية إلى أور يهودا، سألتها كيف كان إحساسك في ذلك اليوم الذي أعاد فيه حزب الله جثتي الجنديين إلداد ريجيف وإيهود جولدفاسر. فضلت ليفني أن تتطرق فقط إلى أول ثلاث كلمات من السؤال، وقالت: «لدى مشكلة في الإجابة عن أسئلة تبدأ بالكلمات ما هو شعورك».

* لماذا الأمر صعب لهذه الدرجة..؟

- «لأن المشاعر مسألة شخصية. لم آت من مكان يكشف فيه الناس عن مشاعرهم. وفي بيت والداي كانت دوافعنا أيديولوجية تقوم على تربية جيل قوى لمواجهة الأحداث المتوقعة لنا، ولم يهتموا بالمشاعر، باستثناء المشاعر القومية. لم

يكن لدينا في المنزل دافع لتفجير المشاعر غير مزيج من نشيد الأمل وموسيقى الجيش الإسرائيلي». لم تتطرق ليفني لموضوع ريجيف وجولدفاسر، ولكنها قالت فقط إنه مع أي جندي مختطف تفكر في الجندي المختطف القادم.

في فرع الحزب بمدينة أور يهودا قام بين الجمهور إيلي ميخائيلي من أشدود وقال لها: إنني أتذكر والدك وهو يتجول لسنوات في بيت جابوتنسكي برابطة عنق واحدة وجاكت واحد. أنت تذكرينني به باستقامتك، لذا انضمت إلى حزب كاديا». لم يكن هذا مزيجاً من نشيد الأمل وموسيقى الجيش الإسرائيلي، ولكن لوحظ أن ليفني متأثرة بكلمات الرجل.

تربت ليفني في بيت سياسي. والدها، إيثان ليفني، كان من قادة تنظيم إيتسل وعضو كنيست عن حزب الليكود. هذه أسرة تشارك في الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال. وتقول ليفني: «نحن جماعة لم تكن جزءاً من المؤسسة الحاكمة.. جماعة منبوذة. كنا من أعضاء حירות المنبوذين. منذ سن صغيرة جداً، عندما كانوا يتحدثون في الفصل عن سفن المهاجرين غير الشرعيين، كنت أتحدث عن ألتالينا (١). وعندما كانوا يتحدثون عن بن جوريون، كنت أذكر مطاردة الجيش البريطاني للمستعمرين في عملية السيزون. في الأول من مايو كنت أذهب إلى المدرسة، رغم أنها كانت إجازة والجميع يذهب إلى شاطئ البحر. كان بيتنا مفعماً بالأيديولوجية».

* هل دفعت ثمننا اجتماعياً..؟

- «لقد شعر والداي بالنبذ. تعلمت كيف أعيش بين عالمين. عشت في بيتار وفي تسوفيم. جماعة تسوفيم كانت تعيش على أغاني البيتلز، وجماعة بيتار في القدس كانوا يأتون بزفة الطبول وينشدون أغاني بيتار. شعرت بسعادة غامرة مع الجماعتين، وهم أيضاً شعروا بسعادة معي، رغم أنني عندما كنت أتجول بملايس بيتار في شارع ابن جبيرول في تل أبيب، على سبيل المثال، كنت ألتقي بعض الملاحظات... وهذا شيء يثبط العزيمة».

* إذن، تربيت في أروقة بيت جابوتنسكي.

- «كنت أذهب هناك عشية انتخابات الكنيست. لم تكن الانتخابات تجري في حينه عبر شاشات الحاسب الآلي، وكان التوتريسود الأجواء. كانت هناك لوحة كبيرة يكتبون عليها نتائج الانتخابات في كل مستعمرة. وكانت اللوحة تعلق في الطابق الثاني عشر في قلعة زئيف (مقر حزب الليكود) في غرفة والدي. وكان والدي في حينه نائب رئيس السكرتارية ومنسق لجان. كان يجب عليه الذهاب إلى كل قسم. غرفته كانت مركز الأحداث. إنني أتذكر التوتريس والانعغال الشديد يوم الانتخابات. ولكن رغم ذلك، لم يعتد أبي على هذه العملية. أتذكر أنه كان يجلس في مكتبه عندما كانوا يبدأون في ترديد أسماء الفائزين السبعة الأوائل. في الطابق الثاني يبدأ الناس

توزيع كتيبات على أنفسهم. وأتذكر عندما كنت أصعد إلى والدي وأقول له: أبي.. أنزل إلى أسفل، فالجميع يتحدثون إلى بعضهم بعضاً، والآن سيحددون القائمة وما سيحدث».

«وأذكر نظرتي لي، بينما يقول لي: إنهم يعرفونني جيداً، ومن يريد أن يتخبنى فليفعل. ومن لا يريد، فلا يفعل. لم يكن يستطيع النزول لمطالبة الناس بانتخابه. كان الطابق الثاني في قلعة زئيف مزدحماً بالناس والأختام والقوائم والأحداث الدرامية. كان أبي يجلس هناك في غرفته ويجري مكالمات هاتفية - أتذكرها جيداً أيضاً - من أجل شخص آخر كان يهيم أمره، هو أمل نصر الدين، الممثل الدرزي بالقائمة. لن أنسى تلك اللحظات: لقد كانت حياته السياسية على كفة الميزان بينما يطالب الناس بانتخاب أمل نصر الدين، لأنه من المهم أن يكون هناك ممثل للطائفة الدرزية. بالمناسبة، لقد أغلقت الدائرة الآن، حيث كتب لي أمل نصر الدين خطاب تأييد أرفق به صورة والدي». وهذه الصورة موضوعة على مكتبها في وزارة الخارجية.

أخوها مهندس مساحة، وأختها عالمة. وهي الوحيدة التي اقتحمت مجال السياسة. «لأنني رأيت مدى الصعوبة التي واجهها أبي في حياته السياسية عندما بدأوا تلاوة أول سبع أسماء في قائمة الحزب. في الواقع، لم يمثل ذلك إغراء لي. في مرحلة ما، وبعد أفول نجمه، علقنا على هذا بأن هناك أسراً بدأت تتحكم في سياسة الليكود. عندئذ قال لي: إذا كنت تريد اقتحام الغمار السياسي سيسعدني ذلك، ولكن أريدك أن تعديني بأن رغبتك هذه إنطلاقاً من دوافع أيديولوجية. في تلك الفترة، عملت كمحامية».

* حتى ذلك الحين لم يكن الأمر مطروحاً على جدول أعمالك..؟

- «لا. لقد اقتحمت مجال السياسة في وقت لم يكن فيه والدي على قيد الحياة».

* هل يحزنك أنه لا يراك اليوم..؟

- «أحياناً ما أشعر بالحزن، وأحياناً أخرى لا. لكن بوجه عام، وفي أكثر الأحيان لا أشعر بالحزن. باختصار، لقد فعلت ذلك من أجل أطفالي، وليس من أجل والدي. القضية الرئيسية هي القلق على مستقبل الدولة. عندما قررت اقتحام المجال السياسي، كنت أعمل محامية، قبل ثلاثة أسابيع من اغتيال راين، بينما كانت هناك خلافات شديدة بين الجمهور الإسرائيلي بينما كانت مشاعر الإحباط تسيطر على الجميع. من ناحية، كانت هناك جماعة تتحدث بمصطلحات الارتباط بأرض إسرائيل وحب إسرائيل، والوطن، وأنا أشعر بهؤلاء. فقد جئت من نفس المكان. ومن ناحية أخرى، هناك جماعة أخرى تشعر بأن السلام قادم، ولا يجب علينا إلا ارتداء ملابس فاخرة لاستقباله. أدركت أن حب أرض إسرائيل لا

يحول بيننا وبين ضرورة التقسيم. شعرت بأنه يتعين على فعل شيء، لاسيما أنني كنت أصغى للجانيين». تحدثت آنذاك مع آيال أراد، أحد أصدقائها في الحي. فقال لها: «هل جننت، لما يجب عليك ذلك..؟» والتاريخ سيقص باقي القصة.

٦- نفتالي:

«محور إرتكازي»:

تجديد العلاقات مع أدلر وأراد، اللذين قضت معهما في حينه ساعات طويلة في مزرعة شارون، كان أمراً طبيعياً بالنسبة لها. وتقول «نوع من الصداقة». هي وأراد يسكنان في نفس الحي، وأطفالهما درسوا في نفس المدرسة. يطلق عليهما البعض «جماعة سكان دان»، فليفني ذاتها كانت تسكن على مشارف هذا الحي.

ترجع هذه العلاقة إلى الماضي، حيث بدأت في زمن الآباء. والد آيال، آرييه أراد، كان صحفياً في صحيفة «دافار» انتهى عمله الصحفي بعدما أعرب عن تأييده لكتلة رافي وبن جوريون. جاء آرييه لوالد ليفني، إيتان ليفني - الذي كان في حينه مسئولاً عن صحيفة حركة حيروت - باحثاً عن عمل. سأله إيتان ليفني «ماذا كنت تفعل في دافار..؟»، أجاب آرييه أراد: كنت مراسلاً للشؤون الحزبية. فقال له ليفني «لدينا مراسل للشؤون الحزبية. هل تستطيع يا سيدي العمل كمحرر أخبار..؟»، فأجاب آرييه «نعم. ولكنني لست عضواً في حزبكم». فقال له ليفني: «لم أسأل عن انتمائك الحزبي. ولكنني سألتك يا سيدي عما إذا كنت تستطيع العمل كمحرر أخبار بناء على مهاراتك وقدراتك». فقبل آرييه العمل.

لم تكن هذه صداقة حميمة، ولكن في السنوات الأخيرة كان ليفني وأراد يجلسان معاً كثيراً في مقهى بروسوت في حي دان. رئيس حملتها الانتخابية أيضاً، أمير جولدشتاين، من سكان الحي. جولدشتاين، رجل ثري، وأحد مؤسسي شركة أمدوكس ونائب رئيس شركة سيلكوم. ترك العمل التجاري بعد وفاة زوجته متأثرة بمرض السرطان، وقرر تكريس وقته لأبنائه الأربعة. ذات يوم جاء لأراد وقال إنه قرر أن يكون رئيساً للجنة الحي. وأراد هو الآخر كان أحد الناشطين في الحي، وهكذا تشعبت علاقاتها. وكانت ليفني قد توجهت إلى أراد بعرض بأن يتولى رئاسة حملتها الانتخابية في العام الماضي، ومنذ ذلك الحين وهما يعملان معاً بشكل دائم.

في محيطها القريب يوجد أيضاً مستشارها الإعلامي، جيل مسينج، المتحدث باسم فرقة غزة سابقاً، وليمور برمان مساعدتها الشخصية التي تعمل معها منذ ١٢ عاماً منذ أن كانت في وزارة الاستيعاب.

كما انضم إلى مجموعتها زوجها، نفتالي شفيتسر، صاحب مكتب الدعاية شير - شفيتسر. عندما قررت ليفني المنافسة كان نفتالي أحد المؤيدين والممولين. ولأن قيادة الحملة لم تكن

منظمة، أجرى العديد من المكالمات لحشد متسبي الحزب. أما الآن فقد أصبح تدخله محدوداً. «المنزل، ونفتالي والأولاد (عومر ٢١ سنة، ويوفال ١٨ سنة) هم محور ارتكازي. كما أن هناك عدداً من الأصدقاء الذين رافقوني لسنوات طويلة، ولكنني لا أشعر بالارتياح التام إلا مع القليل من الناس». في أيام السبت تسير على شاطئ البحر ومعها جهاز الأسطوانات «البحر والصحراء» يعلنان بي ذلك. البحر يغذي روحي، وأحب الصحراء، لأنني أحب الأشياء التي تشعرني بالتحدي».

٧- موفاز:

«لن تكون هناك معسكرات»:

في نهاية الأسبوع كانت ليفني مشغولة باللقاءات المغلقة مع نشطاء رئيسيين في كاديا. وعلى حد قولها، التقت شخصياً و٧٠٪ من إجمالي مائتي شخصية تشكل الرأي العام في كاديا. وفي تلك اللقاءات، أكدت على ثلاث رسائل: ١- أنها تعبر عن القيم الأصيلة لكاديا وأنها تستطيع إعادة الحزب لتلك القيم التي أقيم عليها الحزب. ٢- أنها ستحقق أكبر عدد مقاعد، وأنها الوحيدة القادرة على هزيمة باراك ونتنياهو. ٣- أنها قادرة على إعادة ثقة الجمهور في المنظومة السياسية. وتقول ليفني «بدون هذه الثقة لا يمكن فعل شيء».

* هل تشعرين بأن الوضع جيداً بيننا يعتبرك الجمهور «سيدة النزاهة» ويعتبر موفاز «سيد الأمن»؟..

- «هذا أمر غير محتمل بالنسبة لي. يحاولون خلق وضع يستطيع فيه المرء إما أن يكون نزيهاً أو رجل أمن. إنني فخورة بنزاهتي، ولكن هذا جزء مني. لا أريد أن ينتخبوني لأنني نزيهة. أريد أن ينتخبني الناس بسبب قدراتي، وأعتقد أن الجمهور في النهاية لن يضع بطاقة مكتوب عليها موفاز من ناحية، ومن الناحية الأخرى ليفني، ويحدد المزايا والعيوب. الجمهور لديه حدس فطري يمكنه من تحديد من يستطيع أن يوليه ثقته ومن لا».

يوم الثلاثاء الماضي، التقت بالوزراء وبأعضاء الكنيست المؤيدين لها. وقد انضم أيضاً زئيف بيلسكي، رئيس الوكالة اليهودية، لجمهور مؤيديها. وقالت ليفني لهم: «إنني أعرف أن هذا القرار بالنسبة لكم قرار شخصي من الصعب على كثير منكم اتخاذه.. هذا اختياركم، وقد قمتم بذلك لأنكم تؤمنون بأن هذا الاختيار هو اختيار لصورة حزب كاديا. يجب عليكم إثبات أنه يمكن إدارة الأمور بصورة مختلفة وإحداث تغيير. ولقد حصلنا على فرصة ثانية».

في نفس اللقاء طرحت أيضاً فكرة العلاقات مع معسكر موفاز. وقد تحدثنا عن ضرورة الحفاظ على علاقات لائقة مع المنافسين الآخرين حتى يتسنى العمل معهم في المستقبل.

قبل ذلك ببضعة أيام، حضرت مؤتمر تأييد لتسفيكا جندلمان،

مرشح كاديا لرئاسة مدينة الحديرة. قبل دخولها تم إخطارها بأنه في الداخل تم تجهيز طاولتين، واحدة لموفاز ولأنصاره، والثانية لها ولأنصارها. فطلبت وضع كرسيها بجوار كرسي موفاز، وقالت: «لن نبدأ الآن قصة معسكرات».

قبل اللقاء في الحديرة عملت ليفني على إثارة حماسة نشطاءها في قيادة حملتها الانتخابية. أقيمت قيادة حملتها الانتخابية في نصف طابق بشارع حشمونائيم بتل أبيب. ولا توجد هناك صور ليفني على الحوائط، فقط لافتات تحمل شعار «لقد حان الوقت لأن تكون لدينا سيدة في رئاسة الوزراء. كما قالت لي إحدى الناشطات في قيادة حملتها الانتخابية «منذ جولدا مائير لم تحكمنا سيدة».

اسم جولدا مائير يطارد ليفني طوال الوقت. كلتاها كانت وزير خارجية، وكلتاها سيدة، ولكنهما تمثلان نوعين مختلفين من النساء. ليفني تحافظ على هندامها وترتدي الملابس الأنثوية وتحمل حقائب جديدة وتتعل أحذية ذات كعب قصير، خلافاً لكعب حذاء جولدا الشهير. ورغم ذلك، لا يستطيع الناس الامتناع عن عقد مقارنة.

في مزكيرت باتيا، في النقاش الذي دار لدى شلومو مدهيلا، قال رافي سويسا: «منذ نحو أربعين سنة كانت جولدا مائير هنا. وكان لدى خطاب جاهز ولكنه ضاع مني، فوقفت أمامها وقلت لها بشكل فطري: جولدا أود أن أطلب منك طلباً واحداً فقط: انزلي إلى الجمهور. ثم توجه إلى ليفني قائلاً: والآن أطلب منك نفس الطلب».

عندما خرجنا من هناك قالت لي ليفني: ليست لدى قدوة احتذى بها، ولكنني بالطبع لم أكن من معجبي جولدا».

٨- سوريا:

«ليس هذا حصص في دمشق»:

على مكتبها بوزارة الخارجية يوجد كومة من الأوراق تتناول الموضوعات التي طرحت في لقاءاتها مع أبو علاء وبعد الانتخابات التمهيدية، سيصبح أبو علاء شغلها الشاغل. فالمحادثات معه تحتل جزء كبيراً من جدول أعمالها اليومي. «بالمناسبة، تكونت بيننا علاقات ثقة. أدخل معه في جدل ونقاشات حادة وشرسة وثاقبة بخصوص المصالح الإسرائيلية، إلا أن كل منا يكن الاحترام للآخر. ومع ذلك، فإن الأكثر تعقيداً هو ما يحدث على الأرض. لأن الأمر ليس ما يحدث في غرف المفاوضات فحسب، فالواقع أكثر خطورة. وأنا أتحدث مع جماعة ليس لها موطئ قدم في غزة، التي تسيطر عليها حماس الآن».

* ما فرصة الوصول إلى اتفاق في الفترة الراهنة؟..

- «أعتقد أن التطرق إلى الجداول الزمنية أمر خاطئ، لأنه في اللحظة التي نضع فيها لأنفسنا جداول زمنية، نضع أنفسنا في وضع حرج. وبناء على ذلك، نعمل بشكل بطيء».

عندما التقينا يوم الثلاثاء، نشرت مسودة أولمرت «لاتفاق التسوية» مع الفلسطينيين، حيث يقترح ٩٣٪ من أراضي الضفة وضم المستعمرات الكبرى لإسرائيل مع تبادل أراضي. تقول ليفني: «أرى أن المبادئ المكتوبة في بضعة أسطر لا تمثل حلاً سليماً. هذا نفس الخطأ الذي لطالما حذرت منه في الماضي. حتى يشبع الاتفاق رغبتني، يجب أن يوفر حلاً مفصلاً لقضية الحدود. كلما كانت هناك الكثير من القضايا مفتوحة، كلما كان الصدام في المستقبل أشرس، وكلما تحول الاتفاق لمجرد قطعة ورق أخرى على طريق خيبة الأمل المهيمن على سير المفاوضات. اتفقت أنا وأبو علاء على أنه طالما أن المسألة لم تنته، فثمة شيء لم ينته. الأمر الآخر الذي اتفقنا عليه هو عدم إشراك وسائل الإعلام فيما يحدث بيننا».

وفيما يتعلق بهضبة الجولان تحتفظ ليفني بأوراقها وترفض الكشف عنها. «أنا لا أدير مفاوضات عبر وسائل الإعلام. الواضح أن أي اتفاق مع سوريا سيتضمن تنازلاً عن الجولان. السلام مع سوريا برأيي ليس كتجفيف الحمص في دمشق، وإنما هو تغيير لوضع إقليمي. والآن، تواصل سوريا إمداد حزب الله بالسلاح، كما تعيد ترميم قيادات التنظيمات الإرهابية الفلسطينية في دمشق، فضلاً عن علاقاتها الشائكة مع إيران. إذا تغير ذلك وبدأت مسيرة سلام، من الواضح أن تلك المسيرة سيكون لها تداعيات على هضبة الجولان».

* يتحدث موفاز عن تأجير هضبة الجولان لـ ٣٠-٤٠ سنة.

- «إنني أسعى لطرح أفكار واقعية على الجمهور. في أي مفاوضات، أتوقع مسبقاً ما يستطيع الطرف الآخر الموافقة عليه، وما يمكن أن يرفضه، ولماذا الرفض».

في النقاش الذي دار في مزكيت باتيا طرح موضوع التعليم. بعض الحاضرين قالوا إنهم قلقون جداً حيال وضع التعليم في إسرائيل. فيما تؤمن ليفني بأن الحلول موجودة، ولكن يتعين تطبيقها فحسب. «تقرير شوحاط سليم ويجب تطبيقه. كما حظي تقرير دُفراوت بتأييدى عندما كنت في الحكومة، واعتقد أن توصياته في محلها. لقد أنفقنا أموالاً طائلة على التعليم، ولكن الميزانية ضائعة بين توفير الفصول والمدرسين وتأهيل المعلمين. إنها لا تذهب إلى كل مستحقها. المشكلة لدينا هي أن المنظومة التعليمية تجد صعوبة في اجتياز مسيرة التغيير بسبب عدم استقرار النظام. يجب أن تكون الرؤية بعيدة المدى في مجال التعليم».

٩- كاديا:

«سأفوز بالانتخابات»:

في نقاش دار خلال جلسة كتلة كاديا رفضت ليفني إعلان أنها ستظل في كاديا في كل الأحوال، حتى لو خسرت الانتخابات. وقد فهم هذا الرفض بشكل سيء بين أفرع الحزب. وتقول ليفني: «لم أقل أنني لن أبقى. هذه تفسيرات وتكهنات. إنني

أؤمن بحزب كاديا منذ بدايته. وقد تلقيت عروضاً عديدة خلال الفترة الأخيرة لإقامة أحزاب جديدة، هذا خيار أعتقد أنه ليس سليماً، حيث أنني أؤمن بطريق كاديا. كاديا ليس مجرد حزب جاء لملء فراغ سياسي. الوسط هو تيار أيديولوجي، وإذا استمر كاديا في تمثيل ما أؤمن به (بعد الانتخابات) سأنتي للجمهور وأقول كاديا هو الاختيار الأفضل. وإذا لم يمثل ما أؤمن به، لن أبقى فيه. كان هذا نوع من المناورات السياسية التي رفضت المشاركة فيها».

«بالمناسبة، بصفتي محامية أيضاً لا يمكنني أن أقول لك أن توقعي على بياض. إنني أوقع بعد معرفة الأيديولوجية التي سيتبعها كاديا».

* هل ستسحبين إذا انتخب موفاز..؟

- «بالقطع لا».

* هل تعتقدين أنك ستشكلين ائتلاًفاً بما أنك تتحدثين كثيراً عن خيار الانتخابات..؟

- «إنني لا أفكر مسبقاً في خيار الانتخابات. لأنني أفضل الاستقرار. ولكن إذا لم يتوافر ذلك، فإنني قادرة على خوض الانتخابات. وسبب تفوقي يرجع إلى أنني قادرة على الفوز بالانتخابات».

* إذا تركت الحزب، هل يمكن أن يكون حزب العمل أحد خياراتك..؟

- «لا. لن يستطيع أي أحد غريب أن يفهم ذلك. هذا شيء يشبه إلى حد ما الفارق بين مشجعي فريق بيتار وهبوعيل. هناك أشياء لا يمكنك فعلها. اسمعي، لقد جئت من مكان تم إجبار أخى فيه على الحصول على بطاقة حزب العمل حتي يعمل في شركة سوليل بونيه. كانت تلك تجربة قاسية جداً. حزب العمل هو المأبى، نفس المؤسسة التي رفضت أبوأي ونكلت بهما بشتى الطرق والأشكال. لا أستطيع أن أكون جزءاً منه. وفي النهاية، المرء يحمل معه دائماً ماضيه».

(*) ألتالينا: اسم سفينة أسلحة خاصة بعصابات إيتسل، أطلق عليها الاسم المستعار لجابوتنسكي. حصلت منظمة إيتسل على السفينة التي تزن ٨٢٠ طن من الولايات المتحدة، ووصلت إلى فلسطين في يونيو ١٩٤٨، أثناء الهدنة الأولى، وقد كانت محملة بأسلحة تبلغ قيمتها خمسة ملايين دولار، حصلت عليها إيتسل من فرنسا، بالإضافة إلى ٩٠٠ مهاجر غير شرعي، من المستهدف انضمامهم لإيتسل. وحيث إن جميع المنظمات التي انضمت للجيش اتفقت على تسليم أسلحتها للجيش، فقد اعتبر عدم تسليم السفينة للجيش إخلالاً بالاتفاق، وأدى تصاعد الموقف للمواجهة بين أعضاء إيتسل - حتى الذين انخرطوا في الجيش - وقوات الجيش الجديد بقيادة بن جوريون، الذي أمر في النهاية بإحضار مدفع وقصف السفينة.

ترجمات عبرية

١٠

استطلاعات

أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٩/٩

مقياس الحرب والسلام لشهر أغسطس ٢٠٠٨ (*)

مقابل ٢٨٪ يرغبون في الاندماج في الشرق الأوسط، وعلى الصعيد الاقتصادي - ٧٤٪ مقابل ١٨٪، وعلى الصعيد الثقافي - ٦٩٪ مقابل ١٥٪. وبالمقارنة مع البيانات التي تم جمعها في هذا الصدد قبل نحو عقد (فبراير ١٩٩٥)، في المراحل الأولى لعملية أوسلو، يتضح تعاضد مؤشر تفضيل الاندماج في الغرب عن الاندماج في الشرق الأوسط، وذلك على ما يبدو بسبب فشل هذه العملية.

يتضح من تحليل الإجابات على هذه الأسئلة وفق سمات اجتماعية - ديموجرافية للسكان اليهود (الأصل، السن، التعليم، مستوى الدين، والمواقف السياسية أي تأييد أو معارضة المفاوضات مع السلطة الفلسطينية) أنه فيما يتعلق بالأصعدة الثلاثة، السياسي والاقتصادي والثقافي، يسود تفضيل الاندماج في الغرب عن الاندماج في الشرق الأوسط، مع اختلاف مستوى التفضيل بين الجماعات المختلفة، بمن في ذلك الإشكناز والسفارديم. هناك جماعة واحدة فقط - أصحاب التعليم المنخفض (الإعدادي وما قبله) تفضل الاندماج في الشرق الأوسط. تجدر الإشارة إلى أن الميل لتفضيل الغرب يتضح صراحة بين الشباب حتى سن التاسعة والعشرين، والمهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقا والإسرائيليين من الجيل الثالث والعلمانيين.

رغم ذلك، فإن الرغبة في الاندماج في الغرب لا تعني ضياع الهوية الخاصة. وعلى السؤال عن أي من الثقافات الثلاث التالية - الثقافة الغربية، الثقافة اليهودية، الثقافة العربية - تشعر بالقرب، أجاب ما يزيد على الثلثين أنهم يشعرون بالقرب من الثقافة اليهودية (٦٤٪) مقابل ٣١٪ للثقافة الغربية، بينما أعربت أقلية ضئيلة للغاية (٢٪) عن

يشير مصطلح "منطقة الشرق الأوسط" أفكاراً سلبية وآراء ووجهات نظر ومشاعر سيئة في عقول السكان اليهود - الإسرائيليين. هذا ما يتضح من تحليل الإجابات على السؤال التالي الذي عرضناه في إطار استطلاع رأى "مقياس الحرب والسلام" لشهر أغسطس على عينة من هذا الجمهور: "عندما تفكر في منطقة الشرق الأوسط، ما هي الكلمة الأولى التي تخطر على بالك...؟" من بين إجمالي الكلمات التي ذكرها المشاركون في الاستطلاع سريعاً، كانت ٦١٪ منها كلمات ذات معاني سلبية، و ٢٠٪ محايدة و ١٩٪ إيجابية.

وكما هو متوقع، كانت الكلمات ذات المعاني السلبية متعلقة في الأساس بالحرب، والإرهاب والإسلام، فضلاً عن كلمات أخرى ذات معاني سلبية مثل: "منطقة مزعجة"، "منطقة سيئة"، "وحل"، "لا حول ولا قوة"، "يحفظنا الرب"، "ماذا نفعل هنا...؟". بينما ظهرت المعاني الإيجابية في الكلمات التي تعبر عن التطلع للسلام. وجاءت الكلمات المحايدة في الأساس على شكل أسماء بعض الدول (مصر، الأردن، إيران) أو بعض القارات (أفريقيا، آسيا) والمناخ (حار، جاف).

* جسدي في الشرق وقلبي في الغرب:

وفي ضوء هذا الميل للسلبية، ليس من الغريب ألا يؤمن معظم الجمهور اليهودي بإمكانية نجاح إسرائيل في الاندماج في الشرق الأوسط في العقود القادمة من الناحية السياسية (٧١٪)، من الناحية الاقتصادية (٥٢٪) أو من الناحية الثقافية (٥٩٪)، بل إن معظمهم لا يرغب في ذلك، ويفضل الاندماج في الغرب (أوروبا - أمريكا) من حيث هذه الجوانب الثلاثة: فعلى الصعيد السياسي يرغب ٦٣٪ في الاندماج في الغرب،

شعورها بالقرب من الثقافة العربية.

هناك اتفاق واضح في الآراء بين الجمهور اليهودي فيما يتعلق بالميل لتفضيل الثقافة اليهودية على ثقافة الغرب والثقافة العربية، باستثناء حالتين: فعند تقسيم المشاركين وفق أصولهم، نجد أن هناك تساوي بين المهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقاً فيما يتعلق بتفضيل الثقافة اليهودية (٤٧٪) والثقافة الغربية (٤٨٪)، كما يتضح من تقسيم إجابات المشاركين وفق مستوى التدين أن العلمانيين يميلون بفارق ضئيل إلى تفضيل الثقافة الغربية (٥١٪) على الثقافة اليهودية (٤٥،٥٪). وذلك مقارنة بالتفضيل الواضح للثقافة اليهودية بين الحريديم والدينيين (ما يزيد على ٩٠٪) والجماعتان التقليديتان: التقليديين الدينيين (٧٩٪) والتقليديين العلمانيين (٧٣٪).

رغم، وربما بسبب، الصورة السلبية والخطيرة للشرق الأوسط في نظر الجمهور الإسرائيلي - اليهودي، فهو يبدى اهتماماً بالمعلومات التي تبثها وسائل الإعلام العربية. فقد ذكر ثلثا المشاركين في الاستطلاع أنهم يهتمون للغاية أو يهتمون بما فيه الكفاية بالأخبار في هذا الصدد، مقابل نحو الثلث الذين لا يهتمون بها تقريباً أو لا يهتمون بها إطلاقاً. تجدر الإشارة إلى أن هذا الاهتمام يأتي من منطلق مبدأ «اعرف عدوك». وفيما يتعلق بحجم الأخبار، فإن الرأي السائد (٣٨٪) هو أن كم الأخبار في وسائل الإعلام عما يجري في الشرق الأوسط مناسب، بينما هناك شبه تساوي بين باقى الجمهور الذين يعتقدون أنه كم كبير للغاية (٢٥٪) وكم ضئيل للغاية (٢٧٪).

* وماذا عن آراء المواطنين العرب في إسرائيل..؟

تشير مواقف المواطنين العرب في إسرائيل إزاء القضايا السابقة العديد من الأفكار. صحيح أن أفكارهم بشأن الشرق الأوسط أكثر توازناً - ٣٤٪ ذكروا كلمات وصفات محايدة، ٣٢٪ كلمات وصفات سلبية و ٣٤٪ كلمات وصفات إيجابية. إلا أن الأغلبية هنا أيضاً تفضل الاندماج في الغرب (الولايات المتحدة - أوروبا) وليس الشرق الأوسط: فعلى الصعيد السياسي - ٤٩،٥٪ في الغرب مقابل ٣٩٪ في الشرق الأوسط. على الصعيد التجارى والاقتصادى - ٦٣٪ مقابل ٣٩٪.. وربما المعلومة المفاجئة للغاية هي تفضيل الغرب على الشرق الأوسط فيما يتعلق بالاندماج الثقافى - ٤٩،٥٪ مقابل ٢٣٪ (الباقون - نحو الربع ليس لديهم رأى في هذا الصدد). وذلك رغم أنه عند سؤالهم عن مدى قربهم لأى من الثقافات الثلاث السابقة، ذكر السواد الأعظم منهم ٨٨٪ أنهم يشعرون بالقرب من الثقافة العربية و ٧٪ من الثقافة اليهودية و ٤٪ من الثقافة الغربية (والباقيون لا يعلمون).

(*) أجرى مشروع مقياس «الحرب والسلام» معهد تامي شتاينميتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس لحل النزاعات وتسويتها بجامعة تل أبيب، تحت إدارة البروفيسور إفرام ياعر من جامعة تل أبيب والبروفيسور تمار هيرمان من الجامعة المفتوحة. وأجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب. ي كوهين بجامعة تل أبيب في الفترة من ١ حتى ٦ سبتمبر ٢٠٠٨ وتضمنت ٥٩٩ مشاركا، يمثلون السكان البالغين اليهود والعرب في إسرائيل (بما في ذلك سكان يهودا والسامرة «الضفة الغربية» وغزة الكيبوتسات). وتصل أقصى نسبة للخطأ في العينة إلى ٤،٥٪.

بقلم: ران فرحي
المصدر: www.amedia.co.il
٢٠٠٨/٨/٢١

٧١٪ من عرب كاديا يؤيدون موفاز

"هكول ديوريم" بالشبكة الثانية بهيئة الإذاعة الإسرائيلية. وفي العينة العامة، دون احتساب نسبة الـ ١٥٪ وهم أولئك الأشخاص الذين لم يقرروا بعد، تحصل ليفنى على نسبة ٣٩٪ من الأصوات، في مقابل ٣٠٪ لموفاز، بينما يحصل كل من ديجتر وشطريت على نسبة ٨٪ لكل واحد منهما. وعند الدخول في تفاصيل توزيع الأصوات بين المنتسبين اليهود وغير اليهود في حزب كاديا (الذى يشكلون خمس منتسبى الحزب) تتكشف معلومة غاية في الأهمية، حيث يحصل

من المتوقع أن تفوز تسيبي ليفنى في الانتخابات التمهيدية في جولتها الأولى، حيث ستحصل على ٤٦٪ من أصوات منتسبى حزب كاديا، بينما يحصل موفاز على ٣٥٪ من الأصوات، وذلك دون احتساب نسبة الأصوات التي لم تقرر بعد. وفي هذه الحالة يحصل آفي ديجتر وميثير شطريت، المتنافسان الآخرين، على نسبة ٩،٥٪ من الأصوات لكل واحد منهما.. هذا ما يظهره استطلاع رأى أجراه معهد «مآجر موحوت» الذى يديره البروفيسور يتسحاق كاتس، لحساب برنامج

الصقر، شاؤول موفاز، على ٧١٪ من أصوات متسبي حزب كاديا غير اليهود، بينما تحصل ليفني، التي يُنظر إليها على أنها حائمية والتي تترأس فريق المفاوضات مع الفلسطينيين على نسبة ٤٪ فقط من أصوات متسبي كاديا غير اليهود. وفي الوقت الذي يحصل فيه آفي ديجتر على نسبة ١٩٪ من أصوات هذه الشريحة من متسبي الحزب، يحصل مثير شطريت على نسبة ٦٪ فقط.

ملحوظة: في حديث مع البروفيسور كاتس يتضح أنه لا مجال لتعريف الدروز كجزء من التقسيم الفئوي الداخلي، لذلك لا يمكن حصر عدد الدروز الذين ينطبق عليهم وصف «عربي» بحسب الاستطلاع. فيما ذكر البروفيسور كاتس أن تصنيف البيانات بحسب القطاعات يتم عقب طرح سؤال على المستطلعة آراؤهم (وعلى ما يبدو أن ذلك يتم في أوساط الدروز) كيف يُعرفون أنفسهم: يهود أم عرب...؟ عندئذ من الطبيعي أنهم أجابوا «عرب».

وقد طلب من متسبي حزب كاديا أن يجيبوا على السؤال:

كيف سيصوتون حال إجراء جولة ثانية من الانتخابات...؟ حيث أفاد ٤٢٪ منهم أنه سيؤيدون ليفني في مقابل ٣٧٪ أعربوا عن تأييدهم لموفاز، في حين أن ٢١٪ لم يقرروا بعد. وعند تصنيف أصوات المتخطين (الذين لم يقرروا بعد) وجد أن ليفني تفوز بفارق ضئيل، حيث ستحصل على نسبة ٤٧٪ حال إجراء جولة ثانية.

فيما تعول الأغلبية العظمى من المشاركين في الاستطلاع على موفاز حال حدوث أزمة أمنية، حيث أجاب ٣٨٪ من المشاركين في الاستطلاع بأنهم يعولون على شاؤول موفاز، في مقابل ٢٨٪ أجابوا أنهم كانوا يعولون على ليفني.

وفي الإجابة على السؤال: من هو المرشح الأوفر حظاً لتشكيل حكومة بديلة خلال فترة ولاية الحكومة الحالية...؟ يحصل موفاز على نسبة تفوق بكثير النسب التي تحصل عليها ليفني، حيث يحصل موفاز على نسبة ٣٦٪ من الأصوات بينما تحصل ليفني على نسبة ١٩٪، وبعد تصنيف الأصوات العائمة تكون النسبة ٥٠٪ لموفاز في مقابل ٢٦٪ لليفني.

مَنْ هو المرشح الأقرب لليهودية في كاديا...؟ ■ بقلم: كوبي نحشوني يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٩/١٥

وزيرة الخارجية تسيبي ليفني هي الأقرب لليهودية، و٦٪ فقط ذكروا وزير الأمن الداخلي آفي ديجتر.

ويتضح وفقاً للتقسيم حسب الهوية الدينية أن إجمالي الأوساط اختاروا المرشح مثير شطريت كالأقرب لليهودية، ولكن في الوسط الحريدي حصل شطريت على ٤١٪ فقط. أما تسيبي ليفني فقد وضعها الحريديم في المركز الأخير بـ ٢٪ فقط، بينما تقدمت بين المشاركين الآخرين على ديجتر لتحصل على المركز الثالث.

يشير تحليل آخر للنتائج إلى أن المشاركين في الاستطلاع في الفئة العمرية ما بين ١٨ إلى ٢٠ سنة هم الوحيدون الذين ذكروا موفاز أكثر من الآخرين ووضعوه في المركز الأول بنسبة ٤٤٪. وفي كل الفئات الأخرى يحافظ شطريت على المركز الأول، يليه في الترتيب موفاز ثم ليفني ثم ديجتر.

وعن سؤال: ما هو موقف اليهودية من شغل امرأة لمنصب رئيس وزراء...؟ أجاب ٨٥٪ بأنه لا توجد أي مشكلة، طالما أنه في فترة العهد القديم شغلت النساء مناصب قيادية على غرار دبورة النبية (*). وقال ١٠٪ إن الأمر شائك من ناحية الشريعة اليهودية، ولكنهم يعتقدون

توشك المعركة الانتخابية لرئاسة كاديا على الحسم، ولعل نتائجها تحدد هوية رئيس الحكومة القادم. قبل يوم الانتخابات (المقرر له ١٧ سبتمبر أي بعد يومين) تحرى استطلاع خاص أجراه الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet) وجمعية جيشر مدى قرب المرشحين من اليهودية. وجاءت النتائج كالتالي: فجر وزير الداخلية مثير شطريت مفاجأة، حيث احتل المركز الأول، بينما احتل الوزير آفي ديجتر المركز الأخير. وعن احتمال تولي امرأة منصب رئيس الوزراء، يوافق الجميع تقريباً على أن هذا لا يتعارض مع الشريعة اليهودية.

أجرى معهد بانلز panels الاستطلاع لحساب يديعوت أحرونوت - جيشر، وشمل ٥١١ شخصاً يشكلون عينة تمثل السكان اليهود الراشدين في إسرائيل. وبلغت أقصى نسبة خطأ في العينة (± ٤, ٤٪).

في السؤال الأول سُئل كل مشارك أي من بين المرشحين لرئاسة حزب كاديا تعتقد أنه الأقرب لليهودية...؟ فاختار ٥٨٪ وزير الداخلية مثير شطريت في المركز الأول، واختار ٢٤٪ وزير المواصلات شاؤول موفاز، ويعتقد ١٢٪ أن

أنه ينبغي أن تتغير الشريعة وتتلاءم مع الواقع. وقال ٥٪ آخرون إن تولى امرأة منصب رئيس الوزراء يتعارض تماماً مع اليهودية.

ويتضح من التقسيم وفقاً للهوية الدينية أن ٦٤٪ من الحريديم يعتقدون أنه لا مانع من جانب الشريعة اليهودية لتولى امرأة منصب رئيس الوزراء، ولكن ٣٤٪ منهم قالوا إن الأمر يتعارض تماماً مع اليهودية. ولدى المتدينين التقليديين النسب هي ٨٧٪ مؤيد و٧٪ معارض، في حين

قال ٦٪ منهم إن هناك مشكلة في ذلك، ولكن ينبغي على الشريعة اليهودية أن تتواءم مع الواقع.

(*) كانت دبورة نبيه وقاضية لبنى إسرائيل، وكانت زوجة لفيدوت، وكانت تجلس تحت «نخلة دبورة بين الرامة وبيت إيل في جبل إفرام، ولهذا سميت بهذا الاسم. وكان بنو إسرائيل يصعدون إليها للقضاء، فكانت دبورة تقود أمتها في وقت الأزمات.

ليفني تتفوق على موفاز بـ ١٥٪

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٩/١٢
بقلم: هيئة تحرير الموقع

موفاز فيما يتعلق بالمعالجة المتوقعة للشئون الاقتصادية (٢، ٧ ليفني مقابل ٦، ٦ لموفاز)، والتعليم (٦، ٧ ليفني مقابل ٥، ٦ لموفاز)، والرفاه (٢، ٧ مقابل ٦، ٨) والتزاهة (٧، ٨ ليفني مقابل ٩، ٧ لموفاز). رغم ذلك، في سؤال: كيف سيعالج الشئون الأمنية؟.. تنقلب الصورة، حيث يحصل موفاز على ٧، ٧ وليفني على ٦، ٩.

ولكن عندما نطرح سؤال إيهود باراك «من كنت تريد أن يجيب على الخط الساخن في الثالثة فجراً؟.. تحصل ليفني على ٤١٪، وفيما يريد ٣٤٪ فقط أن يكون موفاز على الجانب الآخر من الهاتف.

رغم تفوقها الواضح، مازال من غير الواضح ماذا سيحدث على أرض الواقع يوم الانتخابات الداخلية، الموافق الأربعاء القادم، حيث يتفوق موفاز في إدارته للنشطاء الميدانيين، ولذلك من السابق لأوانه مواساته.

إذا كنا نصدق الاستطلاعات، ينبغي إذاً الاعتقاد على التعبير التالي- رئيسة حزب كاديا هي تسيبي ليفني، حيث يمنح استطلاع «يديعوت أحرونوت» ومعهد «داحف» بإدارة الدكتورة مينا تسيمح، الذي يُنشر صباح اليوم، يمنح التفوق الكبير للقائمة بأعمال رئيس الوزراء. كما يمنحها متسبو كاديا التفوق بنسبة تأييد ٤٧٪، مقابل ٣٢٪ لشاؤول موفاز، و٨٪ لمشير شطريت و٦٪ فقط للوزير آفي ديختر.

في الاستطلاع الذي أجرى بين ٨٥٠ شخصاً يمثلون عينة لمتسبي كاديا، ظل الفارق بين ليفني وموفاز ثابتاً، حتى إذا اقتضت المنافسة عليهما. ويعتقد من شملهم الاستطلاع أن ليفني لديها فرصة أفضل للنجاح في تشكيل حكومة بديلة (٥٢٪ مقابل ٢٩٪ لموفاز). كما اعتبرت صاحبة أفضل فرصة للفوز في انتخابات الكنيست إذا لم يتم تشكيل حكومة بديلة. تحصل ليفني من بين ناخبي كاديا على درجات أفضل من

استطلاع الآباء: ما هي المادة التي تفضلونها..؟

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٨/٣١
بقلم: هيئة تحرير الموقع

بمناسبة العام الدراسي الجديد، أولياء الأمور المتذمرين إلى أن يختاروا بأنفسهم المقررات الدراسية التي يرون أن أبناءهم يحتاجون إلى تقوية فيها في المدرسة. وقد جاءت النتائج على النحو التالي: تعليم القيم وتدريس اللغة الإنجليزية في الصدارة، يليها من حيث الأهمية تدريس الديانة اليهودية والعلوم. ما هي الأشياء التي سيمنحها الآباء لأبنائهم في

منذ شهرين وأولياء الأمور يتذمرون بسبب طول فترة الأجازة الصيفية، وملازمة الأبناء البيت، وغداً، الأول من سبتمبر، سيعاودون التذمر مجدداً بسبب وضع جهاز التعليم في إسرائيل.

يدعو استطلاع خاص أجراه باب الشئون الدينية بالموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت وجمعية جيشر

البيت..؟ الدفء، والحب، والتقاليد اليهودية والضوابط الواضحة.

أجرى استطلاع ידיعوت أحرونوت - جيشر بواسطة معهد «بانيل» للأبحاث وشمل ٣١٧ شخصاً، جميعهم أولياء أمور لأولاد دون سن الثامنة عشرة، يشكلون عينة قطرية تمثل عموم السكان. وقد بلغت نسبة الخطأ القصوى في العينة ٥, ٥٪ بالسلب أو الإيجاب.

كان السؤال الأول الذى طرحه الاستطلاع على المستطلعة آراؤه: ما هو أهم موضوع دراسى أو تربوى يجب أن يحصل فيه أبنائك على تقوية في المدرسة بالإضافة إلى ما يدرسونه اليوم..؟ فاختار ٢٠٪ من المستطلعة آراؤهم «تدريس القيم»، كما اختار نسبة مماثلة (٢٠٪) تدريس اللغة الإنجليزية، بينما أفاد ١١٪ بأن الدراسات اليهودية هي التى تحتاج إلى تعزيز. وفي الوقت الذى فضل فيه ٧٪ من المشاركين في الاستطلاع الدراسات العلمية، أفاد ٥٪ بأنهم يفضلون إثراء معرفة الأبناء في مجالات مختلفة كالثقافة والرياضة، بينما فضل ٣٪ اللغة العبرية، واختار ٢٪ «الدراسات الإنسانية».

ومن جهة أخرى، كانت الدهشة عندما ذكر ٢٥٪ أنهم يعتقدون أنه لا يوجد مجال في حاجة إلى تعزيز، بينما أبدى ٣٠٪ رغبتهم في تقوية كافة الدراسات بالقدر نفسه.

ويتبين من تصنيف البيانات بحسب الانتهاءات الدينية أن نسبة (٤٠٪) من أبناء القطاع الحريدى تطالب بتعزيز الدراسات اليهودية، كما تريد تعزيز اللغة الإنجليزية (١٧٪) وتدريس القيم (١٣٪). وفي أوساط الدينيين يأتى تدريس القيم في المقدمة (٢٥٪)، يليها تدريس الديانة اليهودية (٢١٪)، ثم اللغة الإنجليزية (١٢٪). أما الجمهور المحافظ فيفاجئنا ويضع الديانة اليهودية في المرتبة الثالثة (١٦٪)، لتأتى بعد تدريس القيم (٢٢٪) واللغة الإنجليزية (١٩٪)، وفي الوقت الذى تراجع فيه الدراسات اليهودية في أوساط العلمانيين إلى المركز السابع والأخير بنسبة (٢٪) يحتل تدريس اللغة الإنجليزية والقيم الصدارة بنسب (٢٣٪) و (١٩٪) على التوالي).

* ما هو أهم شيء يجب منحه للأبناء..؟

وفي الجزء الثانى من الاستطلاع سُئل أولياء الأمور ما هو أهم شيء يجب أن يمنحوه لأبنائهم، فاختار ٣٩٪ منهم الدفء والحب، تلاهما، بفارق كبير، التقاليد اليهودية حيث اختارها ٧٪، بينما اختارت نسبة مماثلة ٧٪ وضع ضوابط وقواعد في البيت. فيما لفت ٢٪ من المشاركين في الاستطلاع إلى أهمية القراءة والمعرفة العامة، واختارت قلة قليلة «الترفيه» وقضاء أوقات الفراغ». وأجاب ٤٥٪ بأن كل الخيارات سألقة الذكر على نفس القدر من الأهمية.

ويشير تحليل البيانات إلى أن القطاع الحريدى هو الوحيد الذى اختار (٣٧٪) ترسيخ التقاليد اليهودية قبل الدفء والحب (٢٧٪). وفي الوقت الذى تراجعت فيه التقاليد اليهودية في أوساط العلمانيين هذه المرة لتحتل المرتبة الأخيرة بنسبة لم تتجاوز (١٪)، تصدر منح الدفء الأسرى والحب بفارق كبير بنسبة (٤٢٪)، تلاهما وضع ضوابط (٩٪). أما في أوساط الدينيين والمحافظين فيأتى الدفء والحب في المقدمة (٤٢٪ و ٣٥٪ على التوالي)، يليها، بفارق كبير، التقاليد اليهودية (٨٪ بين الدينيين و ١٢٪ بين المحافظين).

وفي تعقيها على نتائج الاستطلاع قالت شوشى بيكر، مدير عام جمعية جيشر للبرامج التعليمية: «إن الرسالة الرئيسية البارزة هنا، قبل العودة إلى المدرسة، هو أن أولياء الأمور يريدون تعليم أبنائهم وليس فقط تدريس المقررات. لقد اختار أولياء الأمور في إسرائيل تعليم القيم كمعرفة أولية للإصلاح والتقوية. علاوة على ذلك، يجد الكثيرون من الأشخاص صعوبة بالغة في الاختيار ومعظمهم يرون في المدرسة والبيت أماكن ذات دور مهم، لاسيما في عدد كبير من المجالات ومنها: تدريس القيم والتعليم اليهودي، ووضع قواعد وضوابط، وتعزيز القراءة واللغة، والترفيه وقضاء أوقات الفراغ وما إلى غير ذلك».

فيما لفتت بيكر إلى أن جمعيات كثيرة تعمل الآن على استكمال تدريس القيم واليهودية، وإزاء المهام الكثيرة التى تضطلع بها المدرسة، تدعو بيكر إلى إيجاد التوازن الصحيح بين المقررات الدراسية التى يتم تدريسها في المؤسسات التعليمية وبين المواد التى تستطيع الجمعيات استكمالها.

١٧٪ من شركات الهايتك فصلت عمال خلال النصف الأول من العام الجاري

الثاني من العام، تتوقع نسبة ٤٥٪ من شركات التكنولوجيا المتقدمة، ونسبة ٥٨٪ في سائر القطاعات ذلك.

كما كشف الاستطلاع عن تسجيل انخفاض في مبيعات ٢٧٪ من الشركات للسوق المحلية، حيث أفاد ٦٣٪ من الشركات بجمود مبيعاتها، وأفادت ١٠٪ منها بحدوث زيادة في المبيعات. وفي الوقت الذي أفادت فيه ٣٣٪ من شركات الصناعات المتقدمة بانخفاض في مبيعاتها للسوق المحلية، أفادت بذلك ١٩٪ من شركات الصناعات التقليدية، و ٢٩٪ في سائر قطاعات الاقتصاد.

وقد أفادت ٨٢٪ من الشركات التي شملها الاستطلاع بانخفاض في صافي الأرباح خلال النصف الأول من العام، بينما أفادت ١٢٪ منها بعدم وجود أي مساس بصافي الأرباح، في حين أفادت ٦٪ بارتفاع صافي الأرباح. كما أفادت جميع شركات التكنولوجيا المتقدمة بانخفاض أرباحها نتيجة لتعويم العملة، وكذلك الحال بالنسبة لـ ٧٨٪ من شركات الصناعات التقليدية و ٨٠٪ من الشركات في سائر قطاعات الاقتصاد. فيما تتوقع ٧٧٪ من الشركات انخفاضاً في صافي الأرباح خلال النصف الثاني من العام الجاري، بينما تتوقع ٧٪ من الشركات ارتفاعاً في صافي الأرباح. وفي الوقت الذي تتوقع جميع شركات الصناعات المتقدمة انخفاضاً في الأرباح خلال النصف الثاني من العام، تتوقع ٧٣٪ من شركات الصناعات التقليدية و ٧٥٪ في سائر قطاعات الاقتصاد ذلك.

شهد النصف الأول من عام ٢٠٠٨ فصل عمال في ١٧٪ شركة من شركات التكنولوجيا المتقدمة (الهايتك) في إسرائيل، وفي ٣٥٪ من شركات الصناعات التقليدية، وفي ٣٢٪ من شركات في مختلف قطاعات الاقتصاد.. هذا ما أعلنه أمسر روبي جينل، رئيسي شعبة الاقتصاد باتحاد الصناعيين، استناداً إلى استطلاع رأى أجرى بين ١١٦ شركة.

وقد لفت جينل إلى أن حالات فصل العمال جاءت نتيجة ارتفاع سعر الشيكل أمام الدولار. ورغم ذلك، ليست كل الشركات التي تقوم بفصل عمال من الشركات المصدرة.

وبحسب الاستطلاع، فإنه من المتوقع خلال النصف الثاني من العام أن تقوم ٥٠٪ من الشركات بفصل عمال، منها ٣٦٪ في مجال التكنولوجيا المتقدمة، و ٥٣٪ في مجالات أخرى. فيما أفادت ٤٨٪ من الشركات بجمود صادراتها خلال النصف الأول، معزياً ذلك إلى تراجع سعر الدولار. بينما أفادت ٥٧٪ من شركات الصناعات التقليدية بانخفاض في صادراتها، وكذلك ٤٢٪ من شركات التكنولوجيا المتقدمة، و ٤٦٪ في سائر القطاعات.

تتوقع نحو ٦٠٪ من الشركات التي شملها الاستطلاع انخفاضاً في حجم الصادرات بسبب تراجع سعر الدولار، في حين تتوقع نسبة ١٪ فقط منها زيادة في حجم الصادرات. وفي الوقت الذي تتوقع فيه ٦١٪ من شركات الصناعات التقليدية انخفاضاً في حجم الصادرات خلال النصف

ترجمات عبرية

١١

شخصية العدد



الأب الروحي لمعسكر السلام الإسرائيلي «إيبي ناتان»

ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي

أن الحروب لا طائل منها ولا بد من التوصل إلى سلام عادل بين الشعوب. ومنذ ذلك الحين، بدأ ينشط في هذا الاتجاه، حيث توجه إلى قرية ترشيحا الفلسطينية بالجليل ليلتقي امرأة عربية كان زوجها قد قتل في الحرب كي يعتذر لها ويعدها بأنه سيكرس كل حياته في خدمة السلام. خرج من الخدمة العسكرية وأقام مطعماً في تل أبيب يدعى «كاليفورنيا» جعله نقطة لقاء بأبرز الساسة والشخصيات الأدبية والفنية.

* رحلة السلام - ١:

في عام ١٩٦٥، حاول ناتان خوض انتخابات الكنيست السادسة للتأثير من الداخل على الحياة السياسية، وكون قائمة جديدة تحمل اسم «نيس»، تنادي بالدخول في سلام مع الدول العربية. وفي برنامج الانتخابي، أعلن أنه يعتزم السفر إلى مصر لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر والتحدث معه عن السلام. وبعد إعلان النتائج، قرر تنفيذ وعده حيث توجه بطائرته، ودهنها باللون الأبيض وكتب عليها بالعربية والعبرية والإنجليزية «سلام - ١»، إلى مصر في فبراير ١٩٦٦. وقد انطلقت وراءه طائرات إسرائيلية مقاتلة في محاولة لإعادته إلى إسرائيل وتم تهديده بالمحاكمة بسبب إزعاجه للجيش، لكنه لم يستسلم وواصل الطيران نحو القاهرة، إلا أنه رُفِض استقباله وتم توجيهه إلى بورسعيد. وقد نشرت وكالات الأنباء أن طائرته تحطمت في الجو، مما أثار ردود فعل عالمية صاخبة وتكهنات حول الجهة التي أسقطته: مصر أم إسرائيل.. وبذلك اشتهرت قصته.

في بورسعيد، تم إبلاغه بأنه ليس بالإمكان أن يلتقي الرئيس عبد الناصر، لكن المحافظ استقبله كمندوب للرئيس، وتعاملوا معه بمتنهي الاحترام. وفي اليوم التالي طلبوا منه العودة إلى تل أبيب. وعاد في ظل حملة إعلامية كبيرة، لكن فور هبوطه بالطائرة في إسرائيل، اعتقلته

بعد صراع طويل مع المرض، توفي إيبي ناتان قائد معسكر السلام الإسرائيلي، المعروف بتوجهاته السلمية وإنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي، عن عمر يناهز ٨١ عاماً في مستشفى <إنجيلوف> بتل أبيب. كان ناتان قد اعتقل عدة مرات بسبب أنشطته السلمية، وأبرزها محاولته مقابلة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر سنة ١٩٦٦، بعدما هبط بطائرته في بورسعيد، ولقائه أكثر من مرة بالرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

وقد ودعت إسرائيل بأسرها هذا الرجل الذي يعتبر علامة في تاريخ النضال من أجل الحرية وإعطاء كل ذي حق حقه، وحضر جنازته العديد من أعلام دولة إسرائيل، ليس من معسكر السلام فحسب وإنما من كافة التيارات اليمينية واليسارية في الدولة. فقال عنه الرئيس شمعون بيريس إنه «أكبر محتل للقلوب، وأهم مكافح ضد الحرب والفقر والظلم». ووصفه رئيس الوزراء إيهود أولمرت بأنه «محب للحياة وللإنسانية وللسلام». وقال رفيق حياته الموسيقار المايسترو زوبين ميتا إنه «الإنسان الطلائعي الذي رسّخ بوادر مفاهيم السلام في المجتمع الإسرائيلي». وقد نصّبته قادة معسكر السلام الإسرائيلي رئيساً روحياً وقائداً طلائعياً لهم.

ولد إيبي ناتان في إيران سنة ١٩٢٧، لأسرة يهودية تعمل في مجال التجارة. نشأ وتربى في الهند بعدما هاجرت أسرته إلى هناك. خدم في الجيش الهندي وأصبح طياراً عسكرياً ماهراً. هاجر مع أسرته إلى إسرائيل سنة ١٩٤٨، وتطوع على الفور في صفوف الجيش الإسرائيلي خلال مراحل تشكيله، وشارك في قصف القرى الفلسطينية بالجليل. في مطلع الستينيات، بدأ تفكير ناتان يتغير ويجري ما سماه بـ«إعادة النظر وإعادة الحسابات». توصل إلى نتيجة مفادها

السلطات الإسرائيلية وحقت معه لمحاكمته. وبعد هذه الرحلة، أصبح ناتان شخصية مشهورة في سائر أنحاء العالم، وقام برحلة إلى الولايات المتحدة وأوروبا من أجل إحلال السلام في كل العالم.

* سفينة صوت السلام:

بعد خروجه من السجن، قرر ناتان تكريس حياته وأمواله لقضية السلام ومحاربة الفقر والظلم. ففي سنة ١٩٦٦، أقام نعيم لاجئين لموازرة الفقراء والجائعين في بيفرا (إقليم حاول سكانه الانفصال عن نيجيريا في أواخر الستينيات)، وفعل الأمر نفسه في إثيوبيا والصومال وجواتيمالا. بعد حرب ١٩٦٧، بدأ يطور أدواته النضالية بالمظاهرات والمهرجانات ثم أسس محطة إذاعية سماها «صوت السلام» سنة ١٩٧٣. وعندما منعه في إسرائيل من البث، اشترى سفينة وراح ييث من عرض البحر المتوسط خارج حدود المياه الإقليمية الإسرائيلية. وقد أخذ يث أغاني وبرامج تنادى بالسلام. كانت هذه أول محطة إذاعية خاصة في تاريخ إسرائيل، ولم تتخذ أى إجراءات ضدها، نظراً لأن البث كان خارج الحدود الإسرائيلية. وخلال حرب أكتوبر، أمر ناتان بأن تبحر السفينة نحو بورسعيد لتبث من هناك برامجها التي تنادى بوقف إطلاق النار.

في أكتوبر ١٩٩٣، اضطر ناتان إلى إغلاق المحطة، بسبب المشاكل الاقتصادية التي واجهته، واضطر إلى وقف العمل الإذاعي وإغراق السفينة، لكنه لم يوقف أنشطته الإنسانية والسياسية.

حاول ناتان لقاء رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات أكثر من مرة، كى يؤكد أنه يوجد في إسرائيل من لا يوافق على الحرب والاحتلال. لكن لقاءه الأول مع عرفات عقد في أواخر الثمانينيات، مع اندلاع الانتفاضة ثم عقد لقاء آخران فيما بعد. وبسبب هذه اللقاءات وغيرها، سنت الكنيست قانوناً سنة ١٩٩١ يمنع مقابلة أى شخصية من منظمة التحرير الفلسطينية. رد ناتان على هذا القانون بالإضراب عن الطعام طوال ٤٠ يوماً، ولم يتراجع إلا بتدخل رئيس الدولة آنذاك حاييم هرتسوج. وبعد إرهابه من الإضراب، تحدى ناتان القانون الجديد والتقى مع

عرفات مما أدى إلى اعتقاله والحكم عليه بالسجن ١٥ شهراً أمضى ثلثها.

انتقل ناتان إلى الولايات المتحدة لكتابة مذكراته، لكنه أصيب بسكتة دماغية سنة ١٩٩٣، ثم أصيب بشلل آخر ولم يعد يقوى على الكلام. كان ناتان يبكى ويشعر بالحزن والأسى لأن معظم أصدقائه تخلوا عنه وأهملته الحكومة. ومن أقواله المأثورة: «أنا أول من حاول صنع السلام مع مصر، لكن عندما صنعوا هذا السلام لم يدعوني حتى أشاهده بعيني. وعندما توجهوا إلى مدريد، كنت في السجن. وعندما صافحوا عرفات لم يوجهوا دعوة لي للمشاركة في هذا الحدث». ومع أن بيريس شارك في الاحتفال بعيد ميلاده الثمانين خلال العام الماضي، إلا أن ناتان ظل يشكو من إهماله.

وقد شيع المئات من الأقارب والمعارف وأنصار السلام والداعين إليه جثمان ناشط السلام إيبى ناتان، ليرقد في مثواه الأخير في مقبرة كريات شاؤول، تاركاً وراءه حب وتقدير المجتمع الإسرائيلي بكافة تياراته. وبناءً على وصيته، نحت على شاهد القبر كلمة «حاولت» تعبيراً عن محاولته جلب السلام وجعل العالم مكاناً أفضل للعيش.

كما شارك عضو الكنيست أحمد الطيبي - رئيس «الحركة العربية للسلام والتغيير» - يرافقه الدكتور حسن أبو حجلة عضو المكتب السياسى للحركة في مراسم تشييع جثمان ناتان. ووضع الطيبي إكليلاً من الزهور على ضريح ناتان باسم الرئيس محمود عباس وقال في كلمة التأبين «إيبى ناتان عارض الاحتلال، لكنه احتل قلوبنا جميعاً من خلال جرأته وتصميمه على تحقيق الهدف الذى وضعه نصب عينيه: «المصالحة والسلام الحقيقي». وقد ضحى من أجل الوصول إلى هذا الهدف، ومن المؤسف عدم وجود كثيرين أمثال ناتان في المجتمع الإسرائيلي.

لقد عاش ناتان وأبنى حياته كلها في سبيل تحقيق هدف واحد يتمثل في كيفية الوصول إلى سلام عادل بين الجميع. كان قائداً ناجحاً لمعسكر السلام، يؤمن بروح الفريق الواحد، يعلم متى يستخدم كلمة «أنا» ومتى يستخدم بحكمته وحنكته كلمة «نحن».

رؤية عربية

١

تأثير الحرب الجورجية على العلاقات بين إسرائيل وروسيا

د. أشرف الشرقاوي

مدرس الأدب العبري - كلية الآداب - جامعة المنصورة

الإسرائيلية من روسيا نحو ٥٦٥ مليون دولار وهو ما يقل بنسبة حوالي ١١٪ عن الفترة المماثلة من العام الماضي. ومعنى هذا أن الميزان التجاري بين الدولتين يتطور لمصلحة إسرائيل في الفترة الأخيرة. وتتركز الصادرات الإسرائيلية لروسيا في مجالات الاتصالات والحاسوب والسيارات والأدوية ومعدات الأمن والحراسة والتكنولوجيا الزراعية والمعدات الطبية.

اتهمت روسيا إسرائيل بإمداد جورجيا بمعدات عسكرية، وطائرات بدون طيار، بل وأسقطت طائرة بدون طيار من إنتاج الصناعة الإسرائيلية في جورجيا. كما أشارت وسائل الإعلام الروسية إلى وجود خبراء عسكريين إسرائيليين في جورجيا. ويبدو أن أحد هؤلاء الخبراء هو العميد السابق «جل هيرش» الذي كان قائد فرقة الجليل، والذي استقال بعد حرب لبنان، وذهب لتدريب الجيش الجورجي. وقد صرح الرئيس الجورجي ميخائيل سكشفيلى نفسه في وقت سابق بأن لدى جورجيا ٤٠ طائرة بدون طيار اشتريتها من إسرائيل. ولا شك أن وجود خبراء عسكريين إسرائيليين في جورجيا سواء في وقت الحرب أو في الوقت السابق عليها، ووجود معدات عسكرية من إنتاج إسرائيل في جورجيا تسبباً في استفزاز شديد لروسيا التي اعتبرت ذلك إظهاراً إسرائيلياً لنوع من العداء لروسيا. أضف إلى هذا أن روسيا تعتبر إسرائيل جزءاً من الولايات المتحدة، وبالتالي تنظر إلى إمداد جورجيا بأسلحة وخبراء من إسرائيل على أنه جزء من المناوئة الأمريكية لروسيا.

لم يتأخر رد الفعل الروسي على ما اعتبرته روسيا تعاوناً عسكرياً إسرائيلياً مع جورجيا. فأثناء الحرب في جورجيا سعت القوات الروسية إلى السيطرة على خط إمداد البترول «باكو- تبليسي- جيهان» الذي يمد إسرائيل بنحو ١٠٪ من احتياجاتها من البترول، بل وقصفت بعض قطاعات هذا

مع اندلاع النزاع بين روسيا وجورجيا، في أعقاب التدخل الروسي في أوستيا الجنوبية، سارع وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إلى التصريح بأن إسرائيل لا يجب أن تقف مكتوفة الأيدي، وأنها لا بد أن تمديد المعونة للدول الصديقة في أوقات الأزمات. لم يعتد المسؤولون الإسرائيليون على التصريح بشكل علني باستعداد إسرائيل للتدخل في نزاع إقليمي لصالح طرف محدد. لذلك كان تصريح باراك لافتاً للنظر، وبدأ للبعض متسرعاً. ويبدو أن هناك حسابات خارجية هي التي دفعت باراك لمثل هذا التصريح، من بينها العلاقة مع الولايات المتحدة. غير أن هذا التصريح عندما يصدر عن مسئول في حجم باراك، يضع نصب عينيه حسابات المكسب والخسارة في العلاقة مع روسيا، لا بد أن يلفت الأنظار، خاصة وأن روسيا ليست من الدول التي يمكن الاستهانة بها سواء سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً. ويمكن أن يكشف لنا الاستعراض الاقتصادي التالي عن أهمية الاقتصاد الروسي بالنسبة لإسرائيل، التي تعتبر روسيا من الدول الواعدة التي تسعى للتصدير إليها.

يحتل الاقتصاد الروسي المركز العاشر في ترتيب الدول في الاقتصاد العالمي. حيث يبلغ الناتج القومي الخام لروسيا نحو ١,٣ تريليون دولار. ومن المتوقع في عام ٢٠١٢ أن يصبح الاقتصاد الروسي في المركز السابع على المستوى العالمي، من حيث الناتج القومي الخام. بلغ معدل نمو الاقتصاد الروسي في عام ٢٠٠٧ نحو ٨,١٪. ومن المتوقع في السنوات الخمس التالية أن يكون متوسط معدل نمو الاقتصاد الروسي ٦,٢٪ سنوياً.

بالنسبة للعلاقات التجارية بين إسرائيل وروسيا بلغت الصادرات السلعية الإسرائيلية لروسيا في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ حوالي ٤٢٠ مليون دولار بزيادة بلغت نحو ٣٤٪ عن الفترة المماثلة من العام الماضي. وبلغت الواردات

الخط بصواريخ حسبما نشرته مصادر إسرائيلية. كما هاجمت الطائرات الروسية مصنعا إسرائيليا بجوار تبليسى تقوم فيه مؤسسة الصناعة الجوية الإسرائيلية بتطوير طائرات SU-25 لحساب الجيش الجورجي. وإذا كانت الصواريخ التي قصفت خط البترول أخطأت الهدف فإن مصنع تطوير الطائرات أصيب بأضرار بالغة.

من ناحية أخرى صرح وزير الخارجية الروسى بأن بلاده ستعاقب الدول التي قامت بتدريب وتسليح الجيش الجورجي. وفي هذا الإطار أعلنت روسيا مؤخرا أنها ستمد سوريا بطائرات مقاتلة حديثة من طراز ميج E31 في إطار صفقة عسكرية تبلغ قيمتها مليار دولار. ونشرت صحيفة كومرسنت الاقتصادية الروسية أن تمويل الصفقة قد يكون إيرانيا في إطار اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين سوريا وإيران. والطائرة ميج E31 هي طائرة بمحركين ولديها القدرة على الطيران بسرعة تفوق ثلاثة أمثال سرعة الصوت وعلى مهاجمة ثلاثة أهداف في نفس الوقت ويصل المدى المؤثر لقصفها إلى نحو 180 كيلو مترا، وهو ما يعنى أنها ليست في حاجة للتخليق فوق إسرائيل لكي تهاجم ما تريده من أهداف فيها. وتعد هذه المرة الأولى التي تباع فيها روسيا طائرات حديثة من هذا الطراز لدولة أجنبية، حيث تم تطوير الطائرة في العقد الثامن من القرن العشرين لمواجهة مشكلة الصواريخ عابرة القارات الأمريكية التي تخلق على ارتفاع منخفض. وكانت هذه الطائرة حتى وقت قريب الدعامة الرئيسية للقوات الجوية الروسية. كما عرضت القيادة الروسية على سوريا إمدادها بطائرات من طراز ميج M29 وهي طائرة مطورة قادرة على الطيران لمسافات طويلة ولديها رادار يفوق في إمكانياته الرادار الموجود في الطائرات التي يستخدمها الجيش السوري الآن. وبالتالي فإن هذه الطائرات سوف تسهم كثيرا في تطوير قدرات الجيش السوري بما قد يمثل خطرا بالغا على إسرائيل. حيث سيكون في استطاعة الطيران السوري للمرة الأولى منذ بداية النزاع مع إسرائيل القيام بقصف جوى لأهداف في كافة أنحاء إسرائيل دون أن يدخل إلى المجال الجوى الإسرائيلي.

تنوى روسيا أيضا حسبما نشر من تقارير إمداد إيران - العدو اللدود لإسرائيل - بصواريخ من طراز SA-300. ووفقا لتقرير نشر في صحيفة صنداي تلجراف فإن هذه الصواريخ التي يصل مداها إلى 120 كيلومترا قادرة على تغيير قواعد اللعبة تماما ليس فقط فيما يتعلق بإسرائيل وإنما فيما يتعلق بالولايات المتحدة أيضا. حيث ستحسن هذه الصواريخ من القدرات الدفاعية الإيرانية وتجعل إيران قادرة على مواجهة وقصف الطائرات قبل اقترابها من مجملها الجوى بمسافات طويلة. كما ستزيد من قدرة إيران على الدفاع عن منشآتها النووية في حالة تعرضها لهجوم. ورغم أن هذه الخطوة تستهدف استعراض العضلات أمام الولايات المتحدة

حيث تسعى روسيا لأن توضح للأمريكيين أن السعى لجعل جورجيا عضو في حلف شمال الأطلسي يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، إلا أنها ستؤثر بالضرورة على إسرائيل التي تولى خطورة للنشاط النووي الإيراني وترى في إيران خطرا ربما يفوق الخطر المتمثل من سوريا. كانت إسرائيل في الفترة السابقة ولا تزال حتى الآن تهدد بقصف جوى للمنشآت النووية الإيرانية، ولا شك أن وصول مثل هذه الصواريخ إلى أيدي إيران سيجعل من هذه التهديدات جوفاء، أو على الأقل سيجعل لدى إيران القدرة على مواجهتها.

بدأ تصاعد التوتر في العلاقات الروسية الإسرائيلية قبل يوم واحد من دخول قوات جورجيا إلى أوستيا الجنوبية. وصرح مصدر عسكري إسرائيلي بأنه في حالة قيام روسيا بتزويد إيران بصواريخ SA-300 فسوف تستخدم إسرائيل منظومة حرب أليكترونية سرية جديدة طورتها - لديها القدرة على إحداث شلل في شبكات الرادار الروسية. وزعم المصدر أن لدى إسرائيل القدرة على جعل سماء روسيا مفتوحة تماما أمام أي هجوم جوي. وزعم المصدر أن إسرائيل قد استخدمت هذه المنظومة أثناء هجومها على موقع زعمت أنه نووي في سوريا في شهر سبتمبر الماضي مما أصاب بالشلل شبكات الاتصال والرادار السورية إلى حين انتهاء الطائرات الإسرائيلية من مهمتها. ولكن رغم هذه التهديدات فليس من الممكن على الإطلاق المقارنة بين شبكة الرادار الروسية وشبكة الرادار السورية. ولا شك أن ما يمكن أن تفعله إسرائيل مع سوريا لا يمكن أن تفعله مع روسيا. ولن تؤدي مثل هذه التهديدات عمليا لشيء سوى تصاعد العداء الروسى لإسرائيل، وسعى روسيا لاختبار جدية التهديدات الإسرائيلية من خلال سوريا. حيث تدرك روسيا أن ما قد يكون لدى إسرائيل من أسلحة ومعدات عسكرية موجود بالضرورة لدى الولايات المتحدة. وإذا كانت إسرائيل قادرة على شل شبكات الرادار الروسية، فلا شك أن هذا سيكون بمثابة تهديد للأمن القومى الروسى لا يمكن السكوت عليه.

والخلاصة أن ما قد تحققه بعض القيادات الإسرائيلية بدعمها لجورجيا في حربها ضد روسيا من الممكن أن يتسبب في النهاية في تعريض أمن إسرائيل للخطر نتيجة اتجاه روسيا إلى الرد بتعزيز التعاون العسكرى مع إيران وسوريا وتقليل التعاون الاقتصادى مع إسرائيل، ونتيجة لسعى روسيا إلى اختبار وتحييد ما لدى إسرائيل من منظومات حرب أليكترونية يمكن أن يكون لها تأثير على شبكات الرادار السورية. أضف إلى هذا أن التدخل الإسرائيلى في الحرب في جورجيا سيؤثر على صفقات أخرى عقدتها روسيا مع إسرائيل لتطوير طائرات ميج قديمة باعتهها روسيا لدول أخرى كالأند، وهو ما قد يتسبب في خسائر كبيرة لشركات الصناعة العسكرية الإسرائيلية.

رؤية عربية

٢

المفاوضات السورية الإسرائيلية.. الدور التركي

محمد عبد القادر
باحث في العلوم السياسية

فيما يخص ملف المفاوضات السورية الإسرائيلية، وذلك بعدما استضافت تركيا أربع جولات من المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين، تركزت على مصير مرتفعات الجولان التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧. وقد تكللت الجهود التركية بإعلان الرئيس السوري بشار الأسد في شأن مستقبل المفاوضات مع إسرائيل، أن دمشق قد "حددت ست نقاط ووضعتها وديعة عند الجانب التركي"، مشيراً إلى أن سوريا "سيكون ردها إيجابى على النقاط التي ستطرحها إسرائيل ليتنقل مباشرة إلى المفاوضات المباشرة".

* علاقات رباعية الأبعاد:

وبالنظر إلى طبيعة العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل العلاقات السورية مع إسرائيل عن طبيعة ونمط التحالفات في منطقة الشرق الأوسط برمتها، فإن كانت علاقات دمشق مع طهران علاقات متشابكة تتعاقد فيها عوامل الدين مع التاريخ مع المصالح المشتركة، فضلاً عن مصدر التهديد الواحد بالنسبة للدولتين الذي يمثله الشيطان الأكبر والأصغر حيث كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، ففي المقابل من ذلك فإن العلاقات التركية مع إسرائيل علاقات تاريخية تتداخل فيها عوامل المصالح المشتركة والانتماء إلى التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة، فضلاً عن العلاقات العسكرية والمخابراتية بين الدولتين. هذا فيما تربط الواقعية السياسية حركة السياسة الخارجية التركية فيما يخص توثيق العلاقات مع كل من الجارين السوري والإيراني، وهو الأمر الذي يجعل من العلاقات بين أياً من هذه الدول هي علاقات رباعية الأبعاد، على نحو يجعل تطور العلاقات بين أياً منهما يؤثر على بقية الأطراف، لذلك كانت إيران الطرف الحاضر الغائب فيما احتضنته تركيا من مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل. فعلى مسرح الأحداث تريد إيران أن تمسك بمزيد من

ما زالت تركيا تمارس "هوايتها" في اللعب على "الأوتار الحساسة" لتطرب أذان متابعي حركة الدبلوماسية التركية خلال السنوات القليلة الحالية. حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا أولى اهتمامه منذ سنوات حكمه الأولى إلى مسألة صوغ سياسة خارجية مترنة تؤهل تركيا إلى دخول "حقول الألغام" وفتح "التابوهات المغلقة"، سعياً إلى تأكيد أن "تركيا الهامش" باتت شيء من الماضي، فيما الحاضر لتركيا الجديدة باعتبارها "دولة مركز" من الدرجة الأولى. الأتراك خلال سنوات قليلة ضاهوا التحركات الإيرانية من حيث النشاط والفاعلية في ملئ "الفراغات السياسية" التي باتت تعاني منها منطقة الشرق الأوسط في ظل غياب "الدولة القائد" بعد تراجع الدورين المصري والسعودي على حدا سواء، وتراجع التحالف التقليدي بينهما مع النظام السوري.

الإيرانيون وجدوا في الوضع الإقليمي الجديد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق فرصة سانحة فأحسنوا استغلالها، فيما ذهب الأتراك على خط مواز في حركة هدفت من ناحية إلى مواجهة الدور الإيراني، ورمت من ناحية أخرى إلى إرساء دعائم نظام إقليمي جديد تضطلع فيه تركيا بدور "الدولة المركز". البنية الرئيسية لإستراتيجية تركيا في هذا الإطار أقيمت على عنصرين رئيسيين أولهما: أن تكون تركيا دولة استقرار إقليمي وليست دولة طرف في قضايا الإقليم المتفجرة. وثانيهما: أن تعتمد السياسة الخارجية التركية على شرعية الإنجاز. وقد شكلا هذان العنصران الركيزتان الرئيسيتان في محاولات الأتراك المستمرة لإثبات الجدارة من خلال التوسط أزمات إقليمية شائكة من قبيل الوضع الفلسطيني الداخلي، وإشكاليات إحلال السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، وكذلك من خلال التدخل على خط الأزميتين اللبنانية والسودانية وغيرهما من القضايا.

ومع كل ذلك فإن الجهد التركي الأكبر وضحت ثماره

الأوراق في مواجهة الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة، بما يزيد من تكلفة أى عمل عسكري ضدها، بل وتريد أن تجعل منه عملاً "شبه مستحيلاً"، وذلك من خلال توثيق العلاقات مع الجارتين سوريا وتركيا، ومن خلال دعم ومساندة تيارات سياسية مسلحة (ميليشيات) كحزب الله في لبنان وحامس في فلسطين... الخ. هذا فيما ترى تركيا في ذلك دافعا رئيسيا نحو عدم الاستقرار، بما يجذب المنطقة من حافة الهاوية إلى المنحدر. تتحرك الدبلوماسية التركية في دوائر مختلفة داخل منطقة الشرق الأوسط من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي، ومن أجل مواجهة الإضطرابات المترتبة على حركة إيران في المنطقة وتدخلها على خط الأزمات والملفات المشتعلة في المنطقة.

العقلية التركية لا تسيطر عليها الأيدولوجيا كنظيرتها الإيرانية، وإنما يحركها الاقتصاد والبراجماتية الخالصة ويصوغ سياساتها الخارجية، ومن هنا وقع حدثان فارقان أولهما: توقيع تركيا مع مجلس التعاون الخليجي مذكرة تفاهم استراتيجي لبناء علاقات سياسية ودفاعية واقتصادية بينهما، وهو ما يعد ردا فعليا على الجار الإيراني، لاسيما وأن دول الخليج قد دعت العام الماضي الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد إلى قمة الدوحة دون أن تتوصل معه إلى اتفاق حول الأمن الإقليمي. وثانيهما يتعلق بمبادرة تركية للتعاون الأمني والإقليمي بين أنقرة ودول منطقة الشرق الأوسط تتضمن عقد مؤتمر دولي في هذا الشأن. الاقتراح التركي طرح من قبل ولم يتحمس له إقليميا، وإعادة طرحه تأتي في سياق القبول الذي باتت تحظى به التحركات التركية في المنطقة، لاسيما وأن الأتراك يعلنون أن الهدف من إعادة طرح مبادرتهم هو نقل مسئولية الأمن عن منطقة الشرق الأوسط إلى أطرافها عبر إيجاد آلية جماعية تضمن وتحافظ على السلم والأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

* تركيا وإيران... "الصراع" حول سوريا:

تركيا تتحرك وفق قناعات جديدة، هذه القناعات جعلت أنقرة ترفض على الدوام الاستجابة إلى مطالبة الرئيس الأمريكي جورج بوش لأنقرة بالمزيد من الدعم لمشاريعه وخططه الخاصة ضد إيران وسوريا، حيث تحتفظ أنقرة بعلاقات مميزة ذات طابع استراتيجي مع الرئيس السوري بشار الأسد، الذي سبق له أن خول المسئولين الأتراك صلاحية الحديث باسمه مع تل أبيب وواشنطن في موضوع السلام. وسبق لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن دافع عن الرئيس الأسد في البيت الأبيض، وقال انه رجل سلام. وهو ما يتعارض مع الرؤية الأمريكية لطبيعة الدور السوري في المنطقة.

ويمكن القول أن ثمة تناقضات واضحة بين الرؤيتين

التركية والأمريكية فيما يتعلق بالأسلوب الأمثل لمعادلة ما حدث من اختلال في التوازن الإستراتيجي في المنطقة لمصلحة إيران على ثلاث نقاط، أولاها تصوير الحالة في إطار سياسي وترك الحديث عن الهلال الشيعي أو عن فتنة شيعية - سنية، وثانياً استقطاب سوريا ودفعها إلى الانخراط في العملية السلمية وتحسين علاقاتها مع الغرب وتطبيع علاقاتها مع لبنان، ليس بهدف فصل سورية عن إيران، ولكن، على الأقل، لتحييد دمشق وإضعاف المرتكز الإيراني القائم على التحالف مع سورية، وثالثا سحب أوراق القوة من يد إيران بالتدرج ومن دون استفزاز أو اللجوء إلى أسلوب التصفية والمواجهة العسكرية، من خلال احتواء الشيعة العرب وتقوية الشعور القومي لديهم والاعتراف بحقوقهم حيث يوجدون كأقليات من أجل زيادة جرعة الإحساس بالانتماء للوطن وعدم البحث عن سند على الجانب الآخر من الخليج.

لكل دورا إقليميا تكلفة وتركيا لم تدفع كامل تكلفة دورها الإقليمي الجديد، لأنها لم تتصادم مع إيران القطب الإقليمي الآخر، الذي تختلف معه في طبيعة النظام الحاكم ونمط السياسات الإقليمية، ولكنها واجهته فعليا على مسرح الأحداث من خلال محاولة استقطاب سورية ودفعها إلى الانخراط في العملية السلمية. هذا فيما عملت أنقرة على مساعدة العراق من أجل تجاوز كبواته حتى لا يبقى رهينة خيارات الآخرين، بما يضمن مصالح تركيا الاقتصادية الضخمة مع العراق، ويريح تركيا من مخاطر انفجارات أخرى بالقرب من حدودها.

* محددات الدور التركي الجديد:

إن دور "الدولة المركز" في منطقة الشرق الأوسط سيظل إلى حدا بعيد مرتبط بعدد من العوامل تحققها من عدمه يحدد مآل الطموح التركي. أولا: بقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم في تركيا، بل وتوحد الجبهة الداخلية التركية في المرحلة القادمة خلفه، ذلك أن تماسك الجبهة التركية الداخلية يشكل عنصرا حاسما في تحقق الدور التركي الجديد، لاسيما وأن الوضع الداخلي يعد المدخل الأساسي في صنع السياسات الخارجية التركية في الوقت الراهن. ثانيا: قدرة حزب العدالة على تحقيق إنجاز ملموس على صعيد التحركات التركية الإقليمية، إن تعلق ذلك بمسار المفاوضات السورية الإسرائيلية أو تعلق بيؤر التوتر الإقليمية الأخرى كالقضية العراقية أو المسألة الفلسطينية الداخلية أو على صعيد الوضع اللبناني... الخ. فشرعية الإنجاز من شأنها أن تعطي للدور الإقليمي التركي دفعة قوية، بما يمنحه صك الأحقية لممارسة هذا الدور. ثالثا: دوام قبول الأطراف الإقليمية الأخرى بممارسة تركيا لهذا الدور، لاسيما من قبل الدول الكبرى في المنطقة كالمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا.

وقد يدعم تركيا في ذلك إن ثمة مبادرات إقليمية طرحت من أطراف إقليمية أقل وزنا فيما يخص قضايا إقليمية مهمة، ونجاح بعض هذه الدول في نزع فتيل الاشتعال في بعض القضايا المؤثرة في المنطقة كالقضية اللبنانية الشائكة والدور القطري المهم فيها. رابعا: استمرار قبول القوى الدولية الرئيسية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الإقليمي التركي، فتركيا بدون قبول ودعم واشنطن وحليفاتها الغربيين لن يتعدى دورها دور "الدولة المسهل". ذلك إن دور الوسيط يتطلب قدرة على الضغط على الجانبين، وهو ما يجعل من دعم ومساندة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للدور التركي ضرورة لا غنى عنها من أجل فاعلية هذا الدور ونجاحه.

إن إعادة معادلة التوازنات الإستراتيجية في منطقة يبدو أنه هدف الأتراك الرئيسى وكذا معظم الدول العربية، فالتغلغل الإيراني والتسلل المتواصل إلى "مناطق الفراغ" بات يقض مضاجع كافة دول المنطقة، لذا لقي الدور التركي دعما وقبولا من الدول العربية، التي بدأت تعيد صياغة نظرتها إلى الدولة التركية بعدما سقطت ملاحظاتها وخفت ريبتها من طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية. وهى عوامل جميعها تصب في

صالح الدور التركي الجديد. ومع كل ذلك يبدو أنه من الصعوبة بمكان أن تثمر الجهود التركية بعد استضافة الجولات الأربع من المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل عن اختراق في جدار العلاقات السورية الإسرائيلية، ذلك أن العائق الأهم يتمثل في غياب الوساطة الأمريكية، حيث لن يكون هناك نتائج إيجابية رسمية مثمرة قبل أن تتغير الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة الرئيس جورج دبليو بوش والذي واجه فشلا كبيرا في إدارة ملف السياسة الخارجية الأمريكية، لاسيما وأنه يتبنى دعوة عزل سوريا إقليميا ودوليا، وخصوصا وأنه قد رفض من قبل عدة دعوات سورية للعب دور "الوسيط" في عملية السلام بين سوريا وإسرائيل، معتبرا أن هذا شأن سورى وإسرائيل ولا دخل لواشنطن فيه. وفيما يخص الأتراك أنفسهم فيمكن القول أن الدور التركي يصلح أن يكون "دور المسهل" منتج من حيث تخفيف حدة التوتر في بعض المسائل العالقة بين الجانبين، غير أن افتقاد تركيا قدرة الضغط على الجانبين يعد محمدا حاكما في ألا يتعدى الدور التركي دور "المسهل وليس الوسيط"، والذي يقتصر على تخفيف حدة التوتر في بعض المسائل العالقة بين دول المنطقة.

◆ مصطلحات عبرية ◆

■ إعداد: وحدة الترجمة

١- فعيدت مينسك - مؤتمر مينسك:

مؤتمر عقده صهاينة روسيا في مدينة مينسك في أغسطس ١٩٠٢ وجاء وقت انعقاده في ظل الجدل بين الصهاينة العلمانيين والصهاينة المتدينين حول توجيه النشاطات الثقافية والروحية للصهيونية.. وفي هذا المؤتمر تم التوصل إلى حل وسط: انتخاب لجتين للثقافة والتعليم، إحداهما علمانية والأخرى دينية، وكان مؤتمر مينسك أول وآخر مؤتمر يعقد بتصريح من حكومة روسيا.

٢- مرياد هاكساميم: بساط الريح

هذا الاسم مستعار من اللغة العربية من قصص ألف ليلة وليلة. وقد أطلق على الهجرة الجوية ليهود اليمن إلى فلسطين عامي ١٩٤٩/١٩٥٠. أما يهود اليمن فقد سموها هذه الهجرة التي نظمتها الوكالة اليهودية «قدوم المسيح» ففي ٤٣٠ رحلة جوية وصل إلى إسرائيل حوالي ٥٠ ألف يهودي يمني.

وكانت هجرة يهود اليمن إلى فلسطين قد بدأت عام ١٨٨٢/١٨٨١. وعندما احتل الإنجليز فلسطين عام ١٩١٨ كان فيها حوالي ٤٠٠٠ يهودي يمني. وخلال فترة الانتداب البريطاني وحتى قيام إسرائيل وصل أكثر من ١٥ ألف مهاجر من اليمن وكانت البوابة لهذه الهجرة المستعمرة البريطانية «عدن» التي كانت اليهود يصلون إليها عن طريق الصحراء. وبما أن مصر أغلقت قناة السويس في وجه مرور السفن من وإلى إسرائيل، فإنه لم يكن بالإمكان نقل مهاجري اليمن عن طريق البحر الأحمر. وعليه، فقد نظمت الوكالة

اليهودية ومنظمة «جوينت» علمية نقل المهاجرين جوا مباشرة من عدن عن طريق خط جوى تجاوز الدول العربية المناوئة لإسرائيل.

٣- عليا حدشا - الهجرة الجديدة:

حزب صهيوني تقدمي أقيم في فلسطين عام ١٩٤٢ على أيدي أعضاء نشطين في اتحاد مهاجري ألمانيا والنمسا ومهاجرين من الدول الناطقة بالإنجليزية، كان هدفهم زيادة تأثير المهاجرين من هذه الدول في الحياة السياسية ومؤسسات الاستيطان المنظم في فلسطين. وكان هذا الحزب يؤيد استمرار الانتداب البريطاني ويعارض خطة بليتيمور. وبعد قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين وإقامة «دولة يهودية» قرر الحزب التعاون التام مع حكومة إسرائيل وعين ممثلاً له في الحكومة المؤقتة.

وفي نهاية عام ١٩٤٨ اتحد هذا الحزب مع الجانب التقدمي للهستدروت الصهيونية العامة والعامل الصهيوني وشكلوا معا «الحزب التقدمي».

٤- عليا لريجل - الحج:

الزيارة التي يقوم بها اليهود من مدن إسرائيل وقراها ومن الدول الأجنبية إلى القدس في أيام أعياد الفصح ونزول التوراة والعرش. وكان الوصول إلى حائط المبكى قد منع عن اليهود. إلا أن الوصول الحر إلى حائط المبكى قد تجدد بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بعد توحيد القدس المجزأة.

الصحف الرئيسية في إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت يومية	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً في إسرائيل إذ يقرأها حوالي ثلثي قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يوميا و ٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعي الجمعة
٢	هاآرتس يومية	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هي كتلة الإعلام شوكين	العدد اليومي (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف يومية	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودي الإعلامية	العدد اليومي (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه يومية	المراقب	١٩٣٨	المفشدال الحزب الديني القومي	العدد اليومي (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست	بريد القدس	١٩٢٣	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجرون	العدد اليومي (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية في أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية في أوروبا)
٦	جلوبس يومية اقتصادية	-	١٩٨٣	شركة جلوبس لتونوت للنشر التي تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع يومية	المخبر	-	حزب أجودات إسرائيل	العدد اليومي (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٦ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولي 6 - 229 - 227 - 977 I.S.B.N.

مطابع الأهرام التجارية - قلوب - مصر



مخاضات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وايضا بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

